

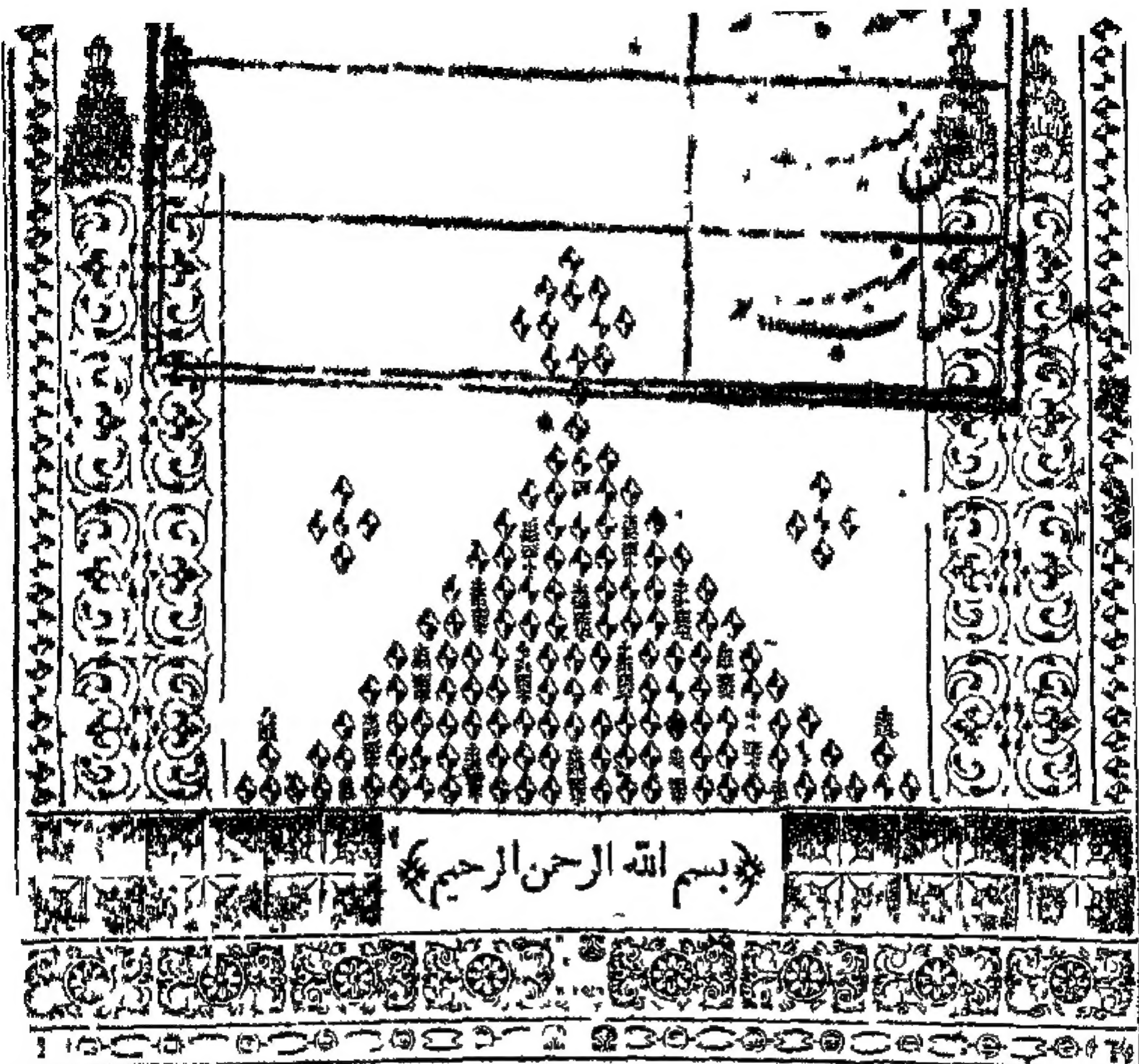
هذا كتاب القرائن الفاضل على خدائق ذريعة الناهض
تعليم أحكام القرائن تأليف العالم العلامة والمدقق
الفهامة الجامع بين شرفي العلم والنسب
والخاتمة السبق في حلقات الأدب

السيد الجليل علي بن قاسم

العباسي الحسيني

السلامة وأسراره
آمين

واعلم أيها الطالب بحقي طالع هذا الكتاب الجليل المنهارة ومروحة الطرف في
رياض بدائعه التي تجري من تحتها الأنهار فوجيته كتابا استوعب أنواع التحقيق
وبغاية الاتقان وجمع شوارد الفوائد على ما لم يرد عليه من البيان حرره مؤلفه فيه فقه
الموارث وأحكامها على مذاهب الأئمة الأربعة المجتهدين وحقق فيه أقوالهم وبين
اختلافهم وذكر مستند كل مذهب ودليله وذكر في تقرير ميراث ذوي الأرحام
اختلاف أئمة الأحكام بل لم يقتصر المؤلف رضوان الله عليه على ذكر الخلاف بين
المذاهب الأربعة المدونة بل تعرض لأقوال كبار الصحابة والعلماء فيما خالفهم فيه
أهل المذاهب الأربعة أو بعضهم كسيدنا أبي بكر وعمر وسيدنا علي وابن عباس وزيد بن
نابت وابن مسعود ومعاذ وأبي وأبي موسى وأبي الدرداء وغيرهم من الصحابة رضوان
الله عليهم ومن التابعين كثير من وعطاء والحسن البصري وطائفة وغيرهم ومن علماء
المذاهب كالزفي وابن سريج والصاحبين والخليل وغيرهم كما استراه بخزي الله
مؤلفه عن أمة جده أفضل جزاء وأوفاه وأحسن في دار الكرامة منزله وما أواه آمين
ومؤلف هذا الكتاب هو العالم العلامة والمحقق الفهامة السيد علي بن قاسم
العباسي الحسيني من أشراف اليمن الحسينيين ولد باليمن ونشأ بها ثم سافر للبحث
الله الحرام وبعد اداء النسكين توجه لزيارة جده عليه الصلاة والسلام وجاور بالمدينة
الشريفة ثلاث سنين ثم حصلت له الإشارة بالتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف
فسافر اليها وجاور بالجامع الأزهر أربعة عشر سنة وقرأ في خلالها كتب كثيرة على
عدة مشايخ وتفضل في فنون العلم الشرعية والآلية ثم سافر منها بإشارة أخرى الى مكة
المكرمة ثم الى بلد كونه في بجهة مليبار وأقام بها نحو من سنة حتى قدم عليه الإمبر
المعظم والقضاء المبرم في سنة ألف وثلثمائة هجرية وكان رضي الله عنه على جانب
عظيم من التواضع وهضم النفس وحسن الخلق زاهدا في الدنيا ملازما للعبادة
والأخلاق الجول يصوم غالب الأيام (ألف) رضي الله عنه جملة مؤلفات منها هذا
ح العظيم والكلام على فضائله ومناقضته يدعو الى تطويعه ووسطه رضي الله عنه



الحمد لله الذي شرع الفرائض والاحكام * وبين قسمة الموارث والاسهام
وارشدها الى معرفة المقدم من التركات * وأوضح لنا الاسباب وصرف عنا
المواقع القاطعات * وحد لنا عدد الفروض ومستحقها * وعلمنا معرفة مراتب
العصبات مقدمة ما وخرها * (نحمده) ان شركا في اخوة الاسلام والايمان
ونسأله العفو والعفوان * ونعوذ به من الحجب والنقصان * ونسأله ان يوفقنا
الى ما قسم افضل ما قسمه لمن جدد في طاعته واجل لما اعطاه لاسخ القربان * ولا كدر
قلوبنا بسبب عول المعاصي منها والسيئات * واحسن مخرجنا من هذه الدنيا
الدائمة * وجهنا مع من فرض له الخيرات ونسب به الى المحامد الدنية * وأراه
من اللوح المحفوظ تصحيح تأصيل الاصول * وجعل شريعته ناسخة وبلاغه
المأمول * وأوضح له المشكل عما كان موقود البيان * وقواه على حمل ما لم
يحملة انسان * حتى شاد ما انهم من اركان الاسلام * وأنقذهم من غريق
الكفر من الانام * سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مادامت الايام * ووفقنا اللهم
لأصابة الصواب * انك كريم زهاب * (وأشهد) ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الذي تولى قسمة الموارث بنفسه سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز * (و)
ان محمد عبده ورسوله الصادع بأمر ربه العالمين العزيز * (أما بعد)
الفرائض من أجل العلوم قدرا * وأهلها وفضلها منزلة وأجدرها

وذكر * فيكون أحرق إن تهرق اليه هم ذوي التأليب * وتبادر إلى الاعتناء
بهم رباب العلوم وأولو التعريف * لأن العناية الإلهية والالطاف الرحمانية
تواتر بيسانه بالكلهم القديم * ولأنه نصف العلم لا تقسام حالة الإنسان بين حيات
وموت فكان أحق بالتقديم * شاعرا

الذات كان الناس نصفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع
فإن من أحسن ما صنف فيه نظاما وثرا * وأبدع ما نسج على مثاله تنقيها وتحريرها
وحصرا * منظومة بديع الزمان * وبالك عنان البيان * فريد عصره * ووحيد
عصره * السيد السيد الأمامي * والجهب بذو الأديب الموزعي * الحبيب
النسب * والمفلق النجيب * بقية المتقدمين * وزينة المتأخرين * السيد
الشریف العلامة أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن شهاب الدين العلوي الشافعي
الحضرمي * قطب مدينة الغناء تريم * ومتفني طلال دوحها القديم * متع
الله الزمان * وأقرب وجوده أعيان الأعيان * آمين (ولما كانت) هذه
العقود الجوهرية * من نظم السلالة العلوية * كان جديرا أن يتخدم سدة ذلك
الجناب * ويسبق من فيض أسرارها المواهب والثواب * وتوجه لبيان تلك
المهماني الرغبات * وتلتفت لحل هاتيك المعاني المهم والارادات * وسألني
أيضا من لا تسعني مخالفتي * وبتعين على موافقته * أن أضع على هذه الأرجوزة
شرحا بين مرادها * ويوضح مفادها * فأجبتة إلى سؤاله وإن لم أكن لذلك
أهلا * واستمدت دعاء ليكون الشرح على سهلا * فعسى ببركة الناطم
والسائل أن يتم المراد * وأن أدفق إلى سلوك جادة الصواب والسداد * من
الكريم المنعم الجواد * آمين * قال الناطم نفع الله به

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

افتتح الناطم كتابه بالبسملة ثم بالجملدلة نطقا وكتابة أما الثاني فدله المشاهدة وأما
الأول فدليله أن من كتب شيئا تلفظ به غالبا (افتداء) بالكتاب العزيز في ابتداء
بهماني الترتيب التوقيفي بسماع ذلك منه صلى الله عليه وسلم وأمره لأصحابه بذلك
نطقا وكتابة لا أنه أول ما أنزل فانه خلاف ما صحح البخاري وغيره في بدء الوحي
من أن أول ما أنزل اقرأ باسم ربك وقد نقل أبو بكر التونسي إجماع علماء كل ملة
على أن الله سبحانه وتعالى افتتح جميع كتبه بسم الله الرحمن الرحيم (وعلا بخبر) كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو جذم أو أقطع روايات أي
ناقص وقيل البركة فهو وإن تم حسا لا يتم معنى مع خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
بالحمد لله فهو ابتداء في رواية فهو أقطع وفي رواية فهو جذم والمعنى على كل أنه ناقص
وقيل البركة كما تقدم والمراد بالامر ما يحتمل القول كالقراءة والفعل كالتأليف

ومعنى ذى بال صاحب حال بحيث يتم به شرعا أى بان لا يكون من سفساف الامور
وليس محسوما ولا مكررها لذاته والمراد بالمحرم لذاته والمكروه لذاته ما لم يكن قهريا
وقرأته لهلة يدور معها وجودا وعدما كالزنا وشرب الخمر والمكروه لذاته كالنظر
لفرج امرأته بلا حاجة لان فيه ريم الزنا لا يدور مع علته التى هى اختلاط الانساب
وجودا وعدما اذ قد تتقي العلة ويوجد التحريم كما اذا وطئ رجل ماهرة وكذلك تحريم
شرب الخمر لا يدور مع علته التى هى الاسكار اذ قد يتقي الاسكار ويوجد التحريم كما
اذا اعتاد الشخص شرب الخمر بحيث لا يؤثر في عقله شيئا أو شرب قدر لا يسكر والنظر
لفرج الحليلة من قبيل المكروه لذاته لان كراهته لا تدور مع علته التى هى خوف
الطمس مع عدم الحاجة اذ قد تتقي العلة وتوجد السكراة كما اذا أخبره مغموم بأنه
لا يحصل له طمس اذا نظر الى فرج امرأته ويشترط أيضا ان لا يكون ذكر المحضا
ولا جعل الشارع له مبدءا غير البسملة والحمدلة فخرجت سفساف الامور كليس النحل
والبصاق والخناط فلا تنس البسملة ولا الحمدلة عليها وخرج المحرم لذاته كالزنا والمكروه
لذاته كالنظر لفرج زوجته بلا حاجة كما تقدم فحرم على الاول وتسكروه على الثانى
بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بما مغموب والمكروه لعارض كالقتل البصل
فلا تحرم على الاول ولا تسكروه على الثانى والمراد بالمحرم والمكروه لعارض ما كان
تحريره وكراهته لهلة يدور معها وجودا وعدما وهى الاستيلاء على حق الغير في
المغموب عدوانا وجودا وعدما والمكروه لعارض لان كراهته تدور مع علته التى هى
تأذى غيره ولو لم يكن وجودا وعدما فاذا انتفت العلة بان طمخ انتفت السكراة وهذا
ان دفع ما به قال لا يعقل فرق بين المحرم والمكروه لذاته هما بين المحرم والمكروه
لعارض وخرج الذكرا المحض كلاله الا الله فلا تنس التسمية عليه بخلاف غير المحض
كالقرآن لا شتماله على غير الذكر كالاخبار والمواظ وعظ وخرج ما جعل الشارع له مبدءا
غير البسملة والحمدلة كالصلاة فلا يبدأ بالبسملة ولا بالحمدلة بل بالتكبير مثلا (فان
قلت) بين الخبرين المذكورين تعارض فكيف يمكن العمل بهما (قلت) اجيب عن
ذلك بأجوبة أشهرها ان الابتداء نوعان حقيقى وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود
ولم يسبقه شيء واضافى أى نسبي أى لانه ابتداء بالنسبة الى ما بعده وهو أى الاضافى
الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء فبينهما العموم والخصوص المطلق
فحمل خبر البسملة على النوع الاول وخبر الحمدلة على الثانى (ومنها) ان الابتداء
امر معتد من الاخذ فى التأليف الى الشروع فى المقصود فصح الابتداء بكل من
البسملة والحمدلة (ومنها) ان شرط التعارض تساوى الحد يثنى وليس كذلك هنا لان
حديث البسملة أصح أى فلا تعارض وصح الابتداء بهما (ومنها) ان محل التعارض
اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بذكر الله الخ

والأصح حمل المقيد على المطلق وكل من البسمة والحمد لله ذكر فمع الابتداء بهما
(لا يقال) المعروف من المطلق على المقيد بمعنى أنه يقيّد المطلق بقيد المقيد كافي
آتي الظاهر والقتل فإن أحديهما مطلق عن التقييد بالزمنة والآخر مقيّد بهما
وقد حملت المطلق على المقيّد بمعنى أنهم قيدوا المطلق بقيد المقيد (لا نأقول) محل
ذلك إذا كان هناك مقيد واحد ومطلق كذلك كافي الآيتين المذكورتين بخلاف ما إذا
تعدّد المقيد كما هنا فلا يمكن حمل المطلق على المقيد حينئذ وانما لم يردس بتقديم
الحمد لله على البسمة للكتاب وللإجماع (لا يقال) هذا الموافق شعر على الراجح خلافاً
لما قال ابن جرير من شعره والصحيح أنه منه وهو ما كان وزنه مستفعلن مستفعلن
ست مرات وقد قال العلماء لا يبدأ الشعر بالبسمة لانه لا نأقول الشعر الذي لا يبدأ
بالبسمة هو المحرم كونه من لا يحل هجوه أو ما كروه كالغزل في غير معين وأما
ما يتعلق بالعلم كهذه المنظومة فيبدأ بالبسمة اتفاقاً وانما لم يأت بها نظماً كما فعل
الشاطبي حيث قال بدأت بـبسم الله في النظم أولاً الخ لانه خلاف الأولى وقوله
في الحديث فهو أبلغ الكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه
أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالأثر الذي هو مقطوع الذنب أو كالأجزاء
الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل
فوجه التشبيه مطلق النقص وإن كان في التشبيه حساباً في التشبيه معنواً أو من باب
الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو يزيد أسد حيث قال
الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب
الاستعارة لانه لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه أعني المشبه والمشبه به وجوز السعد
ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين يجعله المشبه الرجل الشجاع وهو غير مذكور في
التركيب والمذكور أعني هو فرد منه وهو زيد وقولهم بسمة مصدر قياسي
ليعمل كدخرج درجة إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في الصحاح وغيره أو إذا
كتبها على ما في تهذيب الأزهري فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على
نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر على المفعول لعلامة اللزوم
ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النكت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتسامها بالاستعارة خلافاً للعصام
ولا الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد
نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم ما وقع للشهاب الحفاجي في شفاء
الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام إذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس
طبلق والنكت مع كثرة عن العرب غير قياسي كما صرح به الشنقي ونقل عن فقه
اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سعمل إذا قال السلام عليكم وحول

بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهال تهلا
وهيل هيلة اذا قال لا اله الا الله ربا هيل للحاق بدحرج وعنه في القرآن
واذا القبور بهرت قال الرخشي هو من يبعث وأثر أي يبعث موتاهما وأثر
تراهم من المولد الفذ لك من قولهم فذلك العدد كذا وكذا ومنه ما نسب إلى
سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه **وكرم وجهه** قوله ما تر به لنت قط
ما تسبه تسهكت قط ما نعمة عدت قط ما تسرو لفت قط أما معنى الأولى ما شربت
يوم الاربعاء لبنا وأما الثانية فهو ما كت السمل يوم السبت وأما الثالثة فهو
ما نعمت وأنا قاعد وأما الرابعة فهو ما تسروا وأنا قائم ومنه البلاء التي أخذها
الرخشي من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على ربه
الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلفه وتخفوا * **شنع الوري** فاستروا بالبلاء كفه
أقيل ومن المولد بسمل لأنه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخماجي والمثهور
خلافه وقد أثبتا كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرري ووردت في قول
حمر بن أبي ربيعة

لقد بسمت لبلى غداة لقيتها * **في أحبة** إذاك الحديث المبطل
وقد استعمل كثير لاسيما الأعاجم النكت في الخط فقط والنطق به على أصله
ككتابة حية ثم ذهابه مرددة ورحمه الله رح ومنوع حم إلى آخره تارة الخ زتارة اه
وصلى الله عليه وسلم صلح وعليه السلام هم إلى غير ذلك لكن الأولى ترك نحو الأخيرين
وأن أكثر منه الأعاجم **نعم** ان البسمة تشتمل على خمسة ألفاظ (الأول) الباء
وهي متعلقة بمحذوف فلما ان يقدر السماء أو فاعلا خاصا أو ما مقدما أو مؤخرا فاقسامه
ثمانية والأولى منها أن يقدر فعلا خاصا مؤخرا **كان** يقال التقدير بسم الله الرحمن
الرحيم أولف وكونه مؤخرا لان اسم الله تعالى أحق بالتقدم لتقديمه في الوجود على
سائر الأشياء ولا فائدة المحصر عند النحويين والقصر عند البيهقيين * والقصورات
ثلاثة قصر افراد ويخاطب به من يعتقدا **الشر** كة بأن البركة تحصل باسمه تعالى
واسم غيره وقصر القلب يخاطب به من يعتقدا أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى
وقصر تعيين ويخاطب به من يشك في حصول البركة بأي شيء **مح**ل ذلك اذا كانت
صادرة من العباد وأما اذا كانت صادرة من المولى سبحانه وتعالى فليس التقدير على
ذلك لان المعنى بي كان **ما** كان وبى يكون ما يكون وحيث قد يكون في الباء
إشارة إلى جميع العلوم التي منها علم القرائن لان المراد بى وجود ما وجد وبى يوجد
ما يوجد هذا اذا جعلت الباء أصلية وهو الرابع وان جعلتها زائدة لا تحتاج إلى متعلق
تتعلق به **كما** هو مقرر في محله وهي أي الباء اما للصاحبة تعالى وجه التبرك

أولاً استعانة كذلك ولا مانع من الاستعانة باسمه تعالى كما يستعان بذاته والأولى
جعلها للصاحبة لأن جعلها للاستعانة فيه أساءة أدب لأن الاستعانة تدخل على
الآلة فيلزم على اسم الله تعالى مقصودا غيره لا ذاته لأن يقال إن من جعلها
للاستعانة نظر إلى جهة أخرى وهي أن الفعل المشروع فيه لا يتم على الوجه
الأكمل إلا باسمه تعالى لكن قد يقال مظنة الاساءة ما زالت موجودة (الثاني)
الاسم وهو ما دل على معنى لا ما قابل الفعل والحرف لأن ذلك اصطلاح نحوي
وهو مشتق من السمو بمعنى العلو لأنه يعلو مسمياه أو من السمعة بمعنى العلامة لأنه
علامة عليه وعلم من التعريف المذكور أنه غير المسمى وهو التحقيق نعم
أن أريد به المذلول فهو عين المسمى وعليه يحصل كلام من أطلق أنه عين المسمى
(والثالث) لفظ الجلالة وأصله اله كأمم مشتق من اله إذا تحيرت تحير الخلق
في كنه ذاته وفيه ستة أفعال الأول ادخلوا عليه الألف واللام فصاوالاله
والثاني حذفوا الهمزة طلبا للخفة فصار اله والثالث بقاؤه إلى اللام
فصار أللاه بلامين متحركتين الأولى بالكسرة والثانية بالفتحة والرابع
سكنوا الأولى فصار الاله والخامس أدخلوا الأولى في الثانية للتسهيل فصار الله
مرفقا والسادس نحره وهالته عظيم فصار الله فخملا والاله في الأصل يقع على كل
معبود بحق أو باطل فصار علما بالغلبة على المعبود بحق والعلم بالغلبة هو ما سبق له
استعمال في أفراد غير المنقول إليه حقيقة فبما له أفراد حقيقة كالمدينة وتقدير أفيما
ليس له أفراد إلا مقدرة مفروضة كالاله وكاشمس والقمر وهو علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وقوائم الواجب الوجود الخ تعين للمسمى لأنه
من جملة المسمى على ما هو التحقيق والالكان كليا وهو علم شخصي بمعنى أن مدلوله
معين في الخارج لا بمعنى أنه قامت به مشخصات كالبياض والطول وهكذا الاستحالة
ذلك ولا يجوز أن يقال ذلك إلا في مقام التعليم لما فيه من إيهام ما لا يليق وبذلك تعلم
أنه ليس علما بالعلبة خلافا لما زعم ذلك وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور واختار
النووي أنه الحى القيوم وإنما تتخلف الإجابة عند الدعاء به من بعض الناس لتخلف
شروط الإجابة التي أعظمها أكل الحلال ثم إن المراد بلفظ الجلالة الذات
الاقديس فإضافة الاسم إليه حقيقة على معنى اللام وإن أريد به اللفظ فالإضافة
فيانية ويكون في إرجاع الفخيم المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام
(والرابع والجلوس) الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من رحم المنعدي بمعنى نقله
إلى اللارم بنيتا للبعثرة لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً ومن غير الغالب
كذكر الأثرة وحافظ القهولة ولم يسم بالرحمن غير الله وتسمية أهل الياسمة
مسيئة الكذاب رحمان تعينت في الكافر وهما من الرحمة بمعنى الإحسان إذا رادة

الإحسان لا يعمها الأصل الذي هو رقة في القلب تقتضي التفضل والإحسان
 لا يعمها ذلك في حقه تعالى فالرحمن الرحيم في حقه تعالى بمعنى المحسن أو مريد
 الإحسان لكن الأول بمعنى المحسن بجلائل النعم أي بالنعم الجليلة والثاني
 بمعنى المحسن بدقائق النعم أي بالنعم الدقيقة وإنما جمع بينهما الإشارة إلى أنه ينبغي أن
 يطلب منه تعالى النعم الحسنة كما ينبغي أن يطلب منه النعم العظيمة لأن السكك
 منه وحده سبحانه وتعالى وهو تعالى البسمة الأحكام الخمسة في الوجوب والندب
 والحرم والكره والإباحة فالوجوب كالسجدة في الصلاة عندنا وحشر الشافعية
 وعند المالكية المشهور كراهتها في الصلاة ونحو ذلك من أقوال في الوجوب
 والاستحباب والمشهور عند الحنفية والخزائية سنيها ونقل عن الحنفية الوجوب
 والندب كما في الوضوء وغيره والحرم والكره كما تقدم في المحرم والمكروه لذاتها
 كشرب الخمر والنظر إلى فرج حيايته بل قال بعضهم إن البسمة على شرب الخمر كفر
 والإباحة مثلها بعضهم كالسجدة للقيام والعود والبسمة آية من كل سورة الأبرار
 قال ابن حجر تحرم في أولها وكره في أثنائها وقال الرملة تكره في أولها وتستحب
 في أثنائها قال الصبان ويظهر أن محل الخلاف إذا لم يعتقدوا أنها آية منها
 والا كان كراهتها اتفاقا ويتعلق في البسمة أبحاث كثيرة فلا نطيل بذلك
 قال الناظم نفع الله به

(لله حمدى وارث الأرض المتين * ومن عليها وهو خير الوارثين)
 الحمد لغة هو الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم واصطلاحا فعل
 ينشأ عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماعلى الحمد أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولاً
 باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً بالاركان كما قيل

أفادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجوب
 (فان قيل) لا اطلاع لنا على الاعتقاد حتى ينشأ عن تعظيم النعم (أجيب) بأنه وإن
 كان لا اطلاع لنا عليه لكن تدنا عليه قرآن الأحوال (فدفعنا) أن صيغة المصنف
 لله حمدى لا تشمل أقسام الحمد الأربعة وهو حمد قديم وقديم وهو حمد الله نفسه
 بنفسه ألا وهو حمد قديم لحادث وهو حمد الله لآيائه وأوليائه وحمد حادث لحادث
 وهو حمد العباد بعضهم لبعض وحمد حادث قديم وهو حمدنا لله لانهاى الصيغة
 المذكورة انما تفيد حمداً للأفراد الصادرة منه في المحمود لا الأفراد الصادرة من الغير
 (قلت) لا يقال ذلك لأنه لا معنى له المصنف يقول لله حمدى لا حمد غيرى بل المعنى لله
 حمدى كحمد غيرى فهو المراد للمصنف ولكن لضيق النظم صير المصنف هذه الصيغة
 ويدل لذلك جلاله قدر المصنف فيكون ذلك هو المفهوم والمراد له فشمع الصيغة الأقسام
 الأربعة وحده لله حمدى خبرية لفظاً انشائية معنوية (واستشكل) بأن الحمد ثابت لله

أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه (وأجيب) بانها الانشاء الثناء بمقتضى الجملة الذي هو ثبوت
 الحمد لله لا لانشاء نفس المصنفون حتى يرد ما ذكر ويصح ان تكون نسبة لفظا
 ومعنى لان الخبر بالحمد حامدا لان معناه الثناء بالجميل ولا شك ان الاخبار بان الحمد
 ثابت لله فيه ثناء بجميل فيخرج عن هذه الطلب بالاخبار ان لا يظهر الاوّل
 والثناء بتقدّم المثلثة على النون هو الارتفاع بما يدل على التعظيم وقيل هو الارتفاع
 بخبر وصدده الثناء بتقدّم النون على المثلثة وقولنا على الجميل الاختياري أي
 لاجل الجميل الاختياري ولو كان جليا لشرها كقتل النفس ونهب الاموال ومنه
 قول الشاعر

نهبت من الامهار ما لوجهه * لمشت الدنيا بانك خالد

ويخرج بقيد الاختياري الاضطراب فان الثناء عليه يسمى مدحا لاحد ان يقول مدحت
 الاولوة على حسن ما دون حمدتها وقال الرخشري الحمد والمدح اخوان بمعنى انهما
 مترادفان والاختياري انما هو قيد في الحمد وعليه لا في الحمد وبه فقد يكون الحمد
 عليه اختياري والمدح بالحمد وبه اضطرابا كما اذا أكرمك زيد فقلت زيد حسن
 * واركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه وصيغة * ثم اعلم ان
 المحمودية والمحمود عليه قد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا أكرمك زيد فقلت
 زيد عالم فان المحمود عليه هو المكرم والمحمود به هو العالم (فان قلت) التقييد بالاختياري
 يخرج الحمد على ذاته تعالى وصفاته فظاهر انه لا يسمى حمدا والترمه بعضهم وقال
 يسمى مدحا (قلت) أجيب عن ذلك بأن المراد ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر
 أو حكما والمراد به ما كان منشأ للأفعال الاختيارية كذات وصفات التأثير أو ملاما
 للثناء كصفات غير التأثير وقولنا على جهة التعظيم خرج بذلك ما اذا كان على جهة
 الاستهزاء والسخرية كما في قول الملائكة لأبي جهل دق اذنك أنت العزيز المكرم
 أي برئمتك عند قومك وذلك ان أبا جهل لعنه الله كان يقول أنا عز البوادي
 وأكرمهم فتقول خزنة النار له ذلك على طريق الاستهزاء والتوبيخ وفي الحقيقة
 هذا خارج من أول الامر فانه ليس ثناء لا بحسب العورة فهذا القيد عند التحقيق
 لا لبضاح ويرادف الحمد اصطلاحا الشكر لغة لا بذكر ما يدل الحمد بالثناء كرخلاف
 الشكر اصطلاحا فانه صرف العبد بجميع ما أنعم الله به عليه فيما خسر لأجله وهو
 لا يكاد يوجد قال الله تعالى وقيل من عبادة أشكركم (واعلم) ان النسبة بين
 الشكر الاصطلاحي وبين كل من الحمد اللعوي والاصطلاحى والشكر اللعوي محرم
 وخصرصى مطلق فالشكر الاصطلاحى اخص من الجميع فوحدت ثلاثا والنسبة
 بين الشكر اللعوي والحمد الاصطلاحى الترادف كما تقدمت الاشارة اليه والنسبة
 بين الحمد اللعوي وكل من الحمد الاصطلاحى والشكر اللعوي العموم والخصوص

الوجهين فهاتان نسبتان فإذا سمعنا ما لقي قباهما مع الثلاثة السابقة كانت الجملة ستة كما أشار إلى ذلك سيدي علي الأحمدي بقوله .

اذنسب للحمد والشكر رمتها * بوجهه عقل اللبيب يؤلف
فشكر لذي عرف أخص جميعها * وفي لغة للحمد عرفا يرادف
عموم لوجهه في سواهن نسبة * فلهي نسب ستان هو عارف

وإيضاح ذلك هو أن قوله عموم وخصوص مطلق هو أن يجتمع اللفظان في مادة وينفرد أحدهما في مادة أخرى كشجر أراك مثلا يجتمعان في هذا اللفظ وينفرد الأول الذي هو الشجر في التثنية مثلا فيجتمع كل من الشكر الاصطلاحي والحمد اللغوي والاصطلاحي والشكر اللغوي في الشكر الاصطلاحي لأنه صرف جميع الجوارح وغيرها في الطاعة في مقابل نعمة وينفرد الحمد اللغوي بالثناء باللسان لا في مقابل نعمة وينفرد كل من الحمد العرفي والشكر اللغوي في الثناء بغير اللسان في مقابل نعمة فهذه ثلاث نسب أي بين الشكر الاصطلاحي مع كل واحد من هذه الثلاثة إلا أنه لا ينفرد الشكر اللغوي من الحمد العرفي لأن بينهما ما يرادف والنسبة الرابعة بين الشكر اللغوي والحمد العرفي الترادف إلا أنه يبدل لفظ الحمد بالشكر والنسبة الخامسة السادسة بين الحمد اللغوي وكل من الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي العموم والخصوص الوجهين وهو أن يبين أن الثناتين سادتين وينفرد كل منهما في مادة أخرى كقولهم خاتم حديد يجتمعان في هذا اللفظ وينفرد الخاتم في العضة مثلا والخديد في المعادن فيجتمع الثلاثة في ثناء بلسان في مقابل نعمة وينفرد الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثناء بلسان لا في مقابل نعمة وينفرد الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي في ثناء بغير لسان في مقابل نعمة فلهذا النسب الست و ما يبين التنبيه كما قال بعضهم أن الحمدان هما الكلام المسديع بالثناء لا التمسحلي الكلام لأن الكلام المسديع وإن كان واحدا بالذات لكن يتفرع بالثناء إلى أنواع كثيرة كما هو مشهور وفي الله سبحانه من الثناء المسديع ثناء بالثناء والحصر عند النحاة والمصنف عند أهل المعاني حقيقة وأما وكل منهما ما من قصر الموصوف على الصفة أو من قصر الصفة على الموصوف والازل هو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى لئلا يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر وقصر الصفة هو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لئلا يجوز أن يكون ذلك الموصوف صفات آخر مثال الأول ما زيد التثنية في أنه لا يجوز القياس إلى القدر مع جواز أن يتصف عمر وبالقياس ومثال الثاني ما كتب الأبي يعني أن الكتابة لا تتجاوز زيد إلى عمرو ويجوز أن يكون زيد عالم وشاعر وقار مثلا وكل من القصرين المذكورين إضافي وقصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد إلا كتب ادأريد أنه لا يتصف بغيرها لا يكاد يوجد له عذر

الاحاطة بصفات النبي حتى يمكن اثبات شئ منها وفي ما عداها بالسكينة بل هذا
محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وارادنا انه لا يتصف بغيرها لم
ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال وقصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد (ثم)
ان الحصر وهو عدم الخروج انواع فتارة يكون حصر كل في جزئياته وصابطه ان
يصح الاخبار بالقسم عن كل قسم من اقسامه كما في حصر الكرامة في الاسم والفعل
والحرف اذ يصح ان تقول الاسم كذا وهكذا وتارة يكون من حصر الكل في اجزائه
وضابطه ان يصح تحليل المقسم الى اقسامه كما في حصر الحصر في السمار والحيط اذ
يصح تحليله اليها وتارة يكون حصر متعلق خاص بالكسوف متعلق خاص بالفتح
فحو انحصرت فكرتي في ذنوبي وانحصر حكم الامير في البلاد وتارة يكون حصر
موصوف في صفة فحو انحصر زيد في البياض وتارة يكون حصر وصف في موصوفه
فحو انحصر البياض في زيد وتارة يكون حصر ظرف في مظهر فحو انحصر هذا
الاناء في الماء الى غير ذلك مما هو مدون في كتب البيان * فاذا علمت فاشح فيه من
قبيل حصر الصفة في الموصوف وهو ان افراد الحمد كلها لله تعالى لا تعداه الى غيره أي
انما ملوكة له ومستمكة له ومختصة به حتى افراد حمد الله تعالى لانياته واصفياته
وحمد العباد بعضهم لبعض * والقصر عند البيانين قصر الموصوف على الصفة
أو قصر الصفة على الموصوف ينقسم الى ثلاثة اقسام الأول قصر افراد مخاطب به من
يعتقد الشركة بأن البركة تحصل بحمده تعالى وحده غيره من حيث كون الغير مستحق
الحمد ومالكه ومختص به حقيقة لذاته كاستحقاقه تعالى والثاني قصر قلب مخاطب
به من يعتقد أن البركة تحصل بحمده غيره بالحيثية المذكورة والثالث قصر تعيين
ومخاطب به من يشل في حصول البركة بأي شئ أي يتردد في حصول البركة بحمده
أو بحمده غيره وكل من الثلاثة لها شروط وقود مذكورة في محالها وهذا وان كان
لا يناسب الاطالة به ولكن جرتنا المقام الى ذكره وفي البيت المذكور من الحسنات
البدعية براعة الاستمالة وهي التأنق بما يحسن ويحب ومنها أن يشر الشخص
في مطلع نظمه أو خطبة تكتبه الى ما يريد الشروع فيه بما يناسبه ويشتمل عليه
والاقتباس وهو أن يضمن الكلام نظما كان أو نثرا شيئا من القرآن أو الحديث
لا على انه منه قال صاحب التلخيص ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
أو غيره كقوله

قد كان ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا

وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون والذي في بيت الارحوزة وارث الارض في

الشرط الأول والذي في سورة مريم انما نحن نوث الارض ومن عليها وفي الشرط الثاني من الارض حوزة وهو خير الوارثين وفي سورة الانبياء رب لا تذرني فردا وانت خير الوارثين وذلك لا يضر في الاقتباس (وفي) البعضاوي انما نحن نوث الارض ومن عليها أي فلا يبقى لأحد غيرنا عليها وعليهم سم ملك ولا ملكة أو نتوفي الارض ومن عليها بالافناء والاهلاك توفي الوارث لارثه اه وفي الشهاب عليه قوله أو نتوفي الارض أي نستوفيها أو نأخذها ونقبضها بتشبيه الافناء بأخذ العين وقبضها بقبض الوارث لما قبضه من مورثه وهو استعارة اه أي فيكون في الآية استعارة تصريحية تبعية وجريان الاستعارة فيها تشبيه افناء الارض وقبضها بآثار العين وقبضها واستعارة آثار العين وقبضها بافناء الارض وقبضها واشتق من الارث المصدر نرث بمعنى نفى الارض ونقبضها على طريق الاستعارة التصريحية التبعية سميت تصريحية للتصريح فيها بالمشبه به وهو الارث المصدر المشتق منه نرث الدال عليه لان التشبيه لا يكون الا في المصادر والاستعارة لا لفاظ وتبعية لجريانها في الفعل بعد جريانها في المصدر وتبعيتها له فإذا علمت ذلك تعلم في وارث الارض ووارثين كذلك استعارة تبعية وهي ان تشبه افناء الارض وقبضها بآثار الارث للمال وتستعير لفظ الارث لفظ افناء الارض وقبضها وتشتق من الارث المصدر وارث على وزن فاعل على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والعلاقة الجامعة بين المشبه والمشبه به القبض والاستيفاء في كل من المشبه والمشبه به والقرينة المانعة من ارادة حقيقة الارث استحقاقه المالك له بعد ان كان لغيره كما هو شأن الارث لانه المالك للارض ومن عليها والموجود لها ومن عليها فهو المالك لها حقيقة وغيره لا ملك له معه سبحانه وتعالى والمتمين شديدا القوة لا يضعف عما يريده من المتابعة بمناة فوقية شدة الشيء واستحكامه وهي مبالغة في معنى القوى والمبالغة فيه الكمال الى أقصى الغايات وهو تأثيرها أي شدة القوة في سائر المكنات ولا يؤثر فيها أي القوة والمتانة شيء وحظ العبد منها اعتصامه واستعانتة بالله تعالى وقوله وهو خير الوارثين قال في الجلالين أي الباقي بعد فناء خلقه وخير أفعـل تفضيل حذفته همزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر فأصله أخير وهو امام الخير مصدر خاير يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وهذا هو معناه في الاصل وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو يمنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ووضع المعنى المشاركة بين المفضل والمفضل عليه وزيادة وهذا هو معناه على أصل وضعه وأما فيما نحن بصدد هنا من قوله وهو خير الوارثين لا يصح هذا المعنى فانه لا مشاركة بينه تعالى وبين أحد من خلقه في الاخيرية فيكون أفعـل التفضيل هنا على غير باب ومعناه التكميل كضرب اب لكثير الضرب وقتال لكثير القتل قال الناطم بفع الله به

﴿وأفضل الصلاة والتسليم﴾ على رسول الرحمة الكريم ﴿
 وآله وصحبه والتابعين﴾ وأهل بيته الكرام الطاهرين ﴿
 اغناني بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لخبر من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له ما دام احيى في ذلك الكتاب واغناني بها بالسلام لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان الظاهر منه طلب الجمع بينهم ما ولذلك كره افراد
 الصلاة عن السلام وعكسه عند المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو خلاف الاولى
 فقط كما صرح به ابن الجوزي حيث قال ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الاولى
 ولو اقتصر على أحدهما جاز بلا كراهة وقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف
 منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم الشافعي (واعلم) ان للصلاة
 ثلاثة معان * الاول معنى لغوي فقط وهو الدعاء مطلقا وقيل بخبر * والثاني معنى
 شرعي فقط وهو أقوال وأفعال مفتحة بالكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة
 * والثالث لغوي وشرعي وهو عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة
 الاستغفار وبالنسبة لغيرهم ولو شجرا أو حجرا أو مدرا أو نضرا والدعاء لشبوت صلاتها
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الحلبي في السيرة وابن اشبه رايها سلمت فقط
 وان شئت قلت وهو الاخصر بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم
 الدعاء وحيثئذ يكون شاهدا لا للاستغفار وغيره واختار ابن هشام في معنيته ان العطف
 بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ * ويترتب على هذا الخلاف انهما من قبيل المشترك
 اللفظي على الاول وضابطه ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى كما في لفظ عين فانه
 واحد ومعناه متعدد دلالة وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة
 بوضع الى غير ذلك وانهما من قبيل المشترك المعنوي على الثاني وضابطه ان يتحد
 كل من اللفظ والمعنى لكان يكون لذلك المعنى أفراد مشتركة فيه كما في لفظ أسد
 فانه واحد ومعناه واحد لكان لفظه أفراد مشتركة فيه والتحقيق الثاني خلافا
 لمن اختار الاول والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه كغيره من
 باقي الانبياء وقيل المنفعة عائدة على المصلي ليس الا لانه صلى الله عليه وسلم قد
 أفرغت عليه الكمالات وردبانه صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات دائما وأبدا
 اذ ما من كمال الا وعند الله أكمل منه كما أشير لذلك بقوله تعالى وللاخرة خير لك من الاولى
 بناء على ما قاله أهل الحقيقة من ان المعنى وللخطة المتأخرة خير لك من اللخطة المتقدمة
 لكان لا ينبغي التصريح بذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وصحوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بهذا القول وذو صحيح

قوله وأفضل أفعول التفضيل وهو اسم دل على الزيادة والصلاة اسم مصدر أصلي

والمصدر التصليفي لم يعبر به لايهاه العذاب قال تعالى وتصلية بحيم والتسليم مصدر
سلم وكان عليه ان يعبر بالسلم الذي هو اسم مصدر زاي مناسب الصلاة قلت عبر بالمصدر
لعدم الايهام الوارد على التصليفي فآثره على المناسبة لانه الاصل وهذه الجملة خبرية
لفظا انشائية معنى أي اللهم صل وسلم أفضل الصلاة والتسليم أي صلى وسلم صل صلاة
وسلاما يلية ان يعظم قدره عندك والتسليم الأمان والمراد تأمينه صلى الله عليه
وسلم عما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم معصوم فكيف يخاف على نفسه
نعم يخاف عليها خوف مهابة واجلال اذا مره كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه
ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اني لا أخوفكم من الله وقيل المراد تأمينه
صلى الله عليه وسلم عما يخاف على نفسه عند اشتداد الكرب في المحشر لانه ينسى
العهدة كساثر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفسره بعضهم بالنكية والمراد بها
في حقه تعالى مع رسوله أن يخاطبه بكلامه القديم الا على رفعة مقامه العظيم
ولا يصح أن يكون الصلاة خبرية لفظا ومعنى كالحمد لان الخبر بالصلاة لا يكون مصليا
بخلاف الخبر بالحمد حامدا كاسبق وعلى تقدير ان جملة الحمد خبرية لفظا ومعنى
تكون الواو في وأفضل الصلاة الخ الاستئناف لعدم صحة جواز عطف الانشاء
على الخبر وعكسه لا يتكف وقيل ان معنى التسليم السلامة من الآفات والنقائص
والأول أولى لانهم معصومون عن ذلك قال بعضهم وانبات الصلاة والسلام في صدر
الكتاب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه
ومن العلماء من يختم به ما كتابه أيضا فيجمع بين الصلاتين كما صرح الناطق في هذه
الأرجوزة رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست
مردودة والله أكرم من ان يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما وقوله على رسول الرحمة
الكريم متعلق بمحذوف تقديره كائن ان وهو خبر عن قوله وأفضل الصلاة والتسليم
وليس من باب التنازع لعدم جريانه في المصادر ولا في اسماء المصادر وعبر بعلى
اشارة الى ان الصلاة والسلام تسكنانه صلى الله عليه وسلم تتمكن المستعمل من
المستعمل عليه ففي الكلام استعارة تسمية في الحرف وتقدرها ان يقال شبهه مطلق
ارتباط دعاء بدعوه بطابق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من
الكليات للجزئيات واستعمل على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاصين لارتباط
دعاء بدعوه خاصين والتحقيق ان صلى يتعدى بعلى فلا حاجة للاستعارة والمراد
برسول الرحمة الكريم هنا خصوص سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا كل رسول وانما
قال رسول الرحمة لم يقل نبي الرحمة لان الرسالة اشرف من النبوة على الصحيح خلافا
للعز بن عبد السلام في قوله بالعكس (واعلم) ان الرسول لغة المبعوث من مكان
الى مكان آخر واصطلاحا انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمره بتبليغه * وأما

مؤمن ولو عاصيا لان العاصي أشد احتياجا للعلماء من غيره وفي مقام المدح كل مؤمن
 تقى أخذنا ما ورد آل محمد كل تقى وان كان ضعيفا وأما أنا جدد كل تقى فلم يرد وفي
 مقام الرضا مكة بنو هاشم وبنو المطلب عندنا معاشر الشافعية وبنو هاشم فقط عند
 السادة المالكية كالحناابلة وخصت الحنفية فرقا لآل علي وآل جعفر وآل عقيل
 وآل عباس وآل الحارث * وصحبه أي وأفضل الصلاة والتسليم على صحبه وخصهم
 مع دخولهم في الآل بالمعنى الأعم كأمته لمزيد الاهتمام والتحقيق ان صاحب ليس
 جمع صاحب بل اسم جمع وان كان له واحد من لفظه وهو صاحب ولان صيغة فعل
 ليست من أوزان الجوع وهو أي صاحب في الأصل من أطل عشرتك والمراد
 به هذا الصحابي وهو من اجتمع بنينا صلى الله عليه وسلم مؤنسابه بعد البعثة في محل
 التعارف بأن يكون على وجه الارض وان لم يره أو لم يرو عنه شيئا أو لم يميز على الصحيح
 وان لم تطل معاشرته وأما قولهم ومات على الاسلام فهو شرط لدوام الصحبة لا لأصلها
 فان ارتدوا بعد اذ بالله تعالى ومات مرتدا فليس بـ صحابي كعبد الله بن خطل وأما من عاد
 الى الايمان كعبد الله بن أبي مرزوق فتعود له الصحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا
 معاشر الشافعية واشتهر انهم لا تعود عند المالكية لكن المصريح في كتبهم
 التردد وحينئذ فلا مانع من الرجوع في ذلك لمذهب الشافعي على ما كان يرتضيه بعض
 أشيائهم وفائدة عودها التسمية والـ كفاة فيسمى صحابيا ويكون كفوا لثبت
الصحابي ويدخل في الصحابي ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وكنيت أمه به لكتبت
 بصره وأمه عبد الله أحد المؤذنين له صلى الله عليه وسلم ويدخل عيسى والخضر
 والياس عليهم الصلاة والسلام وتدخل الملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم
 في الارض فعيسى عليه الصلاة والسلام آخر الصحابة من البشر الظاهرين وبه
 يلغز يقال لنا صحابي من البشر أفضل من أبي بكر وعمر وأما الملائكة فباقون
 الى النخبة والخضر عوت عند رفع القرآن وقيل بل مات * والحاصل ان الخضر
 والياس ميمان على المعتمد ولا كن الياس رسول ينص القرآن قال تعالى وان الياس
 من المرسلين * والخضر فقبل ولي وقيل نبي وقيل رسول وخير الأُمور وأوساطها
 (قوله) والتابعين جمع تابع والتابعي هو من اجتمع بالصحابي اجتهاد عامة عارفا
 ولا يشترط فيه طول الاجتماع كما في الصحابي مع النبي وهذا ما صححه ابن الصلاح
 والنووي وهو المعتمد والطريقة المشهورة انه يشترط التسوية بين التابعي دون
الصحابي * والمعتمد عندنا معاشر الشافعية عدم اشتراطه في التابعي كما لا يشترط
 في الصحابي * وأفضل التابعين أويس القرني كما ان أفضل التابعيات حفصة بنت
 سيرين أخت محمد علي خلاف في المسئلة * وما يدل على أفضلية التابعين على من بعدهم
 قوله صلى الله عليه وسلم خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

هكذا الرواية وظاهره أن ما بعد القرون الثلاثة المرتبة بالخبرية سواء في الفضيلة
 وذهب جماعة إلى تفاوت بقية القرون بالسبقية فكل أفضل من الذي بعده إلى يوم
 القيامة لحديث ما من يوم إلا والذي بعده شر منه وأغاييس مع اختياركم. لكن قد ورد
 مثل هذه الامة مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره والعيان قاض بذلك والله أعلم
 وأهل بيته السكرام الطاهرين أي وأفضل الصلاة والسلام عليهم على أهل بيته الخ غا
 أعاد المصنف ذكر أهل البيت بعد قوله وآله الثامن للامه وحين إشارة لخصوص
 ما أتى الله عليهم وخصهم به بقوله تعالى اغياير يد الله ليذهب عنكم رجس أهل
 البيت ويظهركم تطهيرا (وفي) البيضاء يغياير يد الله ليذهب عنكم رجس أي
 الذب المذنب لعرضكم وقوله أهل البيت نصب على النداء والمدح ويظهركم عن
 الماضي تطهيرا واستعارته للمصيبة والترشيح بالتطهير لانه يرفع عنها أي ان
 في الآية استعارة تصريحية أصالة وهي أن المصيبة شمت بالرجس أي النجس
 أو المستغذرجتماع حصول التذنب بكل منهما وان كلاهما يرفع عنه العائل
 واستعير لفظ الرجس للمصيبة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية والقربة
 المانعة من سباق الآيات المنة فمما قبلها والتطهير ترفع رجسهم بالكرم
 وكاهم كذا وكذا أي الكريم يعطى النوال قبل النوال من خرج عن نفسه
 وماله لله تعالى وكاهم كذلك فيكون عطف وأهل بيته الخ على آله من عطف الخاص
 على العام ونكتة اختصا أصحاب أهل هذا المقام من آل زيادة الوصف زال النماط
 نفع الله به

﴿و بعد ذل لم أهل ما طالب ١ وخير ما ينفع له العز كتنس﴾
 ﴿وجل قدرا من علم الشرع ٢ علم الوارد العظيم الدفع﴾
 ﴿حث عليه المصطفى وحرصا ٣ بقوله تعلموا الفرائض﴾

الامة بالبسملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقل إلى التصود
 فقال وبعد الخ البناء على الضم لم حذف المضاف فيتمه ما ذا يوم عرف في ثلاث
 حالات والمندبر أقول وهذا البسملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وصحبه والتابعين ذل لم أهل الخ زهي أي بعد كلمة يترقى ما لا ينتقل من اسلوب إلى اسلوب
 آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والروح المنة ل منه هو البسملة وما بعده
 والمنة قل إليه هو خيار الذب المائل على التأليف وأصلها اناني أمابه بدليل لزوم
 الماء في حيزها حالها وهذا الأصل هو المنة فقد كان صلى الله عليه وسلم يأتي مما
 خطبه ودراسلاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال ما بعد والمصل الاصيل
 هو ما يكر من شيء بعد في ما هم شرط مبتدأ ويأن فعل امر ط ودره صارع كان
 التماسه رة هذا هو المنة متبركة بوجه هو صلى الله عليه وسلم على ما هو من شيء بيان لهم ما راب كتاب

شأن البيِّن التخصيص وقد يكون مساويا أى كما هنا إشارة إلى أن المراد الجنس
بتمامه مخذف مهمما ويكن من شئ ما أقيمت أمام مقام ذلك وبعضهم يحدف أما ويأتى
بذلك بالواو فيقول ويعد كما هنا فالواو نائية النائب وهل الظرف من معمولات الشرط
أو من معمولات الجزاء خلاف والراجح كونه من معمولات الجزاء ليعكون المعاق
عليه مطلقا على تقدير أقول قبل الظرف كما تقدم اه وهو بالغ في التحقيق لأن
المعنى عليه أن وجهه شئ في الدنيا مطلقا فأقول بعد بالبسملة الخ ولا يرد أن الفاء
لا يعمل ما بعدها في ما قبلها التوسعة في الظروف بعد ظرف زمان كثير أو مكان
قليل لا وهي هنا الخدمة للزمان باعتبار النطق ولما كان باعتبار الرقم * واختلاف
في أول من نطق به على أقوال خمسة أقرب به أنه داود وكانت له فصل الخطاب أى
يفصل بين الدين الحق والباطل وقيل يفصل بين نوع الكلام ونوع آخر منه وقيل
قس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن
قطان وقد انظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلف أما بعد من كان قائلا * لما خمس أحوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعد * فقس فسحبان فسكعب فيعرب
وقيل الخلف إلى سبعة أقوال وزادوا على الخمسة آدم وبعقوب وجمعا بعضهم
أيضا فقال

فهاك خلافا في الذي قدما * منطوق بأما بعد فاحفظ لتغنى
فداود وبعقوب وآد أقرب * فقس فسحبان فسكعب فيعرب
وقال بعضهم يصح أن تكون الوار في وبعد للاستئناف النحوي وهي ما كان
الكلام بعدهما مستأنفا منه وأنه ومقطوعا عما قبله والاستئناف البياني وهي
ما وقع ما بعدها في جواب سؤال مقدروا التقدير هنا ما المنتقل إليه بعد البسملة
والحمدلة الخ قال وبعد فالعلم أجل ما طلب الخ وهذا على القول بأن البياني يترن
بالواو والواو لعطف فصلة على قصة وشرط في الانتقال بها أن يكون بين المنتقل منه
والمنتقل إليه مناسبة كما هنا فإن بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسبة لأن كلاهما يد
للتأليف فهي من قبيل الافتتاح المشوب بالتماس أى الاقتطاع المحلوظ بالتماس
وأما الاقتضاب المحض أى الاقتطاع الخالص فهو الانتقال من كلام إلى آخر
لا مناسبة بينهما كما في قوله

لورأى الله أن في الشيب خيرا * لجاورته الولدان في الحمد شيبا
كل يوم تبهى صروف الأيامى * خلقا من أبي سعدة غربا
فلا منا بة بين البيت الأول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
التخلص المحض فهو الانتقال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله

أمطلع الشمس تبغي أن تؤمن بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود
 فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخاص
 المحض * والحاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخاص محض
 واقتضاب مشوب بتخاص وبقيت أبحاث في هذه الحكمة فلا تطيل بذكرها فالعلم
 هو حكم الذهب الجازم المطابق للواقع وهذا تعريف الاصويدين فقوتهم هو حكم
 هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب
 الآراء والحكم في الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم اليه
 من إضافة الشيء لآلته والجازم بالرفع صفة أولى للحكم ونسبة الشيء مجازة على لان
 الجازم صاحبه ويحتمل ان اسم العاقل وهو جازم بمعنى اسم المفعول فالجازم بمعنى
 المجزوم به على حد قوله في عبثة راضية أي مرضية وخرج بذلك الظن والشك
 والوهم والمطابق صفة ثانية للحكم بالرفع أيضا والواقع ما في نفس الامر وهو علم الله
 والى في العلم اما الاستغراق والمراد منه العلوم النافعة لا كالمسحمة وعلوم الهيثة
 ونحوها مما لا يجوز تعلمه كالسحر أو للعهد والمعهود هو التفسير والحديث والفقه والآثار
 وللعلم اطلاقات غير ما اشتهر عند الاصويين فيطلق على الملكة أي القوة والكيفية
 التي يدرك بها الجزئيات وعلى الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى
 القواعد المدونة والغنون المبينة وحملها عليهم اهلنا أولى * والآيات والاختيار والآثار
 في فضل العلم وحامله وطالبه كثيرة شهيرة (أما الآيات) منها قال الله تعالى اغابنشى
 الله من عباده العلماء وفي هذه الآية مدح العلم وأهله صغنا على قراءة نصب الاسم
 الشريف على التعظيم ورفع العلماء على القراءة المتواترة وقرئ شاذا برفع الاسم
 الشريف ونصب العلماء فهو باطل في مدح العلماء لان المعنى عليهم الغياب عظم الله من
 عباده العلماء فالمراد بالخشية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على القراءة المتواترة
 الغياب خاف الله خوفهم احلال من عباده العلماء لانهم اعلم بالله فهم أشد خوفا منه
 كما ان الانبياء أشد خوفا من الله كذلك العلماء أشد خوفا من الله لانهم ورثة الانبياء
 وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا بآلهم والذين اتوا العلم درجات وهذه الآية صريحة
 بجدحهم منطوقا وقال تعالى وقل رب زدني علما وهذا امر النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو أحب الخلق اليه وقد أحب له تعالى أحب الاشياء ولو كان أحب من العلم
 لأمره بطليه فظهر ان العلم أفضل الاشياء وأهلها العاملين به أفضل الناس وهذه
 الآية من أدل الدلالة على فضل العلم وأهله وقال تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
 والملائكة وأولو العلم انظر كيف جعلهم ثالث الشهداء بعد شهدائهم ونازل بهم في الشرفا
 لهم وقال تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون والآيات في ذلك
 كثيرة (وأما الاخبار) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه

في الدين ويبلغهم رشده. وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الأنبياء. ومعلوم أنه
 لارتبة فوق النبوة ولا شرف فوق شرف ورائة تلك الرتبة. وقال صلى الله عليه
 وسلم يستعقر العالم ما في السموات وما في الأرض انظر كيف جعل المالئكة تستعقر
 للعلماء وما ذاك الا لحبته لهم وعظم شأنهم عند الله تعالى. وقال صلى الله عليه وسلم
 الناس معادن كعادن الذهب والفضة يخيارهم في الجاهلية ثم يارهم في الاسلام
 اذا ذقهوا. وقال صلى الله عليه وسلم ارفع الناس من درجة النبوة أهل العلم بالجهاد
 أما أهل العلم فهدوا الناس على ما جاءت به الرسل. وأما أهل الجهاد فهدوا
 بأسيا فهدوا على ما جاءت به الرسل. وقال صلى الله عليه وسلم مات قبيل ايسر من موت
 عالم. وقال صلى الله عليه وسلم ذم العلم على العابد كفضل العمر ليله الياسر على
 سائر الكواكب. وقال صلى الله عليه وسلم لا تحسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا
 فسلطه على هلكته في الناس ورجل آتاه الله الحكمة وهو يقضي بها بين الناس.
 رواه البخاري من حديث ابن مسعود. وقال صلى الله عليه وسلم من سألني عن ربي
 قلت في علمه علم الله طريعا الى ابنته. رواه الترمذي وحسنه ابن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه. والاختبار في ذلك كثيرة. وفي الامام الشافعي رضى الله
 تعالى عنه طلب العلم افضل من صلاة المائة وليلة. وبعد العريضة رسل من طلب
 العلم انتهى. وكفى بالعلم شرفا ان كل أحد يدعيه ويأبى. بل قبض الى كل أحد ينكره
 وقال سيدنا عيسى رضى الله تعالى عنه هو خير من الدنيا وما فيها. بل يا ذليل
 العلم خير من المال العلم يبرر سوء المال العلم يبرر ما كرم المال لا يبرر
 علمه والمال لا يبرر ما لا يبرر. والتميز كذا بالاعتناء. وقال صلى الله عليه وسلم العلم
 افضل من الصائم القائم الجاهد المار بالماء ثم في الاسلام ثم في الدنيا ثم ما لا
 منه. وقال صلى الله عليه وسلم ما لا يبرر.

ما الخير الا لأهل العلم انهم على الله ان ياتوا بالهدى

وقدر كل امرئ ما كان يستحقه راجع الى ما كان له من العلم

فهم من علم خمس - يات ابداء - الناس - يات الى الدنيا

وقوله أجل، اما أجل هو كماله وأما أجل هو كماله في الدنيا فلهذا قيل
 المرن حاروة لا تروى على الملائكة ما كانت في الدنيا من باب ما مع من
 جمع الله بين العلم والعمل والمال فيمنور وينور من ذلك ثم يات في العلم
 يبقى بعد موت أهله وترحم على أهله من علم وخير باب ما في الدنيا
 وأجل وخير من اسماء الله تعالى له في زيادة على المصل عليه، وتقدم
 عند قول المصنف وهو خير الوارثين ان خير رجل دليل - يدت - في المال كثيرة
 الاسماء كشم وأصلها ان يرى آخره بعد ما ابنت له ما امره صوفة به في شيء

وما بعدهما في محل جرسفتم أو موصولة وما بعدها صلتها ونهايتها أن نقله العلم النافع
أكثر خير وأعز نفرا كعلماء الصحابة رضي الله عنهم النافين العلوم عنه صلى الله
عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين فالائمة الهادين فمن بعدهم وهكذا الى يوم الدين
فلهم الخير المستديم والعز المقيم أجرهم لا يبدر لهم كل يوم ثواب جديد فهم أحياء بعد
الموت والجاهلون موتى قبل الموت ولله در طهري الدين المرشدين في ذلك
الجاهلون فوق موتى قبل موتهم * والعالون وان ماتوا أحياء

وقال بعضهم

العلم أنفس شيء أنت ذاخره * من يدرس العلم لم تدرس معانيره
فاجهد لنفسك ما أصبحت تحمله * فاقول العلم اقبال وآخرة

وقال المصنف نفع الله به

وجل قدر من علوم الشرع : علم الموارث العظيم النفع

جعل بمعنى عظم وقدر تأثير تحول من العاقل تقدم على العاقل وهو جائز وانما
المتنم تقديسه على عامه ومن علوم الشرع متعلق بجعل وعلم الموارث فاعل حل
الموارث جمع ميراث يطلق على الارث ويعني الموروث والارث لغة البقاء
وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين والانتقال اما حقيقة كانتقال المال أو معنى
كانتقال العلم ومنه العلماء ورثه الانبياء أو حكا كانتقال المال الى الحل وشرعا
حق قابل للتبزي يثبت مستحقة به بعد موت من كان له ذلك لقراءة بينهم ما أوتوها
كأربعة والولاية انقر لهم حتى يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والعصا
وغيره : قال البيهقي في الولاية على النكاح اذينة في الماتة لمن له حق في
العصوبة على الترتيب المذكور في باب راء كان بهيدا وبقيده بعد الموت من كان له
تلك الحقوق النابتة بالشراء ونحوه وبقيده القرابة الوصية على القول بأهم تلك
بالموت وفي شرح الترتيب وخرج يثبت مستحقة ما اذا اغتلب شخص أو تعدد استحلاله
لموته فلا يكتفى استحلال وارثه بل يستقر الله كما سلمه الى افي وغيره من الحق الى هذا
تتبعهم من حيث الارث وتعتبر من حيث الهن الذي هو واحد مبادئ العشرة وقد
جمعهم بعضهم فقال

ان مبادئ كل من عشرة * الحمد والمرصوع ثم الفسره

ونصب له ونسبه والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع

مائل والبعض بالبعض اكنى * ومن درى الجميع حارا شرفا

(تعتبر فيه وحده) هو المنة المتعلقة بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل

دى حق من التركة وقيل هو علم باصول يعرف بها اقسامه التي كتمت مستحقة

واصباءهم بها (وموصوحيه) المركب (رصاصه) انى صلى الله عليه وسلم (واسمه)

علم الفرائض والموارث (واستداده) من الكتاب والسنة والاجماع (وحكمه)
 الوجوب العيني والكفاي (ومسائله) قضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى
 موضوعاتها كقولنا الورثة أربعة أقسام: قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي
 يسمى بها وهم سبعة الامم وولدها اب والجدتان والابن * وقسم يرث بالتعصيب وحده
 وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
 مرة أخرى والجميع بينهم هو الاب والجد وان كلاً منهما يرث السدس مع ابن أو ابن ابن
 حيث بقي مع الفروض قدر سدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث بالتعصيب اذا
 خلا من الفروض الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض والتعصيب اذا كان
 معه أنثى من الفروض ويبقى بعد الفروض أكثر من السدس وقد يجمع في الشخص
 جهة التعصيب كابن هو ابن ابن عم فيرث بكونه ابناً لانه أقواها وغير ذلك مما هو مذکور
 في المبسوطات (وفضله) انه فيه فضل جليل لما قيل انه نصف العلم وقد حدث النبي صلى
 الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه (ونسبته) الى غيره انه من العلوم الشرعية والرياضية
 (وفائده) الافادة على تعيين السهام لذويها (وغاياته) ايصال الحقوق الى ذويها
 ويعبر عنه أيضاً بعلم الفرائض أي مسائل قسمة الموارث يجمع فريضة بمعنى
 مهر وضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة
 التقدير ويرد لغة بمعنى القطع والتبيين فرض الفروض أي بينهما والآنزال زمنه
 ان الذي فرض عليك القرآن الآية أي أنزل والاحلال أي لا باحتة العطاء وشرعا
 نصيب مقدرة للوارث وهذا تعريفه أيضا من حيث الفرض والعظيم النفع صفة
 العلم مضاف لفاعل وصفة مشبهة كالحسن الوجه ولا يصح أن يكون العظيم النفع
 من اضافة الصفة الى الموصوف وكونه عظيم النفع هو كذلك منافعه عديدة وفوائده
 لم تزل جديدة وحامله والعاملون به قد هاروا الشرف الشريف الديوي والشرف
 الأخرى زرا بالسعادتين به يعرف دور الحقوق من الورثة ما أقسم الله من
 الميراث وبأنه تدرى ذوو الخواص بمدار نصيب الوارث من التراث والعاملون العاملون
 عليه يعرفون من جملة الوارثين من سيد البشر ويكونون في زمرة من بعد الموت والمحشر
 وفيه اثني عشر بابا في وسع الكلام وشرفهم من السادة القادة الاعلام
 حيث علمه الخ إشارة الى بارواه ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن أبي هريرة
 رضي الله عنه مروى عنه علموا الفرائض وعلموا الناس فانه نصف العلم وهو ينسب
 وأول علم ينزع من أمي ورواه البيهقي في سننه وقال ان فردبه حفص بن عمر وليس
 بالآثر وفي غيره - عيب تعلموا الفرائض وعلموا فانه نصف العلم وهو ينسب وهو
 أول علم ينزع من أمي أي عبوت اهل هذه الرواية كالأولى الا انه في الأولى زيادة
 الناس وصح تعلموا الفرائض وعلموا فاني أمر ومقبوض وان العلم سيقبض

وتظهر الفتن حين يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بها وصح أيضا
ألقوا الفرائض بأهلها فابقى فلأولى أى أقرب رجل ذكر وفائدة ذكره بيان
أن الرجل يطلّق بآراء المرأة فيعم وبآراء الصبي فيخص البالغ وقيل غير ذلك
حدث عليه أى حض عليه كما في القاموس وحض أى حض فيه أيضا فاللفظان
مشتركان في معنى واحد قال الناطم نفع الله به

(وأفرض الأمة زيدا ذوردا به الحديث وهو نص لا يرد)

لما ذكر المصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث على تعلم علم الفرائض أخذ يبين
أعلم الصحابة في هذا الفن بالنص عنه صلى الله عليه وسلم فقال وأفرض الأمة الخ
وذلك النص ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بإسناد جيد أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم قال أفرضكم زيد قال ابن الصلاح وهو حديث حسن وروى الترمذي
أيضا في جامعه بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه بلفظ أعلم أمتي بالفرائض زيد
ابن ثابت وزيد هذا هو ابن ثابت رضي الله عنه الصحيح بن سعيد بن خزيمة
الصحابي الأنصاري من بني النجار الخزرجي من أكبر علماء الصحابة رضي الله عنهم
يكفي أباسعيد وقيل أباعبد الرحمن وقيل أباخزيمة وقيل أباسعيد وقيل
وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين
وكان من كتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن
في زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه من ذكر وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن
عوف ومعاذ بن جبل وعيم الداري رضي الله عنهم أجمعين * روى ابن عمر
رضي الله عنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة * وخطب عمر رضي الله عنه
بالمدينة فقال من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت وقال مسروق دخلت
المدينة فوجدت بها من الراشدين في العلم زيد بن ثابت وقال الشعبي علم زيد بن ثابت
يخصم بين القرآن والفرائض وكانت الصحابة يعترفون له بالتقدم في الفرائض
ومن جملة الآخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وقد بلغ من تعظيمه
زيد أن بعلمه قدمت إليه ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له زيد دخل عملك يا ابن
عم رسول الله فقال هكذا فعل بعلمائنا فقبل زيدا وقال هكذا يفعل بأهل بيت
نبينا رضي الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم * (فائدة) قد اختلف في زيد رضي الله عنه
مناسبات بكسر السين تتعلق بالفرائض لم تجتمع في اسم غيره أفرادا وجمعا وعددا
وطرحا وضربا والطرح هو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل
من المطروح منه * فالأفراد قالوا بسبعة وهي عدد أصول المسائل وعددها ثمانية
بافرض وحده والياء عشرة وهي عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط
والدال بأربعة وهي عدد أسباب الارث والاصول التي لا تعمل وأما الجمع قالوا مع

وإذا طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف أي عدد حروف زيد
 وثمة دم ما فيها بار قد علمت بيانه وإذا طرحت الزاي من السا بقي ثلاثة أيضا وثمة دم
 ما فيها اوق قد علمت بيانه فلا إعادة * وأما الضرب فإذا ضربت حروفه وهي ثلاثة أي
 حروف زيد في نفسه ما تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأربع حروفه - دم انهما
 سبعة وهي الاثنان والثلاثة، الأربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والأربعة
 والعشرون وزيد عليها الثمانية عشرة والستة والثلاثون في باب الجسد والاختوة
 تأصيلان وتصححان ويتفرغ من العدد أشياء غير ما ذكر منها عدد الموانع بزيادة
 الالفان زيادة على الستة التي ذكروها وعدد أحوال الجسد والاختوة كما سيأتي في بابها
 وكون الياء عشرة عدد أصناف ذوى الأرحام وعدد ميراث النصف والثلاثين
 والتمن وعدد ميراث النصف والثلاث والرابع والثمن وكون الدال بأربعة وهي
 عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو طائر وكونه لا يرث ولا يورث
 كالرفيق ويورث ولا يرث كالمبعض وعكسه كالأبياء وكون عدة حروفه ثلاثة بعد
 أحوال الألف بأفرض فقط وبألف عيب فقط أو بهما معا فهذه ثلاثة أحوال وعدد
 صفات الوارث من حيث الحب وعدمه فإيا قد يحجب حرمات أو تصان أولا
 يحجب أصلا قال الناطم مع الله به

(رمال نحو قوله مجتهدا * امامنا المظلي المقتدى)

ولما ذكر المصنف فضل سيدنا زيدا في هذا العلم على سائر الصحابة وخصوصيته في ذلك
 من لا ينطق عن الهوى فكان أحو من غيره بالبيعة والحد وحذوه لهذه الخصوصية
 أشار الناطم الى ذلك فقال ومال الخ ومال الى الشيء عدل اليه كما في القاموس يعني أن
 امامنا الشافعي المظلي المقتدى اجتهد في استنباط أحكام الموارث من الكتاب
 والسنة والاجماع فوافق اجتهاد امامنا احتما دريد فاتفقنا في غالب الأحكام قال اليه
 لا تقل يداله لان المجتهد المطلق لا يقلد مثله وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من
 لو عاصرته وحاجبني لحجته وانما مال اليه لهذه الخصوصية ولأنه ما ذكره من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في العرائض الا وقد وجد له قول في بعض المسائل
 قد هجره الناس بالاتفاق الا زيد فإنه لم يقل قولا مذهبيا بالاتفاق وذلك بقصص
 ترجيح العدول اليه * وشو بهم أن تكون مناجية في القصر أو المنزل كما أنهم ما بعض
 معاني نحو أي ان أقوال امامنا مثله الى ما قصده يد من الأقوال والى مثل ما قلته زيد
 منها * ومجتهدا حل من الفاعل وهو امامنا المظلي المقتدى صفتان للإمام والمجتهد
 المطلق أي في الفروع هو الحق في المذاهب فرع الواسع من النظر في الأدلة لتحصيل حل
 بحكم وهو بالغيا قل ذو ملكة أي هيئة قرائحة في النفس يدراكها ما من شأنه ان يعلم
 مع ما ذكره من الشروط المذكورة في باب الفصاه وانجهد المطلق هو المراد هنا وأما

مجتهد المذهب وهو المتمكن من تخرج الوجوه التي يدينها على نصوص امامه في المسائل والتخريج هو لاستنباط الاحكام من النصوص بان يقيس ما سكنت عنده على ما نص عليه لوجوده في ما نص عليه فيما سكنت عنده سواء نص امامه على ذلك المعنى أو استنبطه هو من كلامه أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره أو قاعدة قررها ومجتهد الفتيا وهو المتبحر في مذهب امامه كالرافعي والنووي المتمكن من ترجيح قول على آخر أو وجه للاصحاب على آخر فإيسا سرادان هاهنا قال السيوطي رحمه الله تعالى ولم يذكر في جميع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح المذهب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات وإن كان عنده ضعف في تقرير أدلتها وتحرير أقيسه فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه وما لم يجد منقولا أن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بعين كبر فليكرهه لا فرق بينه وبين المنقول جاز الحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراجها تحت ضابط مذهب المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه انتهى وهذا وإن كان لا يليق بهذا الشرح التطويل لكنه لما كان مناسبا ذكره استطراد الاتمام المائدة ذكرناه حرصا عليها * وأما المطلب المقتضى القدير المضاف اليه في امامنا صهير جمع الشامل لجميع أفراد قلدته من الشافعية الذين منهم الناظم دفع الله والمطلي نسبة الى جده المطلب بن عبد مناف والمقتضى اسم مفعول صرة كاشفة لامام لان الامام هو المقتضى والمتعلق محذوف أي به وإن ذكر نسبه الشريف تبركاه فنقول هو حبر الامة وسلاطان الائمة سيدنا محمد أبو عبد الله ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن هبيرة بن عبد بن يدر بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهذا نسب عظيم كما قيل

نسب كأن عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح حمودا

ما فيه الا سيد من سيد * حاز المكارم والتقى والجودا

وشافع بن السائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر وأسلم أبوه السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بني هاشم أي ممن لم يسلم فأُسِر في جملة من أُسِر وفدى نفسه ثم أسلم وعبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجماع منعقد على هذا النسب الى عدنان وليس فيما بعده الى آدم طريق صحيح فيما نقل * وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

انتهى في النسب الى عدنان أمسل ثم يقول كذب النسابون أي بعده * وولد الشافعي
 رضي الله عنه تعالى على الأصح بغزة في الشام التي توفي هاشم جد النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وقيل بعسقلان وقيل بمصر سنة خمسين ومائة ثم رحل الى مكة وهو ابن
 سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرة وثلاثة
 على مسلم بن خالد مقيمي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أمهات الاضداد أي
 شدة بياضه وأذن له بالافناء وهو ابن خمس عشرة سنة مع أنه نشأ بيماني بمكة
 في قلة من العيش وضيق الحال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد
 في العظام ونحوه حتى سألته أخبارا ثم رحل الى مالط بن أنس رضي الله عنه
 بالمدينة ولازمه مدة وقرأ عليه الموطأ حفظا ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة
 فأقام بها سنتين واجتمع عليه علماءؤها ورجع كثير منهم عن مذهب كانوا عليها
 الى مذهبه وصنف بها كتابه القديم المسمى بالامام وقيل كتابه المسمى بالجملة ثم عاد
 الى مكة فأقام بمكة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام بها شهران ثم خرج
 الى مصر ولم يزل بها ناشر العلم ملازما للائمة تعال بجامعها العتيق الى ان أصابته
 ضربة شديدة فرض بسببها أيا ما على ما قيل ثم انتقل الى رحمة الله تعالى وهو قطب
 الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة اربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه
 وولد الامام أبو حنيفة رضي الله عنه سنة ثمانين وتوفي سنة خمسين ومائة وهي السنة
 التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه فعمره سبعون سنة * وولد الامام مالك
 رضي الله عنه سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره ثمانون * وولد
 الامام أحمد رضي الله عنه سنة اربع مئتين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم وولدهم ووفاتهم وعمرهم
 بقوله

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
 والشافعي صين بيزند * وأحمد بسبق أمر جمده
 فأحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوتهم قال عمر

فيكن صبط لمولدي حنيفة رضي الله عنه لأن الباء من يكن بعشرة والكاف
 بعشرين والنون بخمسين فالجملة ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين وسيف صبط
 لمولده لأن السين بستين والياء بعشرة والفاء بثمانين فالجملة مائة وخمسون وهو قد توفي
 سنة مائة وخمسين وسطا صبط لعمره لأن السين بستين والطاء بتسعة والالف
 بواحد فالجملة سبعين وعمره كذلك * وفي صبط لمولد الامام مالك لأن الفاء بثمانين
 والياء بعشرة فالجملة تسعون وهو قد ولد سنة تسعين وقطع ضبط لمولده لأن القاف
 بمائة والطاء بتسعة والسين بسبعين فالجملة مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته كذلك

وحي ضبط عمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والعاء بثمانين فالجملة تسعة
وثلاثون وكان عمره كذلك وقوله ضبط اتكلمة للبيت * وصين ضبط لمولدا الامام الشافعي
لان الصاد بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده
كذلك وبير ضبط لوفاته لان كاز من الباءين باثنين والراء بمائتين فالجملة مائتان
وأربعة وكانت وفاته كذلك ونضبط لعمره لان النون بخمسين والدال بأربعة
فالجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك * وسبق ضبط لمولدا الامام أحمد لان كاز
من الباءين باثنين والسين بستين والفاء بمائة فالجملة مائة وأربعة وستون وكان
مولده كذلك وأمر ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعة والراء بمائتين فالجملة
مائتان وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك وبعد ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة
والعين بسبعين والدال بأربعة فالجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك * وقبر الامام
الشافعي رضى الله عنه في بيت ابن عبد الحكم أحمد أصحابه المشهورين والقبعة التي
عليه لم تكن من جملة العمارة الحديثة في القرافة الكبرى التي يجب ازالها لان
مكان قبته رضى الله عنه ملائكة ابن عبد الحكم وكان الامام تروج بيت ابن عبد
الحكم رضى الله عنه وقد أبدى بعضهم في القرافة معنى اطيعا فقال الشيخ العدوي
ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل التي رافة فزجاء جعلها على هذا
الحل لان الشخص يحذر رافة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

اداما صاق صدرى لم أبدي * مقر عبادة الا القرافة

لش لم يرحم المولى اجتهادى * وقلة ناصرى لم ألقى رافة

وقيل سميت بذلك لان بطن من معافريه قال لهم القرافة تزلوها فسمى باسمهم هذا وقد
اشتهر علمه في جميع الآفاق وقدم على الاثمة في الخلاف والوفاق وعليه حل
الحديث المشهور عالم قر يشي أطباق الارض علماء ومن كلامه رضى الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون

وأحييت الفتوح وكان ميتا * ففي أحيائه عرضي مصون

اذ اطمع يحل بقلب عبدا * غلته مهانة وعلاه هون

وله رضى الله عنه

ما حل جارك مثل طفرك * فتول أنت جميع أمرك

واذا قصدت الحاجة * فاقصد المعترف بقدرك

وقد أفرد بعض أصحابه في فضله وكرمه ونسبه وأشعاره كتباً مشهورة وفي هذا تذكرة
لاولى الالباب * قال الناطم فمع الله به

* فكان في التقليد اسمى منزله * اذ وافق اجتهاده المشهود له *

* لا زال نور الفضل منها على * قسبريها وللجميع جلال *

ولما ذكر مزينة زيد بن ثابت رضي الله عنه على سائر الصحابة وان امامنا وافقه في
الاجتهاد كان للوافق له في الاجتهاد مزينة وخصوصية مثل تلك المزينة والخصوصية
فكان ذلك الموافق هو امامنا الاعظم سيدنا محمد بن ادریس رضي الله عنه أحق بأن
يقاد واجد ربان يتبع موافقته في الاجتهاد المشهود له من النبي صلى الله عليه وسلم لم
وهو سيدنا زيد بن ثابت رضي الله عنه فتقليد الامام الشافعي رضي الله عنه الموافق
لزيد في الاجتهاد اسمى أي أعلا وأرفع منزلة من غيره ممن لم يوافق في اجتهاده سيدنا
زيد بأساراته لزيد في هذه المزينة وللخصوصيات التي خص بها من بين الأئمة الأربعة
منها عالم قریش بالأطباق الأرض علماء ومنها قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قریشا
ولا تتقدموها فهذه المزينة وان كانت عامة في قریش الا انها مزينة في حقها بالنسبة
لمن لم يكن من الأئمة من قریش فهو أفضل الأئمة الأربعة رضي الله عنهم الذين تقلد بهم
في العروج واجب بالاتفاق لغير المجتهد البالغ رتبة الاجتهاد وهذا ارشاد من الناظم
نفع الله به اني ان امامنا أحق بالتقليد ولا سيما في هذا المنع لما علمت ولما كان
منهم ما اعظم واجتهادهم أكثر واستحقاقهم بالدعاء لهم أخذ المصنف يدعوهم
بقوله لا زال الخ وزال هناتامة ماضى يزال ومعناها ملازمة الخبر المخبر عنه على
ما يقتضيه الحال من الدوام وعدمه لكن المعصود به هنا الدوام وملازمة الخبر هنا
وهو من هنا والخبر عنه نوه الفضل والنوه في الاصل الكوكب كالنور أو غيره
التي كانت الجاهلية من العرب تنسب اليها حصول المطر ويقولون مطرنا بالنوه
الاعلاني مع اعتقادهم ان النوه هو الموجد للمطر اكفرهم ثم استعمل النوه في الوقت
الذي يحصل فيه المطر أو يحصل فيه غير كحلول الاجل كما قرضت مثلا الى نوه كذا
اي وقت طلوع النجم ثم استعمل في المطر فاستعمله أولا في النجم حقيقة عرفية
واستعمله في الوقت مجاز مرسل بجامع الظهور في كل من النجم والوقت والعلاقة هي
لللازمة للزوم حصول الوقت بطلوع النجم ثم استعمله في المطر كذلك مجاز مرسل
والعلاقة المسببية لان الوقت سبب عادي لحصول المطر فيه وهذا على الرابع من اعتبار
العلاقة بين الجار الآخر والذي قبله لا بين الآخر والحقيقة وهذا من ابتناء الجار
على الجار وهل هو جازم خلاف قال بعضهم لا يجوز لان الجار لا ينفصل الا عن حقيقة
وايتناء الجار على مجاز قبله أخذ الشيء من غير ما سكه والارجح الجوار لان اللفظ لم
نقل بعلاقة للمعنى المجازي الاول كأنه ما سكه لاسيما او الجار موضوع بالشروع واذ
نظر الى السحاب كونها سبب أقرب للمطر من الوقت تعمد الجار أكثر واستعمل
القائل بالجواز بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن من اقل السر ضد الجهر أطلق على
الوطء مجازا لانه لا يكون غالبا الاسرف فهو مجاز مرسل من اهم المحل في الحال ثم
استعمل السر في العقد الذي هو سبب الوطء فهو مجاز مرسل ايضا لعلاقته السببية

يعني على المجاز الاول ثم بعدما ذكر من تعدد المجاز استعمال النوء هذا المصنف يعني
الرحمة الكثيرة على طريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بين المجاز الاخير وهو استعمال
النوء في المطر والمجاز المنقول منه وهو الوقت واجراء الاستعارة بأن شبيهت الرحمة
بالمطر بجميع حصول النفع في كل واستعرنا المطر للرحمة على طريق الاستعارة
التصريحية الاصلية والقربة العالية معلومة من المقام وهي ان المسؤول لهم الرحمة
واضافة النوء الى الفضل بيانية أي نوء هو التفضل والاحسان مستديعا عليهما
في قبرهما وما بعده الى دخول الجنة لان الرحمة في حقه تعالى لاستحالة معناها
وهي الرقة المراد بها في حقه تعالى غايته وهي الاحسان ومنه لا أي مذكبا
ترشيع لانه من الملائكة المشبهة ومنه لا بضم الميم وتشديد اللام اسم مفعول
ثم ما قلنا من استعمال النوء في الوقت مجازا اذا كان الناقل المستعمل ملاحظا
للعلاقة بينه وبين الحقيقي وهو اسم النجم وأما اذا لم يلاحظ العلاقة كاستعماله
في الوقت الحاصل بطولوع النجم لا يريد الا ذلك فقد صار عنه نوء حقيقة
عسرفية في الوقت فليس فيه مجاز لعدم العلاقة كاستعمال الشرعي الصلاة
في ذات الاقوال والافعال فالاستعمال الصلاة بما ذكر حقيقة شرعية ثم قال
ولجميع جلال هذا تعميم من المصنف بالدعاء بالرحمة معهم الاستعداد القبول
الترجي بجديت اذ ادعوا الله فاجهوا فاعل فيهم من تجمعون من تقالوا ببركته وجلاله
الشيء علاه كما في القاموس وهو كناية عن شمول وعموم الرحمة للجميع وجلاله
النور علاه وفيه أيضا استعارة وهي أنه شبه عموم الرحمة وشعوطها بما يعلم الانسان
من انفس الملائكة التي تورث صاحبها جلالا لاوقهظيما ككلمة عظيمة واستعرنا
للشبه به وهو عموم الرحمة وشعوطها ثم حذفنا المشبهة وهي الكلمة العظيمة ورزنا
اليها شيء من لوازمها وهو الجلال واستعرنا للرحمة واشتقينا من الجلال جلال
الشيء يعني علاه على سبيل الاستعارة المكنية وهذا التطويل وان كان لا يليق
بهذا الشرح المختصر ولكن جرا الكلام اليه حرصا على اتمام الفائدة
قال الناظم نعم الله به

وهالك فيه نبذة مختصرة * أودعها الضوابط المحررة

(خليفة عن الفروع المشككة * عربية عن الرموز المعضلة)

لما ذكر المصنف فضل العلم وأهله وخص علم العرائض والمشتغلين به بجزيد فضائل
اخديذ كر وصف هذه المنظومة الكافلة لمهمات هذا الفن فقال وهالك فيها
اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب والمخاطب أي راغب في الاشتغال في
هذا العلم فيه أي علم المواريث ونبذة اسم للشيء اليسير القليل كما في
القاموس والمعنى انها نبذة منظومة صغيرة في علم المواريث فلها توصف عامنة على

طريقة السلف من المواقين مع انها كافلة بالمقاصد من هذا الفن وقال ذلك مدحا
لها أي انها مع صغر حجمها وقلة الفاظها مشتملة على المطلوب من هذا الفن وذلك
من باب التحدث وأما بنعمة ربك فحدث ويختصرة أي قليلة الالفاظ كثيرة المعاني
أو مساوية لمعانيها صفة النبذة أو بيان لها لان النبذة اليسيرة لا تكون الا مختصرة
أودعتم الغيا قال أودعتم ولم يقل متلاصفتها أو نحو ذلك إشارة الى تقاسم الضوابط
التي أودعتم هذه الارحوزة لان الشيء النفيس تشتد العناية بالعقل به فيخاف عليه
من أيده الخونة والمتلصصة وأهل الظلم فلا يأمرون ويطمئن قلبه حتى يودعها أمين
ذوقه على حفظ النفائس فيكون في ذلك استعارة وهي انه شبهه فرائد الضوابط
ونفائس الاحكام بفرائد الجواهر وذخائر النفائس واستعارة فرائد الجواهر
وذخائر النفائس لفرائد الضوابط ونفائس الاحكام ثم حذف المشبه به ورضنا اليه
بشيء مما يدل عليه وهو انه لا يودع الا عنده من يؤمن وهي الارحوزة بل عناية الالفاظها
ومتانة أبوابها ومعنى أودعتم أي ضمنتها والزمتمها الضوابط جمع ضابط وهو
والقاعدة والاصل والقانون الفاظ مترادفة على معنى واحد وهو في الاصطلاح
قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولهم من اهلنا القريب وارث
فموضوع هذه القضية قولك القريب ومحمولها قولك وارث ومعرفة احكام جزئيات
موضوعها بأن تقول زيد وارث وعمر وارث وبكر وارث وهكذا أي كل فرد من افراد
القريبة وارث واحكامها ثبوت الارث * وكيفيته تعرف احكامها عند المناطقة من
القضية السككية وهي القريب وارث ان تجعل الجزئي كزيد مثلا من زيد وارث
وذلك الذي تريد أن تعرف حكمه موضوعا وتجهل موضوع القضية السككية وهو
القريب محمولا وتجهل القضية المركبة منهما وهو زيد قريبا صغرى ثم تجعل القضية
السككية وهو وكل قريب وارث كبرى فاذا ركبتهما قياسا خرجت النتيجة ناطقة بحكم
ذلك الجزئي فاذا قلت في المثال المذكور زيد وارث وكل وارث قريب خرجت النتيجة
قائلة زيد قريبا من الشكل الاول وهو ما كان الحد الوسط فيه وهو المتروك المذكور
وهو محمول الصغرى وهو وارث من قولك زيد وارث وموضوع الكبرى وهو كل
وارث من قولك وكل وارث قريب يصير الباقي بعد المتروك زيد قريبا وهو النتيجة
وهي موضوع الصغرى ومحمول الكبرى والمخررة هي الالهة والمنقاة خلية عن
الفروع المشككة أي ان هذا الارحوزة خالية أي لم يحالطها شيء من خلات الدار
عن أهله اتخذوا خلوها هي خالية وخلية اذا فارقتها أهلها والعسرة جمع فرع وهو
ما انبنى على غيره والمعنى انهم لم يبنوا فيها الفاظ ولا مسائل مشككة بل جميع
الفاظها ومسائلها بينة واضحة ومشككة صفة للعروة اهم فاضل من الشكل الامر
المزيد كما كرم يشكل اشكالا فهو مشكل اذا خفي الشيء والتبس وشيرة هي

الرموز يعنى عارية من عرى كرضى عرياً وعريت فهو عارية عرياً - فنى تجرد
أو تجردت عن الثياب كفى القاموس والرموز جمع رمز وهو فى الأصل الإشارة
أو الأيماء بالشفة أو العينين أو الحاجبين أو الهم أو اليد أو اللسان قاله فى القاموس
ومعضلة صفة للرموز وفى القاموس أيضاً تعضل الداء الاطباء فاعضلهم غلبهم وداء
عضال كغراب معين غالب والمراد ان هذه النملة مجردة عن الخفا المستحسب الذى يمنع
صاحب الفهم ادراك حقيقة معانيها وافهم كلام المصنف ان هذه المنظومة لو جازتها
واختصارها فى الأصل الخفاء لكانه بالآمل والنظر يفهم كما هو شأن المختصرات كما
قيل فى الكلام مختصر ليحفظ ويبسط ليفهم معناه ويعلم من الرموز والايعار
البعيدة انهم قول بعضهم فى الاحاجي

ما مثل قولك للذى * يشكوا الحبيب اسكت رجع

أى ما مثل قولك للشخص الذى يشكوا الحبيب عندك اسكت عن هذه الشكاية
فانه رجع عما تشكو به فإرادته السؤال عن اللفظ المماثل لقولك اسكت وهو صفة فانه
مثل اسكت وعن اللفظ المماثل ارجع وهو بانه فانه مثل رجع فلهذا مثل قولك
اسكت رجع صفة بانه فان معناهما اسكت رجع ومثل قول الآخر

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شئ قل فى سومك

تراه بالعينين فى نقطة * كما ترى بالقلب فى نومك

أى بين لنا عن اسم شئ قليل فى سومك له صفة ذلك انك تراه بالعينين فى حال اليقظة
كما تراه بالقلب فى نومك وهو الـ كونه فانك اذا قلت نومك وقراءته من آخره صار كونا
وقد أحسن بعضهم حيث قال

اغما لا لغاز عيب يجنب * فتركها والتم حسن الادب

ان من أقبحها قولهم * عاجز أعنى ترقى فانقلب

أى لفظ عاجز أعنى أى بإزالة العين منه ترقى بجعل أحاده عشرات فالالف الواحد
تجعل بعشرة والحرف الذى فى الحساب بعشرة وهو الباء والجيم مثلاً فجعل بثلاثين
والحرف الذى فى الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة فجعل بسبعين والحرف
الذى فى الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقراءته من آخره صار اسماً على
* قال الناطم نغم الله به

﴿جاءت بها القريحة ارتجالاً * تعرضا لفضله تعالى﴾

جاءت بها أى بالارجورة المسماة بقرينة المناهض الى تعلم أحكام الفرائض
القريحة أى العقل ﴿واعلم﴾ وان القريحة فى الأصل الاول مستنبط من المناهض نقلت
الى أزل مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطابقة وان لم يكن أقول اما بالاستعانة
أو الجار المرسل ثم نقلت العقل اما بالاستعانة أو الجار المرسل ويحصل من هذا

يحتسب هل ان يكون التجوز ان المذكور ان من الجواز بالاستعارة وان يكونا من الجواز
 المرسل وان يكون الاول من الجواز بالاستعارة والثاني من الجواز المرسل وان يكون
 الاول من الجواز المرسل والثاني من الجواز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول ان
 يقال شبهه اول مستنبط من العلم او المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء
 بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه وهو العقل للروح وفي المشبه به
 وهو الماء للجسم واستعمل لفظ المشبه به وهو لفظ القرينة للمشبه ثم شبه العقل بالمعنى
 المنقول اليه بتنزيله منزلة المعنى الحقيقي في النسبة للمعنى المذكور اليه بعد بجامع
 الانتفاع والاهتمام بكل واستعمل لفظ المشبه به وهو لفظ القرينة للمشبه وتقرير
 الاحتمال الثاني ان يقال نقل لفظ القرينة من اول مستنبط من الماء الى اول
 مستنبط من العلم او الى المستنبط منه مطلقا بحجج امر سلا ما برتبة أو بأكثر والعلاقة
 في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل بحجج امر سلا من اطلاق اسم
 الشيء على آله وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين
 الاخيرين واضح عامر وبعد هذا قد صارت القرينة حقيقة عرفية في العقل لا مجرد
 المعنى الاصل الاول والثاني بحيث اذا اطلقت انصرفتا الى العقل لا الى المعنى الاصل
 الاول والثاني حتى اذا اراد احدهما كان بطريق الجواز العرفي فلا بد فيه من قرينة
 فليفههم وارتجالا هو الا تيان بالكلام في المقام المطلوب فيه من دون ان يهباه قبل
 ذلك يقال ارتجى الشعار اذا نظمه في مقامه من دون ان يستعده قبل ذلك وفي
 القاموس ارتجى الكلام تكلم به من غير ان يهباه وهو حال من فاعل جاءت
 وتعرضا فعول لاجله أى تصديا واستعطا فافا واستعدا والفضله أى تفضله وكرمه ان
 يعيننى على انعامها وان يجعلها خالصة لوحده الكريم وان يثيبني عليها بمحض فضله
 انه لا يخيب من تعرض له ولجأ اليه وتوكل في جميع أمور عليه تعالى ارتفع رتبه عن
 كل ما لا يليق بحلاله وفي القاموس تعرض له تصدى له ومنه تعرضوا لنفحات رحمة
 الله انتهى * قال الناظم نفع الله

﴿مقدمة﴾

﴿في التركات ما لا له أوجبه﴾ * من الحقوق خمسة مرتبة
 لما ختم الناظم خطبته بما حقه ان يختم به وهو التعرض لفضله شرعا بتكامل فيه ما هو
 الاحق أن يقدم في التركة ولذا اناسب ان يترجمه مقدمة فقال مقدمة خبر لم تدرك
 محذوف تقديره هذه مقدمة على ما هو أظهر الاحتمالات في هذا المقام والمقدمة في
 الاصل صفة مأخوذة من قدم اللازم بمعنى تقدم فهو بمعنى مقدمة أو من قدمه
 المتعدي يقال قدم زيد عمرا فهو بمعنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين
 فهو بكسر الدال ويجوز فتحها على انها من قدم المتعدي فهو بمعنى ان العبر قد مرها

ثم نقلت وجعلت اسمها لاطائفة المتقدمة أمام الحاش ثم نقلت في الاصطلاح مقدمة
الكتاب وهي اسم لافاط تقدمت امام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه كمقدمة
الشيخ السنوسي التي ذكرها بقوله اعلم ان الحكم العقلي وأمام مقدمة العلم فهي اسم
لما ان يتوقف عليها الشروع في المقصود على وجه البصيرة كمدوم موضوعه الى آخر
المبادئ المتقدمة ذكرها وهذه مقدمة هذا الكتاب * قال الناطم في التركات جمع
تركة بمعنى المتروكة معمول لا واجب وما اسم موصول في محل رفع بالابتداء وخبره
خمس والاله مبتدأ ايضاً وجملة اوجبه خبره والجملة صلة الموصول وقوله من الحقوق
جمع حق يعني استحقاقه الغير وثبت له او من حق الشيء ووجب لانه يجب على الغير
اعطاء المستحق - فله أي من الحقوق الواجبة في تركة الميت للغير بيان لخصه مقدمة
على الميت ومرتبة صفة لخصه أي مرتبة في التقدم والتأخر أي لا يتقدم المتأخر منها
على المتقدم فتريتها واجب وما ذكرها جملة أخذية كرها مفصلة فقال
* أولها ما قرروا تعلقه * بعينها كألهم أو كالصدق

أي أول الخمسة الحقوق التي لازائد عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع كما ذكره
شيخ مشائخنا ابراهيم البيجوري رحمه الله والحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
واما ثابت بالموت والاول امامة متعلق بالعين وامام متعلق بالذمة والثاني اماليت وهو
مؤن المتجهيز واما عسره وهو ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث يكون له تسبب في
ذلك وهو الوصية أو الأثر والجملة خمسة حقوق وقد شرع منها في هذا البيت
بما هو ثابت قبل الموت ومتعلق بعين التركة فقال أولها ما قرروا أي الفقهاء تعلقه
بعينها أي التركة كألهم أو كالصدق السكاف تمثيلية لاستقصائية لان أفراد الحق
المتعلق بعين التركة ليست منحصرة فيما ذكره وقد بلغها بعضهم الى عشرة ونظمها
بعضهم بقوله فقال

يقدم في الميراث نذر وممكن * زكاة ومهرهون مبيع وفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة * ورد عيب فاحفظ العلم ترأس

فصورة النذر ان يقول لله على ان أضحى - هذه أو ان تصدق بها أو نحو ذلك فية عدم
احراجها للجهة المعنية وهي ذممي على أنه لا يزول ملكه عنها حتى تخرج ويتصدق
بها حتى تعدم الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح روال ملكه عنها بالذم
وصورة الممكن سكنى المعتدة من وفاة وتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة ان تعلق
الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقية فتقدم الزكاة لكن قال الله يكي لا حاجة
لذكرها الا اذا كان النصاب باقياً فالاصح ان يعلق الزكاة بالنصاب بعلق شركة
فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ الاسلام بصحة اطلاق التركة على
المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من ان تعلقها بعلق شركة نظر الجواز

تأدية الزكاة من محل آخر وأما إذا كان النصاب بالغافته تكون الزكاة من الديون
 المرسله في الذمة كما في شرح الترتيب * وصورة المرهون ان تكون التركة مرهونة
 يدين على الميت فيقضى منها دينه * قدما على مؤن التجهيز * وبسائر الحقوق * وصورة
 المبيع للمسلم ان يشتري عبدا مثلا يضمن في ذمته ويعتبر المشتري مفلسا ويجوز البائع
 مبيعه * فله الفسخ واخذ المبيع فيقدم به (واستشكاه) السبيكي بانه اذا فسخ خرج
 المبيع عن التركة فلا استثناء (واجيب) بان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من
 أصله على الصحيح ونحوه عن التركة من حين الفسخ لا يضر كما لا يضر خروج العبد
 الجاني عما يبيعه في الجناية * وصورة الجاني أن يقتل العبد نفسه أو يقطع طرفا خطأ
 أو شبهه * وعمد الاقتصار فيه كقتله ولده أو فيه قصاص واكر عفى على مال أو أذلف
 مال انسان ثم مات سيد العبد وارث الجناية تتعلق برقبته * المجنى عليه مقدم في هذه
 الصورة بأقل الامرين من ارش الجناية وقيمة العبد * وصورة القراض أن يقارصه
 على مائة ريال ليتكسرها والربح بينهما مناصفة مثلا فيعدها أن طهر الربح وقبل قسمته
 مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح * وصورة القرض أن يقارصه ديناراً ثم
 يموت المقرض عن عـ ين المال الذي اقترضه والمقرض مقدم به * وصورة الكتابة أن
 يقبض السيد فنجزم الكتابة من المكاتب ويعتبر قبل الايتاء الواجب عليه فالمكاتب
 مقدم على غيره بأقل متمول لانه الواجب في الايتاء * وصورة الرد العيب أن يرد
 المشتري المبيع بعيب بعد موت البائع وكن الثمن باقسافيه يقدم به المشتري ولو اجتمع
 بعض هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح الجعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم
 حق الرهن ثم حق المسلم ثم حق القرض وانظر البواقي فتقدم هؤلاء على مؤن
 التجهيز خلافا للكتابية كما في التلوة * قال الماظم نعم الله به

* (ثاني الحقوق مؤن التجهيز * ثالثها حق الديون المرسله) *

اي والثاني مؤن التجهيز وانما ددت على الديون المرسله لان الحق اذا جبر عليه
 بالمسلم يقدم على محتاج اليه على ديون * ثم ما دلت على ان الحق لا يرضى
 على نفسه والميت فداء طمع عن سعيه ولا له صلي * سعيه وسلم قال في الحرم لده
 وقصته مناقته كمنوه في ثوبه * لم يستعمل صلى الله عليه وسلم * ديس ام لا يترك
 الاستعمال في وقته لاحوال اذا كانت مولية ينال نفعه * ومضى المال والى
 ثبت ذلك في العـ من وسائر مؤن التجهيز * يرضى معناه * وفي التلوة * لا يرضى
 الاسلام وان تكون مؤن التجهيز بالمعروف اي من غير اسراف ولا تعسير * ونظر
 الى ما كان عليه في الحياة من اسرافه ونفقته انتهى من التلوة قال كان الميت واقرا
 لما تجهزه فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة ولو بالعمرة فيشمل ما لو كان الميت
 ابنا بالعمامة * الجزء بالموت وما لو كان الميت مكاتباً لان الكتابة تمسح بالموت وما

المبعض فؤن تجهيزه على قبر يبه وعلى سيده بحسب ما فيه من الرق والحرية ان لم تسكن
 بينه وبين سيده ما ياتى والا فعلى من مات في ثوبته ولو مات من تجب نفقته على غيره
 وقبل ان يخرج، وث تجهيزه مات صاحب المال وضاق تركته فهل يقدم الاول
 لتقديم حقه او الثاني له، بن أنه عاجز عن تجهيز غيره خلاف والمعتد الثاني فان تعذر
 في بيت المال ولا يراى في كفن من تجهيز من بيت المال على ثوب واحد وكذا من
 كفن من وقف على الا كفان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من كفن
 من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فيه ما على الثوب
 الواجب كما في التواؤة نقلا عن شيخ الاسلام فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين فرض
 كفاية عليهم كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة
 وزيادة مؤن التجهيز وهو ذاك غير الزوجة التي تجب نفقتها وأما هي فؤن تجهيزها على
 الزوج المومر ولو كانت غنية ومثل الزوجة خادمها غير المكتراة اذ ليس لها الا الاجرة
 وشملت الزوجة الرحمية ومنها المطلقة بائنا وهي حامل فلا تسكن من تركتها وخارج
 بالزوج ابنه فلا يلزم تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقتها بالحياة وخارج بالمومر المعسر
 فلا يلزم مؤن تجهيزها فتخرج من أصل تركتها لان حصته فقط وضابط المعسر من لا
 يلزمه النفقة المعسر بن ويحتمل أن يقال من ليس عنده فاصل عما يتركه للعاس
 وضابط المومر على العكس فيه ما ولو صار مومرا بغير النجس اليه من الارث لزمه مؤن
 تجهيزها وهذا مذهبنا كذا الحنفية وأما عند المذهبين فؤن تجهيزها من تركتها ولو
 كل الزوج غنيا ووجه الاول ان علاقة الزوجية باقية لانه يرثها ويغسلها ونحو ذلك
 ووجه الثاني أن التجهيز من قواعب النفقة والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع
 بالموت قال الناطم ثالثها الخ أي والثالث المرسلة في الزمة أي المطلقة عن تعلقها
 بعين التركة ذرا فتقدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت فقضاؤه واجب
 والوصية تبرع فلذلك أحرث (فان قيل) قد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من
 بعد وصية يوصي بها أو دين (اجيب) بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأهم لان
 شأنها ان تشعها الا نفس امكروها مأخوذة لافي نظري شيء وبينت السنة تقديم الدين
 عليها فيجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا مات قبل أدائها وضاق التركة
 عنهما لقوله عليه الصلاة والسلام دين الله أحق بالقضاء كما تقدم في الحق الاول اما
 قبل الموت فان كان محجورا عليه قدم دين الآدمي جزما ولا قدم حق الله جزما محل
 هذا التفصيل ان لم تعلق الزكاة بالعين والاقدمت سواء كان محجورا عليه ام لا
 ولو اجتمع عليه ديون لله تعالى فالوجه كما قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا
 قدمت الزكاة والا فالسوية ومن حق الله اسقاط الصلاة اذا وصى به وهو لسل كل
 صلاة نصف صاع والوتر عند الحنفية كما في شرح السراجية للسيد الجرجاني وادا

كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كذا كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا أن تخرج الكفارة عن صلاة
 للمساكين ثم يهبها للمساكين للتصدق ثم يخرج حواله عن صلاة أخرى وهكذا حتى يبرأ من
 عليه الصلاة وهذا التفصيل في مذهب أبي حنيفة وقد نقل عن المازني من الأصحاب
 ذلك فينبغي أن تعمل احتياطاً انتهى لمخاض من اللزوجة وحاشية الامير وهذا
 التفصيل راجع الى ما سبق وأخر الى هنا لبيان المحذور عليه انتهى * قال الناظم
 نفع الله به آمين

﴿ثم وصايا الميت لافخوصي * بالثالث أو مادونه لأجنبي﴾

أي والرابع الوصية بالثالث فمادونه لأجنبي والمراد به من ليس بوارث وإن كان
 قريباً من لا يرث فإن كانت بأكثر من الثلث أو كانت لوارث فإن كان الوارث
 خاصاً فوصية أكثر من الثلث تتوقف على إجارة الورثة بالنسبة للزائد وإن لم يكن له
 وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطله فيمأزاد عليه لأن الحق للمسلمين ولا
 محيز ولا تتخرج على قولي تهريق الصفة لأنه يشترط فيما يصح وبطلانه في الآخر
 إذا قدم الصحيح كبعثك الخـل والخمر من الاختلاف ما إذا باعها ما كبعثك هــذين
 وأنه يبطل فيهما باختلافه هنا في جمعه النافذ وغيره معاً كمنصف مالي فإنه ينفذ في
 الثالث في الصورتين فإذا عكس في تهريق الصفة كبعثك الخمر والخـل بطل في الكل
 لأن المعطوف على الباطل باطل كما لو قال نساء العالمين طوالق وأنت ياروجتي لم
 تطلق لأنه معطوف على باطل وإذا أوصى لوارث توقفت الوصية على إجارة باقي
 الورثة ولو كانت بأقل متمول * قال الناظم نفع الله به

﴿والخامس الارث على التفصيل * كما أتى في محكم التنزيل﴾

أي * والخامس الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب وله أركان وهي ثلاثة
 مورث ووارث وحق موروث كما تقدم عند ذكر مناسبات زيد والمراد بالارث
 تسلط الوارث على التركة بالتصرف ليصح تأخره عما قبله من بقية الخمسة
 الحقوق والأقوال أصح أن لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث وكون الارث
 هو المقصود بالذات أي أنه مقصود لذاته وأما غيره فهو مقصود داعية به والمراد بالارث
 الذي هو أحد الأركان الاستحقاق فـسـ مات ولا وارث له ولم ينتظم أمر بيت المال
 أوله وارث ولا مال له ولا ارث فإذا مات زيد عن ابن وخلف شياً لم يرده مورث وابنه
 وارث والشيء الذي خلفه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه
 كتاب الصيعة مثلاً ولو لم يكن مالاً ولا اختصاصاً كالقصاص وحدائقه شروط
 تقدم ذكرها في مناسبات زيد أيضاً وهي ثلاثة تحقق موت المورث والخلفه
 بالموت حكماً كما في المقود إذا حكم العاضى بموته أو تقديراً كما في الجنب الذي انفصل
 بجنايته على أنه متوجب غرة وتحقق حياة الوارث بعدم موت المورث أو الخلفه بالاحياء

تقدير الحكم في ان فصل حياة سبعة مرة لوقت يظهور منه وجوده عند الموت ولو نطفة
والعلم بالجهة المفتضية الارث وهذا يختص بالقاضي ومثله المقتى * وقوله على
التفصيل أي ماسيأتي ان شاء الله مفصلة في الابواب الآتية **كما أتى الخ**
أي مثل الذي أتى على حكمه وتفصيله **والحكم** هو المتضح المعنى من نص أو
ظاهر وهو هل يدخل فيه الجمل نعم ان قامت عليه قرائن فهو من **الحكم** والافن
المتشابه ويقابل الحكم المتشابه وهو ما استأثر الله بعلمه وقد يطلع الله عليه بعض
أصفيائه انتهى من جميع الجوامع والتبديل أي الكتاب المنزل وهو القرآن
ولما ذكر الناظم الحقوق المتعلقة بالتركة وختمها بحق الارث ناسب أن يذكر حد
الارث وما يتعلق به ذكره بقوله فقال

يؤخذ كحد الارث وأسبابه وموانعه

أي هذا بيان ذكر حد الارث وبيان أسبابه وموانعه يؤخذ كجمعي هذا كونه
حذفاً لإضافة للبيان * والحد هو لغة المنع واطلاحة قول دال على ماهية الشيء وقد
اختصره على التدرج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو هذا بيان ثم حذف بيان
وأثاب عنه ذكر وهو الاولى أو اختصره دفعة واحدة لأنه أقل عملاً **فذكر** على
هذا اما نأثب عن الخبر وحده وهو بيان أو عنه وعن المبتدأ ورفع ذكر لشرف الرفع
على الجز ولا به اعراب الخبر المقصود بالذات واما المبتدأ وهو هذا فقد رعى كل حال
لم ينسب عنه شيء ويجوز كون ذكر مبتدأ وحده مضاف اليه والخبر قوله الارث حق الخ
والصحيح ان تراجع الابواب وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص كما تقدم وهي
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وانما ترجحت **الكتب** لأنه أسهل
في وجه ان المسائل وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولأن القارئ اذا ختم باباً وشرع
في آخر كل انشط وأبعث له **المسافر** اذا قطع فرسخاً وشرع في آخر ولذا كان
لقرآن سور (وأسماءه) أي الارث جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء
كان حسيماً كالخيل ومنه قوله تعالى فليمد بسبب الى السماء أو معنوياً كالعلم فإنه سبب
للخير ومنه قوله تعالى وآتيناهم من كل شيء سبباً فان بعضهم فسر بالعلم واصطلاحاً
ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الآمدي
بأنه **كل** رصف طاهر منضبط معترف بالحكم شرعي وهو أنسب له كونه تعريفاً
للسبب الشرعي الذي الكلام فيه ولا يضر الايمان فيه بكل لأنه قصد جعله نابطاً
محيطاً بأقرب كل المعيدة للاحاطة والتعريف الاول يشتمل العقلي كأنظر فإنه سبب
عملي للعلم على المختار والشرعي كالصحيفة الموضوع للعتق فانها سبب له والعادي كخر
الرقبة فإنه سبب للقتل زاد بعضهم لذاته راجع للطرفين فمكانه قال ما يلزم من وجوده
الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في الاول لدفع ما قد يقال يرد على

التعريف بالنظر للشق الاول ما لو اقترن بالسبب مانع أو فقه شرط كان اقترن
 بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فإنه لم يلزم من وجوده
 الوجود لكن لا لذاته بل لمانع أو فقه شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال يرد على
 التعريف بالنظر للشق الثاني ما اذا وجد الميت عند عدم السبب أن يكون خلفه سبب
 آخر كان فقدت القرابة وخلفه نكاح أو ولا فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث
 لكن لا لذاته بل أن يكون خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب كما هو المناسب
 للوجود الخارج من أن كلامنا من الأسباب سبب مستقل والا فالسبب في الحقيقة واحد
 لا بعينه وحينئذ فلا يتأتى وجود المسبب بدون السبب أصلا وفتر الشيخ العدوى أن
 قوله لذاته توضيح لعني من فأنما التعاليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن
 أجل عدمه عدم وحينئذ فلا يرد ما ذكرناه من مجرد التوضيح (ومواضعه) جمع مانع وهو
 في اللغة الحائل ومنه قولهم هذا مانع بين كذا وكذا أي حائل بينهما واصطلاحا ما يلزم
 من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وعرفه الأمدى بأنه الوصف
 الوجودي المنضبط المعروف بقبض الحكم وذلك كالرق فإنه وصف وجودي منضبط
 معروف بقبض الحكم الذي هو الارث وبقبضه عدم الارث ويصدق التعريف الذي
 ذكره الشرح بالرق أيضا فإنه يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود الارث
 لاحتمال أن لا يكون رقيقا ولا يرث لفقه شرط كتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث
 ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط
 وعلم من ذلك أن المانع انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فإنه يؤثر بطرف الوجود
 والعدم وبخلاف الشرط فإنه انما يؤثر بطرف عدم زاد بعضهم لذاته وهو راجع
 للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه فالعني بالنظر للشق الاول ما يلزم من وجوده عدم
 لذاته فلا يرد ما اذا كان على الشخص نجاسة وفقد الماء فإنه يصلي فاذا طهروا
 وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود
 المرخص وهو فقد الماء والمعني بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود
 لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقيق الشرط فإنه
 وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لا لذاته بل لوجود السبب وتحقيق الشرط ولا يرد
 أيضا عدم الارث عند عدمه لفقه شرط كان لم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث
 فإنه وان لم يلزم من عدم الارث لكن لا لذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط
 للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من التعاليل كالتقدم التنبيه عليه في تعريف
 السبب والمانع عكس الشرط اذا الشرط ما يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده
 وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فإنه يلزم من عدمه
 عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال أن تحقق حياة الابن بعد موت

أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالحق أو القتل ولا يلزم من وجوده عدم الارث لاحتمال
 ان تتحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط
 الشرط اغاية تربط طرف العدم وقولنا لذاته راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه
 فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما اذا قدمت الطهارة
 وفقد الشخص الماء والتراب فانه يصلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من عدم
 الشرط عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المرخص وهو فقد الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا
 يرد ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كان تتحقق شروط الارث لكن مع الرق
 أو القتل فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الارث هذا لكن لا لذاته بل للمانع ولا
 يرد أيضا ما اذا وجدت الشروط وانتفت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم
 من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح
 كما مر وقد اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة ألفاظ الاول ذكر عدم الارث والثاني
 أسبابه والثالث موانعه وقد فصلها الناظم على سبيل الالف والنشر المرتب واغما
 سميت الكتب والابواب والفصول تراجم لانها تترجم بحسابه ههنا لان ما يذ كر
 في الباب تنبي عنه الترجمة وتبينه أفاده البقرى على السبب قال الناظم نفع الله به

✽ الارث حق للجزى قابل ✽ المستحق ثابت وحاصل ✽

✽ بموت من كان له مع السبب ✽ وهو نكاح أو ولاية أو نسب ✽

الارث بمعنى الموروث وهو أى الارث لغة البقاء كما ان الوارث بمعنى الباقي لانه باق
 بعد موت الموروث ومنه اسمه تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد فناء خلقه وانتقال
 الشئ من قوم الى قوم آخرين (واعترض) بان الارث صفة الوارث والانتقال صفة
 الشئ المنتقل كالمال المنتقل من الموروث الى الوارث فيكون الانسب ان يقول
 واستحقاق الشئ بدل قوله وانتقال الشئ وأصل الارث الورث بالواو وقلبت الواو
 همزة كنجاء أصله وجاء ويطلق الارث لغة أيضا على الاصل والبقية ✽ ومنه خبر مسلم
 أثبتوا بضم الهمزة والباء على مشاعركم فانكم على ارث أبيكم إبراهيم أى أصله
 وبقية منه أى أصل دينه وبقية من دينه وشرعا ما ذكره الناظم وهو حق قابل
 للجزى يثبت مستحق بعد موت من كان له ذلك وهذا التعريف للقاضى أفضّل
 الدين الخوئجي رحمه الله عليه والخوئجي بضم الخاء وسكون الواو وفتح النون
 نسبة لخوئجة ككورة بلاد كذا فى القاموس والمسموع من أفواه المشايخ الخوئجي
 بفتح الخاء والواو وسكون النون أفاده العلامة البيهقورى ✽ فقوله حق جنس يتناول
 المال وغيره كحق الخيار والسفعة والقصاص يكمل بالميتة قبل دفعه والخبرة المحترمة
 ✽ وقوله قابل للجزى قيد أول مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت الى بعد بعد

موت الاقرب لم يكن لا تقبل التجزى فكل واحد من الاشوة بعد الاب مثلاً ولا ية
 كماله لانها اول اية مورعة عليهم وأخر جوابه ايضاً الولاء فانه وان انتقل للابعد
 بعد موت الاقرب لم يكن لا يقبل التجزى والتجزى اغاها والارث به فهو داخل في
 التعريف وأما نفس الولاء فكل النسب لا يتجزأ كذا قيل والحق أنه يقبل التجزى
 بنفسه على أن التحقيق انه ثابت الادب في حياة الاقرب وانما المتأخر فواثمه فيكون
 خارجاً به وله بعد يثبت مستحق بعد موت من كان له ذلك (فان قيل) ان الخيار والشمعة
 والعصا من جملة الموروث مع انما لا تقبل التجزى اذ ليس شيئاً يفرز ويقسم
 (أجيب) بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز والقسمة بل المراد بقبول
 أن يكون له من نصفه وله ذائلاً ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى
 وان لم تقبل الافراز والقسمة وقوله يثبت مستحق بعد موت من كان له ذلك قيد ثان
 يخرج به الحقوق الثابتة بالشرع والاثبات ونحوها فان كلامهم ما حق يثبت المستحق
 لم يكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو عجز لم ترجع له
 التركة لرد الالماء عنه بتحقيق موته والقول بأنه تبين عدم موته خلاف الفرض
 ولو مسح شخص بماء اقسمت تركته لتزيل ذلك منزلة الموت وقياساً على قولهم نعتد
 المرأة عدة الوفاة أو حيواناً أو أخر قسم التركة الى موته وقبله كالسالم الصانع يجب حفظه
 وهو كقرعة الطلاق فتعذر أن عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعدة جديد
 فان مسح نصفين فالعبرة بالنصف الأعلى كذا قيل وهو لا يشهد بالتنصيف
 طولا فالاشمل والاحسن أن يقال ان فعل ما للحيوان من حركة وتنفس فهو حيوان
 والجماد وقوله لقراءة بينهما ونحوها أي من روحية وولاء واسلام وهذا قيد ثالث
 يخرج به الوصية بناء على القول بأنهم امتلك بالموت فانما حق يثبت مستحق الخ لم يكن
 للقراءة ونحوها وفي البيت الاول من البيتين المتضمنين وهو كما في شرح شيخ
 الاسلام على الخزرجية تعلق قافية البيت بما بعده وهو مغتفر للمولدين عند بعضهم
 * وقوله مع السبب تقدم تعريفه لغة واصطلاحاً في الترجمة * وقوله وهو كاح او لاء
 او نسب * (واعلم) أن اوه موضوعه لاحد الشيئين او الاشياء ثم هي لاحد معانيها
 الثمانية او الاحد عشر لا تفيد هالاً بقراءة المقام كما أفاده الرضى وابن هشام
 وهي هنالكة تقسيم فان الناظم قسم السبب الى الثلاثة المذكورة وهو من تقسيم
 الكل الى جزئياته وهو ما صح أن نخبر فيه بالقسمة عن كل قسم مثل قول ابن الحاجب
 الحكامة اسم أرفع من أوحرف ومع أن نخبر به عن كل واحد دفة قول الاسم الحكامة
 وهكذا وما هنا كذلك فتقول النكاح سبب وهكذا نعم القضية هنا مجوزة للخلاف وان
 زنا بيت المال بشرطه أو ذوى الارحام ان لم تشملهم القرابة غير مانعة الجمع كزوج
 معتق هو ابن عم وان ورث بالاقربى كـ لم زوجة بنت عمه مملوكة فاشترها وأعتقها

وتزوجها وهي مسامة (قوله) وهو أى أحد الأسباب الثلاثة نسكاح أى الأول نسكاح
وهو لغة الضم والجمع وشرعا عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل له وطء ولا خلوة
نخرج بالعقد وطء الشبهة وإن لحق به الولد وطء الزنا وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك
في الإرث يمكن المختلف في فساده كالحصص عند المالكية في إيجاب الإرث
الانسكاح الخيار ونسكاح المريض عندهم لا يخلل الأول ولنهي الشارع عن إدخال
وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كنسكاح الحامسة ولا عبرة بذهب الخوارج
حيث جوزوا نسكاح أكثر من أربع كما قال القائل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * إلا خلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من أن الفاسد لا يرث به اتفاقا لا يغير بظاهره ويمكن
سمه على المتفق على فساده ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترافعا لما حكم فالحسنة
عندها ما شرع الشريعة بذهب الزوج كما في التلوة عن ابن حجر ويورث به من الجانبين
فيرث الزوج الزوجية إدامات وبالعكس إجماعا حيث لا مانع لقوله تعالى ولستم
نصف ما ترك أزواجكم إلى آخر الآية وقوله تعالى ولئن الربع عاثر كنتم إلى آخر الآية
ويتوارث الزوجان أيضا في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة سواء كان
الطلاق في الصحة أو المرض لأن الرجعية روجية في سائر الأحكام إلا الوطء وتوابعه
لأن الزوجة المطلقة بانهاء مرض الموت عندنا خلاف الأئمة الثلاثة كأن طاعت ثلاثا
انقضت عدتها أو لا تزوجت أم لا أما لو طلقت بائنسا في الصحة فلا يرث بينهما إجماعا
وأما عند الأئمة الثلاثة في المرض فانما يرثه عند الحنفية ما لم تنقض عدتها فان
انقضت لا يرث عندهم وعند الحنابلة ما لم تنزقج فان تزوجت لا يرث عندهم وعند
المالكية ولو أنقضت عدتها واتصلت بأزواج ما لم يصح من مرضه صحة بينة قال في شرح
الترتيب وهذا إذا اتهم في طلاقها بالقرار من أرثها أما إذا لم يثبت كالأبائهم أو الها
أو علق طلاقها على شيء لها منه بدأى غنى ولا تأثم بتركه كان دخلات دار زيد مثلا
فبعثته عالمة أو علق طلاقها في الصحة على شرط فوجب في المرض ونحو ذلك فلا يرث
لها لعدم التهمة في القرار من أرثها انتهى لكن المعتزلة عندهم أنها يرثه في الجميع
سواء الدرائع وطرد الدلائل على وتيرة واحدة وإن كانت العلة في الأصل النهي عن
انخراج وارث عنده المالكية أيضا على ما سبق عندهم لو تزوج المريض في مرض
الموت امرأة فاعقد بطل ثم إن مات قبل الدخول لا يستحق صداقا ولا أرثا وإن
دخل بها عليه الأول من ثلث ماله أو المسمى أو صداق المثل فلا يرثه ولا يرثها أيضا
إدامات قبل موته لعقد السبب كما هو مقتضى حكمهم بطلان العقد ولو تزوجت
المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثها ولا يرثه بطلان العقد عندهم ولا يوافق
مذهبنا على عدم الإرث نسكاح المريض إلا فيما إذا اعتق أمته في المرض وعقد عليها

فانما لا تراث للزوم الدور فانه الورث لسكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت
وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقف
عتقها على اجازتها وتوقفت اجازتها على عتقها فتخلص من الدور بقولنا تعتق
ولا تراث (قوله) أو لاء أي والسبب الثاني ولا وهو لغة السطنة والنصرة ويطلق
على القرابة قال الجوهري يقال بينهم اولاء بالفتح أي قرابة وهو يفتح الواو معدودا
ولاء العتاقة وشرعاً عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه وهي ذلك ولا لا تنساب
العتيق الى معتقه كاتساب الولد لوالده واحترزنا بولاء العتاقة من ولاء الجاهلية وهو
ولاء الموالاة والمخالعة التي كانت تفعلها الجاهلية في صورتهما كما أن يقول الرجل
لا خير هدي هدي هدي بسفك دمي كهديك بسفك دمي وسلمي سلمك أي
صلي صليك وحر بي حر بل تراثي وارثك وتصرفي وانصرك وتعقل عني وأعقل عنك
فيوافقه الآخر ويصير كل حليف الآخر وهو الياله ووارثاله وقد ابطال الشرع ذلك
وقوله هم عصوبة أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالاتباط بين الوالد وولده ورحمه
الشبه ان العبد كان في حال الرق كالمعصوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما اعتقه سيده
صيره موجودا كاملاً لا لكونه حينئذ يملك ويتصرف كما ان الولد كان مع والده وما والاب
تسبب في وجوده فكل من المعتق والاب تسبب في الوجود وقوله سببها نعمة المعتق
تعبيرهم بالمعتق جرياً على العال والافلا يشمل ما لو ورث انسان أصله أو فرعه فعتق
ليه ففرأفله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها
العتق دون الاعتاق ولذلك اعترض ابن كمال باشا على السيد الجرجاني في تعبيره
بالمعتق وشنع عليه بان اوضح عن قلذ البضاعة في هذه الصناعات واجيب بان ذلك
نادر فالحق بالعال والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم
حيث قال انما الولاء لمن اعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء بان
صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصوبة عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه اذ يامع
النبي صلى الله عليه وسلم لانه عارفه بقوله الولاء لكمة ككمة النسب لا يباع ولا يوهب قال
الابي هذا منه صلى الله عليه وسلم تعريه بمحقيقة شرعية ولا يجد بائعاً منه ودينه ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها
رويه الاستدلال ان تعليق الحكم المشتق وهو الوصول وصلته يترتب بعلة ماضية
الاتفاق وهما في قوة المشتق فكأنه قيل الولاء للمعتق لا لاجل انتمائه فيعلم من ذلك
ان الاعتاق هو سبب الولاء أفاده الحصري في قوله انما الولاء لمن اعتق أي لا تعبيره
لكي يلحق به من تسبب في العتق بشراء أصله أو فرعه ومثله الراث كما تقدم ويرث
به المعتق من حيث كونه معتقاً وعصبته المتعصبون بأنفسهم لقوله صلى الله عليه وسلم
الولاء لكمة ككمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله وقد مرث العتيق

المعتق كما لو اشترى ذمي عبدا وأعتقه ثم التحق السيد بدار الحرب فاسترق فاشترى
عتيقه فأعتقه فكل منهما ميراث الآخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقاً لآمن حيث
كونه عتقاً قال شيخ الإسلام وأما كان الاربث بالولاء ثابتاً من جانب المعتق خاصة
لان الانعام من جهة فقط فاختص الاربث به اه وماورد انه صلى الله عليه وسلم ورت
عتيقاً من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبفرض صحة فحكم على اعطائه مصلحة
لا ارثاً وقوله من حيث كونه معتقاً اغتاز هذه الحيثية لئلا ترد الصورة الآتية وهي
مالواشترى ذمي عبدا وأعتقه ثم التحق بدار الحرب واسترق واشترى عتيقه وأعتقه
فكل منهما ميراث الآخر لكن من حيث كونه معتقاً لآمن حيث كونه عتقاً ومثل هذه
الصورة مالواشترى عتيقاً بامعتقه وأعتقه فان العتيق يرث من سيده كما ان السيد
يرث من عتيقه لكن لا من حيث كونه عتقاً بل من حيث كونه معتقاً لآمن سيده
فيثبت له ولأه السراية كما ثبتت لسيدة ولأه المباشرة وكذلك مالواشترى شخصاً أمه
فعتقت عليه ثم ملكت أبولدها وأعتقه فانه يثبت للولد على أمه ولأه المباشرة ولأه
عليه ولأه السراية انتهى من اللواؤة بقلاص شيخ الإسلام وماتقدم من تقييد عصبية
المعتق بالمعتصين بأنفسهم هو كذلك كابن المعتق وأبيه وأخيه وجده واحترز بذلك
عن بنات المعتق مع بنيه فأنهن عصبيات بالغير وعن اخوات المعتق مع بناته فأنهن
عصبيات مع الغير فلا يرثن بالولاء وجعل الشارع الولاء لجهة أي علاقة وارتباطاً
كعلاقة وارتباط النسب فالحمة بضم اللام وفتحها لغة كما في المصباح العلاقة والقرابة
فيثبت للمشبه ما ثبت للمشبه به وقد ثبت للمشبه به الارث فيثبت للمشبه به لكن المشبه
لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا يقال التشبيه يقتضي انه يرث به من الجانبين كما
في النسب مع انه لا يرث به إلا من جانب واحد ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته (قوله)
أو نسب أي والسبب الثاني نسب أي قرابة أمام جهة العلو كالبنتوة والابوة أو السهل
كبنى الاخوة وبنى الاعمام أو بالتوسط كالاخوة والاعمام فالأول كلابن مباشرة
أو بواسطة كابن الابن والاب مباشرة أو بواسطة كالجد والجددة والثاني كبنى الاخوة
لابوين أو لاب وبني الاعمام كذلك مباشرة أو بواسطة كبنينهم والثالث كالاخوة
لابوين أو لاب أو لأم والاعمام لابوين أو لاب أو بواسطة كاعمام الاب فيرث بها
الأقارب وهم الأصول والفروع والحواشي للآتية الكريمة والاحاديث الصحيحة
العظيمة وما الحق بذلك بإجماع أوقياس ويرث بذلك من الجانبين تارة كالابن مع
أبيه أي انه اذا مات أحدهما ورثه الآخر وكذلك الأخ مع أخيه ومن أحد الجانبين
أخرى كالجددة أم الأم مع ابن بنتها لانها ترثه اذا مات وهو لا يرثها اذا مات لانه من
ذوى الارحام وأخر سبب القرابة وهو أقوى الاسباب والجواب عما أخره لاستقامة
النظم وطول الكلام على القرابة وأما كان النسب أي القرابة أقوى لانها من أصل

الوجود فان الشخص في وقت ولادته يكون انسانا أو نكاحا ونحو ذلك بخلاف النكاح
 والولا فان كلا منهما إما يطرأ أو يضاهي لا تزول والنكاح قد يزول بان يطلقها مثلا
 ولا تهاجب النكاح نقصانا والولا حرمانا وهما لا يجعبانها أو يضاهيان بها
 بالفرض والتعصيب والنكاح يورث به بالفرض فقط والولا يورث به بالتعصيب فقط
 فهذه آوجه القوة اه فهذه الثلاثة الاسباب المجمع عليها وهناك سبب رابع مختلف
 فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما عندنا على الاربح والمراد
 بجهة الاسلام هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق
 وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لم ليس بشئ وكذلك
 قول البولاقى أشار به الى ان الاسلام ليس سببا للارث والارث المستيعاب المسلمين
 اه فهو ليس بشئ أيضا وعدم لزوم الاستيعاب لعدم ذكره فيجوز تخصيص طائفة
 مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
 استيعابهم بل يجوز الصرف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام
 افاده في اللواؤة مع زيادته من الحنفى فيرث المسلمون ارثا مضافا فيه المصلحة فليس فيه
 ارثا محضا ولا مصلحة محضة اذ لو كان ارثا محضا لا تمتنع صرفه ان يطرأ وجوده
 أو اسلامه أو حرية بعد موت المورث ولفضل الذكر على الانثى ولم ينصرف للرجل
 مع أبيه ولو كان مصلحة محضة لجاز صرفه للمكاتب أو الكافر اذا اقتضت المصلحة الدفع
 له وفي القاتل وجهان أصحهما المنع وبيت المال هو المحل الذي يحفظ فيه مال المسلمين
 تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والافلامعنى
 ليكون البيت الذى هو محل حفظ المال وارثا في نسبة الارث له تسميى بشرطه ان
 يكون منتظما كما تقدم أى بأن يكون متوليه عادلا بحيث يصرف المال الذى فيه
 في المصارف الشرعية عندنا معاشر الشافعية على الاربح ومقابل الاربح انه مصلحة
 بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه ومقابل شرط انتظامه انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
 للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبهم كما ذكرنا في الفرق بأن الزكاة مستحقة وها
 ثم كاهو المالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب فيرث عند المال كية سواء
 كان منتظما أم لا على الاربح عندهم هذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب والشيخ خليل
 اكن ذكر الخطاب بقولا صريحة في اشترائط الانتظام وهو المعتمد كما في شرح
 الاحهوى فلا يصرف له شئ ان كان غير منتظم بأن كان متوليه جارا بل يرد على
 من يرد عليه فان لم يكن فله ذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوده الخير
 فيها وهو أجور على ذلك ويجوز له ان يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكورى
 الحق ولا يرث عند الحنفية والحنابلة سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
 وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وبقره تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الحال

وارث من لأوراث له يعقل عنه وميرته فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث اه وزاد
 المنة سببها خا مساهو ولا الموالاة بعد القرابة والعنق **ب** صورته **ب** ان يقول
 الرجل لشخص أنت مولاي قرئني اذا مات وتعلق عني اذا جنيت فيقول قبلت فيثبت
 بذلك الارث للمولى وعصيته عند عدم القرابة والعنق كما قاله الامير بقالة عن السراجية
 ولعل هذا غير ما تقدم عن الجاهلية اه ولم يذكر الناظم السببين المذكورين
 للخلاف فيهما * وما ذكر الناظم الا سببا المشار اليها في الترجمة على سبيل اللف
 والنشر المرتب شرعا في ذكر الموانع لذلك فقال

ب ويمنع المرء وان لم يحجب * عن ارثه عند قيام السبب **ب**
ب برفقه أو قسله للميت * أو باختلاف الدين أو بالردة **ب**

قد تقدم ذكر حد المانع في الترجمة الفظة واصطلاحا والموانع ستة ذكر المصنف في هذا
 البيت منها أربعة الثلاثة المتفق عليها وواحد من المختلف فيها وهو الردة وسكت عن
 الاثنين للخلاف فيهما وهما اختلاف الدار والدور الحكمي وسيأتي ذكرهما ان شاء
 الله تعالى ، قال رحمه الله أي الشخص ذكر اكن أو أنثى أو خنثى أو حنثيان
 قلنا بصحة الترخي بالجنة على معتمد الرمي كالمولى ومنعه ابن حجر كشخ الاسلام
 وابن بونس ران بعد السلام وقال ابن حجر فلا يصح لانسى نكاح حنثية وعكسه
 لان الله تعالى اهتم عليه بجعل الانواج من أنفسنا ليتم السكون اليها والتأنس
 بها وذلك يستلزم ما ذكره الا لاهان ذلك الامتنان وفي حديث فيه ابن طهيرة وحديثه
 حسن يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وأجاب ابن قاسم عن
 الرمي عن الآية بحمل الامتنان بأعظم الامرين وهو السكون الا أنه بالانس أتم
 وبحمل الحديث على الكراهة ويقضى على الجنية بأحكامنا اعتبارا بذهب الزوج
 ولا يقضى على الجنى اذا تزوج انسية بأحكامنا افاده المجيرمي على المنهج وما زيد
 على الثلاثة موانع متفق عليها رتبة اعتبارها بالموانع فيه تساهل لان المراد بالمانع كما قاله
 الرافعي ما يحكم السبب والشرط بخلاف ما سيأتي من بقية الستة وبخلاف اللعان
 والزنا والعدم الارث فيهما لانتفاء السبب وبخلاف استيها تاريخ الميت بهرق
 ونحوه والذل في وحد القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل فان عدم الارث فيهما
 لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وعند الموتى النجوة
 من الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم لم تكن
 معاشرا الانبياء لا نورث ما ترك كناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع
 ان من تعلق به لا يرث ولا يورث كرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لنا مانع يترتب
 عليه ان من تعلق به لا يورث فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يورثون والحكمة فيه
 أن لا يتمنى قريبهم موتهم لأجل الارث فيهلك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان

تكون أموالهم صدقة بعد موتهم تعطيهم الأجر وهم كما أشار إليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى حكاية عن زكريا فذهب إلى من لذلك وليا يرثي ويرث من آل يعقوب فالمراد منه واثقة النبوة والعلم لا وراثته المال انتهى من التلوة بتصرف (قوله) وإن لم يحب أي بالغير كاقرب منه يجب نقصان أو حرمان * وقوله عن ارثه تنازعه كل من يمنع ويحب والعمل للثانية عند البصريين ويعمل الأول في ضميره والعكس عند الكوفيين * وقوله عند قيام السبب أي وجدان السبب بخلاف من لم يقيم به سبب الارث كأنه في اللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيهما لا انتفاء السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كن شاك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط وتقدمت الإشارة إليه * وقوله بركة الخ أي أحد الموانع حاصل بركة وهو لغة العمودية وشرعا يحجز حكمي يقوم بالانسان بسبب الكفر وكونه حكمي أي حكمه الشارع لا حكمي ادلعه بقدرة على التصرف حسا لكن الشارع منه منه وبحكم بعدم نفوذه وكونه يقوم بالانسان أي يتصف به ذكرا كان أو أنثى وكونه بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان وخرج به العجز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون وهو مانع من الجانبين جانب الرقيق وقريبه بجميع أنواعه التي هي القن والمدير والعاقبة بصفة والموصى بعقده وأم الولد والمكاتب والمبعض لأنه لو رث لكان لسيده وهو اجنبي من الميت ولا يورث لأنه ملائكة ولو ملكه سيده بل ما حكمته من الاكساب ونحوها لسيده لكن المبعض يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر على الأرجح عندنا وبعضهم استثنى من مسألة الرقيق ما لو كان كافرا له أمان فجنى عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الأمان فسي واسترق فسرت عليه الجناية ومات حال رقه فان قدر الحرية يكون لورثته قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه لكنهم انما أخذوها بالنظر للحرية السابقة والاستثناء بالنظر إلى أنه حال الموت رقيقا وقوله م على الأرجح عندنا أي معاشر الشافعية ومقابل الأرجح أنه بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية وقال البولاقى مقابله قولان أحدهما أنه لمالك بعضه وهو مذهب الامام مالك الآتي ذكره والثاني إبيت المال ولا يورث المبعض ولا يرث كالقن عند المالكية والحنفية تعلية الجانب الرق وما ملكه ببعضه الحر يكون لمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحر في جميع احكامه وبه قال الحسن البصري والنخعي والشافعي وجابر والثوري وأبو يوسف ومحمد وزفر فـ يرث ويورث ويحب كالحرد ذكره في التلوة ويورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا فلم مات ابن مبعض نصه حر ونصه رقيق عن أبيه وامه فلامه ثلث ما ملكه ببعضه الحر ولا يورثه ما فيه عندنا الحنابلة واه عند المالكية

والخنفية فلا شيء لهما وماله لما لك بعضه ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية
معاملة لبعضه الحرب بحكم الاحرار ولا بعضه الرقيق بحكم الارقاء فلو مات حر عن أم
وأخ حرين وابن مريض نصفه حر ونصفه رقيق فلام سدر ونصف سدر لان الابن
يحجب من الثالث بنصفه الحر عن نصف السدر ولو كان حرا كما لا يلحقها من السدر
كله ولكل من الابن المبعوض والاح الحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه الحر
نصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف ويرث الاخ النصف الآخر فامثلة
اصلها من ستة لام واحد ونصف فانكسرت على مخرج النصف وهو اثنان يضربان
في ستة باثني عشر للام ثلاثة وهي سدر ونصف يدر في تسعة ولا نصف لم يصح
فانكسر على مخرج النصف أيضا وهو اثنان يضربان في اثني عشر بأربعة وعشرين
لام ستة وللابن تسعة وللأخ تسعة ولو كان هنالك ابنان مبعوضان وأخ حر لكان لكل
من الابنين ربع وللأخ النصف وقيل قياسه أن تجمع حريته ما فهي حرية ابن تام
ويقسم المال بينهم ما يرسطه الاخ وهذا كله عند المنازلة ولا يخفى الحكم عندنا وهو
أنه يرث ماله كله ببعضه الحر ولا يرث * وقوله أو قتله أي رثاني المواتع بقتله مطلقا
عندنا وهو مانع للقاتل فقط عن الارث ولو قال المقتول ورثوه فوصية وقدير المقتول
قاتله كان مانع قبله ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر فمات
لأسفل لم يرثه الأعلى لانه قاتل له وان مات الأعلى ورثه الأسفل لانه غير قاتل له
نقله الا ذرهي وهو ظاهر * واختلاف الائمة الاربعة في القاتل الذي لا يرث فعندنا
لا يرث من له مدخل وتسبب للقتل تسببا قريبا فلا يرث ما اذا أحبل الزوج روحه
فماتت بالولادة فانه يرث وان كان له تسبب في قتلهما بالاحبال لانه تسبب بعيد فيمنع
القتل ولو كان بحق كقتلهن وامام وقاض امرأته بقتل المورث وأما عند المالكية
فيرث بالاختلاف كما في الخطاب وغيره ولا يرث جلا ديار الامام أو القاضي وشاهد
ومرئيه قارب الاولي ان كذبا ولو كان القاتل بغير قصد كغاشم ومجنون وطعل ولا
يرد خبر رفع القلم عن ثلاثة عن أبي حتى يباع وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون
حتى يفيق لان المرفوع اغما هو قلم التكليف وما من فيه من قبيل خطاب الوصم
وخاف أبو حنيفة فقال يرث القاتل اذا كان صبيا أو مجنونا لا يرتفع القلم عنهما وقد
علمت أن المرتفع اغما هو قلم التكليف ولا تعلق له بالارث ولو قصد بالسبب المعصي
الى القتل مصلحة كضرب الاب ابنه للتأديب وابط الجرح للمصلحة لان ذلك مصلحة
للمقتول كالتأديب والتداوي وابط الجرح شقة وهو يمنع الباع وتشديد الطاعة المهمة
مصدربط كرده مثله سقيه دواء أفضى الى موته * والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء والمعنى فيه - تهمة الاستهجال في بعض الصور وهي
ما ذاع له عندنا فأفضت المصلحة الى حرمانه من الارث عملا بقاعدة من استهجل بشيء

قبيل أو أنه عوقب بحرمته والاستيصال أشبه بحسب ظنه وبالنظر لظاهره والا
فذهب أهل الحق أن المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وسد الباب في الباقي كما في النائم والمجنون والطفل ولا مدخل للفتى في القتل ولو
كان على معين لأنه ليس يلزم ولو أخطأ في الافتاء ومثله راوى الحديث ولو ضاع عينا
وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أتى لامرأته يلجم فأكلت منه حية ثم
أكلت منه الزوجة فماتت وأقهر قوتهم فأكلت منه حية أنه لو أتى لها يلجم أو غيره قد
أكلت منه حية علم أو لم يعلم أنه يحرم الارث للثمة ولا يمنع من أحبل زوجته فماتت
بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث بمقتضى جلد الجلد فمات فلنظر فيه بحال
أسكن ظاهر اطلاقهم منعه بذلك بخلاف من أفنى على معين لأنه مخبر بالحكم فقط
بخلاف القاصي فإنه يلزم لا مخبر وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع
الارث لان القتل عندهم إما قتل خطأ كان يرمى الى صيد فيصيب انسانا فيموت
فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبه عمد كان يتعمد ضربه عملا لا يقتل
غالبيا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاتم أو جاري مجرى الخطأ كان نام فأنقلب عليه
فقتله أو وطئته دابة وهو راكع فقتله كذلك أيضا بالاتم أو قتل بالسبب كان حفر بئرا
في ماسكة فمات فيها مورثه فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اتهم فلا يمنع عندهم
ومعلوم أن القتل بحق لا يوجب شيئا والقتل العمد العدوان يوجب القصاص والاتهم
دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فإذا تم هذا فنقول قوتهم كل قتل أوجب الكفارة
منع الارث أي كالقتل الخطأ أو شبه العمد أو الجاري مجرى الخطأ وقوتهم وما لا فلا أي
وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسبب والقتل بحق واستثنوا
من قاعدتهم المذكرة وهو كل قتل أوجب الكفارة القتل العمد العدوان فإنه
لا يوجب الكفارة ومع ذلك يمنع الارث لأنه قطع الموالاة التي هي مبني الارث
واحتراز وبالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من خرج عن طاعة الامام من
المورثين فإنه محرم غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وعند الحنابلة كل قتل
مضمون بقصاص أو بدية أو بكفارة يمنع من الميراث لان القتل عندهم إما قتل عمد
عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم
الواقف في صف الكفار ولم يعلم فيه مسلما فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت
عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فإذا علمت ذلك فقوتهم كل قتل مضمون
بقصاص أي كالقتل العمد العدوان وقوتهم أو بدية أي كقتل الخطأ أو شبه العمد
وقوتهم أو بكفارة أي كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم
ولم يعلم فيه مسلما وقوتهم يمنع من الميراث أي يمنع القاتل من الارث وما لا يكون

مضموناً بشي كالقتل بحق فلا ينعى من الميراث وعند المالكية يورث قاتل الخطأ
 من المال دون الدية أى من المال الموجود عند المقتول قبل الموت والأقالية مال
 وأغناورث من المال المذكور لعدم تجهيل القاتل وأغناورث من الدية لو جوبها
 عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً واجب عليه ويحجب في المال المذكور دون الدية
 فلو قتل ابن أبيه خطأ غسان عنه وعن زوجته فللزوجته ربع الدية وعن المال فإن
 القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها فيها وما في شرح السراجية عن سيدنا مالك من
 أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليقه بأن الزوجية تانقطعت بالموت
 يقتضى عدم ارث الزوجين مطلقاً ولا يرث قاتل العمد العدوان لأم مال ولا من
 دية ومحل ذلك إذا كان القتلى بالعمد أو بالخطأ بخلاف ما إذا كان صبيهاً أو مجنوناً لأن
 عمدهما كالخطأ فلا يورث من الإرث على المعتد وعلم بعضهم أى حيث قال
 سواء كان كبيراً أو صغيراً طائعا أو مكرها انتهى فإن شئت في القتل هل كان عمداً
 أو خطأ منع القاتل من الميراث لأن الشك كافى في المنع وهذا في غير ارث الولاء
 فميرث عندهم قاتل العمد والخطأ الولاء فميرث قاتل السيد الولاء على العتيق فإذا
 مات العتيق عنه ورث ماله بالولاء **واعلم** أن شبه العمد عندنا وهو قسم داخل
 في العمد عندهم فقد فسروا العمد بأن يقصد الشخص ضرب غيره ولو عمداً لا
 يقتل به غالباً فليس القتل عندهم إلا قسمين عمداً وخطأً فاندفع ما يقال شبه العمد
 تنازعه المذهبون وخرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان كان قتله لدفعه له عن
 نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الإمام **وثالث** الموانع اختلاف دين الوارث
 والميت بالاسلام والكفر وإطلاق اسم الدين على الكفر جائز لأن الاسلام دين
 حق والكفر دين باطل ويدل على أن الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبتغ غير
 الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا ينافيه قوله تعالى أن الدين عند الله الاسلام لأن
 المعنى والله أعلم أن الدين المارضى عند الله الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من
 الجانبين وعرفوا الكفر بأنه في اللغة الجحود والستراف كفر نعمة الله تعالى بخبرها
 وسترها وفي الشرع قول كفر أو اعتقاد كفر أو فعل كفر وأيضاً قاله كافر قطع
 ما بينه وبين الله فقطع الإرث بينه وبين المسلمين فلا توارث بين مسلم وكافر لخبر
 الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فلومات الكافر عن ابن مسلم
 وعم كافر ورثه العم دون الابن ولومات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه العم دون
 الابن فوجود الابن كالعدم أما عدم ارث الكافر المسلم فما لا يجمع وأما
 عكسه فعند الجمهور خلافه لعدم ما يرضى الله عنهم ما ومن وافقهما ودليلهما
 الخبر الصحيح الاسلام يزيد ولا ينقص والقياس على النكاح والاعتناء فكأن المسلم
 يتزوج الكافيه بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكما أن المسلم يرث مال
 الكافر كذلك يرث المسلم الكافر **وأجيب** بأن الخبر معناه أن الاسلام يزيد

البلاد ولا ينقص بالارتداد وأما القياس فردود بأن العبد ينسكح الحسرة ولا يرثها
 والمسلم يغتنم مال الحسري ولا يرثه انتهى فلا يرث بين المسلم والكافر سواء أسلم
 الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو النكاح أو الولاء خلافاً للإمام أحمد
 رحمه الله في المسئلةين حيث قال إن أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترخيصاً له
 في الإسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر تخبر النسائي لا يرث المسلم النصراني
 إلا أن يكون عبده أو أمتة صححه الحاكم * قلنا الولاء فرع النصب فهو أولى منه
 بعدم الارث وأما الخبير فاعل تأويله أن ما بيده ليس بيده كما في الحياة فلا الارث من
 العتيق لأنه «مما» عبداً كما في اللؤلؤة نفلان شيخ الإسلام * فائدة * استثنى
 بعضهم من توريث المسلم من الكافر المومات كافر عن زوجة حامل ووقفنا الميراث
 للحمل فأثبت ثم ولدت فإن الولد يرثه مع ~~ح~~ منا بإسلام أمه بإسلام أمه وهو مذهبنا
 أيضاً والمشهور في مذهب المالكية أنه لا يحكم بإسلام الولد غير الميراث لا تبعاً
 لإسلام أبيه قال ابن الحاشم رحمه الله * قلت والمتجه عدم استثناء هذه لأنه ورث منذ
 كان حياً فلم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناء
 بعضهم نظراً لحال الولادة وهي شرط لتحقيق الارث وهذا هو المراد من قول بعض
 الفضلاء لنا بجمادى عك انتهت كلام ابن الحاشم أي لأن العبرة في الارث بوقت الموت
 والحمل كان وقت الموت محكوماً بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله أعلم * فائدتان *
 هل الكافر كاهن ملة واحدة أم ملل الأصح من مذهبنا أن الكافر كاهن ملة واحدة
 وهو مذهب الحنفية في توارث الكفار بعضهم من بعض إلا ما سيأتي استثناءه
 ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان * فإن قيل *
 كيف يتصور ذلك مع أن من انتقل من دين لاخر غير الإسلام لا يقر عليه * أجيب *
 بأن له صوراً * منها الولاء كان يعتق يهودي نصرانياً ومنها النكاح كان ينكح
 نصراني يهودية * ومنها أن يكون أحداً بويه يهودياً والآخر نصرانياً فيتحيز الولد بينهما
 بعد بلوغه كما حرم به الرافعي حتى لو جاءهما ولدان كان لأحدهما أن يختار اليهودية
 وللآخر أن يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة
 والاخوة مع اختلاف اليهودية والنصرانية أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الإسلام والثاني
 الكفر بالمال وعليه فلا يتوارث أهل المال بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي
 النصراني وبالعكس وهو مذهب المالكية والحنابلة قال فاليهودية ملة والنصرانية
 ملة وماعداهما ملة وهذا أحد قواين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن
 مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً
 وثاني القولين ما ذكره ابن مروق عن أكابر المذهب واعتمده الاجهوري أن
 اليهودية ملة والنصرانية ملة وماعداهما ملل كثيرة فالجوسية ملة وهلم جرا وعليه فلا

يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلا واسكل من قولي من قال ان الكفر كله
 حلة ومن قال انه مال دليل فدليل من قال بان الكفر حلة واحدة قوله تعالى فاذا بعد
 الحق الا الضلال وقوله تعالى اكم دينكم ولى دين وقوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود
 ولا انصارى حتى تتبع ملتهم فسماهم حلة واحدة ودليل من قال ان الكفر مال
 قوله تعالى اسكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث
 أهل ملتين وأجاب الاول بان معنى الآية واسكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم
 جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبان المراد بالملتين في الحديث الاسلام
 والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر انتهى من شرح
 الترتيب (الفائدة الثانية) بقي من الموانع ثلاثة أيضا احدها اختلاف ذوى الكفر
 الاصلي بالذمة والحراية فلا توارث بين ذمى وحربى في الاظهر فلو عقد الامام الذمة
 لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يوارثوا مع أهل الحرب لسكن قيسده الصيمرى في شرح
 الكفاية بكون أهل هذه الذمة بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة
 مع أهل الحرب لكونهم قاطنين بدارهم قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق
 على الغالب فلا مخالفة ~~وواعلم~~ أن اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين الحربيين
 فيرث الحربى الرومى من الحربى الهندى خلافا لابي حنيفة انتهى من شرح الترتيب
 وانما منعوا التوارث بين الحربى والذى لعدم الموالاة بينهم باختلاف العادل والباغى
 فلا أثر لاختلافهم بذلك لا اجتماعهما في أشرف الجهات وهو الاسلام أفاده
 فى اللؤلؤة وبعدم التوارث باختلاف الكفر بين الذميين والحربيين كما هو مذهبنا
 قالت الحنفية واختلاف المالكية والحنابلة وهل المعاهد يفتح لها وكسرها وهو
 من مذهبنا على ترك القتل بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوته وأعوشر سنة عند
 ضعفه المستأمن وهو من عقده الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل دارنا بأمان
 كالذى وهو من عقده الامام ذمة على ان عليه كل سنة دينارا مثلا أو كالحربى
 وجهان أرجحهما كالذى أى فلا توارث بينهما وبين الحربى خلافا للامعة الثلاثة
 وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى أنهم كما كالحربى لانهم لم يستوطنوا دارنا
 انتهى وعليه فيجوز التوارث بينهم وبين الحربى (الثانى) الردة أعادنا الله والمسلمين
 منها ولا يغنى عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين أخوين ارتدا الى النهرانية
 مثلا ففى اللؤلؤة من أنهم اذا خلة فى اختلاف الدين فيكون ما فى هذه المنظومة فى
 قوله نفع الله به أو باختلاف الدين أو بالردة من ذكر الردة بعد اختلاف الدين مستغنى
 عنه بذكر اختلاف الدين فهو موكم صرح بذلك شيخ مشايخنا العلامة البيجورى
 بقلاعن رد عبارة اللؤلؤة من الحققةين * والردة اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع
 والانصراف عن الشئ واصطلاحا قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكرر

أواعته أقوله كما تقدم في تعريف الكفر فلا يرث المرتد ولا يورث لأنه ليس بيهن
أحد موالاة ولا فرق بين المال والقصاص وإن أسس وفاء وارث ولا الردة فيهما
لو قطعت يده مثلاً ثم ارتد لأنه لا يستوفيه ارتداً كما نقله السبكي عن الأصحاب وقياس ذلك
يأتي في حد القذف وذكر في الأصول أن الرافعي وابن اللبان وغيرهما نقلوا عن مالك
رضي الله عنه أنه قال إذا ارتد في مرض موته فاتهم بأنه قصده حرمان الورثة من المال
ورثته لسكن قال العلامة الأمير هذا غير معمول عليه بعد هذه التهمة كما في الشيخ عبد
الباقي وغيره انتهى فالعند عندهم عدم الارث وتقدم أنه لو ارتد أخوان مثلاً إلى
الزمرانية لا توارث بينهما لأنهما لا يقران على ما انتقل إليه ولا عبرة بالموالاة بينهما
لأنهما حيثئذ كالعدم كما أقاده في الأصول ومال المرتد في ماله من عندنا كما هو مقرر
في الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به كحد الميتة وكاب الصيد وهذا ان قرئ مال
بضم اللام والاولى قراءته بكسرهما وحيثئذ تكون ما أسماها موصولاً واللام المفردة
توصل باللام التي بعدها وعليه لا يصح أن تكون اللام الاولى للملك بل للاختصاص
حتى تشمل حد الميتة وكاب الصيد وغيرهما من الاختصاصات والمعنى والى
اختص بالمرتد وثبت له في فیه دخل في ذلك الحق وق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى
أن محل كون مال المرتد فيأ بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وإن
مات كان فيأ ولو كان المرتد أنثى فما لها في بعد موتها كذا خلاف للحنفية حيث
قالوا ما لها الورثة سواء اكتسبت في حال ردتها أو أسلمها كما في شرح الترتيب
والفرق بين الذكور والانثى عندهم أن الانثى لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم
بخلاف الذكور فإنه يقتل ولا فرق عندنا في كون مال المرتد فيأ سواء اكتسبه في حال
الاسلام أو في الردة خلافاً للحنفية أيضاً حيث قالوا ما اكتسبه في حال الاسلام
لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردتها لميراث المال والعبرة بورثته المسلمين
يوم موته لا يوم ردتة وسواء المرتد أسلم قبل قسمة التركة أم لا فإذا مات المسلم عن
قريبه المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لأن الاعتبار بوقت الموت خلافاً
للحنابلة قالوا إن أسلم قبل قسمة التركة يرث ولا ينزل لحوقه به دار الحرب منزلة موته
فلا يكون ماله فيأ بسبب لحوقه به دار الحرب بل يكون موقوفاً كما لو لم يلحق به دار الحرب
فإن مات كان فيأ وإن أسلم لم يرجع له خلاف للحنفية قالوا إن لحوقه به دار الحرب ينزل
منزلة موته فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فإن أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم
ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه إن اقتسموا بعد حكم الحاكم بحقوقه والاربع عليهم
كما يفيد شرح الترتيب والزندقة كالردة فلا يرث الزنديق ولا يورث والزنديق هو من
يخفي الكفر ويظهر الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقاً وقيل من لا يتكلم
أي يختار ديناً وقيل من ينسكركم الشرع جملة وكون الزنديق لا يرث ولا يورث خلافاً

للمالكية قالوا انما الرتبة قبل الاطلاع على زندقته لاحتمال توبته
أو طعنه في الشهود لو كان حيا وأما اذا اطلعنا على زندقته باقراره ودام عليها الى ان
مات فلا يرث اجماعا لانه أقبح من المرتد أفاده العلامة الامير المصطفى المالكي وأما
الذي لا يرث له يستغرق التركة بان لم يكن وارثا أصلا وله وارث لا يستغرق
كسنت يكون ماله اذا لم يكن له وارث أصلا أو الفاضل اذا كان هناك وارث لا يستغرق
فيأولايه شرط في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في
التي فلو خلف همة مثلا أو متافا لمال كله في الأولى والباقي بعد نصف البنت في
الثانية لبيت المال ولا شيء للعمه ولا رد على البنت كما قاله في شرح الترتيب قال ولا
شك في ذلك وان توقف فيه بعض العصريين وادعى ان البنت تأخذ الباقي رد او ان
العمه مثلا تأخذ الجميع مع ذلك باننا لم نجد أحدا خص الرد بالمسلم اذا كان بيت المال
غير منتظم * ورجوا به ان انتظام بيت المال انما هو شرط في الارث لا في التي كما تقدم
انتهى أفاده في المأثورة (الثالث) هو آخر الموانع الستة للدور الحسني والدور
الرجوع للبدن كالدائرة التي لا يدري أين طرفاها وقيل له حكمي لتعلقه بالاحكام وهو
ان يلزم من التوريث عدمه وعرفوه بما ذكر لان المراد به المانع من الارث الذي
الكلام عليه والا فالدور الحسني اعم وضابطه كل حكم ادى ثبوته لثبوت فيه في دور على
نفسه ويكرها بالبطالان * ومن صورته ما اذا قال لباريته ان صليت صلاة كاملة فأنت
حرة قبلها فصليت مكشوفة الرأس فالتسهو رانها لا تعتق بحال واليه يرجع الفزاني
أيضا لا للتعلق في المقتضى الى الدور لانها لو اعتقت لمكان كشف الرأس خلافا في صلاتها
فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق وقيل تعتق ومنعوا الا قول المراد ههنا بان يقرأ خاترا بان
للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور او بان يعتق الاخ عبيدين من التركة فيشهدان بان
للميت وقبل القاضي شهادتهما وان لم يقرأ الاخ فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث
الملك العبدان فيبطل عتقهما فيبطل شهادتهما لرفعهما فيبطل النسب فلا يرث فثبتت
الارث يؤدي الى نفيه وخرج بقولهم اخ الاب فانه اذا استلحق مجهول النسب ثبت
نسبه ويرث وبقولهم خاترا أي آخذ الجميع التركة سواء كان واحدا كما في المثال أم
متعددا كما لو أقر اخواته حائزون للتركة بان للميت مالو كان غير حائز كسنت أو أخت
أو بنت أو اخوات اقرب أو اقربان بان للميت فانه يثبت نسبه ويرث وبقولهم بان
للميت أي ليجب المقر حجب الحرمان مالوا أقرب من يحجبه نقصانا كما لو اقربان أو بنتون
بان آخر ثبت نسبه وارثه فاستشكاه امام الحرمين كما في كشف العوامض بأن المقر
في هذه الصورة خرج عن كونه حائزا لجميع المال فيبطل شرط الاقرار في مكان مقتضى
الظاهر ان لا يرث قال لكان الاصحاب لم ينظروا لذلك اه * لمخصا من المأثورة وحاشية
الامير وقولهم أولا فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا بل يكون

محجوباً فلم يصح إقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول ثبت
 نسبه ولا يرث في أظهر قول الشافعي وهذا اغما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على المقر
 باطنان كان صادقا في إقراره ان يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال والقول
 الثاني للشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد قال ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت
 نسبه ولا يرث وهو مذهب داود الظاهري وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه
 الا اذا أقر به عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حاضرا عندهم كذا بخط بعض
 الفضلاء وعلم من اقتصرهم على الستة انه لو كان المورث صبيدا او الوارث محرما لا يمنع
 ارثه وهو كذلك على الأصح ونخرج بالدور الحكي الدور الكوفي أي المتعلق بالكون
 الذي هو الوجود وهو توقف كون كل من الشئين على كون الآخر وهذا هو الواقع في
 أصول الدين والفقه والفلسفة وهو ان يكون شيان كل منهما ماعلة للآخر بواسطة
 كالحساب المتوقف معرفة الحساب عليه ومنه قولهم في اثبات وجود الواجب الممكن
 بغيره بديهية وذلك الغير لا بد ان يكون واجبا أو منتزعا اليه والافان كان عاكسا
 غير منتزعه الى الواجب فان انتهى افتقاره الى الأول لزم الدور والافان سلسل وهما
 باطلان فثبت وجود الوجود وهو المطلوب انتهى شيخ الاسلام أودونما الحركة
 الخاتم الحاصلة بالواسطة بحركة الاصبع وهي أي العلة ما أوجبت لها حكما أي
 ما صحق قولهم وجد فوجد فالاول للعللة والثاني للمعلول قال العضد انه دوري لأن
 المعلول مشتق من العلة اذ معناه ماله علة فتوقف معرفته على معرفته فالزم الدور ثم
 منع العضد الدور به ذلك فقال والدور يمنع تبعا للامام الرازي فقال وامتناعه
 بالضرورة لما يلزم على الدور من اجتماع العلية والمعلوية في شئ واحد من جهة
 واحدة أو بالاسم تدل وذلك لان العلة متقدمة على المعلول ولو كان الشئ علة
 لعلته لزم تقدمه على علته المتقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو باطل فبطل
 الدور ولزم تقدم العلة على معلولها أي ان العلة قبل مجزى بانها ما لم يتم لها وجود
 في نفسها لم توجد في غيرها وهو الصحيح لقوانا كانت العلة فكان المعلول من غير
 عكس فان أحد الايشك في انه يصح ان يقال تحركت اليد فتحرك الخاتم ولا يصح
 ان يقال تحرك الخاتم فتحرك اليد وتصور التقدم على هذا ضروري فبطل الدور
 والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضي كون الشئ سابقا مسبقا كما لو فرضنا ان زيدا
 أوجد عمر او ان عمرا أوجد زيدا فان ذلك يقتضي ان زيدا سابقا لعمرا حيث كونه
 مؤثرا مسبقا من حيث كونه اثر او كذلك عمرو وبوجهه لاف المعنى كالا بوجهه البعوض
 والدور الحسابي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدمتين على العلم بالآخر
 ولذلك يقال له الدور العلمي وهذا دوري الظاهر فقط لجواز ان يحصل العلم بشئ
 آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومنها ذلك

ما اذا وهب أحد مريضين للآخر عبدا فوهبه الثاني للأول ولا مال لهما غيره وما تافلا
 يعلم ما صح فيه هبة كل منهما و قد راجع اليه الأبعد العلم بالآخر لان هبة الأول
 صح في ثلث العبد فصار مالا للثاني ولما وردت عليه هبة الثاني صح في ثلث الثلث
 المذكور من مال الأول فتسرى اليه الهبة أي الى ثلث الثلث وهو التسع المراجع الى
 الأول من الثاني فيرجع ثلثه للثاني بالهبة أي ثلث هذا التسع لسريان الهبة وعدم
 استقرارها من الجهة من ثم يرجع بهبة الثاني للأول ثلث ما ورد وهو تسع للتسع
 لسريان الهبة وعدم استقرارها وهكذا فلا تقف الهبة من الطرفين طرفي الأول
 والثاني على حد في الترداد بينهما مالا له فلما عادت هبة أحدهما للآخر سررت هبته
 فيمارجع اليه بالسراية الى ان يتلاشى المقدار الحاصل بالسراية ولا يعرف الأبعد
 قدح القرينة لو فرضنا للسراية نهاية بعد معلوم بموت أحدهما لان السراية
 لا تنقطع الا بموت أحدهما فبقي الدور الى ذلك ولا سيما اذا طالبت المدة ويحصل العلم
 لو علمنا انقطاع الدور بالموت أو حكمنا بانقطاعه بطريق الجبر والمقابلة وبما أنه ان
 نقول صح هبة الأول في شيء من العبد فبقي عنده عبدا لاشياء وصحت هبة الثاني في
 ثلث ذلك الشيء فصار مع الأول عبدا لثلاثي شيء لان ثلث الشيء يرجع اليه بهبة الثاني
 فبقي عنده ثلثا الشيء ويضم ثلث الشيء لما عند الأول فيكون معه عبدا لثلاثي شيء
 ومعلوم انه لا بد أن يكون الباقي مع الواهب بعد ضعف ما صح فيه هبته وقد قلنا
 صح هبة الأول في شيء مجهول من العبد بقطع النظر عن هبة الثاني وحينئذ
 فنقول ما بقي مع الأول وهو عبدا لثلاثي شيء بعد دل شيئين هما ضعف ما صح فيه
 هبته أي يساويه ما و بعد ذلك فاجب بكلام الطرفين يقسمان بالانقص فان ترد
 المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الأول وهو ما بقي مع الأول عبدا كاملا وتجعل
 الطرف الثاني شيئين وثلاثي شيء فتقول عبدا كامل يقابل شيئين وثلاثي شيء ثم تبسط
 الشيئين اثلاثا من جنس الكسر أعني ثلاثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد
 منهما ثلاثي شيء وبعد ذلك فاقسم الطرف الأول وهو العبد الكامل على الثمانية
 التي كل واحد منها ثلاثي شيء يخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فبقي لم ان ثلث الشيء ثمن
 العبد وان الشيء ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبدا لاشياء أنه بقي عنده
 خمسة أثمان العبد ومعنى قولنا صح هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء انها صححت في ثلث
 الثلاثة ثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الأول عبدا لثلاثي شيء انه صار مع الأول
 ستة أثمان وهو ضعف ما صححت فيه هبته لانها صححت في ثلاثة أثمان و ضعفها ستة
 أثمان ومعنى قولنا بقي عنده أي الثاني ثلث الشيء انه بقي عنده ثمان وهما ضعف
 ما صححت فيه هبته لانها صححت في ثمن وضعفه ثمان فبقي لورثة كل من المريضين
 ضعف ما صححت فيه هبته أفاده العلامة الأمير بزيادة اضاو به بتفصيح ما في الأوالة

عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية فعلمت انه لا دور في الحقيقة وانما هو دور بحسب
الظاهر وعرفت ما صح لكل واحد منهم او هو ستة اثمان الاول وثمان للثاني على
طريقة الجبر والمقابلة والافسكان المتبادر في قطع الدوران الاول صحت هبته بثلاثة
اتساع العبد وبقي له ستة اتساع والثاني صحت هبته بتسع العبد وبقي له تسع ان فصع
للاول عاين له ومن هبة الثاني سبعة اتساع امكن عرفت انهما قسمت مسئلتهم على
ثمانية عادت اثمانا على اصطلاح اهل فن الجبر والمقابلة والجبر هو اثبات المستثنى
في الطرفين بان ترد الى كل طرف ما انكسر منه حتى يعود كما كان قبل الكسر
والمقابلة بضد الجبر وهي ازالة المشترك من الطرفين فتد صحت الوصية لكل منهما
بضعف ما اوصى به والذي اوصى به الاول الثالث ومخرجيه ثلاثة وضعف الثلاثة
ثلاثة فصع بيد الاول ستة اثمان والثاني ثلث الثالث وهو واحد وضعفه واحد
فصع بيده ثمان ومنه الدور العظمى كما في المسئلة السريجية وهي ما اذا قال الزوج
ان او اذا اومتى طلة فلان طلاق قبل له ثلاثا كانت موطوءة فطلقة واحدة
وقع المنجز فقط وهي الواحدة لا المعلق وهو الثلاث اذ لو وقع المعلق لم يقع وقوع
المنجز زوال لم يقع المنجز لم يقع المعلق لبطان شرطه وهو عدم وقوع المنجز وهو الطلقة
المعلق وقوع الثلاث عليها فوقع الدور فتم قطع وقوع المنجز وهذا الذي نقله يونس
عن اكثر النقلة عن مذهب الامام الشافعي واطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي
منهم ابن مريج وقد ألف في ذلك ابن حجر رسالة سماها الادلة المرضية على بطلان
الدور في المسئلة السريجية وهو المعتمد في المذهب وقيل يقع ثلاث طلقات المنجزة
وطلقتان من الثلاث المعلقة واختاره كثير من المتقدمين قالوا لانه اشتمل على
حكم ومستحيل فألغينا المستحيل وأخذنا بالملك ونقل عن الائمة الثلاثة ورجع
اليه السبكي آخر امره بعد ان صنف تصنيفين في ثبوت الدور الآتي وقيل لا شيء يقع
لا المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة أيضا عن النص وعن اكثر من وعدوا منهم
عشرين اما ما قال الا ذرعي هو المنسوب الى اكثر من في الطرفين وعزاه الامام
الى المعظم والعراقي الى اكثر من أيضا وقالوا وهو مذهب زيد بن ثابت ورجحه الغزالي
أولا ثم قال كما دل عليه قوله كمت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الأصحاب
ونص عليه الشافعي ثم قال العزالي فلاح لي تعليل أدلة بطلان رأينا تصحيحه
من جملة الحور بعد الكور واقت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى القوي
بتبيينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رأيه على الابطال ناشئ عن عدم رؤيتهم
لهذا الاخير من كلامه واشتهرت بانهم يجمع لان الذي أظهروا لكان الظاهر انه
رجع عنهم التصحيح في كتابه الزيارات بوقوع المنجز ثم رأيت الادريعي قال الظاهر
ان جوابه اختلف ويؤيد رجوعه بخطمة المازردي من نقل عنه عدم وقوع شيء

وقول القاضي وابن الصباغ اخطأ من نسب اليه تصحيح الدور وأطال الاستنوي وغيره
في تصحيح الدور ورد عليهم ابن حجر ثم قال كيف وقد نسب القائل بالدور الى مخالفته
الاجماع والى ان القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليد مدعيهم فيها ومن ثم
قال ابن الرفعة عن شيخه ابن العماد اخطأ القائل به خطأ ظاهرا وبالبلقيني كان
عبد السلام ينقض الحكم به لانه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به كما مقلدا
للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد في حكمه كالعديم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف
الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال الرويان مع
اختيارنا له لا وجه لتعليقه للعوام وقال غيره الوجه لتعليقه لهم لان الطلاق صار في
الاستنوي كالطبع لا يمكن الا نفي كك عنده فيكونهم على قول عالم بل أئمة أولى من
الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق
وقال ابن الصباغ اخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو محبت
هذه المسئلة وان مرجح يرى محبا ينسب اليه فيما رقد قال بعض المحققين المطلعين
لم يوجد من يقتدى به يقول بصحة الدور بعد الستمائة الا السبكي ثم رجسع والا
الاستنوي وقوله انه قول الاكثرين منقوض بان الاكثرين على وقوعه وقد قال
الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور والدور
الشرعي وأما الدور المعلى فلم يرج عليه قط انتهى ويؤيده قول جميع القائلون
بالنص نسبوه الى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجد فيه نعم بين الشافعي
ان من نسب اليه اعتمد على ظاهر كلامه في التعريض بالخطبة وما أحسن قول
بعض المحققين هذه المسئلة وقع التعارض فيها بين المتقدمين واكثر التصانيف
من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيخان على
كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يعد لاعتناء القول
بوقوع المنجز ثم تلاه ما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدي الدور
وشروط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد لمعنى الدور قال ابن المقرئ ولا أرى حقا
الاقول هؤلاء فان كثيرا من المتفقهة لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلا
عن العوام وعلى صحة الدور فلوا قرعوا الطلاق انه لم يصدر منه تعلية ثم أقام بينة به
لم تقبل له كذبه طابا لقرار الاول ثم قال العلامة ابن حجر (تشبيهه) ليس
لقاض الحكم بصحة الدور نعم ان اعتقده صحة بتقليد قائله وصحة ما لم يكن له
الحكم به الا بعد وجود ما يقتضي الوقوع والا كان حكما قبل وقته ولو وجد
ما يقتضي وقوع طاعة حكمه بالعمامة لم يكن حكما بالعمامة ثابتة لو وقعت فان تعرض
في حكمه لذلك فهو سفيه وجهل لا يراد الحكم في غير محله وعلم أنه لا يصح الحكم بصحة
الدور مطلقا بحيث لو أرفع طلاق بعد لم يقع قاله بعض المحققين وانما يصح لو حكم

بالصحة لا الموجب وهذا الطوله لا يناسب الشرح لسكن لما استرخى عنان القلم في مضمار
 البيان وافقه البنان حرصا على اتمام الفائدة **﴿تنبه﴾** تقدمت الاشارة الى
 محترز قول الناظم نعم الله به عند قيام السبب عن لم يقيم به سبب الارث كالمنفي
 باللعان وابن الزنا لان اللعان ليس بما يقع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفاء الارث
 فيه بين الملا عن ومن يدلي به وبين المنفي لانتفاء السبب وهو النسب وليست أمه
 ولا عصبتها عصبته له عندنا خلافا لآل امام أحمد رحمه الله تعالى وتوأم اللعان ليسا
 بشقيقتين خلافا للمالكية وتوأم الزنا ليسا بشقيقتين عند الاثني اربعة والتوأمان
 الولدان اللذان ليس بينهما ستة أشهر وكانا في بطن واحدة وانما لم يكونا شقيقتين
 لانتفاء قرابة الاب فلا توارث بينهما ما لا بقراءة الأم لثبوت قرابتهما بينهما ما وقالت
 المالكية ان توأم اللعان شقيقتان **﴿واستشكل﴾** كونها شقيقتين بعدم قرابة الاب
 شرعا **﴿وأجيب﴾** يتحقق كون أيهما واحد او لولا استلحاقهما الاب أو أحدهما
 للقاء وعلى هذا في توارثان بالتعصيب أفاده في المولودة **﴿وان قيل﴾** ما الفرق
 بين توأم اللعان وتوأم الزنا عند المالكية **﴿أجيب﴾** بان العسوق أنه يصح
 استلحاق الاولين دون الآخرين واذا كذب النافي نفسه ولو بعد موت الولدان لم
 يخالف المنفي ولدا ولا أخا ثبت نسب الولدان أي به وترتب عليه مقتضاه من الارث
 وغيره ولا التفات اتمه انه يرث ما تركه فيما اذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه
 لحقه ولا يقتل به ولو كان ا كذا به نفسه الواقع بعد موت الولد بعد قسمة تركه الولد
 وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال الامام أبو حنيفة
 ومالك ان كان الولد حيا حين التوكذيب ثبت النسب وحدود يقع التوارث بينهما وكذا
 ان كان ميتا وخلف ولدا أو اخا ولمعه وتنقض القسمة فيهما الحاجة الداعية الى
 ثبوت نسب ولده أو الاخ الموجود من النافي والا فلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة الى
 ثبوت النسب اذا **﴿واعلم﴾** انه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث
 الحاضر ولو عا ما دام مات بلا وارث كما لو الحق به الامام مجهول النسب وكان الميت مسلما
 كما قبله في المهمات لحقه أفاده في المولودة كما لو استلحقه النافي قال ابن الهيثم
 قال الرافعي في كتاب الاقرار وهم دافطع معظم العراقيين هذا ما عدا ما عدا المالكية
 فيختص الاستلحاق بالاب والذي يكون من غيره اقرار لا استلحاق انتهى **﴿ولما ذكر﴾**
 نعم الله به حد الارث وأسبابه وموادعه ناسب ان يذكر عدد الوارثين فقال

﴿ذكر عدد الوارثين﴾ بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح
 والنسب والولاء (من الرجال والنساء)

أي هذا بيان ذكره كرمي مذكوره وعددها لاصافة للبيان كما تقدم الى آخره
 وقد ذكرهم على سبيل الملق والنشر فقال

والوارثون الابن وابن الابن ان * أدلى بخالص الذكور فاستبين *
 ال في الوارثون للجنس الصادق بالواحد فبطلت الجمعية فلذا صح الاخبار بالمفرد
 وهو الابن الخ والا كان يلزم المطابقة بين المبتدأ والخبر أو ان الخبر محذوف تقديره
 عشرة كما به لم من عد المناظم لهم بالاختصار * الاول الابن اغا بدأ به لانه مقدم حتى
 على الأب في الميراث * والثاني ابن الابن فيه وضع الظاهر موضع المظهر للوزن والا
 فكان حق العبارة أن يقال وابنه وخرج بقوله ان أدلى بخالص الذكور ان
 البنت وابن بنت الابن ونحوه من كل من في نسبه للميت أنثى * وقوله فاستبين أي
 خذ بيان ذلك بظهوره ووضوحه بهذا القيد وهو قوله ان أدلى الخ لانه من استبان
 ظهور وضع المحض الخالص أي الذكور المحض الخالصين عن شوب النساء
 ثم ذكر الثالث الرابع فقال

* (والأب والجد وان علا اذا * لم يلك في المدلى بهم ذات أذى) *

والثالث والرابع الأب أي أبو الميت وجده وان علا أي المدلى بمحض الذكور
 كابي الأب وأبيه وهكذا وخرج بذلك كل جسد أدلى بأنثى وان ورثت وهو المراد
 بقوله اذا لم يلك في المدلى بهم ذات أذى أي حيض والمراد بها الانثى سواء كانت
 ذات حيض أو لا لان شرط ارث الجد ان لا يكون مسددا الى الميت بأنثى لانه غير
 وارث وان ورثت المدلى بها كابي الأم أو أبي الجدة وانما قيد النساظم به لان شأن
 الانثى وطبعها وجبائها الحيض وان لم تحض بالفعل لا تقيد ان الانثى المدلى بها
 تكون عن حيض بالفعل بل هو بيان الخصال والطبع * ثم ذكر الخامس
 والسادس بقوله

* (والأخ من أصلين أو من واحد * وان الأخ المدلى له بالوالد) *

أي ان الأخ وارث سواء كان من الجهتين وهو الشقيق أو من واحد أي من أحد
 الجهتين كأخ لأب أو أخ لأم وهي الأخ من الجهة بن شقيقة المشاركة في شقي النسب
 فكانهما انشعقا من شيء واحد وان الأخ المدلى له بالوالد اشمل من قول غيره بالأب
 لشمول الوالد الأب والأم أي سواء كان ابن الأخ لأبوين أو لأب الا أنه قد يقال شمل
 ابن الأخ للأم مع انه غير وارث الا أن يقول انه غير مراد هنا لانه قد علم انه هنا
 وان ورث في ذوى الأرحام * ثم ذكر السابع والثامن والتاسع والعاشر بقوله

* (والهم لاللام وابنه لأب * زوج ومعتق ومن له عصب) *

أي ومن الوارثين هم لاللام أي عم الميت أخو أبيه شقيقة وعمه أخو أبيه لا بيته
 واحد ترز بقوله لاللام عم الميت أخو أبيه من أمه وابنه لأب أي ابن العم من الأب
 والأم وابن العم للأب واحد ترز به عن ابن العم لأم والزوج والمعتق وعصبة المعتق
 المعتصبة بهن بأنفسهم وهو الذكور كما سيأتي ان شاء الله وعدنا لهم عشرة طريقة

الاختصار وأما بالسبط فخمسة عشر الابن وابنته وان تزل والاب والجد أبوه وان علا
والأخ الشقيق والأخ للاب والأخ للام وابن الأخ الشقيق وابن الأخ للاب
والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج وذو الولاء
وكلا طريق الاختصار والبسط مفهومان من كلام الناطم منطوقا ومفهومان من
عده هؤلاء من الذكور في المختلف في أرثهم وهم ذوو الارحام كابن البنت وابي الام
وابن الاخ للام والعم للام وابنه والنحال * ولما انتهى الكلام على الذكور المجمع على
أرثهم شرع يدكر النساء المجمع على أرثهن فقال

﴿والوارثات البنت بنت الابن ان * أدلت بوارث وأم من دفن﴾

أي فالأولى من النساء السبع الوارثات البنت والثانية بنت الابن وان تزل أبوها
بمحض الذكور كبنات ابن الابن وهكذا واحترزوا بقولهم بعض الذكور عن ما إذا
توسطت البنت بين الذكور كبنات ابن بنت الابن لأن أباهما غير وارث فهي غير وارثة
بل هي من ذوى الارحام وأدلت الى الابن بمحض الاناث كبنات بنت الابن لأن أمها
غير وارثة فهي لا ترث بل هي من ذوى الارحام وهذا هو محترز قول الناطم أن أدلت
بوارث والثالثة أم من دفن أي أم الميت * وذكر الناطم نفع الله به الرابعة والخامسة
بقوله

﴿وحدة أدلت باصل وارث * والاخت مطلقا بنص الباعث﴾

أي ومن الوارثات من النساء السبع الجدة من جهة الام أو من جهة الاب أو من
جهة - ما كان أدلت بمحض الاناث كأم أم الام أو بمحض الذكور أدلت كأم أبي الاب
أو أدلت بمحض اناث الى محض ذكور كأم أم أبي الاب وفي ذلك تفصيل وهو ان أم
الام وأمها تم المدليات باناث خاص وأم الاب وأمها تم المدليات باناث خاص مجمع
عليهما فان أدلت الجدة بالجد كأم أبي الاب فلا ترث عند المالكية لأن الجدة عندهم
لا ترث الا التي اتصلت بالام وأمها تم والتي اتصلت بلم الام وأمها تم وترث عند
الحنابلة وان أدلت بابي الجد كأم أبي الاب فلا ترث عند الحنابلة ولا ترث عند
المالكية أيضا وأما مذهبنا ومذهب الحنفية فيرث جميع من ذكرنا من أم لام
وأمها تم وأم الاب وأمها تم وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وكذا كل جدة تدلى بجد
وارث فنما ترث وأما الجدة التي تدلى بكريبن اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية بكري
غير وارث وبالجدة العاسدة وبالجدة الساقطة فهي من ذوى الارحام بانه في الاثمة
الرابعة * والخامسة الاخت مطلقا أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام * بنص
الباعث أي بنص القرآن في قوله تعالى ان امرؤمك ليس له ولد وله أخت فلها
نصف ما ترك لانهم أجمعوا على أن الآية قرأت في الاخوة للابوين والاخوة للاب
وأما الاخت للام فلقوله تعالى فان كان له أخ أو أخت زاد ابن عباس رضي الله

عنهما من أم شاذوذ فلكل واحد منهما السدس والباقي من أسماه تعالى ومعناه
مخرج الاموات من قبورهم عند الحشر * ثم ذكر الناطم نفع الله السادسة بقوله
(وزوجة ومن يعتق الرقبه * منت وتلك في النساء عصبة)

أي والسادسة زوجة باثبات الهاء وهو الاولى في الفرائض وانما لم تثبت النساء في
قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض اقرينة عود ضمير جمع
الاناث عليهن في قوله تعالى ان لم يكن لهن ولد وخطاب جمع الذكور في قوله تعالى ولكم
نصف ما ترك أزواجكم وفان قيل في كلام الناطم قرينة وهي قوله والوارثات فهلا
استغنى بها عن اثبات الهاء (الجواب) انه اني مما لاشارة الى انها مطلوبة في الفرائض
في الجدة والورث ايضا وانبت هذه الهاء المسماة ناء في عرفهم للتمييز بين الزوجة والزوج
ولذلك استحسنته الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وان كل الافصح والاشهر تركها
والسابعة المعتقة ذكرها بقوله ومن يعتق الرقبه * منت وتلك في النساء عصبة فترت
المعتقة عتقها ومن انتفى اليه بنسب كابنه أو ولاء كعتيقه فليس ارثها خاصا بمن
باشرت عتقه وكذا عصبتها المتعصبون بانفسهم كما سيأتي ان شاء الله تعالى فهذا عدهن
بالاختصار وأما عدهن بالسبط ف عشرة البنات و بنت الابن والام والجدة من قبلها
والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة
والمعتقة ثلاث يرثن من أعلا النسب وهي الام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب
واثنتان من أسهل وهما البنت و بنت الابن وثلاث من الخواشي وهن الاخت من
الابوين والاخت من الاب والاخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة
وذات الولاء وزاد بعضهم واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات بالسبط إحدى
عشرة ~~وقال~~ اذا انفرد واحد من المذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام
وانما ورث جميع المال لانه عاصب وحكم العاصب اذا انفرد عاز جميع المال الا
الزوج والاخ للام ما لم يكن كل منهما ابن عم والا ورثا جميع المال وكل من انفردت من
النساء لا تحوز جميع المال لانها ليست عصبة الا المعتقة فانها اذا انفردت تحوز جميع
المال لانها عصبة قال في الرحبية

وليس في النساء طرأ عصبة * الا التي منت بعق الرقبه

ومن يقول من العلماء بالردية قول كل من انفرد من الرجال يحوز جميع المال الا الزوج
فقط وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع كل من الرجال
ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت
وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة أو يمكن الجمع من الصنفين ورث
الابوان والولدان واحد الزوجين وسقط ما عدا من ذكرنا في مسألة اجتماع كل
الرجال فتجعل كأن الميتة خلفت هؤلاء الثلاثة فقط ومثلهم من اثني عشر لأن فيها

ربعا وسدسا والسادس والرابع من اثني عشر فللزوج الربع ثلاثة وللأب السادس
اثنتان وللأبن الباقي وهو سبعة وفي مسألة اجتماع كل النساء تجعل كل الميت
مخاف هؤلاء الخمس ومستماتين من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانا وسدسا وهما من
أربعة وعشرين فللميت النصف اثني عشر وابنت الابن السادس تسعة والثلاثين
وهو أربعة وللأم السادس أربعة أيضا وللزوجة الثلث ثلاثة يبقى واحد تأخذه الأخت
لأنها عصبية مع الغير وفي مسألة اجتماع الصنفين أي ماعدا الزوج أو الزوجة فإن
كان الميت الزوجية فالمسئلة من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فللزوج الربع
ثلاثة وللأبوين السادسان أربعة يبقى خمسة منسكسة على سهم الأب وابنت
ثلاثة فتضرب ثلاثة في المسئلة اثني عشر بستة وثلاثين ومنها تصح للزوج الربع ثلاثة
في ثلاثة بتسعة وللأبوين السادسان أربعة في ثلاثة باثني عشر وللأب وابنت خمسة
في ثلاثة بخمسة عشر للبنت المنسكسة خمسة ولذا كرضع فيه فأصلها من اثني عشر
وتصح من ستة وثلاثين * وإن كان الميت الزوج فالمسئلة من أربعة وعشرين
لأن فيها ثمانا وسدسا فللزوجية الثمان ثلاثة وللأخوين السادسان ثمانية يبقى
ثلاثة عشر ليست منسكسة على الأب وابنت فأنسكست على ثلاثة رؤوس فتضرب
الثلاثة في الأربعة والعشرين باثني عشر وسبعة في ثلاثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة
وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون وللأب ستة وعشرون
وللبنت ثلاثة عشر وأشعر قوطهم يمكن الجمع أنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لأنه
لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة كما سبق ولا ترد مسألة الموقوف وهي ما لو كان
هنالك شخص موقوف فأقام رجلا بينة بأنه زوجته وهو هؤلاء أولاده منها وأقامت
امراة بينة بأنه زوجها هؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو غشني له آلتان
لأن الأصح ما قاله الاستاذ أبو طاهر إن بينة الرجل مقدمة لأن لحق الأولاد بالزوجة
وهو الموقوف بطريق المشاهدة ولحقوقهم بالأب الذي هو الموقوف أيضا أمر حكيم
(ولا يقال) هذه الشهادة غشنية لحق الأولاد بالموقوف لأن الرجل الزوج
(ولا نقول) حيث لحقها الأولاد قطع بأنها أنثى فهي زوجة بجملة تنفي الشهادة
وفي كل الأثر اكل من المدعين وأولادهم فالزوج يدعي الربع فتنازع الزوجة
في نصفه وهو الثلث فيقسم بينهم ما جعته في دعواها وأولاد الزوجة ينارعون في نصفه
الآخر بناء على أنه المفضل بعد أمهم فيقسم بينهم ونصيب الأبوين لا يختلف
والباقي بين الأولاد من الفرقتين وهو الثلاثة الأرباع الباقية بعد الربع المتنازع
فيه * وتوضح ذلك على فرض صحة المسئلة وقبول التداخي أن أصل المسئلة بأربعة
ربيع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثني عشر لوجود الربع والسادس فيها فللزوج
ثلاثة يقسم نصيبها بينه وبين الزوجة ويقسم نصيبها الآخر بين أولادها فللزوجية

ربها ولا ولادها كذلك ولا ربع لها صحيح في ضرب مخرجها وهو أربعة في اثني عشر
بثمانية وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجة مع سبعة أسد الابوين أربعة
وعشرون في تنازع الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينه ويتنازع
الزوج مع أولاد الزوجة في بقية الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينهم وكل من
الثلاثة لا نصف له صحيح في ضرب مخرجها وهو اثنان في أربعة وعشرين بثمانية
وأربعين فعلى كل من الأصابتين قسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة
ثلاثة ولا ولادها ثلاثة وهذا هو الربع المتنازع فيه ولا يجمع بين الربع والثلث من
التركة لأن الواحد أحد هما فقط فأوجبوا إلا أكثر وهو الربع وقسم بينهم للجهل
بخصوص مستحقه حيثئذ ولكل من الابوين السدس ثمانية يدق عشرون تقسم
بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة وأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من
أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم في كل لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد
من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تنقسم عليهم فتضرب عدد رؤسهم الخمسة
في الثمانية والأربعين يحصل مائتان وأربعون في كل شيء من الثمانية والأربعين
أخذوا مضروبا في جزء السهم وهو خمسة فللزوج ستة في خمسة ثلاثين وللزوجة ثلاثة في
خمسة خمسة عشر ولكل من الابوين ثمانية في خمسة باربعين ولا ولاد الزوج عشرة في
خمسة وخمسين لكل منهم عشرة ولا ولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة بخمسة وستين
لكل منهم ثلاثة عشر فالجمله مائتان وأربعون هذا توضيح ما في الأصول عن شيخ الاسلام
* ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والاثنا عشر عيبن كل ما يرثه واحد
منهم مقسما الارث بالفرض لنقدمه على التعصيب باعتبار افعيته بآول الارث
بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لأنه لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة
ما يعطى لصاحب الفرض وان جاز اعطاء العاصب أولا وان كان الارث بالتعصيب
أقوى أى لان الوارث به قد يستحق كل المال ولان ذا الفرض اغنا فرض له لضعفه
لأنه لا يسقطه القوي ولهذا كان أكثر من فرض له الاثنا عشر وهذا ما جزمه الرشدي
في شرح الجعبرية واختاره الشنشوري في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو
الذي ينبغي اعتماده وجزم ابن الهاثم في شرح الاشبهية بالعكس لعدم سعة وطئه
بضميق التركة وهذا هو المشهور والخلاف في ذلك مما لا يظهر له غرة انتهى * وقد
شرح فيما ذكر فعال

﴿ ذكر الفروض الستة ومن يرث بها ﴾

أي هذا باب ذكر الفروض الخ وقدّم المصنف نفع الله به على ذكر الفروض تقسيم
الارث الى الفرض والتعصيب فقال

﴿ الارث نوعان اليه ينقسم * فرض وتعصيب بيابه علم ﴾

لما كان الفرض والتعصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاهما الارث بهما أشار الى ذلك بقوله الارث نوعان اليه ينقسم * فرض الخ أي ان الفرض والتعصيب نوعا الارث المقدر به نوعان لان الفرض والتعصيب هما النوعان والتقدير الارث نوعان ارث فرض وارث تعصيب وهو المراد بقوله اليه أي الارث ينقسم فرض وتعصيب لانهما نفس النوعين فعبارة الناظم هنا أولى من عبارة الرحبية واعلم بان الارث نوعان هما * فرض وتعصيب على ما قسمنا

لان عبارة الرحبية توهّم ان الفرض والتعصيب بيان للنوعين أو بدل وهذا الاشكال والتقدير اغمايأتي اذا جعلنا قوله الارث نوعان بالمعنى المصدري أي الارث بمعنى الاستحقاق وأما على جعله بمعنى المورد المرف بأنه حق قابل للتجزى الخ فلا اشكال ولا تقدير لان الفرض والتعصيب نوعان له ركون الارث نوعان أي لاثباتهما في الارث المتفق عليه فلا يرد الرد ولا بيت المال ولا در ولا ارحام على ان الارث بالرد تابع للفرض يدل ان يرد بحسب الفروض عند تعددها * وقوله فرض أي الارث به وهو في اللغة يقال لمعان منها الحز والقطم ومنها التقدير ومنها العطية تقول فرضت للرجل أعطيته ومنها الاتزال قال الله تعالى ان الذي فرض عليه القرآن أي أثّره ومنها البيان قال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالتخفيف أي بيناها ومنها السنة تقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن ومنها الاحلال قال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له انتهى شيخ الاسلام وفي الاصطلاح النصيب المقدّر شرعا لوارث خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول فخرج بقولهم النصيب المستغرق وبقولهم المقسّر التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وبقولهم شرعا الوصية فانها مقدرة جعل لا شرعا أي يجعل الموصي لا بأصل الشرع وبقولهم لوارث العشر في الزكاة فانه مقدّر شرعا لغير وارث وبقولهم خاص أتوا به لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج بما خرج به التعصيب وبقولهم الذي لا يزداد الخ أجيب عنه بأنه بيان وتوضيح للفرض لا من تمام الحديث * وقول الناظم ببابه علم أي في باب التعصيب كما سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى * ثم أخذ يذكر عدد الفروض الستة وقال

فالفروض الثمان وثلاث وستمس * والنصف والرابع وثلث وهي أس أي الفروض الستة المترجم لها الأول الثمان يسكون للام للوزن ولانه أحد لعتبها والثاني الضم والثاني الثالث يسكون للام أبي اللون ولانه أحد لعتبها أيضا والثالث السدس بضم الدال وفي لغة يسكونها في غير بيت الناظم والرابع النصف يجوز تثلث ثوة واحدة رابعة نصيف والخامس الربع يسكون الباء للوزن

﴿وَبَيْنَ الْإِنِّ حَيْثُ فَرَعْتُ مَا يَسَاوُونِي إِلَى الْإِلَهِ﴾

بِوَالْأَحْسَنِ فَرْدَةً لَا مَوَالَيَ بِشَوَاهِدٍ تُدْعَى ح. اعصب يوك

[illegible]

وهو لبنت الأب اذ تنفرد * حيث الاشقاء والفروع فقصد

(والعلم من) فرض بنت الأب وهي الأخت للأب اذ تنفرد أي لم يكن معها من الأخوات للأب أحد ولا فترضهن الثلاث ولم يكن معها أشقاء ذكوراً واحداً أو أكثر ولا فرع الميت أي ولد الميت ذكراً كان أو أنثى ومثل الولد ولد الابن ذكراً كان أو أنثى كما تقدم فإن كان من ذكراً جميعاً أو شقيقة فلها معها السدس أو أكثر بحسب الأمان كان معها معصب أو بنت أو بنات فهي معها أو معهن حصبة كما سيأتي والأصل في إرث كل واحد من الأختين قبل الإجماع قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك لأنهم أجمعوا على أن الآية نزلت في الأخوة للابوين والأخوة للأب دون الأخوات للأم * ولما انتهى الكلام على أهل فرض النصف وهم خمسة كما علمت أخذنا ذكر أهل فرض الربع فقال

* (والربع للزوج اذا الفرع وجد * وزوجة فصاعداً اذا فقد) *

أي والربع بسكون الباء للزوج وأحد لغاته كما تقدم فرض اثنين الأول الزوج اذا الفرع وجد وهو ولد الزوجة سواء كان من الزوج أو من غيره ولو من غير باللعان أو من الزنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه ويرثها والثاني الزوجة أو الزوجات اذا فقد الفرع المنسوب إلى الزوج ذكراً أو أنثى أو خنثى من الزوجة أو من غيرها لأن نفاه باللعان ولا ولد من الزنا من الزوجة أو من غيرها ومثل الولد ولد الابن ذكراً كان أو أنثى أو خنثى ولا يجب الولد في الجهتين إلا اذا لم يبق مانع من الموانع السابقة والا كان وجوده كعدمه فعلم من النظم أن للزوج الربع مع الفرع لقوله تعالى فإن كان له ولدنا لكم الربع مما تركن وللزوجة الربع عند عدمه لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد * ثم ذكر من يرث الثمن فقال

* (والثمن للزوجة شرعاً فرضاً * فصاعداً وتمر فرع من قضى) *

والثمن بسكون الميم للورث واحد لغاته المتقدمة المذكور فرض الزوجة فصاعداً أي فأكثر من زوجة إلى أربع عند وجود فرع الزوج ذكراً كان أو أنثى وسواء كان فرعاً المذكور منها أو من غيرها ومثل ذلك في الحجب فرع ابن الزوج ذكراً كان أو أنثى أو خنثى ومن قضى أي قضى عليه الموت لقوله تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن كان مانع عن زوجة وابن فالمسئلة من ثمانية للزوجة الثمن والباقي للابن وسيأتي الكلام مستوفى إن شاء الله تعالى في باب قسمة المسائل والانسكسار لما سبق ولما سيأتي * ثم ذكر من يرث الثلثين بقوله

* (والثلثان فرض من تعدداً * من صنف من النصف حازمه مرداً) *

أي والثلثان فرض أربعة أصناف وهم المراد بقوله فرض من تعدداً من صنف من النصف حازمالة كونه مفرداً وقد تقدم أن أهل فرض النصف خمسة منهم الزوج

فورد على اطلاق الناطق الزوج فانه من أهل فرض النصف * الجواب لا أصل لهذا
البراد فانه يرد قوله فرض من تعدد من صنف من النصف ولا تعدد للزوج فان الزوج
الوارث لا يكون الا واحدا وان فرض التعدد في صورة نادرة كان ادعى اثنان
أو أكثر ميتة انها زوجته وانها باقية في عقد نكاحه وأرخ كل من المدينين عقد النكاح
في لحظة واحدة وأقام كل من المدينين بيعة على وفق دعواه وحكم بها القاضي فان
هذه الصورة وان كان ظاهرها التعدد من حيث اتفاق البيعتين على اتساده من
العقد واثبات النكاح فانها في الحقيقة ونفس الامر لا تعدد لعدم صحته شرعا لان
العقد لا يخلو اما أن يكون معا بان يقول الولي زوجته لكم موليتي فسلانة فيقبلوا معا
أو بتعدد الأولياء ويقعدوا معا فهذا النكاح باطل أو يقع العقد مرتبا فلا قول هو
الصحيح ولا تعدد بل يحبس نصيب الزوج وهو النصف حتى يتبين الحال أو يصططحا
وليست هذه الصورة كلمة في مسألة الدور الحكمي فيما اذا ادعى مملوقا فبان
أن له آتى الرجال والنساء والثلثان بضم اللام ولا يجوز في كلام الناطق هنا تسكينها
وان تقدم انه أحد لعتين في اللام لانه يلزم عليه دخول القطع في الحشواى الزيادة وهو
أى القطع ممنوع فيه والقطع حذف آخر التعديل وتسكين ما قبله (قد يقال) القطع من
خواص الرجز كالسبب والكمال (قلت) القطع هناك هو حذف ساكن التوحد المجموع
واسكان ما قبله كما هو مقرر في محله وهو غير ما هنا فيتعين فيه الضم لاجل الضرورة
(الاول) من الاربعة فرض البننتين فاكثروا موافقة للاجماع وما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان البننتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
ثلثا ما ترك في كرم يصح عنه والذي صح عنه هو موافقة القياس كما قاله ابن عبد البر
وتوضيح ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه تعالى جعل للثنتين للبنات بقية
كونهن فوق اثنتين فافتضى بفهمه ان البننتين النصف كالبنات الواحدة ويرد ذلك
بأن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين كما صححه
الترمذي وغيره وقيل ان في الآية تقديرا وتأخيرا وحدا والاصل اثنتان فموقوف
وقيل ان لفظة فوق صلة على حد فاصربا فوق الاعناق وتعقب هذا بان الاسماء
لا يجوز زيادتها في كلام العرب لغير معنى فبالك بأفصح الكلام والجواب الاول
أوضح وهو ان المفهوم معطل الى آخره ودليل الاجماع فيما راد على الثنتين الآية
المدكورة وهي قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك اي فان كانت
المتروكات نساء الخ فاضمير الذي هو نون النسوة عائد على المتروكات كناية له المحب
الطبري وقيل فائدة على الاناث التي في ضمن الاولاد المذكورة في قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم وبه قال السهيلي وهذا الدليل بناء على لفظة فوق غير مفهومة
ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وقيل ان الدليل في البننتين في القياس على الاختين

(والثاني) فرض بنتي الابن فاكثر قياسا على البنات لان بنت الابن كالبنات
(والثالث) فرض الاختين الشقيقتين فاكثر (والرابع) فرض الاختين لاب
ونخرج بذلك الاخوات الاماء دم دخولهن بصاحبيات الثلثين لان الواحدة لا توث
النصف فتخرجهن بقول الناطم من نصف من للنصف الخ * ثم ذكر من يرث الثالث
وهما اثنان الاول ذكره بقوله

والثالث لاثنين فاكثر استقر * من ولد الام وكالانثى المذكور
ذكر في هذا البيت ميراث الاخوة الام اذا كانوا اثنين فاكثر وهو الثلث لقوله
تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقوله وكالانثى المذكور أي ويستوي
فيه الذكر والانثى قول التشريل المفهوم من الآية اذا أطلق يقتضي المساواة وهذا
ما خالف فيه اولاد الام غيرهم ذمهم خالوا وغيرهم في خمسة أشياء الاول والثاني
لا يفضل ذكرهم على نسائهم اجتماعا ولا انفرادا والثالث يرثون مع من أدلوا به
والرابع من أدلوا به بنفسا والخامس أن ذكرهم أدلى بانثى ويرث بخلاف
غيرهم فان على الاول والثاني ان البنات اذا اجتمعت مع الابن عصموا عنه ضعف
مالها اذا انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال ويرثون مع
الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كابن الابن فانه لا يرث مع الابن
قاله اعدان من أدلى بواسطة محبته تلك الواسطة الاولاد الام على الثالث
ولا يجعبه من أدلى به بل من أدلى به يجعبه على الرابع وغيرهم اذا أدلى بانثى لا يرث
كبن البنات على الخامس وهذا في النسب وأما في الولاية فيرث وان أدلى بانثى كابن
المعتق راعا قالوا ذكرهم أدلى بانثى ويرث ولم يقولوا وانثاهم لان انثاهم لا يخالف
انثى يرهم فانه بدأ بالانثى تدلى بانثى وترث كام الام أفاده في الولاية عن شرح
الكفاية لشع الاسلام * وذكر الفرض الثاني من اثبات يقال

والثاني من الميراث حيث لا عدد * من اخوة وليس للميت ولد
أما الثالث من الميراث حيث لا عدد من الاخوة للميت اثنين
فان كان له ولد يرث له ولان العدد حقيقة أقله اثنان فليس الجميع على
ميراثه من انثى انه ويرث حيث لا يشك في حقيقة تقيده بأي قيد لعدم العدد من
الاصوات والبنات * ثم ذكر ما ينشأ من الميراث من طهوره سيكون القافية
في قولهم ويرث من الميراث لا عدد وجود من الاخوة الصادق باثنين
فاكثر وهو ما سبق مشايخنا العلامة الجبرري ثلاث عشرة صورة الاول ذكر ان
والثانية انثى راعا شديدا في ولادة ثلاثة ذكور والخامسة ثلاث اناث
والسادسة ذكر اناث واثبات ذكر انثى والسادسة ثمانية والتاسعة اثني عشر
ودكر العاشرة اثني عشر والحادية عشرة ثلاث عشرة والثانية عشرة ثلاث عشرة

رد كروا الثالثة عشرة ثلاث خنثاواثنى ويزيد على ذلك ثلاث خنثاواثم الذ كور ثلاثة
 فاكثر ثلاث خنثاواثم الاناث ثلاث فاكثر فهذه خمس عشرة صورة ثم الاخوة لا فرق
 فيهم بين ان يكونوا اشقاء اولاب اولام او مختلفين ولا بين كونهم وارثين او محجوبين
 جميعهم او بعضهم محجب بالشخص كالاب فهذه ثلاث صور مفروقة في الاربع قبلها
 وهي اشقاء اولاب اولام او مختلفين باثنتي عشرة مفروقة في الخمس عشرة الصورة
 الاولى عاثة وعثمانين صورة وقولهم محجب بالشخص احتراز عن المحجب بالوصف كالق
 والقتل واختلاف الدين فلو كان الاخوة محجوبين بالوصف لا يحجبون الام من
 الثالث ويكون وجودهم كعدمهم وثانيها عدم الولد للميت ذكر اكان او اثنى او خنثى
 واحدا كان او متعددا ومثل الولد ولد الابن ذكر اكان او اثنى او خنثى اجماعا فان
 عدم من ذكر فلها الثالث والاصل في ذلك قوله تعالى فان يكن له ولد وورثه ابواه فلامه
 الثالث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السادس هذا الاستدلال على
 عدم وجود الاخوة في ارث الام الثالث وهو بالنص بخلاف اولاد الابن فبالقياس
 على الاولاد وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يردها عن الثالث الا
 ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن
 معاذ رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثالث الا الاخوة لا كور او الذكور مع
 الاناث وأما الاخوات الصنف فلا يردها عنهما السدس عنده لان الاخوة جميع ذكور
 والاناث الخالص لا يدخل في ذلك والجمهور على خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بانه
 يردها عن الثالث للسدس اثنا عشر اثنا عشر كما تقدم ويردها عنه له ايضا الاناث
 الخالص رجواب الجمهور في الرد على ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل
 الجمع عنده بعضهم وقد اجمع التابعون بعد ابن عباس على حججهم بانهن والاجماع
 المنعقد بعد الخلاف حجة على الأصح وعلى معاذ ان المراد ما يشمل الاخوة والاخوات
 لكن غلب في اللفظ حكم امتد كره وهو صادق بالذ كور فقط والاناث فقط وبهما معا
 وحديثه فتحجب الأم بالاناث الخالص عن الثالث للسدس او اوده في الاوادة عن شرح
 الترتيب * ولما كانت الأم قد لا ترث الثالث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من
 الاخوة والاخوات في مسئلتين تسميان بالعزوة وتين لشبهتهما كالكوكب الاغر
 وقيل لأن الام شررت فيهما لفظ الثالث واما السدس او ربع وتسميان بالعمريتين
 لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك وتسمى ايضا بالعمريتين لعراية
 السدس والربع بالثالث ذكرهما اللفظ بقوله

(وإذا ثبت باق ان يكن أم وأب * واحد الروحين الام ورجب)

أي وللأم ثلث الباقي بعد فرض أحدهما والرجب أي من أي يوجد ويكون هاهنا مضارع
 كان تامة وأم فاسمها وأب واحد الروحين معطوفان عليه ثلث باق ممتداه وصفاف

مضاف اليه * وقوله وجب للام الجملة في محمل رفع خبر المبتدأ ففي زوج وأم وأب
المسئلة من ستة لأن فيها النصف وثالث الباقي ويخرجهما النصف من اثنين وثالث
الباقي من ثلاثة وضرب اثنين في ثلاثة بسبعة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي
واحد وهو في الحقيقة سدس المسئلة وللأب الباقي اثنان * وفي زوجة وأم وأب المسئلة
من أربعة لأن فيها الربع وهو أكثر كسرى المسئلة ولا نقسامها منه للزوجنة الربع
واحد وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة ثمن ربع وللأب الباقي اثنان وأبقى لهظ
الثالث في فرض الأم في الصورتين وعلمت أنه في الحقيقة سدس الباقي الأولى وربعا في
الثانية تأديا مع القرآن وقد اجتمع في المسئلة الثانية ربعان واحد للزوجنة
وواحد للام * وقد أغرب بعضهم في فرض الأم وفي اجتماع الربعان في المسئلة بقوله

قل إن أتقن الفرائض فهما * أيما امرأة لها الربع فرض
لا يعول ولا برد وإيست * زوجة الميت هل بذلك تقضو
ثم قل لي ربعان في أي ارث * ثابتان وما لذلك نقض
فأجابه كاتبه فقال

قل لمن بلغ من السؤال فاني * أظهرته فهل بذلك ترضو
ذاك في زوجة وأم وأب * حتى أم بها هو الربع فرض
لا برد ولا يعول وما هي * زوجة فارض بالبيان لكضو
وبها خص زوجة الميت ربع * ثم ربع بها بذلك تقضو
وهي أحد الغراوتين اعلمها * واقف قوما لها النواجد عضوا
غير ان الشيوخ منهم ثلثا * ادباني الكتاب ذاك الاحض

وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة
وذلك لأننا لو أعطينا الأم الثلث كاملا لزم إما تفضيل الأم على الأب في صورة الزوج
وأما أنه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة الزوجة مع أن الأم والأب في
درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيهما الثلث كاملا لظاهر
نص الآية في قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فللامه الثلث وأجاب الجمهور
عن الآية من أنها فيما إذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضا ابن عباس بخبر الحقوا
الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالجد وأجاب
الجمهور بأن عصبوبة الأب غير متعصبة وخالف الجدة لأنه في درجة الأم والجد
أبعد درجة منها انتهى من اللؤلؤة ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج لأنه
لو أعطيناها فيهما الثلث كاملا فضلت الأب ولأن لها في هذه المسئلة السدس وهو
فرضها في الجملة ووافق ابن عباس في مسألة الزوجة لأنها لا تفضل على الأب بل

فضلها هو بنصف السدس وقدره. دت المساواة بين الذكر والأنثى في أولاد الأم
فإنه ماضية بشيء أولى ولا تم الواعظية ثلث الباقي في هذه المسئلة. كان لها الربع
وهي لا ترثه قط فيكون لها الثلث لثبوتها بالنص وفيه ان قاعدة الباب اما مساواة
الذكر والأنثى أو تعصيبه عليه عليهما الثلثة ضيل المعهود وكلاهما مفعود في صورة الزوجية
أقاده في المولودة عن شيخ الاسلام وبقى ع. يرت ثلث الباقي الجسد أيضا في بعض
أحواله مع الاخرة وسيأتى ذلك في باب الجد والاختوة والله أعلم * ثم أخذ في كراهة
فرض السدس وهم سبعة كما يعلم من عدمهم في النظم بقوله

فرض السدس فرض الأب والأم وجد * ان وجد الفرع بهذا النص ورد

أي والسدس الأول فرض الأب مع الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى كما هو
الظاهر من عموم كلام الناطم بقوله ان وجد الفرع الشامل للذكر والأنثى والخنثى
أيضا إلا ان له ما بقي بعد فرض البنت أو البنات فأكثر تعصيبها ما سيأتى انه قد
يأخذ بالفرض والتعصيب والسدس الثاني فرض الأم تأخذه في حالة بن الأولى
مع وجود الولد ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى كما تقدم والحالة الثانية ستأتى في كلام
الناظم قريباً والسدس الثالث فرض الجسد أي عند فقد الأب يأخذه في حالة بن
الأولى مع وجود الفرع ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى أيضا كما تقدم وهو يدخل في
الفرع وله الابن كابن الابن مع الابن والظاهر من كلام الناطم في ما سبق دخوله
مجازا ولما كان ولد الابن لا يدخل الاجاز اصرح بذلك رحمه الله بقوله

وهكذا مع ولد الابن الذي * ما زال ينفقه وأثره ويحتذى

وتخص عما ذكر ان الأب يرث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن
وان الأم ترث السدس مع الابن أو ابن الابن أو البنت أو بنت الابن وتأخذ ما بقي
بالتعصيب كالأب والحالة الثانية ستأتى في كلام الناطم * وقوله بهذا النص ورد أي
في قوله تعالى ولا يورثه لـكل واحد منهما السدس عما ترك ان كان له ولد وفي الآية
تعليب الأب على الأم لشرفه والجار والمجور وفي قوله تعالى ولا يورثه خبر مقدم
والسدس مبتدأ مؤخر * وقوله لـكل واحد منهما بدل من قوله لا يورثه وفي هذه البدل
دفع توهم الاشتراك في السدس لو قيل لا يورثه السدس وانما لم يقل لـكل من أبويه
السدس مع انه لا إيهام في ذلك لانه في الابدال اجمال ثم تفصيل وهو أن يرث في النفس
وقوله عما ترك متعلق بالسدس * وقوله ان كان له ولداً أي ان كان لليت ولد (فان قيل)
لا شك ان حق الوالدين أعظم من حق الولد في الحكمة في جعل نصيب الولد أعظم
(أجيب) بان الحكمة في ذلك ان الوالدين ما بقي من عمرهما الا القليل غالباً فكان
احتياجهم الى المال قليلاً وأما الولد فهو في زمن الصبا فكان احتياجه الى المال كثيراً
انتهى من شرح الترتيب وآثرنا هذا التطويل العير اللائق بهذا الشرح حرصاً على

اتمام ألفاثة وما أحسن هذا الترتيب في كلام الناظم فإنه أهق بذكر الأب بالأم
مؤخر للجد عنهما من أجل أن الله جمع بينهما في الآية الكريمة وأما الجد في القياس
على الأب لاني جميع أحواله كما سيأتي * ولما كانت الأم تزيد على الأب بأنهم أثر
السدس مع العدد من الأخوة مطلقاً أي أشقاء أولاب أولام وهي الحالة الثانية من
حالتى الأم في أخذ السدس ذكرها بقوله

﴿ ونأخذ الأم إذا الميت هلك * عن عدد الأخوة سدس ما ترك ﴾

أى ونأخذ الأم السدس أيضاً إذا هلك الميت عن عدد من الأخوة اثنين فأكثر لصدق
العدد بما فصاعداً كما سبق والميت بالسكون مات بالفعل وتقدم في أول الشرح
أن الأظهر اتحاد كل من المخفف والمشدّد حقيقة فيمن مات بالفعل شحاز فيمن سيمون
ويتمين هنا السكون للوزن والمراد بالأخوة هنا ما يشمل الأخوات ففيه تعليل المذكور
على الإناث وخرج بالأخوة بنوهم فلا يجعبدون الأم من الثالث إلى السدس (فان
قيل) لم يجعبدوا ولد الابن كإبيه ولم يجعبدوا ابن الأخ كإبيه (أجيب) بأن الأخ لا يطلق
على ابنه بخلاف الابن فإنه يطلق على ابنه مجازاً شأنه عايل قيل حقيقة وأيضاً أولاد
الابن أقوي من أولاد الأخوة وارت الأم للسدس مع الأخوة منحصراً في خمس
وأربعين صورة * وبما أن ذلك أن الأخوة باعتبار الذكورة والإناث ثلاثة ثلاثة
أصناف وباعتبار كونهم أشقاء أولاب أولام ثلاثة أصناف أيضاً فإذا ضربت
الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسع صور وهي أخ شقيق أخت
شقيقة خنثى شقيق أخ لأب أخت لأب خنثى لأب أخ لام أخت لام
خنثى لام فإذا رتبتهما هكذا وأخذت الأول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه
ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين الناشئة من هذه التسع خمساً وأربعين صورة
بما أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق أخ شقيق مع أخت شقيقة أخ شقيق
مع خنثى شقيق أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لأب أخ شقيق مع
خنثى لأب أخ شقيق مع أخ لام أخ شقيق مع أخت لام أخ شقيق مع خنثى لام
فهذه تسع صور * ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة أخت شقيقة مع خنثى شقيق
أخت شقيقة مع أخ لأب أخت شقيقة مع أخت لأب أخت شقيقة مع خنثى لأب
أخت شقيقة مع أخ لام أخت شقيقة مع أخت لام أخت شقيقة مع خنثى لام فهذه
ثمان صور ثم تقول خنثى شقيق مع خنثى شقيق خنثى شقيق مع أخ لأب خنثى
شقيق مع أخت لأب خنثى شقيق مع خنثى لأب خنثى شقيق مع أخ لام خنثى
شقيق مع أخت لام خنثى شقيق مع خنثى لام فهذه سبع صور * ثم تقول أخ لأب
مع أخ لأب أخ لأب مع أخت لأب أخ لأب مع خنثى لأب أخ لأب مع أخ لام أخ
لأب مع أخت لام أخ لأب مع خنثى لام فهذه ست صور * ثم تقول أخت لأب مع

أخت لاب أخت لاب مع خنثى لاب أخت لاب مع أخ لام أخت لاب مع أخت
 لام أخت لاب مع خنثى لام فهذه خمس صور * ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب
 خنثى لاب مع أخ لام خنثى لاب مع أخت لام خنثى لاب مع خنثى لام فهذه
 أربع صور * ثم تقول أخ لام مع أخ لام أخ لام مع أخت لام أخ لام مع خنثى لام فهذه
 ثلاث صور * ثم تقول أخت لام مع أخت لام أخت لام مع خنثى لام فهاتان صورتان
 ثم تقول خنثى لام مع خنثى لام فهذه صورة واحدة * والجملة خمس وأربعون صورة
 ولو أخذت كل واحد مع ما قبله أيضا لتكرر تسست وثلاثون صورة والحاصل ان أصل
 الصور إحدى وعشرون صورة حاصلة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر
 وهو ست وثلاثون بقي منها خمس وأربعون وقد علمت * ثم ذكر الناظم الجملة الثانية
 من هاتى الجد اللتين يأخذ فيهما السدس بقوله

* (والجد فى حال من الاحوال * له مع الاخوة سدس المال) *

أى والجد الذى لم يدخل فى نسبه للميت أنثى لانه المراد عند الاطلاق فلا ينصرف اللفظ
 الا للوارث فتسكون آل فيه للعهد والمعهود هو الوارث ويوضح ذلك ذكر الاخوة معه فى
 البيت مع الاخوة أى أشقاء أو لاب لانهم هم الذين يرثون معه وأما الاخوة للام
 فهم يحويون به كلاب كما سيأتى فى باب الحجب ان شاء الله تعالى له مع الاخوة سدس
 المال فالجملة التى يأخذ فيها السدس حقيقة أوامها كما اذا أخذ السدس ناقصا
 بسبب العول وهى ما اذا كانت المقاسة أو ثلث الباقي تنقصان عن السدس أو يساويانه
 فيأخذ السدس فى نحو زوج وأم وحمد وأخوين ومثلته من ستة لان فيها السدس
 للام للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد فنصيب الزوج والام أربعة سهام
 يبقى اثنان فيأخذ الجد السدس واحد يبقى واحد للاخوين منه كسر عليها ما تصح
 المسئلة من اثني عشر للزوج النصف ستة وللأم السدس اثنان والجد السدس اثنان
 والباقي للاخوين لان الجد ان قاسم أو أخذ ثلث الباقي أخذ أقل من السدس وتم كسر
 المسئلة وتصح من ستة وثلاثين وسيأتى ان شاء الله تعالى فى باب الجد والاخوة أن له
 السدس أيضا كما لا فيما اذا بقي أقل من سدس أو لم يبق شيء فيه فرض له السدس
 وتعمل المسئلة ويسمى سدساها وهل يأخذ السدس المدكور فرضا أو تعصيبا صرح
 بالقبضى بالاول وقال ابن الحسا ثم فى شرح كفايته الظاهر أنه بالعصوبة قال فى
 شرح الترتيب والوجه الاول وكلام الناظم محتمل القولين * ثم ذكر السدس الرابع
 وهو فرض الواحد من الاخوة للام بقوله

* (وهو افرع الام انثى او ذكر * منه فردا والحكم فيمن زاد من) *

أى وهو أى السدس فرض ولد الأم المنفرد ذكر أو أنثى أو خنثى وخلا عن من
 يحجبهم عن يأتى ذكرهم فى باب الحجب فيأخذ السدس اجماعا بقوله تعالى وان كان

رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس والمراد الأخ أو الأخت للام كما قرئ به في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله أخ وأخت من أم وقرأه الصحابي كالحديث الآحادي * وقوله والحكم فيمن زاد من رأى فيما إذا زاد ولد الأم على الواحد من في أن لهم الثلث ثم ذكر السدس الخامس وهو فرض الأخت للاب مع الأخت الشقيقة بقوله

* (والأخت من أب فصاعد ابلا * معصب مع أخت أصلي ذي البلاء) *

أي والأخت من الأب فأكثر إن لم يكن معها أومعهن من يعصبها أو يعصبهن من الأخوة للاب مع الأخت الشقيقة للبت فرضها السدس فالأخت مبتدأ والخبر محذوف وهو فرضها السدس أو والأخت بالجر عطف على قوله وهو الفرع مع حذف حرف الجر وهو اللام في محل رفع خبر والمبتدأ محذوف تقديره السدس تكلمة الثلثين وكذا الاختان للاب فأكثر مع الشقيقة فلهما أول السدس قياساً على بنت الابن أو ابنتي الابن فأكثر مع البنت واحترز بقوله مع أصلي ذي البلاء إذا كانتا شقيقتين فأكثر سقطت الأخت أو الأخوات للاب إذا كان معها أومعهن أخ للاب يعصبها أو يعصبهن كما تقدم وأصلي تنبيه أصلي حذف تون التثنية لإضافته إلى ذي والبلاء بكسر الباء من بلى الثوب يبلى بلاء إذا ضعف ويقطع بسبب قدمه واستعماله وبلى الميت يبلى إذا تفرق جسده لطول المسدة والمعنى مع الأخت الشقيقة للبت صاحب البلاء أي الآيل إلى البلاء والاضمحلال * ثم ذكر السدس السادس وهو فرض بنت الابن أو بنات الابن مع البنت بقوله

و بنات الابن حيث لم تعصب * فصاعداً مع بنت أومع أقرب *

أي وبنت الابن أو بنات الابن المتحاضيات في الدرجة إذا لم يعصبها أو يعصبهن ذكر في درجتهم مع البنت أومع بنت ابن أقرب منها ففرضها السدس * وأعراب هذا البيت على مثال ما تقدم في البيت قبله أي إن بنت الابن أو بنات الابن مع البنت أو بنت ابن ابن أو بنات ابن ابن مع بنت الابن يأخذن السدس كلمة الثلثين وهكذا كل درجة تزلت انفردت أو تعددت مع انفرد من فوقها تأخذ السدس كلمة الثلثين وهو معنى قوله أومع أقرب وذلك للإجماع ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت لأقربين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم للبنت النصف وللبنت ابن السدس كلمة الثلثين وما بقي فللأخت رواه البخاري وغيره وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها وإنما قال لأقربين لأنه سئل عنها أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال له سائل رأت ابن مسعود فسأله ما قال فقال لقد صلت إذا وما أنا من المهتدين لأقربين الخ فقال أبو موسى لا

تسألوني أولاً تراو اجتر ما دام هذا الخبر فيكم وكان الأولى تقديم هذا البيت على الذي قبله لقياس حكم من تقدم على من ذكرهنا ثم ذكر السادس السابع وهو فرض الجدة فأكثر بقوله

﴿وهو نصيب جدة فأكثر﴾ * والحجب والترتيب ثم ذكر

أي والسادس نصيب جدة وارثة فأكثر سواء كانت من جهة الأم أو كانت من جهة الأب وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له أخوة أو لم يكن لما ورد في ذلك من قضاءه صلى الله عليه وسلم للجدة أم الأم بالسادس وقضاء أبي بكر له بأية أيضاً وقضاء عمر به للأم الأب وقال هو لك إن انفردت وإن اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو اسكوا وشذ عن ابن عباس أن لها الثلث عند عدم الولد وعدم الجمع من الأخوة والسادس عند وجود الولد أو الجمع من الأخوة فتكون كالأم كما أن الجد كالأب * وأجاب الجمهور بأنهم أحقوا الجد بالأب لقوته لأن ابن الأب وهو الأخ للأب يقوم مقامه في العصبوبة فكذا أبو الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجد بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ للأم لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق الثلث فكذلك أمها وهي الجدة واحدة ترزنا بالوارثة عن الجدة غير الوارثة وهي المدلية بذكر بين أنثيين كما هي الأم كما سيأتي إن شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ قال الماوردي الجدة المطلقة هي أم الأم واختلف أصحابنا في أم الأب هل هي جدة باطلاق أو بالتقييد واختلفوا فيمن سئل عن ميراث جدة هل يجب قبل أن يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأصح أنه إن كان هناك حاجب للأم الأب لم يجب حتى يسئل عن أي الجدتين أراد أولاً والأجاب من غير سؤال أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الإسلام * وقول الناطم والحجب والترتيب ثم ذكر أي حجب القرابي للبعدي الخاص بل مع ترتيب قوة القرب وصحة المترتب عليه الحجب فالواري بمعنى مع كقوة قسرب أم الأم على أم أبي الأب وأم الأم على أم الأم وهكذا كما سيأتي في باب الحجب إن شاء الله تعالى أو الواري عاطفة أي وذ كركل من الحجب والترتيب المترتب عليه الحجب ثم ذكر أي هناك في باب الحجب الآتي ذكره وذ كركل يعني سيد كركله منزلة المذكور خارج التحقق الوقوع لعلمه حصوله بحشيشته تعالى واعتماداً على كرمه باتمام هذه المنظومة فكانه تحقق الحصول لقوة الرجاء على حد قوله تعالى أتى أمر الله بمعنى يأتي تزل منزلة الذي قرأتى التحقق الوقوع في المستقبل في علمه تعالى وألف ذكره أن تكون للثبينة كما هو المتبادر وأن تكون للاطلاق كالفأكثر أي حكم ما ذكرهنا من الحجب والترتيب ذكرهنا ثم ذكر الناطم قيد الماء الملقه من ذكر الفرع والولد في هذا الباب بقوله

﴿وحينما ذكرت فرعاً أو ولداً﴾ * بغير قيد فهو وارث ورد

وحينما أي وقت أو موضع ذكر الفرع أو الولد مطلقاً عن التقييد فالمراد به

الوارث احترز بذلك عن غير الوارث كبنات البنات كما اذا وجد به احدى الموانع مما
تقدم كالقتل وغيره من الموانع لا المحجوب حرمانا لان الفسخ اذا خلا عن الموانع
لا يحجب حرمانا ولكن قد ينقص الذي ذكر عن التعصيب بسبب تراحم أهل الفسوخ
لانه قد يجوز جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض وقد تنقص الأنثى عن
النصف أو الثلثين اذا كن اثنتين فأكثر اذا كثر عدد المعصب لها أو لهن في الدرجة
ولا يحجب حرمانا الا ولدا لابن بالابن الا أنه يدخل ولدا لابن بالابن مجازا لكان يطلق
عليه انه وارث لان حرمانه من الارث لا يمنع قام به بل لتقدم من هو أقوى منه
ارثا **كما يطلق على بقية العصبه المحجوبين** عن هو أقرب انه وارث ولما انتهى
الكلام على الفروض ومستحقها شرعا في ذكر العصبات فقال

يؤخذ كراهكلام العصبات وترتيب ميراثهم

أي هذا بيان ذكر أحكام الخ وذكر معنى هذا كونه أحكام العصبات الخ
والإضافة للبيان وتقدم بيان تمام الترجمة عند ذكر حد الارث فارجع اليه
والأحكام جميع حكم والمراد به هنا النسبة التامة بين المحكوم به والمحكوم له وهي
ثبوت استحقاق جميع التركة أو باقية بعد استيفاء الفروض بالتعصيب للعصبية
وليس المراد بالحكم هنا خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف لان
تلك أحكام الشرع العامة وهنا خصوص الأحكام المتعلقة بالعصبية والعصبات جمع
عصبية وعصبية أيضا جمع ما صاب مثل طالب وطالبة وكاتب وكتيبة وعصبية على
عصبات المذكور مثل قصبة وقصبات فعصبات جمع الجمع وتطلق أيضا العصبية
على الواحد وعلى الأكثر فيقال زيد عصبية والزيدان عصبية والزيدون عصبية ولكن
هذا ينبغي قوْلهم انه جمع لعاصب الا أن يقال انه فيه استعمالان فيستعمل جمعها
ويستعمل اسم جنس افرادى ويحتمل استعماله في الواحد مجازا من استعمال
اسم الكل في الجزء وهو الذي استعماله العلامة الأمير المصري حتى ابن الصلاح
اطلاقها على الواحد من كلام العامة واسمها هم من الخاصة انتهى من اللواؤة
وترتيب ميراثهم أي وذا ترتيب الخ بتقديم الاقرب من الميت على من بعده * وقد
ذكر العصبية أولا معترفاهم بالحد فقال

والعاصب الخائز للمال اذا * لم يل فرض أو لباق أخذا

العاصب اسم فاعل عصب كضرب بالتخفيف لا اسم فاعل عصب بالتشديد لأن
اسم فاعله معصب كما حققه شيخ مشايخنا العلامة البيجوري رحمه الله عليه والمراد به
في عبارة الناطم مطلق عاصب الشامل لجميع العصبية المعروف بقوله الخائز الى آخره
لا المفرد والعاصب لغة قريب الرجل لا بيه معنى به لانه عصب به أي أحاط به فكل
ما استدرك حول الشيء فقد عصب به ومنه العصابة بالكسر أي العمامة وغيرها وقيل

فهي لا تقويه بغيره من العصب وهو الشدة والاحاطة والمنع يقال عصبت الشيء عصباً
شددته ومنه العصابة لشدة الرأس بها والرأس بالجماعة شددته وقيل غير ذلك فدار هذه
المسألة على الشدة والقوة والاحاطة واصطلاحاً ما ذكره الناطم بقوله العاصب الحائز
إلى آخره فوله الحائز للمال أي لجميع التركة وقوله إذا لم يكن فرض هذا قيداً لميازته
لجميع التركة أو لبقاى أخذها من تمام التعريف أي أنه إذا كان هناك صاحب
فرض أخذ العاصب الباقي بعد الفرض وهذا إجماعاً لقوله تعالى في حق الأخ
شفيعاً وأولاً وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وغير الأخ بالقياس عليه وقوله صلى الله
عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر والمراد بالأولى في
الحديث الأقرب لا الأحق لأنه كما قاله شيخ الإسلام لو كان المراد به الأحق لخلا عن
الفائدة لا تالاندرى من هو الأحق بخلاف الأقرب فإنه معروف والتقييد بالرجل
للاغلب والافالمعة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل (قال قيل) ما فائدة بعد رجل
مع فهمه منه (أجيب) بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي
قيل ذكر إشارة إلى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البائع فهو مبين للمراد (فإن
قيل) فهلاقتصر على قوله ذكر للحصول هذا المعنى مع الاختصار (أجيب) بأنه يفوت
حينئذ إفادة إطلاق الرجل بمعنى الذكرك قال في شرح الترتيب نقلاً عن ابن الهيثم
(فإن قلت) هذا الحديث يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقي
فيخرج العصبية بغيره ومع غيره (قلت) يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكرك
لا يستحق الباقي بالنص والإجماع الذالين على أن العصبية بالغبر ومع الغير تستحق
الباقي اهـ وقول الناطم الحائز للمال أو لباقي أخذها (قد يقال) هذا تعريف بالحكم
الذى هو حيازة جميع المال أو الباقي والتعريف بالحكم دورى كما هو معلوم عند
علماء المعقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

والتعريف بالحكم أيضاً من قبيل التعريف بالخاصة لأن الحكم خاص للمعرف
ولأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فصارت التعريف متوقفاً على المعرفة
بواسطة أخذ الحكم فيه ومن المعلوم أن المعرفة متوقفة على التعريف فتوقف
كل منهما على الآخر فاء الدور (وأجيب) بأنه تعريف لغظى فهو لمن يعرف الحكم
ويجهل التسمية بلغظ عاصب فيعرف أن الأب مثلاً إذا انفرد حار جميع المال وإذا
اجتمع مع ذى فرض أخذ ما بقى لم يكن مجهول أنه يسمى بلغظ عاصب وأجيب أيضاً
بأن الحكم يتوقف على تصور الحكم كونه عليه بوجه ما وإن لم يكن بالتعريف حتى يجى
الدور على أن الحق أن الحكم إنما يتوقف على تصور المجهول جنساً في التعريف
كلاهما في تعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لأنه هو الحكم كونه عليه فلم يتوقف

على تصوير المعروف حتى يحى الدور افاده المحقق الامير وأحكام العاصب ثلاثة وهي
أنه اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقى الفروض
واذا استغرقت الفروض التركة سقطت كرمها في هذا البيت اثنين وذكر الثالث
الذى أسقطه الرحي فجاءه الله خيرا بقوله

﴿واسقطه في سوى المشتركة * حيث الفروض استغرقت للتركه﴾

أى واسقط العاصب حيث استغرق أهل الفروض التركة الا في المشتركة فان
الاخوة الاشقاء في الايسرة طون والاخت في الاكدرية وستأنيان ورد العلامة
الامير هذا الثالث وقال هذا الاستثناء بحسب الظاهر والافلا شقاء في المشتركة
انتقلوا القرض فليسوا عصبية واستثناء الاكدرية قالوا فيه تسهع لأن موضوع
المسئلة العاصب بنفسه والاخت في الاكدرية عصبية بالغير وهو الجدلانه كالاخ في
سهمه والحكم أسكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء افاده الامر
وشمل العاصب العاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام لا الحكم
الاول وهو انه يحوز جميع المال اذا انفرد قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني
يشترك فيه أقسام العصبية نظرا لان العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع
العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل انتهى أى بان يقال المراد انه يأخذ
الباقي ولو في الحمله فان العاصب بغيره يأخذ جزءا من الباقي ثم بعد تعريف العاصب
بهذا التعريف المتقدم المعترض بأنه دورى وبأنه قاصر على العاصب بالنفس بل
لا نجد تعريف العاصب سالما من الاعتراض ولذا قال ابن الهيثم في كفايته
وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعد

شرع في عددهم وهم سبعة عشر فقال

﴿وقدم الأقرب ثم الأقربا * وهالك تعدادهم مرتبة﴾

أى ويقدم الأقرب شرعا وطبعها الى الميت والا قوى تعصبا في أخذ جميع التركة
أدما بقى على من دونه في القرب على مثال ترتيبهم في الوضع وهالك اسم فعل بمعنى أخذ
تعدادهم أى عددهم حالة كونه مرتبة الأقرب فالأقرب وشرع في ذكرهم مرتبة
بقوله

﴿الابن قابنه وهكذا قدم * فالاب فالجد مع الشقيق ثم﴾

أى أن أقرب عاصب الابن فيقدم في الارث على ابن الابن فيليه في القرب ابن الابن
فيقدم على ابن ابن الابن وهكذا اذا تفاوتت درجة البنت وقدم الأقرب قبل البنتين
أو بنينهم الاب فيقدم في الارث على الجد فيليه في القرب الجد مع الاخوة الاشقاء فمع
الاخوة لاب وهو معنى قوله

* (الجد مع أخ الى الاب انساب * فابن الأخ الشقيق قابنه لأب) *

أى ان الجد كاب الاب لجد الاب مع الاخوة فى مرتبة واحدة سواء كانوا شقاء كما
تقدم أولاب لا الأخ للام لأنه شجوب بالجد كالأب وهو المراد بقوله مع أخ الى الاب
انتسب فيلى الجد والاخ فى الرتبة ابن الأخ الشقيق فيقدم فى الارث على ابن الأخ
للأب فيلى ابن الأخ الشقيق فى القرب ابن الأخ لأب وهكذا ان تراخت درجة ابني
الأخ يقدم الأقرب وهو المراد بقوله

*(وهكذا مقدما للأعلى * ان استووا فابن الشقيق أولى)*

أى ومثل ما تقدم من تقديم الأقرب فالأقرب من الاخوة كذلك يفعل عند تراخي
الدرج فيقدم فى الارث الأقرب فالأقرب من أولاد الأخ والمراد بهم هنا أولاد الأخ
للأبوين أولاب لا لام لأنه من ذوى الارحام ليس عصبة ولا صاحب فرض وقوله
ان استووا الخ أى فان استووا فى الدرجة فان الشقيق أولى من ابن الأخ للأب
فالجدة مستأمنة لا قيد لما قبلها المتناقض بين الجملةين * وما ذكر الفروع
والاصول وحاشية النسب القربى وهم الاخوة وبنوهم ذكر حاشية النسب البعدى
بقوله

*(فالهم من أصابن ثم من أب * فابناهما كابني أخ قرتب)*

أى فبعد الاخوة وبنوهم فى القرب الهم الشقيق فيرث التركة اذا انفرد فبعده فى
القرب الهم للأب فيرث التركة عند انفراد الهم للأب لأنه من ذوى الارحام فبعده
فى القرب ابن الهم الشقيق فبعده ابن الهم للأب لابن الهم للام كايه وهكذا ابن ابن
الهم الشقيق فان ابن الهم لأب يقدم الأقرب فالأقرب عند اختلاف الدرجة كابناء
الاخوة فى الترتيب * ثم ذكر عم الاب والجد زيادة على ما فى الرحمة وان دخلا فى
عموم الهم بقوله

*(وبعدهم هما أب فابناهما * بالقرب فالقوة ترتيبها)*

أى وبعدهم الميت وابن عم الميت على الترتيب السابق بأخذ التركة عم أبى الميت
وثناه الناظم ليكون التعيين بصر محاذ كوالهم الشقيق والهم للأب والافطافى
عم الأب شملهما فابناهما بالقرب فالقوة ترتيبها * والترتيب فى الارث على حسب
ما سبق فيقدم الأقرب فالأقرب فيقدم أولا عم الاب الشقيق فيرث التركة فان عدم
فعم الاب للأب فان عدم فابن عم الاب الشقيق فان عدم فان عم الاب للأب وهكذا
ان تراخت الدرج على حسب ما تقدم من الترتيب والقوة كتقديم الاخوة على الاعمام
وقدم الناظم نفع الله به القرب على القوة فى قوله بالله رب والقوة وعطى القوة بالماء
المعيرة للترتيب مع ان القوة اقوى كابن ابن ابن أخ لأب وعم شقيق فان ابن ابن
الأخ لأب يقدم على الهم لان القرب فقديم على القوة اذا كان من جهة واحدة
كالاخوة أو العمومة فيقدم ابن أخ لأب على ابن ابن أخ شقيق بحجة بالاقرب منه درجة

وان كان ابن الاخ للاب ضعيفا من حيث القوة فتم تقدم اقربه في الدرجة وكان عم لاب
وابن ابن عم شقيق فتم تقدم الاول على الثاني للقرب على الاقوى لبعده في الدرجة فهذا
مفادته - ديم القرب على القوة والعطف بالغاء في كل الماظم والله درهم ثم اعلم انه اذا
اجتمع صاحبان فكثر فتارة يستويان أو يستوون في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان
أو يشتركون في المال أو ما أيقن الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب
بعضهم بعضا وذلك معنى على قاعدة ذكرها الجعبري رحمه الله تعالى في بيت واحد
حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

* (تنبيهان) * اعلم ان جهات العصبية عندنا معاشر الشافعية سبع البنوة ثم
الابوة ثم الجسد ودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العجومة ثم الاولاد ثم بيت المال اذا علمت
ذلك فاذا اجتمع عصبان فن كانت جهته مقدمة فهو مقدم وان بعد على من كانت
جهته مؤخرة فابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم وذلك معنى قول الجعبري
رحمه الله فبالجهة التقديم فان اتحدت جهتهما فالقرب درجة وان كان ضعيفا
مقدم على البعيد وان كان قويا كانه مقدم مثاله وذلك معنى قول الجعبري ثم بقربه فان
اتحدت درجتهم ما ايسر القوي وهو ذو القرابة من مقدم على الضعيف وهو ذو
القرابة الواحدة كما سبق تمثيله وذلك معنى قول الجعبري وبعدهما التقديم بالقوة
اجعلا * (التنبيه الثاني) * هذه القاعدة كما هي في العصبان قد تأتي في أصحاب
الفروض وفي أصحاب الفروض مع العصبان وعليها مع قاعدة اخرى وهي ان كل من
أدلى بواسطة حجة تلك الوسطة الاولاد الام في باب الحجب والله اعلم وقال ما ذكر
هنا يعلم ما سبق ثم ذكرهم الجدي بقوله

* (فمجدو كذا فيماتي * فمعتق فعصبان المعتقد) *

أي فان عدم عم أبي الميت وابنه فيرث الميت عم جده الشقيق فمجدو لاب فان عم
جده الشقيق فان عم جده لاب وكذا فيماتي اذا ارتفعت الدرجة على حسب ما تقدم
من الترتيب فان فقد جميع العصبية من النسب المذكر كورون فالمعتقد ذكره كان
أوائشي أو خنثى فان فقد المعتقد فعصبته المتعصبون بأنفسهم * وقد ذكرهم بقوله
* (بنفسهم ترتيبهم كما سبق * لكان أخوال معتق وابنه أحق) *

أي ان المراد بعصبية المعتقد المعتصمين بأنفسهم احترز بذلك عن المعتصب بالغير
كالبنات بالبنين والاخوات بالاخوة ولما قال الناظم ترتيبهم كما سبق أفهم كلامه ان
عصبية المعتقد كعصبية النسب في الترتيب من تقديم الاقرب فالاقرب على حسب
الترتيب السابق فاستدرك هذا المفهوم بقوله لكان أخوال معتق وابنه أحق أي ان
أخ المعتقد وابن أخيه يقدمان على هذه بخلاف عصبية النسب كما تقدم فان الاخ والجدة

في القرب في درجة الا ان الجدي بأخذ الا حظ الاجود ويقدم الجد على ابن الاخ
بضم ما هنا ولما كان أخو الميت وابن أخيه أحق من الجد ذكره بقوله

*(من جده بالارث في ذي المسئلة * معتق المعتق فالعاصبه)*

المجرورات الثلاثة متعلقة بأفعل التفضيل في البيت قبله والمراد بأحق ان أخ الميت
وابن أخيه يستحقان التركة دون جده وكثير في عبارات المؤلفين ذكر أفعل التفضيل
ويريدون الاستحقاق لا المشاركة في أصل الاستحقاق فافعل التفضيل ليس على
بأيه أي ان استحقاقهما ثابت في هذه المسئلة على مقتضى ترتيب عصبية النسب كما تقدم
فان فقه المعتق وعصبية المعتق فان عدم معتق المعتق فعصبية المعتقون
بأنفسهم كما سبق في عصبية المعتق ويقدم أيضا أخو معتق المعتق وابن أخيه على جده
وترتيب ميراثهم على حسب ما سبق في عصبية النسب أيضا * قال الناظم

*(وهكذا تم البيت المطال * عند انتظام أمره بالوالي)*

أي فان فقه عصبية المعتق المعتق فهكذا معتق معتق المعتق فان فقه عصبية المعتق
ما سبق في المعتق وعصبية المعتق وان الولاء سببه زال الملك من رقيق بالمعتق فن
اعتق في عبدا متجزا كأن قال أنت حر او عاق عتقه بصفة كأن قال لعبده ان قدم
فلان من الحج فانت حر فالعتق معلق بصفة هي قدومه ودخوله في البلد أردبره كان قال
له ان مت فانت حر أي بعد موتي أو أنت حر بعد موتي أو استولدا لامة عتقت بعد موته
أو كاتب العبد أو عتقه على مال أو التمس من مالك عبدا عتق عبده على مال فأجابه
أو اعتق نصيبه من مشترك فسرى أو ملك قريبه فعتق عليه ثبت له الولاء عليه
وعصبية المتعصبين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الاختلاف هذا
عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا راء عند اختلاف الدين فلو اعتق
الكافر مسلما فلا ولا له عليه عندهم لقوله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين
سبيلا وانما الولاء للمسلمين والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به
وكما ثبت الولاء على العتق المذكور أو لا شيء ثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه
وعلى عتيق عتيقه وانما ثبت على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا يس الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاؤه لعتقه وعصبية من بعده فان لم يوجد فليبيت
المال ولا ولا عليه لمعتق الاصول كان اعتق شخص أصل العبد كآبيه أو جده
واعتق آخر الفرع فلا ولا لمعتق الاصل على الفرع لان معتق الفرع مباشر للعتق
فهو أقوى ولا من معتق الاصل * الشرط الثاني في ثبوت الولاء هو الولاء الى الام وهو ان
لا يكون الاب حر الاصل على الصحيح وأما عكسه وهو أن يكون الاب عتيقا والام حرة
الاصل فهل يكون عليه الولاء هو الى الاب لانه ينسب اليه أو لا تغليب للحرية كحكمه
الصحيح الاول قال الامام النووي رحمه الله تعالى في الروضة * فرع * من مهورق

وعتق فلا ولا عليه المعتق أي به واه وسائر أصوله كما سبق سواء وجد وفي الحال
 أم لا فالمباشرة اعتاقه ولاؤه ثم لعصبته فاما إذا كان حرا الأصل وأبواه عتيقان أو أبوه
 عتيق ولاؤه لمولى أبيه وإن كان الأب رقيقا وام لا معتقة فالولا لمعتقها فإن مات
 والأب رقيق بعد ورثة معتق الأم وإن اعتق الأب في حياة الولد انجبر الولد من مولى
 الأم إلى مولى الأب ولو مات الأب رقيقا وعتق الجد انجبر من مولى الأم إلى مولى الجد
 ولو عتق الجد والأب رقيق ففي انجبراره إلى مولى الجد وجهان أحدهما انجبر فإن عتق
 الأب بعد ذلك انجبر من مولى الجد إلى مولى الأب والثاني لا ينجبر لأن حياة الأم مانعة
 من انجبراره إلى الجد فيسمى الولد لمولى الأم وبه قال أبو حنيفة فعلى هذا لو مات
 الأب بعد عتق الجد ففي انجبراره إلى مولى الجد وجهان أحدهما عند الشيخ أبي علي
 رحمه الله تعالى لا ينجبر وقطع البغوي بالانجبار قال الإمام النووي قلت الانجبار
 أقوى والله أعلم فإذا مات العتيق ولاؤه ورث له بنسب ولا نسكاح قاله المعتق فإن كان له
 صاحب فرض لا يستغرق فالباقي لمعتقه فإن لم يكن المعتق حيا في الصورتين ورث
 العتيق أقرب عصيات المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذو فرض فإن لم يكن
 للمعتق عصبية بالنسب فالمعتق المعتق فإن لم يجده فلعصبات معتق المعتق كذلك
 فإن لم يجدهم فالمعتق المعتق ثم لعصبته وهكذا أولا ميراث المعتق لعصبات المعتق
 إلا لمعتق أبيه أو جده ولا لعصبته عصبية المعتق إذا لم يكن عصبية للمعتق كما إذا تزوجت
 امرأة من غير قبيلتها وولد لابنها واعتقت عبدا ثم مات عتيقها عن ابن عم ولها
 المذكور فقط فلا يرث ابن عم ابنتها عتيقها لأنه ليس بعصبية لها بل هو أجنبي عنها وإن
 كان عصبية لابنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح كشف
 الغوامض أنه نازع بعض معاصريه فيها وأطال الكلام فيها إذا علمت ذلك فقد
 ذكر الأصحاب رضي الله عنهم ضابطا لمن يرث من عصبية المعتق إذا لم يكن المعتق
 حيا فقالوا هود كير يكون عصبية وارثا للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة
 العتيق وخرجوا على ذلك مسائل * منها أنه لا ترث امرأة بولاء الغير أصلا وانما ترث
 بالمباشرة فلها على عتيقها الولاء وعلى أولاده وأحفاده وعتيقه كالرجل وتقدمت
 الإشارة إلى ذلك آخر العصبات * ومنها لو اعتق عبدا ومات عن ابنين فمات أحدهما
 عن ابن ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه وابن ابنه ورثة ابن المعتق دون ابن ابنه
 * ومنها لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن
 خمسة فلو مات العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية * ومنها لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن
 ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه للأزواج الكافر لأنه الذي يرثه المعتق بصفة
 الكافر ولو أسلم العتيق ثم مات العتيق مسلما فال ميراث بينهما وهذه المسائل تخرج
 أيضا على أن الولاء يرث به ولا يرث به (فرعان) أحدهما الذين يرثون بالولاء من

عصبة المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر ان أخت المعتق وابن أخيه
يقدمان على جده الثاني لو اشترت امرأة أباهما فعتق عليها ثم أعتق الأب عبدًا ومات
عتيقه بعده والمعتق عصبة بالنسب كابنه فيراث العتق لادعائه دون البنت لانها
معتقة المعتق فتأخر عن عصبة النسب وقد قيل خطأ فيها أو بعدائه قاض غير
المتفق عليه حيث قالوا ارث العتق للبنت لانها معتقة المعتق ووجه خطاهم ان ابن
المعتق مقدم على معتق المعتق فتسمى مسئلة القضاة * وصور بعضهم مسئلة القضاة
بالواشترى ابن وابنة أباهما فعتق عليهما ثم عتق عبدًا ومات العتق بعد موت
الأب عنهما فإيراثه لابن دون البنت لانه عصبة المعتق بالنسب ولعل الحادثة تعددت
وعلى هذا التصوير الثاني قول السبكي

اذا ما اشترى بنت وابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
واعتقهم ثم المنية عجات * عليه وماتوا بعده بليالى
وقد خلفوا مالا فحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يبلى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور حل سواي
أجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس افرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا حجت فافهم حديث سواي
وقد غلطت فيها طوائف أربع * ما بين قضاة ما وعوه ببلى
وغلط فيها أربع مائة قاض فقاوالوا ارث العتق بينهم والله أعلم فان لم يوجد أحد من
ذو كرم جميع التركة ميراث لبيت المال اذا انتظم أمره على الأربع عنه دنا عشر
الشافعية وهو جهة الاسلام أي يرثه المسلمون بسبب الاسلام كما سبق في أسباب
الميراث فان لم ينتظم أمر بيت المال لعدم الوالى أو طغيانه فيرد على صاحب العرض
كما ذكره الناظم بقوله

لا دونه فالراجح الرد على * ذوى فروض نسب لذى البلاء

أي لا دون المنتظم فلا يرث على الأربع ومقابل له انه يرث وان لم ينتظم لان الحق
للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبيهم كالزكاة ورعا يفرق بأن الزكاة مستحقوها
شركاء والمالك موجود بخلاف الموروث كما في شرح الترتيب والراجح الرد على
أهل الفروض ومقابل الراجح ان التركة لبيت المال وان لم ينتظم كما علم * وقوله
نسب لذى البلاء أي ان الرد على أصحاب الفروض الثابت ارثهم للبيت من جهة النسب
احترز بذلك عن الثابت ارثهم من ذى البلاء بسبب النكاح واحترز بذوى الفروض
عن الارث بالتعصيب فان العصبة لا يأخذون السركة بالرد بل بالتعصيب
لجميع المال أو لما بقي وعن الارث بالولاء لان الارث به ثابت بالتعصيب كما تقدم

(واعلم) ان حكم الرد على أهل القرض هو ما أفتى به المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب ومذهب السادة الحنفية والحنابلة رضي الله عن الجميع اذا كانت
 الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عليهم بنسبة فروضهم ما عدا
 الزوجين فإنه لا يرد عليهم ما قال لم يكن له ورثة من الجميع على أرثهم أو كان له
 أحد الزوجين وكان له أحد من ذوى الأرحام فاله في الأولى أو الفاضل بعد فروض
 الزوجية في الثانية فيرد ما بقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين بنسبة
 فروضهم ففي بنت وأم المسئلة من ستة لان فيها السدس للام والنصف للبنت
 والسدس أكثر ~~كسر~~ في المخرجين للام السدس واحد وللبنت النصف ثلاثة
 فمجموع عدد فروضهم أربعة ونسبة الثلاثة للأربعة ثلاثة أرباعها ونسبة الواحد
 لها فيرد عليهم الباقي منهم بتلك النسبة فللبنت ثلاثة أرباع الباقي بطريق الرد وللأم
 ربعه كذلك والأخصر أن تجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة أرباع المال فرضا
 ورد للام ربعه كذلك ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد في شرح السراجية
 قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ففاضل بعد الفروض التي دلت
 عليها آيات الموارث يرد عليهم بعوم الأولوية ولذلك لا يرد على الزوجين لأنهم من
 حيث الزوجية لأرحامهم وإن اتفق أن لهم رحما من جهة أخرى ومن السنة منعه
 صلى الله عليه وسلم لم يسعده من أن يزيد في الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل
 على أن لها حقا فيما فوق النصف وليس إلا بالرد والرد ضد العول وهو زيادة في
 انصباة الورثة ونقصان من السهام فإن كان من يرد عليه شخصا واحدا كام أو ولد
 أم فله جميع التركة فرضا ورثا أو كان من يرد عليه صنعا واحدا كالولد أم أو
 جدات فأصل المسئلة من عددهم كالعصبة أو كان من يرد عليه صنعتان ~~ككنتين~~
 ووجدتين أو أكثر بأن كانوا ثلاثة أصناف فقط كنهلات أخوات متفرقات ولا
 يتجاوزها ولا فلارد كاربعة أصناف لا تستغرق الفروض التركة مع كونها مادلة
 كام وأخت لأم وأخت شقيقة وأخت لأب لان المسئلة من ستة للام السدس واحد
 وللأخت للام السدس وللأخت لأب السدس واحد تكملة الثلثين وللأخت
 الشقيقة النصف ثلاثة ومجموع ذلك ستة استوفت المسئلة أهل الفروض أو كانت
 ماثلة كام وأختين لأم وشقيقة وأخت لأب المسئلة من ستة كالأولى للام السدس
 واحد وللأخت لأب السدس واحد تكملة الثلثين وللأختين للام الثلث اثنان
 وللشقيقة النصف ثلاثة حالت بسدسها واحد إلى سبعة فقد زادت على اهتمام المسئلة
 فعلم أن مسائل الرد لا تتجاوز الثلاثة أصناف وإطلاق الصنف هنا على الواحد من
 أهل القرض تجاروا لا فالصنف لا يطلق الأعلى المتعدد فإن أردت معرفة الرد فاجمع
 فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض فالمتان في المثال السابق مسئلتهم من

ثلاثة مخرج الثالث هما الثلثان اثنان يبق واحد فالجتمع بيد الورثة أصل المسئلة الرد
 فاقطع النظر من الباقي كالواحد في المثال المذكور من أصل مسئلة كانه لم يكن
 فتجعل المسئلة من اثنين فرضا ورثا بنسبة ما بيديهما والجدتان في المثال السابق
 مسلتهم من ستة هما السدس واحد منسكب عليهما انضرب برؤسهما في المسئلة
 باثني عشر هما السدس واحد في اثنين باثني اسكل واحدة واحد فتجعل مسلتهم
 بنسبة ما بيديهما اثنين فرضا ورثا والثلاث الاخوات المتفرقات في المثال السابق
 مسلتهم من ستة للاخت للام السدس واحد وللخت للاب السدس واحد تكله
 الثلثين وللخت الشقيقة النصف ثلاثة فجمع ما بيديهن خمسة وهو أصل مسلتهم
 فتجعل مسلتهم من خمسة فرضا ورثا للشقيقة ثلاثة أخماس وللختين الاخيرتين
 الثلثين اسكل واحدة الخمس وكبتين ربنت ابن من ستة للبت النصف ثلاثة
 ولبنت الابن السدس واحد فاذا جمعت فروضهم من أصل المسئلة كانت أربعة فهي
 أصل مسئلة الرد فتجعل مسئلة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كانه لم يكن
 فللبنت ثلاثة فرضا ورثا وللبنت الابن واحد فرضا ورثا (واعلم) ان مسائل الرد التي
 فيها صنفان أو ثلاثة ليس فيها أحد الزوجين كاهما من ستة وانما قد يحتاج التمهيد كما
 في بنت و بنتي ابن فسالهم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تمهيد لان نصيب بنتي
 الابن غير منقسم عليهما فيضرب اثنان في أربعة ونصع من ثمانية فللبنت ستة و بنتي
 الابن اثنان كل واحدة واحد وان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض
 الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد
 عليه فان كان من يرد عليه شخصا واحدا ككافي زوج وأم أصل المسئلة من ستة للزوج
 النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وواحد بالرد عليهم ثلاثة فتجعل المسئلة من مخرج
 فرض الزوج وهو النصف اثنان النصف واحد للزوج والنصف الثاني للام واحد
 فرضا ورثا أو صنف واحد أو ذلك منه عدد كافي زوجة وثلاث جدات المسئلة من أربعة
 الربع واحد للزوجة وثلاثة للجدات الثلاث منقسم عليهن فرضا ورثا فأصل مسئلة
 الرد مخرج فرض الزوجية وهو النصف في الأولى من اثنين والربع في الثانية من
 أربعة وان كان من يرد عليه أكثر من صنف ككافي زوجة وأم وولديهما فاعرض على
 مسئلة من يرد عليه التي تحصلت من جميع فروضه بعد أخذ فرض الزوجية ويكون
 ذلك من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج فرض الزوجية أصل مسئلة الرد
 أصل مسلتنا من اثني عشر لان فيها الربع والسدس للزوجة الربع ثلاثة وللأم
 السدس اثنان وللأخوين للام الثلث أربعة الباقي ثلاثة ترد على غير الزوجية فتجعل
 المسئلة من أربعة مخرج فرض الزوجية فاذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة
 كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسئلة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم

من أصل مسألة تلك الفروض وهي الأربعة فلازمهم ولكل من ولديهم منهم وان لم
 ينقسم الباقي على مسألة من يرد عليه كافي زوجية وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا
 أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على
 مسألة من يرد عليه وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وضربت
 مسألة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي
 مسألة من يرد عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية ستة عشر لأنه لا يكون
 الامباينة إلا الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينة المسئلة الردغا بلغ فهو أصل
 المسئلة الرد من له شيء من مسألة الزوجية أخذ مضر وباني مسألة الرد من له شيء من
 مسألة الرد أخذ مضر وباني الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا منزلة منهم الميت
 الثاني في مسألة المناهضة وقد تحتاج مسائل الرد التي فيها أحد الزوجين إلى تصحيح
 أيضا كافي زوجتين وأم فإن فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على
 الزوجتين فيضرب اثنان في أربعة ثمانية فلزوجتين اثنان والباقي للام فرضا
 ورد كما تحتاج مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضا إذا تقرر ذلك
 فأصول مسائل الرد سواء كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول * اثنان بكثرة
 وأخ لأم وكزوج وأم * وثلاثة كام ولديها * وأربعة كبنات وأم أصل مسألة الرد
 أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فإن أصل مسألة الفروض ستة
 مخرج السدس الذي للام فللبنت ثلاثة وللأم واحد ويجمع ذلك أربعة فهي أصل
 مسألة الرد فللبنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين
 وكزوجة وأم ولديها فأصل مسألة الرد أربعة لأنك إذا أخذت فرض الزوجية وهو
 واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد
 فروض من يرد عليه فللزوجة واحد وللأم واحد ولكل من ولديها واحد وهذه من
 المسائل التي فيها أحد الزوجين * وخمسة كام وشقيقة وأب أصل مسألة الرد خمسة
 عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فإن أصل مسألة الفروض ستة حاصلة
 من ضرب مخرج الثالث في مخرج النصف فللأم اثنان وللشقيقة وأب التي للأب ثلاثة
 يجمع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فللأم اثنان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل
 التي ليس فيها أحد الزوجين * وستة كام وزوجة وبنات فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج
 فرض الزوجية لأن من يرد عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللبنات سبعة فرضا
 وردا * وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب وهي حاصلة من ضرب أربعة الرد في
 أربعة مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو ثلاثة لمسئلة الرد من له شيء من مسألة
 الزوجية أخذ مضر وباني مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذ مضر وباني
 الباقي وللزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللشقيقة ثلاثة من مسألة

الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين * واثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت وبنت ابن هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج
 فرض الزوجية لماينة الباقي وهو سبعة مسألة الرد في شيء من مسألة الزوجية أخذه
 مضروباً في مسألة الرد ومن شيء من مسألة الرد أخذ مضروباً في الباقي فللزوجة
 واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة
 بواحد وعشرين فرضاً ورداً وللبنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بسبعة
 * وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وحده هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في
 ثمانية مخرج فرض الزوجية لماينة الباقي وهو سبعة مسألة الرد في شيء من مسألة
 الزوجية أخذه مضروباً في مسألة الرد ومن شيء من مسألة الرد أخذ مضروباً في
 الباقي فللزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين
 فرضاً ورداً وللبنت الابن واحد في سبعة بسبعة وللجدة كذلك (قوله) لذى البلاء أي
 لصاحب البلاء أي الانحسار والتمت والزوال والمراد به المنقضي إلى الميت بطريق
 النسب إلا النكاح كما سبق فإن لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من يرد عليه من
 أهل الفرض غير الزوجين فالتركة لذوى الأرحام * كما ذكره الناظم بقوله
 * (ان فقدوا فلذوى الأرحام * وحكمهم في السكتب بالتام) *

أي ان فقد أهل الفرض الذين يرد عليهم فالتركة لذوى الأرحام جميعها أو باقية ان
 كان في المسئلة أحد الزوجين (قوله) وحكمهم في السكتب بالتام أي أحكامهم
 والخلاف في توريثهم مذكور في السكتب المبسوطه بتمامه فعندنا معاشرة الشافعية
 اذا لم ينتظم أمر بيت المال ولم يوجد من أهل الفرض من يرد عليهم غير الزوجين فالmaal
 جميعه أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين ميراث لذوى الأرحام وهو المذهب المفتى به
 عند المتأخرين والمعتمد عند السادة المالكية وعند السادة الحنفية والحنابلة رضي
 الله عنهم أجمعين اذا قدم من يرد عليهم من أهل الفروض غير الزوجين لجميع المال
 أو الباقي بعد فرض أحد الزوجين لذوى الأرحام وان انتظم أمر بيت المال فعملت
 اتفاق المالكية على المعتمد والشافعية اذا لم ينتظم أمر بيت المال والحنفية
 والحنبلية لا يورثون بيت المال وان انتظم فالmaal أو الباقي بعد أحد الزوجين وفقد
 من يرد عليهم من أهل الفرض لذوى الأرحام والأرحام جمع رحم وهم القرابة وهم
 لغة أصحاب القرائن واصطلاحاً كل قريب غير من تقدم من المجموع على أرثهم من
 العصبة وأهل الفرض وهم وان كثروا يرجعون إلى أربعة أصناف الأول من ينتمي
 إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان تزوا فينزلون منزلة البنات
 وبنات الابن * الثاني من ينتمي إليهم الميت وهم الأجداد كابي الأم وأبيه وان علا
 والجدران كالجددة الفاسدة وهي أم أبي الأم وأمهات وان علن وينزلون منزلة الأم

وهم الساقطون فيما تقدم * الثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات
 سواء كانوا اشقاء اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد اولاد
 الاخوة اشقاء اولاد اولاد وبنو الاخوة للام ومن يدلي بمن ذكر وان نزلوا * الرابع
 من ينتمي الى اجداد الميت وجدانه وهم العمومة للام والعمة اشقاء اولاد
 اولاد وبنات الاعمام سواء كان الاعمام اشقاء اولاد اولاد والاعمال سواء كان
 الاخوال اشقاء اولاد اولاد والخالات سواء كان الخالات اشقاء اولاد اولاد
 وان نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث ذوى الارحام ان من انفرد من هؤلاء
 ذكر ا كان او انما خارج جميع المال قيل بالتعصيب ان ورث جميع المال او بالفرض
 او بالتعصيب ان ورث البعض وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع * وفي ذلك مذهب
 مذهب اهل التنزيل ومذهب اهل القرابة ومذهب اهل الرحم هجر منها الاخير وهو
 مذهب اهل الرحم وهم جماعة يسوون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد
 والذكر وغيره فاذا وجدت بنت خال وبنت بنت خال فالمال بينهما بالسوية عندهم
 والذي لم يهجر منها مذهب اهل التنزيل * وما بذلك لانهم ينزلون كل من
 ذوى الارحام منزلة من يدلي به الا الاخوال والخالات فينزلونهم منزلة الام والا
 الاعمام للام والعمة مطلقا فينزلونهم منزلة الاب ومذهب اهل التنزيل هو
 الاقيس والاصح عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم
 منزلة من يدلي به الا الاخوال والخالات فنزلة الام والا الاعمام للام والعمة وبنات
 الاعمام فنزلة الاب على الارح فان سبق احد الى وراثته قدم مطلقا بعد تنزيل
 كل شخص منزلة من ادلى به درجة بعد درجة يعتبر السبق الى الوارث سواء قربت
 درجته للميت او بعدت * وفي بنت بنت بنت وبنت بنت ابن المال للثمانية لسبقها
 للوارث وان كانت الاولى قربت الى الميت وان استووا في السبق الى الوارث قدر
 كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم
 موجودون في حجب لاشي من يدلي به * وفي زوج وبنتي اختين للزوج النصف كاملا
 من غير عول وما فضل ابنتي الاختين * وتصح المسئلة من أربعة لان الزوج له النصف
 ومخرجه اثنتان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الاختين
 فيضرب اثنتان في اثنتين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الاختين لعالت المسئلة بمثل
 سدسها * وفي أبي أم وبنتي اختين لام وبنت اخت شقيقة وبنت اخت لاب فلا ي
 الام السدس ولبنتي الاختين لأم الثلث ولبنات الاخت الشقيقة النصف ولبنات
 الأخت لاب السدس فالمسئلة من ستة وتعمل لسبعة فيحصل العول بينهم لكن ان
 وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا من غير عول ويختص بضرر العول ان كان
 ذوى الارحام بخلاف من يحجب بحجب وصف فترث بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في

حياته لأن وجوده كالمـدم في بنت أخ لاب مع بنت أخ شقيق لأشئ للاولى لأنها
أدت بالأخ للاب وهو محبوب بالأخ الشقيق والمسال كالمـدم للثانية وما أصاب كل واحد
قسم على من تول منزله كانه مات وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم
واناثهم بالسوية كما بانهم مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكور واناثا قسم ميراثه
بينهم لذ كرمثل حظ الانثيين والاحمال والحالة الام فيقسم بينهما لذ كرمثل حظ
الانثيين مع انه لومات الام وخلفهم كانوا اخوتها الامها فلا تفضل بينهم وعنده
الحنا بلة وهم من المتزايين ايضا انه اذا كان الذكور والانثيين من جهة واحدة في درجة
واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكور على انثى والمذهب الثاني مذهب أهل
القراية وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغرى والمتولى من أصحابنا وهم يقدمون
الأقرب فالأقرب كالصبيات والظاهر من مذهبهم مـدم تـديم الصنف الأول وهو من
ينتمي الى الميت وهم اولاد اولاد البنات وأولاد بنات الان وان تولوا على الثاني وهو
من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون ويقدمون الثاني على الثالث
وهو من ينتمي الى أبوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام
ومن يدلي بهم وان تولوا الثالث على الرابع وهو من ينتمي الى اجداد الميت وجداته
وهو العمومة للام والعمات وبنات الاحكام والحولة وأولادهم فادام أحدهم منهم
من الفروع فلاشئ لواحد من الاصول والفروع هم الصنف الاول والاصول هم
الصنف الثاني وما دام أحدهم منهم من الاصول فلاشئ لاولاد الاخوات وهم الصنف
الثالث وبنات الاخوة للام وما دام أحدهم منهم هـؤلاء فلاشئ للاخوال والعمات
والاحكام للام وبنات الاحكام ومن يدلي بهم وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم
الصنف الثاني وهو الاصول على الاول وهو الفروع وقدم أبو يوسف ومحمد الصنف
الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوات وبنو الاخوة للام على الثاني وهم
الاصول ومتى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من الاصناف الاربعه ففي ذلك
تفصيل حاصله انه اذا اختلفت درجاتهم قدم الأقرب فالأقرب الى الميت فتقدم
بنت الميت على بنت بنت الميت وان استوارر ثواب جميعا وكيف يرثون اختلف فيه
أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا كورا واناثا سوى
بينهم وان اختلفوا فلا ذكـرمثل حظ الانثيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم
وبين الميت من ذوى الارحام * ففي بنت بنت بنت وبنات ابن بنت فأبو يوسف يسوى
بينهم ومحمد يقول للاولى الثالث وللثانية الفلثان (الامثلة على مذهب أهل التنزيل)
بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للاولى لسبقها للوارث أبوام أم وأم أبي أم المال
للاول لسبقه للوارث بنت بنت ابن وابن وبنات من بنت ابن أخرى نصف المال للاولى
ونصفه بين الآخرين اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة ابن وبنات أخ لام المال بينهما

انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت أخ لأبوين وبنت أخ لأب وبنت أخ لأم المال للأولى
والثالثة على ستة لثالثة سهم وللأولى خمسة أسهم ولا شيء للثانية * ثلاثة أخوال
متفرقين أحدهم شقيق والثاني لأب والثالث لأم للخال من الأم السدس والخال من
الأبوين الباقي وسقط الآخر فيقدران الأم ماتت وخلفت أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم
وسقط الآخر لحجبه بالخال الشقيق * ثلاث حالات متفرقات المال بينهما على خمسة
لشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين واحد أصل مسئلتين باعتبار الفروض ستة
ومسئلة الرد خمسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة ولأب
السدس تسكلة الثلثين ولأب لأم السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل
مسئلة الرد وتقدر كالأولى أن الأم ماتت وخلفت أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم
ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث حالات متفرقات فيقدر في تلك الحالة أن الأم ماتت
وخلفت أخت وأخت لأم وأخت لأبوين وأخت لأب والخال والخاله من الأم
أثلاثا عندنا وانصافا لثالث عند الحنابلة والباقي للخال والخاله من الأبوين كذلك
عندنا وعند الحنابلة أي أثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة أصل هذه المسئلة من ثلاثة
مخرج الثالث وتصح من تسعة عندنا من ضرب ثلاثة في ثلاثة عدد الرؤس ومن ستة عند
الحنابلة لأن كسار على ثلاثة عندنا وعلى اثنين عندهم ولا شيء للخال والخاله من الأب
لحجبه بالخال الشقيق وكون الأثر أثلاثا عندنا لأن فضل الذكر على الأنثى وانصافا
عند الحنابلة لأنهم لا يفضلون الذكر على الأنثى * ثلاث عمت متفرقات شقيقة ولأب
ولأم المال بينهما كالحالات فإلما بينهما على خمسة لأن مسئلة الرد من خمسة للشقيقة
ثلاثة ولكل من الباقيتين واحدة فيقدران الأب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب
وأخت لأم * ثلاث بنات أحدهما متفرقات المال ابنت الشقيق وحدها السابقة للوارث
مع حجب الأم الشقيق الأم للأب فكان الميت مات عن عم شقيق وعم لأب وعم لأم فالعم
لأم ساقط وعم الأب محجوب بنت أخ لأم مع بنت عم شقيق وأب الأولى من الصنف
الثالث والثانية من الصنف الرابع للأولى السدس والباقي للثانية تنزيلهم منزلة
من أدلياهم * ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمت متفرقات فتنزل الثلاث حالات
منزلة الأم والثلاث عمت منزلة الأب الثلث للحالات على خمسة نظرا لمسئلة الرد
والثلثان للعمات على خمسة نظرا أيضا لمسئلة الرد فيقدران الأم ماتت عن ثلاث
أخوات متفرقات وأصل مسئلتين من ستة وترجع بالرد إلى خمسة فبين المسئلتين
تمائل وهي الخمسة والخمسة فتضرب إحدى المسئلتين في أصل المسئلة العامة للمسئلتين
ثلاثة وهي مخرج الثلث يحصل خمس عشرة فللمخاله من الأبوين ثلاثة ولأب لأم
سهم ولأب لأم سهم وللعمة الشقيقة ستة ولأب لأم سهمان ولأب لأم
سهمان * (ومن أمثلة أهل القرابة مع أهل التنزيل) ابن بنت وبنت بنت أخرى

وثلاث بنات بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثالث ولبنات البنت
الأخرى الثالث وثلاث بنات بنات البنت الأخرى أيضا الثالث تنزيلا لكل منزلة
من أدل به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم لذكر مثل حظ الأنثيين ومن
الأمثلة على أهل القرابة أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وقد تقدم فعلى
مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهم بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى
وثلاثة للثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الأرحام كما مر (ومن
الأمثلة على مذهبهم أيضا) بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب
أهل التنزيل لميتي بنت البنت النصف بالسوية وثلاث بنات ابن البنت الأخرى
النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمس بالسوية وعند محمد يقسم المال
بين الذكور والأنثى المتوسطين ويقدر الذكور ثلاثة ذكور بعدد فروعهم وتقدر الأنثى
اثنين بعدد فروعهم فيكون المال على ثمانية حصص الذكور ستة فحسب لبناته بالسوية
وحصة الأنثى سهمان هما لبناتها والله أعلم انتهى ما يسهره الله تعالى من مسائل الرد
وذوى الأرحام * ولما انتهى الكلام على القسم الأول من العصبية وهو العصبية
بنفسه * شرع في القسم الثاني وهو العصبية بغيره فقال

﴿ وكل من نصيبها النصف استقر * عصبها الأخ المماثل الذكور ﴾

أى وكل أنثى استقر لها النصف حالة كونه نصيبها وفرضها فكل مبتدأ ومن أهم
موصول بمعنى التى أى أنثى ونصيبها مبتدأ ثان والنصف خبر المبتدأ الثانى وجملة
استقر الثانى صلة الموصول وجملة عصبها الأخ خبر وكل من المماثل والذكور صفتان
لأخ أى عصبها الذى كراماثل لها فى الدرجة والقوة أى الجهة أيضا كالابن وابن
الابن والأخ الشقيق والأخ للاب فيشمل قوله وكل الخ ما فى البيت الآتى وهو قوله
وبنت الابن فيكون من قبيل التفصيل بعد الإجمال وأغناخصها بالذكور مع شمول
هذا البيت لها لانه قد يعصبها ابن ابن ابن أسفل منها إذا لم يبق لها شئ من الثلثين
كما سيأتى واحترزوا بقولهم والقوة التى هى الجهة عن نحو بنت وأخ فتكون الأنثى منهم
مع الذكور المساوى لها عصبية بالغير فالعصبية بغيره أربع البنت وبنت الابن
والأخت الشقيقة والأخت للاب كل واحدة عنهن مع أخيهما وترتد بنت الابن عليهن بانه
يعصبها ابن ابن فى درجتها مطلقا ويعصبها ابن ابن أنزل منها إذا لم يكن لها شئ من الثلثين
من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو فى الثلثين وترتد الأخت شقيقة كانت أولاد
بأنه يعصبها الجد كما سيأتى فى الجد والأخوات الأمثلة على هذه الأمثلة فهى خبر
المبتدأ محذوف بنت فأكثر مع ابن فأكثر فالمال بينهم ما أوتيتهم لذكر مثل حظ
الأنثيين ومثل ذلك بنت ابن مع ابن ابن سواء كان أخا لها أو ابن عمها وأخت شقيقة مع
أخ شقيق وأخت لاب مع أخ لاب فأكثر فى الجميع بنت وبنت ابن وابن ابن فى درجتها

سواء كان أخاهما أو ابنهم سالت بنت النصف ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر
 مثل حظ الأنثيين * بنت ابن وابن ابن ابن أنزل منها لها النصف والباقي له فلا يعصمها
 لاستغنائه بفرصتها * بنت وبنت ابن فأكثر وابن ابن ابن للبنت النصف ولبنت الابن
 فأكثر السدس تسكمة الثلثين والباقي لابن ابن الابن النازل فلا يعصمها المأمر * بنتا
 ابن وابن ابن ابن لهما الثلثان والباقي له كما مر * بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن
 ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكمة الثلثين والباقي لبنت ابن
 الابن مع ابن ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الأنثيين وقس على ذلك أخت
 شقيقه أو لاب مع جد المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين كما سيأتي في باب الجسد
 والاختوة وقسمة ما انكسر في هذه الأمثلة غير خافية والأصل في ذلك كله قوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين * والسخمة أن للذكر مثل
 حظ الأنثيين أن الذكر ذو حاجتين حاجته لنفسه وحاجته لعياله والأنثى ذات حاجة
 واحدة فقط وأيضاً قالوا في قليل العقل وكثرة الشهوة فإذا كثر عاين المال عظم
 فسادهما والرجل كامل العقل قليل الشهوة فإذا كثر عليه المال صرفه فيما يقبده
 الثناء الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة * وروي أن جعفر الصادق
 رضي الله عنه سئل عن ذلك فقال إن حواء أخذت حفنة من الخسطة وأكلتها
 وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعته إلى آدم فلما جعلت
 نصيباً أضعف نصيب الذي كثر قلب الله الأمر عليها فجعل نصيب الذي كثر ضعف نصيب
 الأنثى انتهى من الأول * وما يؤيد أدلة هذا الباب قياس أولاد الابن على أولاد
 الصلب مع ما سيأتي في باب الجسد والاختوة من أن الجسد مع الإناث كالخ وهذا دليل
 أن نصيب الجسد لا يخت ولذا أثر الناظم ذكره في هذا الباب مع ما سيأتي من ذكره
 هناك بقوله وهو لا تخت الميت مثل الأخ الخ وقال

والجسد لا تخت بنوعيه جعل * كالأخ والتفصيل في الباب نقل

أي ومن العصبية بالعير لا تخت مع الجسد في بعض أحوال الجسد مع الاختوة الآتية
 في باب إن شاء الله تعالى كما نصير معه عصبية عند التسمية في المسئلة كدرية
 ويقاسها كالأخ للذكر مثل الأنثيين * وقوله بنوعيه أي سواء كانت أختاً
 لابن أو لاب فإن الجسد يكون معها كالأخ في القسمة * وقوله والتفصيل في الباب
 أي تفصيل أحكام العصبية في بابها نقل عن المتقدمين والمتأخرين وقد حوى النظم
 هنا عيون هذا الباب بما راد على ما في الرحمة بجزالة الناظم خير الجذر آمين
 وليس المراد بالتفصيل هنا أحكام الجسد والاخت إلا تفصيل في ذلك محجوج إلى
 المذكور وإن عدت عليه الأخت لأب في المعاداة في باب الجسد والاختوة إذ
 لا يعصمها ومن العصبية بالغير بنت الابن مع ابن الابن وقد قدمت الإشارة إليها وقد

ذكرها بقوله

﴿وبنت الابن بارته تعصبت﴾ ان استورا قريبا وان هي اعتلت
 ﴿محبوبة قال ترث في المسئلة﴾ ففرض ما تأخذ والفاضل له

وبنت الابن بوصول همزة الابن ابنة وتحريل الباء من هي ووصول همزة اعتلت للوزن
 اي ان الابن يعصب بنت الابن في درجته سواء كانت أخته أو بنت عمه كان ابن
 الميت وبنت ابن له آخر وهو معنى قوله استورا قريبا (قوله) وان هي اعتلت من العلو
 وهو لارتفاع أي انه أيضا يعصبها وان اعتلت عنه كعمته أخت أبيه أو بنت عم
 أبيه والحال انها محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين * مثال ذلك في الصورتين
 كبنيتين فأكثر وبنت ابن وابن ابن المسئلة من ثلاثة للبنتين أو أكثر الثلثان
 اثنان والثلث واحد لبنت الابن وابن ابن الابن المذكر ففهي بنت عم أبيه
 والثانية بنتان أو أكثر وبنت ابن وابن ابن له آخر ففهي بنت عم أبيه والحال
 انها قد حجت في صورتين عن السدس لاستغراق الثلثين بالبنيتين فأكثر فان
 ابن الابن يعصب عمته أو بنت عم أبيه في الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين
 وأما اذا بقي من الثلثين شيء كما اذا كانت بنت الصلب واحدة وان لبنت الابن معها
 السدس تسكيلة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ولا يعصبها في هذه الحالة لانها صاحبة
 فرض وقد أخذته فهي غير محبوبة وهو معنى قوله وان ترث في المسئلة الخ وقد قدم
 ذلك عند قوله وكل من نصيب النصف استقر * ولما انهي الكلام على القسم
 الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهو
 اثنان فقال

﴿والأخت من أصلين ثم من أب﴾ بالبنات أو بنت الابن عصب

أي والأخت الشقيقة فأكثر والأخت من الأب فأكثر مع البنت فأكثر أو بنت
 الابن فأكثر عصبية * وقوله عصب فعل أمر بـ كسر الباء للوزن أي احكم بأن
 الاخوات المذكورات مع البنات أو بنات الابن عصبية * والاصل في ذلك حديث ابن
 مسعود رضي الله عنه المة قدم في باب السدس لمسئل عن بنت وبنت ابن وأخت
 لأقضي بين فمها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن
 السدس تسكيلة الثلثين وما بقي فللاخت وروا البخاري وغيره وهذا شرط أن
 لا يكون مع الأخت أخوها فإن كان معها أخوها فهي عصبية بالغير لا مع الغير
 (نقطة) حيث صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير بأن كانت مع البنت
 أو بنت الابن كما سبق صارت كالأخ الشقيق فتجب الأخوة للأب كورا كانوا
 أو اثنا ومن بعدهم من العصبات كبنى الأخوة وكلاهما وبنيهم وحيث صارت
 الأخت للأب عصبية مع الغير بأن كانت مع البنت أو بنت الابن صارت كالأخ

للأب فحجب بنى الأخوة ومن بعدهم من العصبات كالأعمام وبنينهم * وقد ذكر
هذا الناظم في باب الحجب بقوله نفع الله به

والأخت أن بالبنات عصبوها * تسقط من يسقطه أخوها

(واعلم) أن كل ابن أخ غير أم كإبيه فإن الأخ الشقيق كإبيه وابن الأخ للأب كإبيه وأما
ابن الأخ للأم فليس كإبيه بل من ذوى الأرحام إلا في مسائل فليس ابن الأخ لغير
الأم كإبيه فيها الأولى أنه لا يرد الأم من الثلث إلى السدس ولا يعصب أخته ولا
يرث مع الجد بخلاف أبيه لأن ابن الأخ لا يسمى أخا بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابنا
مجازا كما سبق وكونه لا يعصب أخته لأنهما من ذوى الأرحام ولا يرث مع الجد
كإبيه وأما الأخ فإنه يرد الأم من الثلث إلى السدس إذا زاد على الواحد ويعصب
أخته ويرث مع الجد وابن الأخ الشقيق يسقط أيضا في الميراث وبالأخ للأب
وبالأخت شقيقة كانت أو لاب إذا صارت عصبه مع الغير ولا يحجب الأخ للأب
بخلاف أبيه وابن الأخ للأب يسقط بابن الأخ الشقيق وبالأخت للأب إذا صار
عصبه مع الغير ولا يحجب ابن الأخ الشقيق بخلاف أبيه والله أعلم * ثم الورثة أربعة
أقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي هي بها وهم سبعة الأم وولداها
والجدتان والزوجان * وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبه
بالنفس غير الأب والجد * وقسم يرث بالفرض والتعصيب أخرى ولا يجمع بينهما
وهن ذوات النصف والثلثين كما سبق * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهما مرة وهو الأب والجد فان كانا معهما يرث بالسدس مع ابن أو ابن ابن
وحديث بقى بعد الفرض قدر السدس أو دون السدس أو لم يبق شيء ويرث
بالتعصيب إذا خلع الفرع الوارث من ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض
والتعصيب إذا كان معهما شيء من الفروع وفضل بعد الفرض أكثر من السدس
والله أعلم * وقد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كإبن هو ابن ابن عم وكان هو معتقا
وكأن هو معتق فيرث بأقواهما والأقوى معهما يوم من القاعدتين قاعدة الجعبرى
وقاعدة كل من ادعى بواسطة حجة تلك الوساطة الأولاد الأم وقد تقدمت الإشارة
إليها في هذا الباب فيعلم من القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين في الابن الذي
هو ابن ابن عم جهة البنوة لأنها مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الأخ
الذى هو معتق جهة الأخوة لأنها مقدمة على الولاية وقد يجتمع في الشخص جهتا
فرض ولا يسقط ذلك إلا في نكاح الجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما
لا يجمع ما على الأرجح وفيه ليرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود
وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد
وأما ما قال ابن سيرين وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضيف مخرج به

عند المالكية أنه يرث بالأب كثر انتهى شيخنا العلامة الباجوري رحمه الله
عليه والقوة بأحد أمور ثلاثة * الأول أن تحجب أحداهما الآخرى تحجب حرمان كمنت
هي أخت من أم كان يوطأ بحوسي أمه أو ابن يوطأ شخص أمه ووطأ شبهة فتلد بنتا ثم يموت
عنهما فترث منه بالبنية لا بالاختبة للام لأن البنية أقوى لهما الاختبة للام
والثاني أن تكون أحداهما لا تحجب حرمانا بالشخص والآخرى تحجب لجهة الامومة
أو البنية لا تحجب تحجب حرمانا بالشخص وجهة الاختبة من الأب تحجب بالابن
والأب والأخ الشقيق كأم أو بنت هي أخت من أب كان يوطأ بحوسي بنته أو يوطأ
شخص بنته ووطأ شبهة فتلد بنتا ثم تموت الصغرى عن الكبرى فقد اجتمع في الكبرى
جهة تافرض لأنها أمها وأختها من أبيها فترثها بالامومة لا بالاختبة من الأب لأن
الامومة لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختبة من الأب فأنه تحجب حرمانا به
أو عكسه وهو بان تموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهة تافرض
لأنها بنتها وأختها من أبيها فترث منها بالبنية لا بالاختبة للأب لأن البنية لا تحجب
حرمانا بالشخص بخلاف الاختبة للأب * والثالث أن تكون أحداهما أقل حجبا أي
محجوبة بكدة أم أم هي أخت أب كان يوطأ بحوسي بنته أو يوطأ شخص بنته ووطأ
شبهة فتلد بنتا ثم يوطأ الثانية فتلد بنتا ثم تموت السفلى عن العليا فقد اجتمع في العليا
جهة تافرض لأنها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وذلك بعد موت الوسطى لأنها
لو كانت الوسطى حية لحجبت العليا من جهة كونها جدة حينئذ زاد الشنشوري والأب
أي وبعد موت الأب وهو ليس بقيد كما حقه العلامة الأمير فترثها بالجدة دون
الاختبة لأن الجدة من جهة الأم وإن حجبت بالام إلا أنها أقل محجوبة من
الاختبة للأب فترث بالجدة السدس مع أنها الورثة بالاختبة لاستحققت النصف
وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية أنه يرث بالأب كثر كما تقدم فلو كانت
الجهة القوية كالجدوة محجوبة ورثت بالضعيفة كالاختبة للأب كان تموت السفلى
وهي البنت الأخيرة عن الوسطى وهي أمها وأختها من أبيها وعن العليا وهي جدتها
أم أمها وأختها من أبيها فترث العليا بالاختبة للأب لا بالجدة لجهة بالام وهي
الوسطى فترث النصف لكونها اختا للأب وترث الوسطى بالامومة لا بالاختبة لأن
الامومة لا تحجب بخلاف الاختبة كما تقدم * ويلغزها فيقال أي جدة لها النصف
فرضا وأي حاجب يزيد نصيب محجوبه بوجوده وأي جدة ورثت مع الام ولذلك قال
الشيخ الأمير ملغزافها أيضا

أمولاي قل لي الفرائض جدة * لها النصف فرضا ما سمي عنها مثله
وما حاجب قد زاد محجوبه به * فما حجبه والارث يقولوا حله
وما جدة نالت مع الام ارثها * وأدلت بها ارشد فتلك لسؤله

وقال العلامة المحامي مغزانيه أيضا

ابن لؤي هذا الله ما هي جدة * عن الارث لم تتجوز دواما بفتحها
وبنت لها أم وقد ورثا معا * فقلت لام ثم نصف لأمها
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * نكاح مجوسي لبنت فبنتها
فأولاد هذي ان تمت كانت امهم * لها الثلث مبرأنا ونصف لأمها
باختصاصه للميت فاسمع هذا الذي * طلبت حبك الله فضل أولى النهي
وقد سمع في الشخص جهتا فرض وتغيب بجهة اخوة الام أو الزوجة مع جهة
العمومة في ابن عم هو أخ لام أو زوج * وصورة ذلك ان يتعاقب اخوان على امرأة فتلد
لكل منهم ابنا ثم يموت أحد الابنين عن الآخر فهو ابن عمه وأخوه لأمه والثانية ان
تتزوج المرأة بآخرها ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها ويرث بمما حيث أمكن ان
عدم الحاحب وبقى شيء لا ماص فان لم يمكن بان وجد مانع للارث باحدى الجهتين
ورث بالآخرى كما لو كان مع ابن العم الذي هو أخ لام بنت فان البنت غنم من الارث
بالاحوة للام فيرث بالتغيب فقط * ثم ذكر الناطم كيفية القسمة بين العصبية اذا
كانوا ذكورا واناثا بقوله

* (واقسم نصيب العصبية ان حضر * كمثل حظ الانثيين للذكر)
أي واقسم بين العصبية تسهاما - م وحويا الى طلب الكل أو البعض القسمة ولم يكن
حمل وان غاب لم يعد - لم يحلله بشرائط القسمة الآتي ذكرها ان شاء الله تعالى في آخر
الشرح ان حضر الورثة والمال لآل ذكر مثل حظ الانثيين ان كانت العصبية ذكورا
واناثا والمراد بالعصبية هنا العصبية بالغير لا العصبية بالنفس ولا العصبية مع الغير
وجميع الناطم باعتبار الافراد وال فيه للعهد والحضور لان الذي يقسم بينهم
التركة لآل ذكر مثل حظ الانثيين هم العصبية بالغير وقد تمت الامثلة في محالها من
الباب * ولما انتهى الكلام على العصبية ناسب ذكر المسئلة المشتركة والمناسبة
بينها وبين العصبية طاهرة لان الاشقاء من العصبية وهم يسقطون واستعراق أهل
العروض التركة فتكون المشتركة كالستدركة مما قبلها وصنيع الناطم هنا أولى
من صنيع الرحبي من تعميمه باب العصبية بالجانب والله دره فدكرها بقوله

ودكر المسئلة المشتركة

أي هذا بيان ذكرا أحكام المسئلة الخ ورد كريمة من مذكور والمشاركة باثبات التماثل كما
حكى عن الشيخ أبي حامد وحذفها وهو ما يفتح الراعي المشهور كما صبطه ابن الصلاح
والنوروي رحمه الله تعالى أي المشتركة فيها ودخله الحذف للبحار وهو في * وإبصال
الضمير في السكاف فصار المشتركة المشتركة وهو أي الحذف والإبصال وان كان

قوله وإبصال الضمير الخ
الصواب وإبصال الضمير
في اسم المفعول كما لا يخفى

سماعيا قد وقع في كلام المؤلفين كالقيامي ويقرأ بكسر الراء مشددة على نسبة
 التشريل اليها مجازا عقليا كما ضبطها الزيونس لان المشترك حقيقة هو المحتمل
 ظاهر او الشارع باطنه لم يكن لما كانت المسئلة مشتملة على الأخ الشقيق المشترك
 لأولاد الام في قرابتها التي هي سبب في التشريل بينه وبينهم نسب التشريل اليها
 فهو على حد قولهم أثبت اليمين البقل وليس بحجار امر سلا ولا وامن وهم فيه
 ومشاركة بكسر الراء أيضا على نسبة التشريل اليها مجازا لان المشترك حقيقة هم
 الاخوة ولقب هذا الباب بالمسئلة المشتركة لما فيها من التشريل بين أولاد الابوين
 وأولاد الام في فرض واحد وتسمى هذه المسئلة بالحارية وبالحجربة وبالمهية لما
 سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمسئلة لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل
 عنها وهو على المنبر قال ابن الهيثم رحمه الله وفيه نظر لان الحارية المشهورة انما
 تعرف اصطلاحا في المسئلة التي سئل عنها سيدنا علي وهو على المنبر كما سيأتي
 * قال الناظم

﴿ لا يسقط العاصب في المشتركة * وهي اذا المستغرقون التركة ﴾

﴿ الزوج والام أو الجسد ثم * اثنان أو أكثر من أولاد الأم ﴾

أي ان أهل العروض اذا استغرقوا التركة سقط العاصب الا في المسئلة المشتركة
 فالعاصب وهو الأخ الشقيق لا يسقط باستعراق أهل العروض لما لم يشاركه للاخوة
 للام في الفرض بسبب قرابة الام والمشتتر كقوله اذا كان المستغرقون التركة
 لمذكورين وهم الزوج والام أو اثنان فأكثر من أولاد الام ثم ذكر نصيب
 كل من الورثة المذكورين فقال

﴿ للام أو للجدة السدس -كم * والنصف للزوج اذا الفرع عدم ﴾

﴿ والثالث للاخوة من أم ونم * أخ شقيق عاصب والمال ثم ﴾

﴿ فيدخل الشقيق بين اخوته * في الثالث ثم سوهم في قسمته ﴾

﴿ كالنحو اني ذلك الفريق * وألقى من أم أو شقيقة ﴾

أي ان أصل هذه المسئلة من ستة مخرج السدس - اثنان في المسئلة للام
 والجدة السدس واحد وللزوج النصف ثلثة - اولاد أو ولد الاس للاخوة
 للام الثلث اثنان في مخرج الانصاف ستة فلم يبق له حصة الشقيق شي فكان مقتضى
 الحكم السابق ان يسقط الاستعراق والعرض * وقد أشار الى ذلك الناظم بقوله
 ونم أي هناك أخ شقيق عاصب والمال ثم أي استغرقت أهل العروض التركة فكان
 الظاهر سقوط شقيق وذلك هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولا
 وهو مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وأحمد بن حنبل رضي الله عنه وهو أحد
 قولين عندنا وأحدى الراويين بتعن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم وقعت لعمر بن

انما يطلب فأراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت هبوا أي افرضوا ان أباهم كان
 حيا خطاب للجميع وفي رواية هب أي افرض فما زادهم الأب الا قربا وقيل
 قائل ذلك اسدى الورثة وقيل قال بعض الاخوة انهم رضى الله عنه هب ان أبانا
 كان حجرا ما في في اليم فلهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى بالتشريك
 بين الاخوة للام والاختوة الاشقاء كانوا كلهم أولاد أم بعد ان كان أسقطهم
 في الام الماضي فقبل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا أي فيما مضى وهذا على
 ما نقض أي الآن أي لان الاجتهاد لا ينافي بالاجتهاد ورافقه على ذلك جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن ثابت رضى الله عنه في أشهر الروايتين عنهم ومنهم عثمان بن
 عفان رضى الله عنه وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام
 الشافعي رحمه الله الذي قطع به الاجحاب رحمهم الله ولذلك أشار الناظم بقوله فيدخل
 الشقيق الخ أي فيشارك الشقيق في الاخوة للام في الثلث وبقوله بالسوية
 فلو كان مع الاشقاء فيها أنى أخذت كواحد من الذكور ويختلف تصحيحها باختلاف
 عدد الاخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان مع
 الزوج والام كانت المسئلة من ستة لان فيها السادس للام وهو أكثر كسرى المسئلة
 فللزوج النصف الثلاثة للام السادس واحد وللخوة من الام والاشقاء الثلث
 اثنان بين الاربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة
 لا تنقسم وتوافق رؤسهم بالنصف فيضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثنى
 عشر ومنها تصح فللزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم أو الجدة واحد في اثنين باثنين
 وللخوة اثنان في اثنين بأربعة بين الاربعة كل واحد منهم وسوا بين الاشقاء
 الذكور والاثلاث لان ميراثهم بقراءة الام فشاركوا الاخوة للام في الحكم بالسوية
 بين الذكر والانثى وقد أشار الى ذلك الناظم بقوله ثم سوههم في قسمته كالنخل انثى
 الخ ولما ذكر سميت المسئلة بالمشركة وقول الناظم وألقى في اليم إشارة الى وجهه
 تسميتها باليمية وتقدم انها تسمى أيضا بالجزيرية والحارية ولا بد في تسميتها بما ذكر
 والحكم عليها بهذه الاحكام من هذه الأركان الاربعة وهي زوج وذو سدس من
 أم أو جدة واثنان فأكثر من أولاد الام وعصبة شقيق ومختار كانها لو لم يكن
 زوج أو ذو سدس من أم أو جدة واثنان من ولد الام لبقى شيء بعد الفروض تأخذه
 الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لأب لسقطوا باستغراق الفروض
 التركية وكذا لو كان أخ لأب وأخت كذلك فتسقط الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشؤم
 لانه لو عدم الفرض لها النصف وحالت المسئلة ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لأب
 لأبيل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لأب أبيل لهما بالثلثين أو خنثى
 شقيق فببقدير ذكرته بشارك الاخوة للام في الثلث وبقدير أنوثته لا يشارك

بل يفرض له النصف وتعمل المسئلة فيجعل للتذكير مسئلة وللتأنيث مسئلة فتحصل
 وتقسم تلك الجامعة على مسلتين التذكير والتأنيث ويعامل كل بالاضرف في حقه
 ويوقف ما بقي * المسئلة الذكورية مع تقديران أولاد الام اثنان تصح من ثمانية
 عشر لان أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبق اثنان على
 ولدى الأم والشقيق فلا ينقسم الاثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة في ستة
 بشمانية عشر فللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل
 واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان * ومسئلة الانوثة من تسعة لانه يعال بالنصف
 للاثني الشقيقة فتعمل من ستة الى تسعة وبين المسلتين داخل لان التسعة
 داخل في الثمانية عشر فيمكن في الاكبر ويجعل هو الجامعة فتصح المسلتان من
 تلك الجامعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت ثمانية عشر التي هي الجامعة على مسئلة
 التذكير وهي ثمانية عشر كان جزء السهم واحد فهو جزء * منهم مسئلة الذكورية
 واذا قسمت على مسئلة التأنيث وهي تسعة كان جزء السهم اثنين فهو ما جزء * منهم
 مسئلة الانوثة وللزوج من مسئلة الذكورية تسعة في واحد بتسعة ومن مسئلة الانوثة
 ثلاثة في اثنين بستة فيعطى الستة فقط معاملة له بالاضرف في حقه وهو الانوثة
 وللأم من مسئلة الذكورية ثلاثة في واحد بثلاثة ومن مسئلة الانوثة واحد في اثنين
 باثنين فيعطى اثنين فقط معاملة لها بالاضرف في حقها وهو الانوثة ولكل واحد من
 ولدى الأم من مسئلة الذكورية اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة واحد
 في اثنين باثنين فلكل واحد من ولدى الأم اثنان على كل من الذكورية والانوثة
 والخنثى من مسئلة الذكورية اثنان في واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين
 بستة فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضرف في حقه وهو الذكورية ويوقف الباقي
 وهو أربعة فان بان اثني فوسى له ويكمل له بها ستة وهي نصف عائل كالزوج وان
 بان ذكر اخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الأم
 واحد ويكمل لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان
 وهذا عند الشافعية وأما عند المالكية فتضرب الجامعة في حالي الخنثى وهما
 التذكير والتأنيث فالخاصل من ضرب ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين فتقسم
 على كل من المسلتين يخرج جزء السهم لجزء * منهم مسئلة الذكورية اثنان وجزء * منهم
 مسئلة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من المسألتين ويعطى نصف
 المجموع ولا وقف وللزوج من مسئلة الذكورية تسعة في اثنين بشمانية عشر ومن مسئلة
 الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر فالمجموع ثلاثون يعطى نصفها خمسة عشر وللأم من
 مسئلة الذكورية ثلاثة في اثنين بستة ومن مسئلة الانوثة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع
 عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الأم من مسئلة الذكورية اثنان

في اثنين باربعة ومن مسألة الاثنية واحد في أربعة باربعة فالجملوع اكل واحد منهما
ثمانية يعطى نصفها اربعة والخمسة من مسألة الاثنية اثنان في اثنين باربعة ومن
مسألة الاثنية ثلاثة في أربعة باثني عشر فالجملوع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فقط
الزوج خمسة عشر والام خمسة وولداها ثمانية كل واحد منهما اربعة والخمسة ثمانية
وجملوع ذلك ستة وثلاثون وايضا هذه المسألة يعلم عما يأتي في باب الخنثى المشكل
وتوجيه كل من المذهبين مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه
مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ لازم اذا كان انهم سقطت عصوبته
بالعلم مثلافاته يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق الساقط عصوبته باسنة غرق
الفروض التركة ويرث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشريك ان
الاصل في العاصب سقطت عند اسنة غرق الفروض التركة وقد اسنة غرق هنا
والا لغيرها * وصورته ان يقال انما عاصب اسنة غرق الفروض التركة ولم يسقط
أويقال اخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة * تنبيه
انما قالوا في الاسماء بالشاركة بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا ليرد مالو كان
معهم أنثى واخوات اب فأنهم يسقطن بالعصبة الشقيق جريا على الاصل
من يجب اولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع ولا يفرض للاخت للاب النصف
وتعول لتسعة أو للاخوات الثلثان وتعول لعشرة قال في كشف الغوامض ولا تعلم
أحد استثنى من الاجماع الشقيق في المشرقة ثم قال وقد اخطأ بعض المفتين في
عصرنا منهم من سياتى ذكرهم فأفتوا بأنه يفرض للاخوات للاب في المشرقة
وتعول الى تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق اغا ورث فيها بقراءة الام والغيت
قراءة الاب فلا يجب للاخوات للاب كالاخ لازم كذا قالوا ولا أعلم لهم سائفا ذلك
وهو قول مخترع فاسد مخالف لاطلاق الاجماع وتوهم محته بعضهم منهم الشيخ
سراج الدين الجوهري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدى والشيخ داود المالكي
زغيرهم وهو قولهم باطل لمخالفته للاجماع على ان الاخ الشقيق يجب اولاد الاب
ولم ينقل عن أحد من العلماء انه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشرقة
وهذه الواقعة في عصر السبط المارديني وقد بسطها في شرحه على كشف الغوامض
المذكور والله أعلم * ولما انتهى الكلام على المسئلة المشرقة شرع يدكر أحكام
الحجب فقال

* (ذكر مسائل الحجب) *

أى هذا بيان ذكره عن مذكوره مسائل الحجب فالإضافة للبيان وهو لغة المنع
فالواجب لغة المنع ومنه قول الشاعر
الحجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يصف به النبي صلى الله عليه وسلم أي له صلى الله عليه وسلم مانع عن كل
أخر يشبهه وليس له مانع عن طالب المعروف والاحسان واصطلاحاً مانع من قام به
سبب الارث من الارث بالكيفية أو من أوفر حظية فالأول بحسب الحرمان والثاني
بحسب النقصان وهو قسمان بحسب بالأوصاف وهي الموانع السابقة وبحسب بالأشخاص
وهو المراد عند الإطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان بحسب نقصان وهو سبعة
(أولها) الانتقال من فرض إلى فرض أقل منه بحسب الزوج من النصف
إلى الربع (وثانيها) انتقال من تعصيب إلى تعصيب أقل منه كأن يقال الأخت من
النصف بالتعصيب إذا كانت مع البنت إلى الثالث بالتعصيب إذا كانت مع أخيها
(وثالثها) انتقال من فرض إلى تعصيب أقل منه كأن يقال البنت من النصف فرضاً
إذا انفردت إلى الثالث بالتعصيب مع ابن (ورابعها) انتقال من تعصيب إلى فرض
أقل منه عكس ما قبله كأن يقال الأب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصيباً
إذا انفرد إلى السدس فرضاً (خامسها) مزاوجة في العرض كافي البنات فإن بعضهن
يزاحم بعضاً في الثلثين (وسادسها) مزاوجة في التعصيب كافي البنين فإن بعضهم
يزاحم بعضاً في التعصيب (وسابعها) مزاوجة بالمول كافي أم وزوج وأخت غير أم
وهذه الأقسام السبعة تعلم كلها من كلام الناطم وبحسب حرمان وقد سبق بعضها في
العصبات وذكرها شيئاً منه وشرع الناطم أولاً في تعريفه وتقسيمه وقال
* (الحجب منع من به قام سبب * ارث من الكل أو الحظ الأحب) *
* (وهو على قسمين بحسب حرمان * وهو المراد هاهنا ونقصان) *
أي إن الحجب شرعاً هو منع من قام به سبب الارث من جميع الارث أو من أوفر حظية
كما سبق (قوله) سبب الارث كالقربة تقع من لم يقم به سبب الارث لا يسمى حجاً
اصطلاحاً والارث بمعنى الموروث وهو على قسمين بحسب حرمان أي بالشخص
وهو المراد هنا بالوصف وبحسب نقصان كما سبق وقد ضبط الناطم نفع الله به من لم
يحجب بأحد بقوله

﴿فكل من أدلى بنفسه إلى * ميت فلا يحجب غير ذى الولا﴾

أي ضابط الذين لا يحجبون بأحد وهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه وليس فرعاً عن
غيره إلا المعتقد والمعتقة فإنهما وإن أدليا بنفسهما إلى الميت لکنهما فرع عن النسب
ولان الولاء مشبه به فقدم عليه وقوله يحجب بالبناء للمعول فلا يحجب ابوان وزوجان
وولد ذكر أو أنثى أو خنثى عن الارث بأحد إجماعاً بل يحجب غيرهم م-م-م
* وقد ذكره الناطم نفع الله به بقاعدة كلية فقال

﴿ومن سوى ابن الأم أدلى بأحد * يحجبه المدلى به كما ورد﴾

أي إن القاعدة المشهورة عند الفرضيين أن من أدلى بواسطة حجته تلك الواسطة

الا لأخوة من الأم قائمهم يدلون بالأم ويرثون معها ويحبونهم صاحب نقصان من
 الثالث إلى السادس كما سبق أن ذلك أحد الأحكام الذي يفارق فيها أولاد الأم غيرهم
 * وقوله كما ورد أي عن الفرضين تصریحهم به - هذه القاعدة فإن الابن وإن سفل
 لا يحجب عنه إلا اثنان * الأول ابن أعمامه إجماعاً لأنه إما أن يكون أباه ثلاثة أمه
 لأنه أقرب أو ابن ابن أقرب منه * كإبن ابن وابن ابن ابن * الثاني أهل
 القسرو من المستفرقة كلوين وبناتهن والجد وان عللاً لا يحجب عنه إلا ذكر واحد متوسط
 بينه وبين الميت إجماعاً كالاب لأن كل من أدلى للميت بواسطة يحجب عنه كما سبق
 واحترروا بقولهم في الجد لا يحجب عنه إلا ذكر من أدلى بانثى فإنه لا يرث أصلاً فلا سيما
 حجباً والأخ للابوين يحجب عنه ثلاثة الأب والابن وابن الابن وإن سفل إجماعاً والأخ
 للاب يحجب عنه أربعة الثلاثة المذكورون والأخ للابوين يحجب عنه أخت لابوين معها
 بنت أو بنت ابن كما سيأتي عند قول الناظم * والأخت ابن بالبنات عصبوها الخ * وابن
 الأخ للابوين يحجب عنه ستة أب وجد وان عللاً لأنه قوي وقيل بقاسم أب الجد لا استواء
 درجتهم كالأخ مع الجد ويرد هذا القول لأنه خارج عن القياس فلا يقاس عليه
 وابن وابنه وأخ لابوين وأخ لاب لأنه أقرب منه * وابن الأخ لاب يحجب عنه سبعة
 هؤلاء الستة وابن الأخ لابوين لأنه أقرب منه والعم للابوين يحجب عنه ثمانية هؤلاء
 السبعة وابن أخ لاب لأنه أقرب منه * والعم لاب يحجب عنه تسعة هؤلاء الثمانية * وعم
 لابوين لأنه أقرب منه * وابن العم لابوين يحجب عنه عشرة هؤلاء التسعة وعم لاب لأنه
 أقرب منه * وابن العم لاب يحجب عنه إحدى عشرة هؤلاء العشرة وابن عم لابوين
 لأنه أقرب منه * وبعد هؤلاء عم الأب لابوين يحجب عنه ابن عم لاب وبعد عم
 الأب لاب فإن عم الأب لابوين وابن عم الأب لاب فعم الجد لابوين فعم الجد
 لاب فإن عم الجد لابوين فإن عم الجد لاب على حكم ما تقدم من حجب الأقرب
 والأقوى للابعد والاضعف والمعتق يحجب عنه عصبه النسب إجماعاً لأن النسب أقوى
 ومن ثم اختص بالمحرمية ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها والله أعلم
 ثم ذكر الناظم من يحجب أولاد الأم بقوله

* (ويحجب ابن الأم فرع ورثا * والاب والجد فراغ المجئنا) *

أي ويحجب الأخ للأم بأربعة الفرع أي الولد كرا كان أو ابناً أو خنثى أو ولد الابن
 كذلك وبالاب والجد الآية الكلاية الأولى في سورة النساء من قوله تعالى وإن كان
 رجل يورث كلاً أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر
 من ذلك فهم شركاء في الثلث الآية لأن الكلاية من لم يخلف ولداً أو ابناً أو خنثى
 الكلاية اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقبل للولد وقيل ورثة
 فاقدوه وروى التوقف فيها عن عمر رضي الله عنه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف
 بقوله

وفي المراد بالكلالة يختلف * والا كثرون أنه عارف
فقيس وارتون ما فهم ولد * ووالد وقيس ميت فقد
ذين وقيس فاقس للولد * أو وارثون فاقس دونه فاعد
والوقف في معناه يروى عن عمر * وعز وسابق إلى الجبل اشتهر
لم يكن خص من الكلالة الأم والجدة فلا يحببان ولد الأم بالاجتماع * وقوله فرع ورثا
احترز بذلك عن غير الوارث كان وجده أحده الموانع وألف ورثا ومهثا لالاق
والبحث مفعول اسم المكان البحث والبحث في اللغة التفتيش عن الشيء والحفر وفي
الاصطلاح طلب دقائق الاحكام وغوامضها واقامة الدليل عليها * ثم ذكر حجب بنى
الاخوة فن دونهم من بقية العصبية بالاخت الشقيقة أو لأب بقوله
* (والأخت ان بالبنت عصبوها * تسقط من إسقطه أخوها) *
أى ان الأخت الشقيقة اذا عصبها البنت أو بنت الابن سواء كانت واحدة أو أكثر
والأخت للأب سواء كانت واحدة أو أكثر لم يكن معها أخ في درجتها فهي مع البنت
أو البنات عصبية كما تقدم فتحجب اخت لابوين معها بنت أو بنت ابن أو لأب كما
يحجبها أخوها الشقيق بخلاف ما اذا كان مع الأخت الشقيقة أخ شقيق فانه يعصبها
ولا تكون عصبية مع البنت كما تقدم والأخت لأب مع البنت أو بنت الابن تكون
عصبية وتحجب ابن الأخ بخلاف ما اذا كان معها أخ لأب فانه يعصبها ويكون هو
الحاجب * ثم ذكر حجب بنت الابن بالبنتين بقوله
* (وبنت الابن بالبنتين تحجب * الا اذا بدت كرتعصبته) *
أى ان بنت الابن فاكثر تحجب أو يحجب عن فرض السدس اذا استكمل الثلثان
بان كل البنات اثنتين فاكثر وذلك لفهوم قول ابن مسعود رضى الله عنه السابق
في بنت وبنت ابن وأخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله
الثلثين أى ما لم يستكمل الثلثان والا فهي محجوبة الا اذا عصبها الذكر من ولد
الابن وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت الابن بان كان أخاها أو أوتل
منها بان كانت عمته أو عمه أبيضه أو جده لا احتياجا إليها للتعصيب وهذا خلافا
لابن مسعود رضى الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة
وأسقط بنات الابن وخلافا للبصريين حيث فضلوا بين ان يكون ابن الابن في درجتها
في عصبها وان يكون أوتل منها فلا يعصبها أو يأخذ الباقي * (ثقة) ما قالوه في بنت
الابن مع بنتى الصواب يجرى في كل بنت ابن نازلة مع من تستغرق الثلثين من بنات
الابن العالميات كبنت ابن ابن مع بنتى ابن وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبنت
ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن فلا شئ للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان
معها في درجتها أو أسفل ابن ابن فيعصبها كما سبق في الإشارة لذلك والله أعلم

والاحسن تقديم هذا البيت على الذي قبله * ثم ذكر حجب الاخت للاب بالشقيقةين بقوله

* (وبالشقيقةين أخت للاب * تسقط عند عدم المعصب) *

أي وتسقط الاخت للاب بالشقيقةين فكثر عند عدم من يعصبها من الاخوة للاب فان كان هناك أخ للاب يعصبها واقتسموا الباقي للاب كرمثل حظ الانثيين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ ولما كانت الاخوات للاب لسن كبنات الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن يعصبها من هو أنزل منها اذا لم يكن لها في الثلثة من شيء ولا كذلك الأخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت اليه ولانه لم يعصب من في درجته من فوقه لا يعصبها من باب أولى أشار الرحي بقوله

وليس ابن الاخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

﴿تنبيه﴾ القريب المبارك هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصبها سواء كان أخاها مطلقا أو ابن عمها أو أنزل منها في أولاد الابن وأما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك الا مساويا للانثى من أخ مطلقا أو ابن عم لبنت الابن * وله صور منها زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن المسئلة من اثني عشر لأن فيها الربع والسادس وقد توافقت بالانصاف فللزوجة الربع وثلاثة وللأم السادس اثنان وللأب السادس أيضا اثنان وللبنت النصف سبعة ولبنت الابن السادس فتعول المسئلة لخسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض وتكون اذالك عائلة لثلاثة عشر فلولاه لورثت فهو أخ مشوم عليها * ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت للاب وأخ كذلك المسئلة من ستة لان فيها السادس للام السادس واحد وللأخ للام كذلك وللزوج النصف ثلاثة يبقى واحد فيعال عليه باثنين وتكون الثلاثة للأخت فالمسئلة من ستة وتعول لثمانية وتسقط الاخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض التركة فلولوا الأخ للاب لورثت الاخت للاب السادس تسكمله الثلثين فهو مشوم عليها والله أعلم ﴿تنبيه﴾ المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب أحد الاحرامانا ولا نقصاننا والمحجوب بالشخص حرمانا لا يحجب أحد احرامانا وقد يحجب نقصاننا وذلك في مسائل ست * الأولى أم وأب واخوة اشقاء أولاب أولام فللام السادس والباقي للاب ولا شيء لهم للحجيم بالأب * الثانية أم وجد وعدده من أولاد الأم فللام السادس والباقي للجد ولا شيء لأولاد الأم للحجيم بالجد فالاخوة للام مع كونهم محجوبين بالجد يحجبوا الأم من الثلث الى السادس * الثالثة أم وأخ شقيق وأخ لأب فللام السادس والباقي للاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب فالأخ للاب مع كونه محجوبا بالأخ الشقيق يحجب معه الأم من الثلث الى السادس

* الرابعة أم وأخ شقيق أولاب وجد وأخ لأم المسئلة من ستة فللام السدس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذي لأب ولا شيء للأخ للام فالأخ للام محجوب بالجد ومع ذلك محجب مع الأخ الشقيق أولاب لأم من الثالث إلى السدس * الخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لأب فللام السدس وللشقيقة النصف وللزوج النصف فهي من ستة وتقول لسبعة ولا شيء للأخ للأب فقد محجب مع الأخت لأم من الثالث إلى السدس مع كونه محجوباً بالاستعراق الفروض التركة بالنظر لكونه محجوباً بالأشخاص المستغرقين للتركة * السادسة مسائل المعادة بجد وأخ شقيق وأخ لأب فالأخ الشقيق بعد الأخ للأب على الجد فيأخذ الثالث ولو لم يده عليه لأخذ النصف فالأخ للأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق محجب بالجد من النصف إلى السدس انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح ^{في تنبيهه} المحب بالوصف يتأني دخوله على جميع الورثة والمحجب بالشخص نقصاناً كذلك وأما المحجب بالشخص حرماً فلا يدخل على خمسة وهم الأب والام والابن والبنت وأحد الزوجين وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه غير المعتق والمعتقة لأن عصبات الولاة وخرون عن عصبات النسب بالأجماع ولأن الولاة أضعف من النسب فكل من مامدلى إلى الميت بنفسه لم يذكر محجب بالشخص محجب حرماً لما ذكره الله أعلم * ثم ذكر محجب بعدي الجدات بالقربي من جهة الام بقوله

* (والجدة القربى من الام هي * محجب ذات البعد من أي جهة) *

أي ان الجدة القربى من جهة الام كام أم محجب البعدى من أي جهة كانت ولو من جهة الام كام أم أم وكام أم أب وكام أب أب فتأخذ السدس وحدها كاملاً لأنها أقرب من الأولى ولأن الأولى أدلت بها وأقرب وأقوى من الأخيرةين وأم الأم محجب أم أم الأب وأمها أنها أقرب منها ولا أنها أدلت بها وتجب البعدى التي لا تدلى بالقربى على الأصح المنصوص في زوائد الروضة * ومن صور هذه ما إذا كانت القربى من جهة أب الأب كام أب أب والبعدى من جهة أمها الأب كام أم أم الأب وفيها وجهان ارجحهما كما قال العلامة شهاب الدين بن الهيثم رحمه الله أنها محجبة وقال ومستندى في ترجيح ذلك ما قطع به الا كثرون حتى قال في المحرر والمناهج ان قربي كل جهة محجب بعدها انتهى والوجه الثاني انما لا تحجبها بل يشتركان في السدس وطاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله ترجيحاً فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال الرحي انه الأرجح المفتى به في بعض هذه المسائل وأما في بعضها فاتفاقا كما سبق تقريره وسيأتى بيان بعضه * ثم ذكر محجب القربى من جهة الأب للبعدى من غير جهة الام بقوله

* (وكل قربي من أب لم تحجب * على الصحيح غير بعدى من أب) *

أي ان الجدة القربى من جهة الأب كام أب تحجب البعدي من غير جهة الام كام
 أبي الأب وأم أم الأب لا أم أم الأم بل يشتركان في السدس على الصحيح من القولين
 للإمام الشافعي رضي الله عنه وبالقول الصحيح قال الامام مالك رضي الله عنه
 وأشهر الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه لان التي من جهة الأم وان كانت
 ابعد فهي أقوى لكون الأم أصلا في ارث الجدات فعديل قريب التي من قبل الأب
 قوة التي من جهة الأم فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني انها تحجبها جزيا على الأصل
 من ان القربى تحجب البعدي وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه وهو المفتى به عند
 الحنابلة رحمهم الله تعالى وكل جدة أدلت الى الميت بغير وارث فهي ساقطة لا ارث
 لها كأنها لو لا يقال انها محجوبة اذا ارث لها لانه لا يحجب الالوارث وتلك الجدة
 مثل أم أبي الأم وهي التي تدلى بذكر بين اثنين فهي من ذوى الارحام فلا ترث
 الا عند من قال بتوريثهم كما تقدمت الإشارة الى ذلك في حكم ارثهم * (تبيينه) * حاصل
 القول ان الجدات عندنا معاشر الشافعية على أربعة أقسام (القسم الأول) من
 أدلت بمحض الاناث كام الام وأمهاتهما المدليات باناث خلص وهذه واردة باجماع
 الأئمة الأربعة واحترزوا بقوله -م المدليات باناث خلص ما لو كان هنالك ذكر بين
 الاناث فاتهم لا ترث حينئذ (والقسم الثاني) من أدلت بمحض ذكور كام الأب
 وأم أبي الأب وأم أبي أبي الأب وهكذا بمحض الذكور * فالأولى واردة باجماع الأئمة
 الأربعة وكذا أمهاتهما المدليات بمحض الاناث الى الأب * والثانية ترث عند الأئمة
 الثلاثة ولا ترث عند المالكية ومثلها في ذلك أمهاتهما المدليات باناث خلص الى
 الأب * والثالثة ترث عند الشافعية والحنفية دون المالكية والحنابلة وقولهم
 بمحض الذكور كام أبي أبي أبي الأب (والقسم الثالث) من أدلت باناث الى ذكر
 كام أم أب و كام أم أم أبي أب وهكذا أم أم أم أبي أب وهذه مجمع على ارثها كما
 علم عامر أيضا وكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة أي من أدلت بمحض الاناث
 ومن أدلت بمحض الذكور ومن أدلت باناث الى ذكر فهي واردة عندنا وعند
 الحنفية وأما عند المالكية فلا ترث الأم الام وأمهاتهما وأم الأب وأمهاتهما
 المدليات بمحض الاناث فيهما وأما عند الحنابلة فتترث هاتان الجدتان وأم أبي الأب
 وان أدلت بمحض الاناث وهذه هي المعبر عنها بالجدة الصحيحة من هذه الاقسام
 الثلاثة (والقسم الرابع) عكس الثالث وهي من أدلت بذكور الى اناث كام أبي
 الام وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير واردة عندنا كالحنفية والمالكية والحنابلة
 الا على القول بتوريث ذوى الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث
 من قبل الام الا جدة واحدة فقط لانه اذا اجتمع جدات من جهة الام كام أم وأم
 أم أم وأم أم أم ورت منهم الاولى فقط وغيرها محجوب بها لان القربى من كل

جهة تحجب بعدها وكذا الواجتماع أم أم أم وأم أبي أم فالوارث الاولى فقط دون
 الثانية لأنها أدلت بمحض الأنثى دون الثانية لأنها أدلت بذكر بين اثنين
 وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الأب كام أم أم الأب وأم أم أبي الأب وأم أبي
 أبي الأب وهؤلاء الثلاثة كلهن وارثات وأم أبي أم الأب فغير وارثة لادلائم ابد ذكر
 بين اثنين والكلام في الجدات عما يطول * ومحصله ان أول درجة من درجات
 الأصول فيها الأب والأم * والثانية فيها اثنان وهما أم أم وأم أب وهما وارثتان
 فلا تسقط شي من هذه الدرجة * والثالثة فيها أربع ضعف ما قبلها وهن أم أم أم وأم
 أم أب وأم أبي أب وهؤلاء الثلاث وارثات * وأم أبي أم وهي غير وارثة * والرابعة
 فيها ثمان ضعف ما قبلها وهن أم أم أم الأم وأم أم أم الأب وأم أم أبي الأب وأم أبي
 أبي الأب وهؤلاء الأربع وارثات وأم أبي الأم وأم أبي أبي الأم وأم أبي أبي الأم
 وأم أبي أم الأب وهؤلاء الأربع غير وارثات والوارث في كل درجة العدد المسمى
 باسم موافق لاسم تلك الدرجة فالوارث من الدرجة الثانية اثنان ومن الثالثة
 ثلاث ومن الرابعة أربع وهكذا هذا الغاي هو بحسب الامكان العقل كما قاله في شرح
 الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع جدات كثيرة بحسب العادة لان الذي
 يتصور اجتماعهن عادة أربع أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم
 فالثلاث الاول وارثات والرابعة ساقطة وانما ذكر الزيادة للتميز في الحساب
 ولتشخيص الازدهان وان أردت البسط في ذلك فعليك بشرح الترتيب للامام الرضي
 * ثم ذكر ان الام تحجب جميع الجدات بقوله

وتحجب الام الجميع فافهم * وتم في الحجب هديت كامى *

أى ان الام تحجب جميع الجدات السابق ذكرهن سواء كن من جهة الأم أو من
 جهة الأب أو من جهتهما كالمداية بمحض الأنثى الى محض الذكور كام أم أبي
 أبي الأب أما التي من جهة الأم فلا دلائم لها وأما التي من جهة الأب فلا يكون الام
 أقرب من يرث بالامومة كما قال الرضي

وتسقط الجدات من كل جهة * بالام فافهم وقس ما أشبهه

وأشار نفع الله الى تمام أحكام الحجب بقوله وتم في الحجب الخ وقد ددنا بخطابنا
 للمستعمل بهذه الأرجوزة حفظها وتفهم المعانيها بالهداية وهي الدلالة على الخير
 موصلة كانت الى السعادة لديوية والاخرية وهي المرادة هنا أو غير موصلة
 كما في قوله تعالى وأما تودفهم دينهم الآية * ثم أشار الى حجب العصبات السابق
 بعضهم ببعض بقوله

ويحجب التالى فى التعصيب * متلوه فى سالف الترتيب *

أى ان المترانى بالادلة الى الميت محبوب بين هو أقرب الى الميت وأقوى منه تعصبا

فالتالي مفعول مقدم ليحجب ومتلوه فاعله وهو اسم مفعول فالتالي البعيد الى الميت
محبوب بمتلوه أي الأقرب منه الى الميت كابن الابن فهو محجوب بالابن وبالأقوى
كالأخ للاب فهو محجوب بالأخ للأبوين وهكذا كما سبق ترتيبهم في باب التعصيب
فلا عود ولا إعادة * وقد أشار الى ذلك الناظم بقوله في سالف الترتيب * وما أنهي
الكلام على الحجب شرعياً كرا أحكام الجد والاختوة

✽ ذكر أحكام الجد والاختوة ✽

أي هـ ذابيهان ذكراً أي مذكورهما أحكام الجد والخ فالإضافة للبيان والاختوة
المراد بهـ م الاختوة من الأبوين ومن الأب فقط كما هو صريح كلام الناظم سواء كان
أحد الصنفين منهم منفرداً عن الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكبر من
الذكور أو من الإناث أو منهما والمراد أيضاً حكمهم وحكمهم معه إما حكمه منفرداً
عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم ✽ واعلم ✽ أن الجد والاختوة لم يرد فيهم شيء من
الكتاب ولا من السنة وإنما ثبت حكمهم بإجماع الصحابة رضي الله عنهم فذهب
الإمام أبي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم كابن الزبير
وعباد بن الصامت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري
وعمران بن حصين ومن التابعين رضي الله عنهم كسريج وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن
عبد العزيز والحسن البصري وطاوس وأبي حنيفة رضي الله عنه وغيرهم ومن تبعهم
من الشافعية كالسزني وابن عمر بن الخطاب وغيرهم كابن ثور ومحمد بن نصر
المروزي والأسدي من أصحابنا من قالوا أن الجد كالأب فيحجب الاختوة مطلقاً
وهذا هو المقتضى به عند الحنفية ومذهب الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه
وكرم وجهه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنهم يرون معه
على تفصيل وخلاف * وحاصله أن مذهب علي بن أبي طالب في المشهور عنه أن للجد
الباقي بعد فرض الأخوات أن لم يكن معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم
تنقصه المقامعة عن السدس ولم يكن ثم أحد من البنات أو بنات الابن فإن نقصت
عنه أو كان الباقي بعد فرض الأخوات أقل أو كان معه أحد من البنات أو بنات
الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم أبداً ومذهب زيد ما سيذكره
المصنف ومذهب ابن مسعود أن الجد يقاسمهم مالم ينقص حظه عن الثلث وإن بنى
البيان وهم الاختوة للأب لا يعتد بهم مع بنى العيان وهم الأشقاء في القسمة ففي
جد وشقيق وأخ لأب للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وإن الأخوات
المنفردات مع ذوات فروض لأعصيات به فإذا كانت معه أخت شقيقة وأخت
لأب فلا دوى النصف والثانية السدس وله الباقي عنده * ودليل الفريق
الأول القائلين بأسقاط الجد للاختوة أن ابن الابن نازل منزلة الابن في أسقاط

الاخوة وغيره فليكن أبو الأب نار لا منزلة الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس
 ألا يبقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولم يجعل أبا الأب أما * وأجيب عن
 ذلك بأن الاخوة إنما يحجبوا بالأب لا بالأب * به وهو منتف في الجد فلا ينزل منزلة
 الأب * ومن الأدلة للفريق الثاني ان ولد الأب يدعى بالأب فلا يسهط بالجد كما الأب
 انتهى من الأولوة عن شرح الترتيب * ومذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تقدم
 من الصحابة رضي الله عنهم * هو مذهب الاثني عشرية مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل
 رضي الله عنهم * ووافقه محمد وأبو يوسف والجمهور رحمهم الله تعالى * وهو ما ذكره
 الناظم نفع الله به بقوله

﴿ للجد أحكام مع الاخوة لا * للام فاحفظ شرحها مفصلا ﴾

أي ان للجد مع الاخوة لا للام أحكام تخصهم وسواء أكل الاخوة أشقاء أو لا بد كورا
 أو أبناء أو ذكور أو أنثى واحترز بقوله لا للام عن الاخوة للام فلا يدخل لهم في هذه
 الأحكام لأنهم محجوبون به فاحفظ شرحها أي اعلم كشف ذلك الأحكام وبيانها
 واحدة فها من ظهر قلب لانها من مهمات هذا الفن فوجه اليها أيها المخاطب المتأهل
 لذلك عنايتك لتصير من جملة العلماء المشهورين بحفظ الأحكام وبيانها للطلاب حالة
 كون شرحها وبيانها مفصلا وموضحا وانما حض الناظم على تحفظ شرح هذه الأحكام
 لأب باب الجد والاخوة خطر صعب المرام فلو كان السلف الصالح رضي الله عنهم
 قبل تدوين المذاهب الاربعية يتوقون الكلام فيه جدا * فعلى رضي الله عنه
 وكرم وجهه من أمره أن يقتحم جرائيم جهنم فليقتض بين الجد والاخوة والافتقار
 الدخول والجرائيم الاصول والمعظم جمع جرثومة بمعنى الاصل والمعظم باجوري رحمه
 الله * وعن ابن مسعود رضي الله عنه سألونا عن عضدكم واتركونا من الجد لا حياه
 الله ولا بياه وعضل جمع عضلة كعرف جمع غرفة أي مشكلات أموركم واتركونا
 أي لا تسألونا عن مسائل الجد لا حياه الله أي لا ملكه ولا اعتمده بالتحية كما في
 الصحيح قال ابن قتيبة يقال حياه الله أي ملكه من التحية وهي الملك ومنه التحيات
 لله أي الملك لله وبياك الله أي اعتمدك وروى بياك أصلك انتهى وفي القاموس
 التحية السلام وحياه تحية والبقاء والملك وحياه الله انكأ أو ملكك انتهى * وورد
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعنه أبو أولوة وكان لعنه الله عبد الجوسجيا
 وقيل نصرانيا للمغيرة بن شعبة وحضرته الوفاة قال اعطوا عني ثلاثة أشياء لا أقول
 في الجد شيئا ولا أقول في الكلاله شيئا ولا أولى عليكم أحدا * ثم شرع في بيان أحكامه
 بقوله

﴿ فخبرته ان تجدد في المسئلة * صاحب فرض واحد لا يحظه ﴾

﴿ من ثالث باي المال بعد الفرض أو * سدس جميع المال فاحفظ ما روي ﴾

(أقسام ما يفضل بينه وبين * أحدهما للفعول مثل الاثنين) *
 (والخير من ثلث الجميع ان عدم * ذو الفرض أو من قسمة له حكم *
 أي ان كان في مسألة الجدة مع الاخوة صاحب فرض فاختاره لاحظ الاجود من هذه
 الاحوال الثلاثة التي ذكرها الناطم وهي ثلث الباقي بعد الفرض أو سدس جميع
 المال أو المقاسمة وان لم يكن في مسئلته مع الاخ صاحب فرض فاختاره الاجود من
 الحالين الذين ذكرهما في البيت الاخير وهما المقاسمة أو ثلث جميع المال واحده
 ذلك وجوباً نصيبه أي أن المعنى اختار له لاحظ من هذه الاحوال أو ان الجمهور من
 الفرضيين اختاروا له ذلك لان ذلك يفرض الى خبرته في تدارك نفسه ما يراه خيراً له
 (واعلم) * بأن الجدة مع الاخوة ذو احوال باعتبار ان فباعته بأهل المرض معهم
 وجوداً وعدمه حالان وباعتبار حاله من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال لانه
 ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب
 فرض فله احوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فهذه خمسة احوال
 اجمالاً وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال الخمسة احوال لانه ان كان معهم
 صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة اما ان يتعين ثلث الباقي واما ان يتعين سدس
 جميع المال أو تسدس ثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال
 أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما
 ان تتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو تسدس الباقي اذا كان معهم صاحب
 فرض سبعة احوال وفي ادالم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة احوال فهذه عشرة
 وباعتبار احدا الصنفين معاً واجتماعهما معاً أربعة احوال لانه اما ان يكون معه أحد
 الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل اما ان يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من
 ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل أربعة احوال والمراد بالصنفين
 الاخوة الاشقاء والاخوة لاب والذى يتصور ارثهم مع سبعة وهم الزوج أو الزوجة
 والام والجدة من جهة الام ومن جهة الاب والبنات والابن لانه لو لم يكن
 معهم ذو فرض أخذ ثلث المال فاذا كن هنالك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في الاوالة
 وقد تضمن النظم الاحوال السابقة بعضها منطوقاً والباقي مفهوماً * (الحال
 الأول) * هو ثلث الباقي وهو خير له من المقاسمة وسدس جميع المال اذا كانت
 المقاسمة تنقصه عن ثلث الباقي ولا بد أن يكون خيراً من السدس والا كان له السدس
 في أم وجد وخمس اخوة المسئلة من ستة للام السدس واحد يبقى خمسة من كسرة
 على الجدة والخمس اخوة وثلاثها واحد وثلثان ولا شك ان ذلك أكثر من المقاسمة
 والسدس لان المقاسمة يصير نصيبه فيها واحداً للسدس واحد وسدس المال
 واحد لان الباقي ليس له ثلث صحيح فتضرب بخرج الثلث وهو ثلاثة في المسئلة

وهي ستة بشمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخوة خمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد ثلث الباقي خمسة والباقي عشرة بين خمسة لكل واحد اثنان فثلث الباقي خمسة خير من سدس المال وهو ثلاثة وخير من المقاسمة وهي اثنان ونصف منكسرة فتضرب المنكسرة عليهم وهو خمسة عشر في رؤسهم وهي ستة وتسعين ومنها تصح للام ثلاثة في ستة بشمانية عشر ولكل من الجد والاخوة اثنان عشر ومنه أم أرادة وثلاثة اخوة لابوين أو لاب المسئلة من ستة للام أو الجدة السدس واحد يبقى خمسة للجد ثلث الباقي واحد وثلاثان كما سبق والباقي منكسرة على الجد والاخوة فتضرب مخرج الثلث ثلاثة في المسئلة ستة بشمانية عشر للام أو الجدة السدس واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر ثلث الباقي خمسة والعشرة منكسرة على ثلاثة فتضرب رؤسهم في المسئلة ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين للام أو الجد أو الجدة السدس ثلاثة في ثلاثة بسبعة وللجد ثلث الباقي خمسة عشر ولكل واحد من الاخوة عشرة وخمسة عشر خير من سدس المال وهو تسعة وخير من المقاسمة وهي احدى عشرة ورسم منكسرة فتضرب كل واحد فتضرب رؤسهم أربعة في أربعة وخمسين بمائتين وستة عشر للام أو الجدة تسعة في أربعة بسبعة وثلاثين وللجد خمسة عشر في أربعة بسعين ولكل واحد من الثلاثة الاخوة أربعون فأربعة وستون احظ وأكثر من سدس المال ستة وثلاثين ومن المقاسمة خمسة وأربعين* (الحال الثاني) السدس خير له من المقاسمة وثلث الباقي اذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصبا صرح البلقيني بالاول وقال ابن الهيثم بالشأن قال في شرح الترتيب والوجه الاول في زوج وأم وجد واخوين المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد والباقي اثنان فباعتين له السدس واحد لأنه أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وينكسر واحد على الاخوين فتضرب رأس المنكسرة عليهم اثنين في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ اثني عشر فللزوج ثلاثة في اثنين بسبعة وللأم واحد في اثنين باثنين وللجد واحد في اثنين باثنين وللأخوين واحد في اثنين باثنين لكل واحد منهم واحد ووجه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد تصحيح المسئلة الثلث أربعة له السدس اثنان وهو أكثر من المقاسمة واحد وثلث وأكثر من ثلث الباقي واحد وثلث أيضا وتصح من ستة وثلاثين فلله بعد ذلك ستة وهي خير من أربعة في الحالتين ومنه بنت وزوج وجد وأخ المسئلة من اثني عشر للبنت النصف ستة وللزوج الربع ثلاثة الباقي ثلاثة للجد السدس اثنان ووجهه طاهر وهو ان الاثنين خير من ثلث الباقي واحد ومن المقاسمة واحد ونصف وتصح من أربعة وعشرين للجد أربعة والأربعة خير من المقاسمة ثلاثة ومن ثلث الباقي اثنان ومنه بنت وزوجة وجد واخوان المسئلة من أربعة وعشرين للبنت

النصف اثني عشر وللزوجة الثمن ثلاثة الباقي تسعة فلجد السدس أربعة وتصح بعد
الكسر من ثمانية وأربعين للبنت النصف اثني عشر في اثنين بأربعة وعشرين
وللزوجة الثمن ثلاثة في اثنين بستة وللجد السدس أربعة في اثنين بثمانية وهو خير
من ثلث الباقي ومن المقاسمة ستة ومنه بنت وأم وجدواخوان المسئلة من ستة للبنت
النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللجد السدس واحد واحد للاخوين منه كسر
عليهما وتصح المسئلة من اثني عشر للبنت ثلاثة في اثنين بستة وللأم واحد في اثنين
بأثنين وللجد واحد في اثنين بأثنين السدس وهو خير من المقاسمة ومن ثلث الباقي
واحد وثلاث (الحال الثالث) المقاسمة الصادقة بان تكون المقاسمة خير له من الثلث
أو السدس وبان تكون مساوية لما ذكر وذلك المشار اليه بقول الناظم أو قسم
ما يفضل بينه وبين أحفاده والأحفاد هم أولاد البنين وهم أحفاد الجد وأخوة الميت
وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الأخوة أقل من منليسه وهي جدواخ المسئلة
من اثنين جد وأخت من ثلاثة لذ كرمثل حظ الاثنين كالأخ مع الأخت جد
وأختان من أربعة جد وثلاث أخوات من خمسة جد وأخ وأخت من خمسة أيضا
المقاسمة في هذه الخمس الصور خير من ثلث المال ومن السدس كما هو واضح ومنه
ما إذا كانت المقاسمة والثلث سميان وذلك في ثلاث صور وهي جد وأخوان جد وأخ
وأختان جد وأربع أخوات الأولى من ثلاثة والثانية من ستة والثالثة من ستة
أيضا والثلث والمقاسمة فيهما سميان وقول الناظم أو قسم يشير إلى اختيار المقاسمة
حيث استوى الأمران وهو أحداً أقوال ثلاثة ذكرها في شرح الترتيب فقبل يعبر
بالمقاسمة وعليه فآرته بالتعصيب وقيل يعبر بالثلث وعليه فآرته بالفرض وقيل
بالتخير فيخير المفتي بين أن يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الإسلام في شرح
الفصول وحكي بعض العلماء في آرته ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب
يتخير المفتي وقال السبط رحمه الله الأولى التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض
أصحابنا ان الأخذ بالفرض ان أمكن كان أولى لقوة الفرض وتقدم ذوى
الأمروض على العصبة وقال المتولى اذا استوى للجد المقاسمة والثلث يعطى الثلث
دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما قال ابن
الهاثم في الوصية كما لو أوصى بثلث الباقي مثلاً بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها
وهو عدم الفرض وأما على الثالث وهو التخير فالظاهر الصحة على تقدم اختيار
المفتي التعبير بالثلث في الحساب كما لو كان هناك جد وأربع أخوات فعلى الأول
أصلها من ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر وعلى الثالث
تختلف باختلاف التعبير فما قيل من انه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء أفاده في

الاولوة (تنبيه) قد حصر السبط المارديني في شرحه الفية ابن الهائم صور المقاسمة عند
مطلق المساواة في الاحوال الثلاثة السابقة في خمس وخمسين مسألة منها مائة مائة
لدون مثليه من الاخوة في خمس صور مشهورة وهي أن يكون مع الجدة أخت واحدة
أو أختان أو أخ أو ثلاث اخوات أو أخ وأخت فهذه خمس وتقدم ببيانها * واستواء
المقاسمة وثلاث المال مع مثليه من الاخوة والاخوات واستواءهما ينحصر في ثلاث صور
وهي أن يكون معه اخوان أو أربع اخوات أو أخ وأختان فهذه ثلاث صور وتقدم
ذكرها فهذه ثمان صور فإن كان معهم في كل مسألة من الثمان الصور المذكورة
وهو الربع والسادس جميعا كما إذا كان معهم زوجة وجدة أو أربع فقط كزوجة
أو سادس فقط كجدة أو نصف فقط كزوج فهذه أربعون مسألة من ضرب خمسة
وهي هذه الاحوال الأربعة وحالة خلوها في ثمانية المتقدمة ذكرها كان الحاصل
أربعين * وبيان ذلك ان الصور السابقة ثمان فإذا اعتبرت الربع والسادس
في كل صورة من الثمان صارت ثمانى أخرى فيكون مجموعها مع الثمان قبلها ستة
عشر ومع الربع وحده أربع وعشرين ومع السادس اثنين وثلاثين ومع النصف
أربعين ويقاسم أيضا بعد فرض الثلثين كما إذا كان معه بنتان أو بعد النصف
والسادس كبنت وبنت ابن أو بعد النصف والثلثين كبنت وزوجة في ثلاث مسائل
إذا كان معه أخت أو أخ أو أختان فهذه تسع مسائل لانها من ضرب ثلاثة في ثلاثة
أى كل واحد من الثلاثة الأخيرة في كل واحد من الثلاثة الأول ويقاسم بعد فرض
الثلث كام أو جد الثلث والربع كام وزوجة جميعا أو أخ وأخت وبعد فرض النصف
والربع كبنت وزوج مع أخت فقط فهذه خمس مسائل أخرى فالجمله أربع وخمسون
مسألة تضم اليها الا كدرية الآتية تكون الجمله خمس وخمسين (الحال الرابع
والخامس) ان له الا حظ من ثلث جميع المال عند عدم ذوى العرض أو المقاسمة
وتقدم في الحال الثالث المقاسمة خير له من الثلث والسادس في خمس صور وفيما
إذا استوى الثلث والمقاسمة في ثلاث صور * وصور كون الثلث خير له من المقاسمة
غير منحصرة وضابطها ان تزيد الاخوة على مثليه منها جد وإخوان وأخت المسئلة
من ثلاثة له الثلث واحد وللأخوين والأخت اثنين منكسران عليهم ورؤوسهم
خمس وخمس في ثلاثة بخمس عشر للجد واحد في خمسة بخمس عشرة وهو الثلث ولهم اثنين
في خمسة بعشرة للاثني المنكسر اثنان وللد كرصعه أربع ولوقاسم اكار له
أربعة سبعان وهي اقل من خمسة ونصف من مائة خمسة من ضرب سبعة في خمسة
عشر فثلث سبعة وثلاثون وسبع مائة ثلاثون والثلث ده خمسة وثلاثون

المقاسمة وهو السبعان ثلاثون * ومنها جد وثلاثة أخوة لمثليه من رؤوسه
واحد يبقى اثنان منكسرة على ثلاثة أخوة با ضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة للجد واحد

في ثلاثة بدلاتة وللأخوة اثنان في ثلاثة ستة لكل أخ اثنان والمقاسمة للجد اثنان
 وربع ولكل واحد من الأخوة كذلك وثلاثة خير من اثنين وربع ونصف من ستة
 وثلاثين من ضرب أربعة في تسعة فللجد الثلث اثناعشر ولكل أخ ثمانية ومن
 المقاسمة للجد الربع تسعة ولكل أخ تسعة واثناعشر خير من تسعة وهكذا في
 كل صورة زادوا فيها على العدد المذكور الثلث خير له (نبيه) ما ذكره من المقاسمة
 والثلث حالان من الأحوال الخمسة التي تقدمت وهي المقاسمة أو ثلث المال
 ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال
 ان كان هناك صاحب فرض وترجع المقاسمة والثلث الى ثلاثة أحوال من
 عشرة وهي تعيين المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الأمرين ان لم يكن هناك صاحب
 فرض وتعيين المقاسمة وتعيين ثلث الباقي وتعيين سدس جميع المال واستواء
 المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع
 المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض كما تقدم بيانها فاعلم انهم ترجع الى
 ثلاثة أحوال اجمالا وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال وسبعة تعصلا
 فان كانت المقاسمة أو ثلث الباقي ينقص فيهما عن السدس فالسدس له فان ساء
 ثلث الباقي فذلك وبيان السبعة أحوال وهي اما ان يتعين له ثلث الباقي في نحو
 أم ووجد وخمسة أخوة مما كان فيه الفرض دون النصف وكان الأخوة أكثر من
 مثليه ووجه تعيين ثلث الباقي في ذلك ان الباقي بعد سدس الأم خمسة على الجد
 والخمسة الأخوة ومثلهم من ستة للام السدس واحد وللجد ثلث الباقي واحد
 واثنان وللأخوة ثلاثة وثلث وانكسر على الجد والأخوة نصيبهم * ونصف من ستة
 وثلاثين من ضرب رؤسهم ستة في المسئلة ستة للام السدس واحد في ستة ستة
 وللجد ثلث الباقي واحد في ستة ستة وثلثان اثنان في ستة باثنى عشر ثلث بأربعة
 سهام الى ستة بعشرة وللأخوة الباقي عشرون بين الخمسة من أربعة ولو قسم له كان
 له سدس الباقي وهو خمسة وعشرة أكثر من خمسة وأكثر من سدس المال ستة
 واما ان يتعين له المقاسمة في نحو زوج ووجد وأخ مما كان الفرض فيه قدر النصف
 وكانت الأخوة أقل من مثليه ووجه تعيين المقاسمة في ذلك ان الباقي بعد نصف
 الزوج النصف الآخر على الجد والأخ ومثلهم من اثنين للزوج النصف واحد
 والباقي واحد منكسر على الجد والأخ فأصرب رؤس المنكسر عليهم ما اثنين في
 المسئلة اثنين بأربعة للزوج واحد في اثنين باثنى يبق اثنان للجد واحد وللأخ واحد
 فالمقاسمة هنا خير له واما ان يتعين له السدس في نحو زوج وأم ووجد وأخوين مما
 كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الأخوة أكثر من مثله لو أخذوا ثلثي ووجه
 تعيين السدس في ذلك ان مثلهم من اثني عشر للزوج النصف ستة وللأم السدس

اثنان وللجد السدس اثنان والاخوين اثنان لكل واحد واحد والسدس خبير
 من المقاسمة ومن ثلث الباقي وتفصيل ذلك ظاهر عما قبله واما ان تستوى له المقاسمة
 وثلث الباقي في نحو أم وجد وأخوين كما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاخوة
 مثليه ووجه استواء المقاسمة وثلث الباقي ان اصل مسئلتهم من ستة للام السدس
 واحد وللجد الثلث أو المقاسمة والخمس من سبعة عليهم فنضرب رؤسهم ثلاثة في
 المسئلة ستة ثمانية عشر للام السدس واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد والاخوين خمسة
 في ثلاثة بخمسة عشر للجد خمسة على كل من الثلث أو المقاسمة والاخوين الباقي عشرة
 لكل واحد خمسة واما ان تستوى له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجمدة وجد وأخ
 المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد السدس واحد يبقى اثنان للجد واحد
 على كل من السدس والمقاسمة وللأخ واحد وذلك كما كان الفرض فيه قدر الثلثين
 وكانت الاخوة مثله واما ان يستوى السدس وثلث الباقي في نحو زوج وجمدة وثلاثة
 اخوة كما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة أكثر من مثليه ووجه
 استواء السدس وثلث الباقي ان مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وثلث الباقي
 واحد وهو السدس للجد والاخوة اثنان من سبعة عليهم ما فنضرب رؤسهم في المسئلة
 ثلاثة في ستة ثمانية عشر للزوج النصف ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلث الباقي
 وهو السدس واحد في ثلاثة بثلاثة والاخوة اثنان في ثلاثة بستة لكل واحد اثنان
 فقد استوى ثلث الباقي وسدس المال واما ان تستوى له الامور الثلاثة في نحو
 زوج وجد وأخوين كما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة مثليه ووجه
 استواء الامور الثلاثة ظاهر لان مسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث
 الباقي واحد وهو السدس ونصيبه بالمقاسمة والاخوين اثنان لكل واحد واحد فقد
 استوت الثلاثة وجعل هذه المسائل من ستة ابتداء يظهر ان نصيب الجد أخذه
 بالفرض لا بالنصيب فهذه الأحوال السبعة مع ذوى الفروض تحتها الأحوال
 العشرة مع انقسام الثلاثة أحوال عند عدم أهل الفرض وهي تعين المقاسمة أو ثلث
 المال أو استويان (تنبيه) تقدم ان الجد فيما اذا كان معه بنت أو بنت
 ابن انه يفرض له السدس ويأخذ الباقي بعد الفروض نصيبا وهذا اذا لم يكن معه
 أحد من الاخوة والاخوات اما اذا كان معه أحد من الاخوة والاخوات فلا يفرض
 له مع البنت وبنت الابن ذلك السدس بل يعطى غير الامور الثلاثة كما قدم في تنبيه
 تقييد ما أطلقوه في غير هذا الباب بما ذكره في هذا الباب وكان أصحاب
 الفروض والفرضيين تركوا التقييد اعتمادا على بيان في هذا الباب (تنبيه)
 آخر اذا وجهنا للجد الفرض وقبلنا لا يعصب الاخوات الخالص كما في زوج وجمدة
 وعشر شقيقات فالظاهر ان الاخوات في مثل هذه الصورة عصب به مع غيرهن

وهو الجدل العصبة به وان لم يعد وفي بيان العصبة مع غيره لا فرادهم الجدل والاختوة
بباب ويدل له انه مذهب زيد لا يعيل مسائل الجدل والاختوة ويجعل الباقي للاخوات
عصوبة الا في المسئلة الكدرية وعن عثمان رضي الله عنه نحوه وبه قال اهل
المدينة والشافعي رضي الله عنه وأحمد وأبو يوسف ومحمد والأكثر بعد الصحابة
فلو لم يكن ما تأخذ به الأخت أو الأخوات عصوبة لزيد لم يدر تمام فرضهن واعتزل والله
أعلم ثم ذكر انه مع الأخت كخ وأنه لا يجب الأم من الثلث بقوله

وهو لا تخت الميت مثل الأخ في * تعصية و - ظه فلتعرف *
* لا يكتنه لا يجب الأم وله * سدس ولو به تقول المسئلة *
* وان يل الباقي عن السدس أ - ط * عالت بباقي السدس للجد فقط *

أي وهو أي الجد مع الأخت في الارث كالأخ في تعصية طه لا المذكور مثل حظ
الأنثيين ولو في الاختوة وان فرض لها النصف لانه يعود بقاسمها فيه كالأخ
فهو مع عصبة بالغير وكذلك مع الأخوات والاختوة الا أنه يأخذ الأخت كما تقدم
من المقاسمة أرث المال سواء أ كانوا أبوين أو أب لابن لأنهم محجوبون به كما سبق
واسكن الجد كالأخ ورعا يتبادر انه مثله في جميع الأحكام استدرك الناطم
هذا المفهوم بقوله لكنه لا يجب الأم بخلاف الأخ فانه مع الأخت يجب ان الأم
يجب نقصان من الثلث الى السدس والجد لا يجب الأم هذا الجب مع الأخت كما
لا يجبها اذا اجتمع مع الأخ لانه ليس بأخ حقيقة بل طه الثلث معه وصنيع الناطم
هنا بالاستدراك بسكن أولى من صنيع العلامة الرحي من الاستثناء بالاسلامته
هنا من الاعتراض بخلافه هناك فاذا مات الميت من زوجة وأم وجد وأخت أصل هذه
المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على الجد
والأخت لا تنقسم - ليهما أثلاثا فتضرب رؤسهم ثلاثة في المسئلة اثني عشر بستة
ثلاثين ومنها تصح * فلان زوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر
يبقى خمسة عشر وللأخت خمسة مقاسمة كالأخ وفي المسئلة المسماة
بالخمس قال من يذاك لتخرق أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها أي اختلافهم
فيها اراء * منها أي وسعتها بكثر الكلام فيها * وهي أم وجد وأخت أصل
المسئلة من - الأم الثلث واحد يبقى اثنان على الجد والأخت لا ينقسمان
عليهما أثلاثا - ب ثلاثة رؤس الجد والأخت لان الذ كرجعيل كائنين في
المسئلة ثلاثة بتسعة ومنها تصح للأم واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد والأخت اثنان
في ثلاثة بستة للأخت المنكسر اثنان وللجد ضعفه وهذا مذهب الامام زيد بن
ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الأئمة الثلاثة غير الامام أبي حنيفة رضي الله
عنه وأما عند الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه فللأم الثلث والباقي

للجسد ولا شيء للاخت لان الاخت عند محجوبة بالجسد فالمسئلة عند من ثلاثة
 للام واحد وللجسد الباقي ولا شيء للاخت وهو مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
 ولها القاب عشرة * أولها الخرقاء وقد تقدم * وثانيها المثلثة لقول الامام عثمان بن
 عفان رضي الله عنه بأن لكل من الثلاثة الثلث * وثالثها المربعة لقول ابن
 مسعود رضي الله عنه فأنهم اتفق من أربعة لانه جعل للاخت النصف والباقي
 بين الجسد والام نصفين لان كلامهم له ولادة على الميت والام قوة القرب والجسد
 قوة الذكورة فاستويا لكن لان نصف الباقي صحيح فيضرب اثنان في اثنين باربعة
 فللاخت اثنان ولكل من الجسد والام واحد * ورابعها الخمسة لقضاء خمسة من
 الصحابة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم * وخامسها
 السادسة لان بعضهم يحكي ستة أقوال مأخوذة من أقوال الصحابة المتقدم ذكرهم
 * وسادسها السبعة لان بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال * وسابعها الثمينة لان رواها
 ثمانية الروايات والأقوال مأخوذة من أقوال الصحابة كالذي قبلها * وثامنها
 العثمانية لان عثمان رضي الله عنه انفرد فيها بقوله السابق عنه * وناسعها الحجاجية
 لان الحجاج سأل فيها الشعبي وامتنع * وعاشرها الشعبية لان الشعبي امتنع فيها
 الحجاج حين ظفربه فأصاب فيها ففعا عنه فكلمات القاب عشرة * وقول الناظم وله
 سدس ولويه تعول المسئلة الى آخر ما تقدم أي انه اذا لم يبق بعد الفروض الا السدس
 فقط فيفوز به الجسد فرضا وتسقط الاخوة كما في بنتين وأم وجسد واخوة أصل المسئلة
 من ستة فللبنتين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر السدس وهو واحد
 للجسد ولا شيء للاخوة أو يبقى دون السدس وهو معنى قول الناظم وان يك الباقي الخ
 كما في زوج وبنتين وجسد واخوة أصلها من اثني عشر للزوج الربع لثلاثة وللبنتين
 الثلثان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لان السدس اثنان فيعال للجسد واحد
 تمام السدس وتسقط الاخوة فاصل المسئلة من اثني عشر ومالت لثلاثة عشر ولم يبق
 شيء كبنتين وزوج وأم وجسد واخوة المسئلة من اثني عشر فللبنتين الثلثان ثمانية
 وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان فيعال لها باو احد تمام سدسها ويراد للجسد
 في العول بسدسها وتسقط الاخوة فاصل المسئلة من اثني عشر ومالت لخمس عشرة عشر
 ولا شيء للاخوة الا للاخت في الأكدية كما سيأتي وحيث أخذ سدسها ثلثا كاه
 أو بعضه فالسدس اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة لانه سدس بسبب العول كما تقدمت
 الإشارة الى ذلك في أول الكتاب عند ذكر الفروض * وجميع ما ذكره الناظم من
 أول الباب الى هنا هو فيما اذا كان معه أحد الصنفين الاشقاء أو اب سواه أو كان
 معهم أيضا صاحب فرض أم لا * ثم ذكر حكم ما اذا اجتمع معه الصنفان سواء كان
 معهم أيضا فرض أم لا وهو المعادة أي العديل المعاملة على بابها وقيل لا وبه تتم

الاحوال الاربعة المشار اليها سابقا عند ذكر الاحوال ذكرهما بقوله

﴿واعتد لدى القسم عليه واحسب * مع اخوة الاصليين اولاد الاب﴾

﴿وبعد اخذ الجدة منهم اقسام * بينهم كالقسم مهم ما بعد﴾

أي ان الاخوة للاب يعدون على الجدة عند القسمة مع الاخوة الاشقاء ليعتص بسبب ذلك نصيبه وذلك اذا كان الاشقاء دون مثلي الجد فان كانوا مثلي الجد أو أكثر فلا معادة لانه فائدة لها وذلك في ثمان وستين مسألة ويحصر دون المثلين في خمس صور وهي شقيقة أو شقيق أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق وشقيقة ويكون مع من ذكر من الاشقاء من يكمل المثلين من اولاد الاب فاما الشقيقة فيكون معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث اخوات لاب أو أخ لاب أو أخ وأخت لاب فهذه خمس مسائل وأما الشقيق فيكون معه أخت لاب أو أختان لاب أو أخ لاب وهكذا مع الشقيقتان فهذه ست مسائل وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا الأخت للاب وهكذا مع الاخ والأخت الشقيقة بينهما ثمان فكمالت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو امان لا يكون معهم مذوفرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع كزوجة أو سدس كأم أو حدة أو هما أو نصف كزوج فهذه خمس هذه الاربع والخامسة عدم القرص تضرب في الثلاث عشرة يحصل خمس وستون والثلاث الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لاب والقرص ثمان كإبنتين أو نصف وسدس كبنت وأم أو نصف وثمن كبنت وزوجة فهذه ثمان وستون وأصولها محصورة في الثلاث عشرة المتقدمة وزاد السبب في شرح كفاية الحفاظ مسائل * منها أحد وأخ وأخت لابوين وأخ لاب ومنها جد وشقيقة وأخوان لاب * ومنها جد وشقيقة وأربع اخوان لاب * ومنها أن يكون في الأخيرة حدة * ومنها حدة وشقيقة وأخ وأختان لاب فقط أو مع أم أو حدة ذكر هذه المسائل الرافعي والنووي وابن اللبان وغيرهم فهذه خارجة عن العدد المذكور ومقتضى كلام الرافعي أن مسائل المعادة لا تنحصر في عدد فانه ذكر في مسائلها شقيقة مع أخوين أو أربع اخوات لاب فصاعدا وأقره النووي في الروضة ولا سيما وقد عد من المعادة تسعينية زيد رضي الله عنه وهي أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لاب ومنها أخ وثلاث اخوات لاب وكذا خمس اخوات لاب أو أكثر وقول الناطم مع الله به * وبعد اخذ الجدة منهم اقسام * الخ وذلك انه اذا كان في الاشقاء ذكر فلا شيء للاخوة للاب كجد وأخ شقيق وأخ لاب فالأخ الشقيق يعد الاخ للاب على الجد فيستوى للجد اذا المقاسمة والثالث فاذا أخذ الحد حظه وهو ثلث المال يبقى الثلثان فيأخذها الاخ الشقيق ولا شيء للأخ للاب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لاب المسألة من أربعة فللزوجة الربع واحد وبعد الشقيق الاخ للاب على الجد فيأخذ أيضا ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو

ربع أيضا يبقى نصف المال اثنان يأخذ الشقيقة ولا شيء للأخ للاب وان لم يكن في
 الاشتقاق ذكر فان كانتا شقيقتين فلهما الى الثلثين ولو فضل شيء لسكان للاخوة للاب
 ولكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجد والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة للاب
 مع الشقيقتين ففي جد وشقيقتين وأخ للاب يستوي للجد المقاسمة والثلث فله ثلث
 المال والباقي للشقيقتين لأنه ثلثان ولا شيء للأخ للاب وقد ينقص الباقي عن
 الثلثين في نحو زوج وجد وشقيقتين وأخ للاب أو أكثر المسئلة من ستة للزوج النصف
 ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد في الشقيقتين دون الثلثين ولا يعمل لهما لأنه ليس
 ارثهما هذا بالفرض المحض بل هو شوب بتعصيب اكنونهما مع الجد وان كانت
 شقيقة واحدة فلهما الى النصف فان بقي بعد حصة الجد والفرض نصف المال أو أقل
 فهو للأخت الشقيقة ولا شيء للاخوة للاب كزوجة وجد وشقيقة وأخوين للاب
 المسئلة من أربعة فللزوجة الربع والاحظ للجد ثلث الباقي واحد فيبقى بعد الربع
 وثلث الباقي نصف المال فتختص به الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وكزوج وجد
 وأخت شقيقة وأخوين المسئلة من ستة فللزوج النصف ثلاثة وللجد السدس أو ثلث
 الباقي واحد من ستة وبقي اثنان من ستة وهما أقل من نصف المال فهو للشقيقة
 ولا شيء للاخوين للاب وان بقي بعد حصة الجد والفرض ان كان أكثر من نصف
 المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب وبقي أكثر من النصف وذلك
 في ست صور وهي ان يكون مع الجد والشقيقة من أولاد الأب أخ وأختان أو أخ
 وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع فهذه أربع صور أو يكون في الاخوين
 وهي أخ وأخت أو ثلاث أخوات صاحب سدس يقطع النظر عن ان يكون أم أو جدة
 نظرا الى الفرض لا الى من يأخذ هذه هذه صورتان فالجسلة ست صور أو ثمان بزيادة
 خصوصية ان صاحب الفرض اما الأم أو الجدة نظرا الى صاحب الفرض هنا وفي
 الحقيقة الصور ست فقط فالأول بالنظر الى عدها في شرح الترتيب والثاني بالنظر
 الى شرح الفارضية تبعاً لابن الهيثم وذكر في شرح الترتيب هل النصف الذي تأخذه
 الشقيقة بالمرض أو التعصيب قال العلامة الأثير الحق انه ليس فرضا محضاً ولا
 لأهل المال النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصياً محضاً ولا لسكان للجد
 مثلاً فله من كل شيء وقد استحسنوا في الباب أشياء كثيرة بحجالة القواعد انتهى
 قد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوه هنا ومن انصور التي يبقى فيها الولد
 الأب شيء الزيدات الأربع الأولى العشرية وهي جد وشقيقة وأخ للاب أصلها
 من خمسة عدد الرؤس وانما نسبت الى العشرة لصحتها في الأولوة انها يفتح الشين وفي
 البو لا في انها يسكون الشين ووجه محتمل من العشرة ان للشقيقة النصف ولا نصف
 للخمسة صحيح فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو خمسة فتصع من عشرة للجد خمسها

أربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للأخ للاب * الثانية العشر ينية وهي جد
 وشقيقة واختان لأب وسهيت عشر ينية نسبة للعشرين لصحتهم منها فاصلها خمسة عدد
 الرأس كالتى قبلها للجد منها سهومان بالمقاسمة وللشقيقة نصف المال ولا نصف
 للخمسة صحيح في ضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة للجد أربعة وللأخت خمسة يبقى
 واحد للأختين للاب بينهما مناصفة فاضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل
 عشرون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الأختين للاب سهم كذا في شرح
 الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الهائم عما في شرح كشف الغوامض من ان يقال أصلها
 خمسة للجد سهومان وللأخت نصف المال سهومان ونصف يبقى نصف سهم بين
 الأختين للاب لكل أخت ربع سهم فأنكسرت المسئلة أولاً على مخرج النصف
 وثانياً على مخرج الربع والأول داخل في الثاني فيكتفي به وتضرب الأربعة في
 أصلها وهو خمسة فتصع من عشرين أفاده في المزاوثة * الثالثة مختصرة زيد وهي أم وجد
 وشقيقة وأخ وأخت لأب سهيت بذلك لان تصحيحها من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة
 وتصع بالاختصار ومن أربعة وخمسين اما لتوافق الانصاف بالنصف واما بان تعدل
 الى ثلث الباقي لانه ساوى المقاسمة هنا قاله العلامة الأثير وتوضيح ما ذكره العلامة
 انه يستوى للجد في هذه المسئلة المقاسمة وثلث الباقي فان اعتبرت المقاسمة كان أصلها
 من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتباين رؤسهم فتضرب الستة
 عدد الرأس في ستة أصل المسئلة بستة وثلاثين للام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة
 يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملاً وهو ثمانية عشر يفضل سهومان على
 الأخ والأخت للاب اثلاثاً فتضرب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للام
 ثمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون وللأخت للاب أربعة وللأخت
 اثنين وترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق الانصاف بالنصف وترجع
 المسئلة الى نصفها ويرجع كل نصيب الى نصفه وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الأحسن
 فاصلها من ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من
 ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم الأم ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة
 بشمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الأخ والأخت
 للاب اثلاثاً فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والأولى انسب بتسميتها
 مختصرة زيد فلو كان في المسئلة أخ لأب دون أخت لأب أو بالعكس لم يرث الأخ في
 الأولى ولا الأخت في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها مختصرة زيد ووجه ذلك ان
 الجسد يتعين له المقاسمة فيما فالأولى من ستة للام واحد وللجد اثنين يبقى ثلاثة هي
 نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للأخ للاب لانه لم يبق له شيء والثانية من ستة
 أيضا للام واحد يبقى خمسة منكسرة على أربعة رؤس الجسد والشقيقة والأخت للاب

تضرب في أصل المسئلة وهو ستة باربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة
يبقى عشرة وهي أقل من النصف فتعطي للشقيقة ولا شيء للاخت للاب فلو كانت
امراة الاب حاملا وقف الامر الى البيان ويعاينها فبقية قال جاءت امرأته حبل الى وريثة
يقتسمون تركه فقالت لا تهملوا فاني حبل فأن ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان
ولدتا معا ورثا فلهذا ميت تركه أما وشقيقة وجدا وهناك امرأه اب حامل فان ولدت
ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتا معا ورثا وهي حينئذ مختصرة في ذاتها
مختصة من الولوة وزيادة من الحفنى * والرابعة تسعينية زيدوهي أم وجد وشقيقة
واخوان وأخت لاب وسُميت تسعينية زيدون نسبة للتسعين لاحتها منها ولم يقولوا
التسعينية كما قالوا العشرية والعشرية للمحافظة على ما رضعه أهل الفن من أسماء
هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظنا ثلث الباقي بعد سدس الام
فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبرنا ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلنا
أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثلاث لها صحيح تضرب ثلاثة
مخرج الثلث في ستة المسئلة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة
نصف المال تسعة يبقى واحد بين الأخوين والأخت للاب انه كسر على خمسة
رؤس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصحح للام ثلاثة في خمسة
بخمسة عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة
وأربعين ولكل من الأخوين للاب مهران وللأخت للاب مهران فلو كان الميت في هذه
المسئلة ترك تسعين دينار الخص هذه الأخت دينار واحد * ويعاينها فبقية قال للميت
ترك ثلاثة كور وثلاث اثاث وتسعين ديناراً فأخذت إحدى اثاث دينار وليس
ثم دين ولا وصية وهي الأخت للاب في هذه الصورة انتهى لؤلؤة * ولما كان من
الأحكام السابقة في الجسد انه حيث بقي بعد الفروض قدر السدس أخذ هذه الجسد
وسقطت الأخوة الا لأخت في الأ كدرية * ومنها انه لا يفسر من لأخت مع الجسد
في غير مسائل المعادة على تراخ فيها فقد قبل انها ترث فيها بالمرض وقبل بالتعصيب
وقد تقدم ان الحق ان فيه الشائنتين الا لأخت في الأ كدرية وكان من أحكام
العاصب انه اذا استغرقت الفروض التركة سقط العاصب الا لأخت في الأ كدرية
كما سبق أعقب الناظم نعم الله به ذكر الجد والأخوة ببيانهم السكوت ما منه بقوله

✽ ذكر المسئلة الأ كدرية ✽

أي هذا بيان ذكرا أي مذكر وهو أحكام المسئلة الأ كدرية فالأضافة للبيان كما
سبق وسُميت أ كدرية لأوجه كثيرة منها كونها كدرت على ريد مذهب مرضى الله عنه
ومنها كون الجد كدر على الأخت ميراثها حيث أخذت النصف ثم عاد عليها بالبقاء معها
ومنها ان عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أ كدر عنها فأخطأ فيها * ومنها ان امرأة

من أكرمات وخلقهم * ومنها ان الزوج اسمه أكرم وكونها كدرت على زيد مذهب
لان زيد لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذ لم يبق لهم
شيء وهذا حال للاخت ثم جمع القروض فقام على جهة التعصيب فخالفت هذه
القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم مقتضى هذا الوجه ان تسمى مكرمة
لا كدرية انتهى فالأ نسب والاحسن نسبتها لا كدر كما قاله العلامة الامير وتعرف
هذه المسئلة بالعراء ايضا لظهورها حتى صارت كالكوكب الاغر اذ ليس في
مسائل الجد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها
سواها وقيل لان الجد غار على نصيب الاخت كما في اللؤلؤة * ثم شرع في بيانها
بقوله

﴿ نعم مع الجد بالأ كدرية * يفرض بالمول للاخت الميت ﴾
* وهي اذا ما الوارثون في العدد * زوج وأم محبا أخا و جد *

أي ان الاخت لا يعرض لها مع الجد كما سبق قريبا في أحكام الجد والاخوة ولما
افهم هذا الحكم العموم اسمدرك الناطم نفع الله به حكم الأ كدرية بقوله نعم
مع الجد الخ أي الا في الا كدرية فانه يفرض للاخت وتعمل المسئلة بسبب ذلك الى
تسعة كما سيأتي فلا يفرض لها في معاد هذه المسئلة والا في مسائل المعادة على تراخ
فيها ثم بين أركان هذه المسئلة بقوله وهي الخ أي ان عددها أربعة وهم زوج وأم وأخت
وجد ثم ذكر أصلها وتقسيمها بقوله

* (فأصلها الستة وهي ستة * تسعة فاقسم عليها حاصله) *
* (للزوج نصف مائل ثلاثة * والام سهمان من الورثة) *
* (والسدس للجد وللأخت معه * نصف فكلما الحصتين أربعة) *
* (وبعد خلط الحصتين فاقسم * للجد مثلي ما لها من أسهم) *

أي أصل هذه المسئلة من ستة الحاصلة من ضرب مخرج النصف اثنين في مخرج
الثالث ثلاثة للزوج النصف ثلاثة والام الثلث اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس
فيأخذ الجد فكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت وهو مذهب الحنفية واما
مذهبنا كما لا يخفى والحنابلة تبعنا زيد رضي الله عنه انه يعرض لها النصف ثلاثة
وهو معنى قول الناطم وللأخت معه نصف وللجد السدس واحد فعالت المسئلة بنصفها
الى تسعة اكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد ردت
بعد العرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما
اثلاثا لذكر مثل حظ الانثيين الا ان الاربعة اذا قسمها اثلاثا تقسم صحيحة ولا
موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
وهو ثلث المال والام اثنان في ثلاثة بتسعة وهي ثلث الباقي وللجد والاخت أربعة

في ثلاثة باثني عشر فلا تخت أربعة ثالث باقي الباقي وللجد ثمانية هي الباقي فلهذا بلغ
فيقال ميت خلف أربعة من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقي الباقي والرابع الباقي وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * مسيرات ميتهم بحكم واقع
فلو أخذ ثلث الجميع وثلاث ما * يبقى اثنينهم برأي جامع
ولثالث من بعده ثلث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع
وأجاب المحقق الأمير بقوله

أفدى الذي حاجي بعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع
سحر البيان وحكمة الشعر التي * منها بوجه الحل شكر السامع
بمعنى التي ميتهم من أكر * معروفة لاسيما للبارع
ومن ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف
ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق
الأمير بقوله

أي شخص له من الارث جزء * ولثان سهمهم بقدر نصفه
ثم نصف الجزئين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه
أجابه كاتبه عن الله عنه

يا امام بديع لغز بوضفه * فاق معنى مع اختصار بلطفه
هم أدلوا كدرية الجد فلاخت قام فالزوج فامنع بكشفه

وتوضح ذلك أن الجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية
والأم أخذت ستة وهي نصف الاثني عشر والزوج أخذ تسعة وهي نصف الثمانية
عشر التي هي ضعف التسعة فلم يكن زوج لكانت الحرقاء وهي أم وجد وأخت
وقد تقدمت ولولم تكن أم لمتقامم الجد والأخت فيما بقي بعد فرض الزوج ولولم يكن
جد لافازت الأخت بفرضها بعد العول بما يكمل له وهو ثلثا الثمان وكانت المأهولة
وقد قدمت ولو كان بدل الأخت أخ لاسقط وصحت المسئلة من أصلها وهو ستة ولولم
أخت وكان بدل الجد أبا كانت أحد الغراوين ولو كان خنثى فاجعل له مسئلة
الذكورة ومسئلة الأنوثة وجامعة بينهما ما فمسئلة الذكورة من ستة ومسئلة الأنوثة
من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلةين توافق بالثالث فأضرب وفق أحدهما
في كامل الأخرى يحصل لكل منهم تسعة فهي جزؤهم مسئلة الذكورة واقسمها
أيضا على تسعة مسئلة الأنوثة قبل النهج يخرج ستة فهي جزؤهم مسئلة الأنوثة
فأضرب نصيب كل وارث في كل من الجزئين واعطه أقل النصيبين فلا زوج من
مسئلة الذكورة ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة الأنوثة ثلاثة في ستة

بثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر ومن مسألة الأئمة لاؤها
 الأضر في حقه ويوقف له تسعة وللأم من مسألة الذ كورة اثنان في تسعة بثمانية
 عشر ومن مسألة الأئمة لاؤها الأضر في حقه باثني عشر فتعطى أقل النصيبين وهو اثنان
 عشر من مسألة الأئمة لاؤها الأضر في حقه ويوقف لها تسعة وللجد في مسألة
 الذ كورة واحد في تسعة بتسعة ولا شيء للخنثى من مسألة الذ كورة وللجد والخنثى
 من مسألة الأئمة أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير
 أنوثته ثمانية فيعطى الجد أقل النصيبين وهو تسعة من مسألة الذ كورة لاؤها الأضر
 في حقه ولا يعطى الخنثى شيئا مما له بالأضر في حقه وهو مسألة الذ كورة ويوقف
 خمسة عشر لانه جملة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح الخنثى
 بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تكملة لنصفه على مسألة الذ كورة
 أيضا وان اتضح بالأئمة أخذ ثمانية وأعطى للجد سبعة على التسعة التي معه فيصير
 له ستة عشر فقد صار مجموع نصيب ما أربعة وعشرين وقسمت بينهما أثلاثا لاذ كر
 مثل حظ الانثيين هذا مذهبنا وعند السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل
 واحد من الورثة نصف ماله من المسئلتين مسألة ذ كورته ومسألة أنوثته وما بقي فهو
 للخنثى وتصح من مائة وثمانين لانها جامعة للمسئلتين من ضرب حالتي التذكير
 والتأنيث في أربعة وخمسين بمائة وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والام من
 مسألة الذ كورة وهي الستة في أصل المسئلتين وهو جزء السهم عندهم وهو ثمانية
 عشر واثنى عشر لان مسألة الذ كورة ستة والأئمة تسعة عائلة كما عرفت
 مضروبين في الحالتين اثنان في ستة باثني عشر واثنان في تسعة بثمانية عشر فتضرب
 للزوج النصف ثلاثة من ستة مسألة الذ كورة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين
 وثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب في الأصدين تسعين تعطيه
 نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة الذ كورة في ثمانية عشر بستة
 وثلاثين واثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين يكون المجموع ستمين تعطيهما نصف
 ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذ كورة تسعة ومن مسألة الأئمة ستة عشر يكون
 المجموع خمسة وعشرين مضروبة في اثنان سألتي الذ كورة والأئمة تبلغ خمسين
 تعطيهما من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما سلك مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك
 مائة وثمانية هذه طريقة المالكية ولما انتهى الناظم الكلام على مهم المسائل
 الفقهية الفرضية شرع في بيان الخارج والنسب من المسائل الحسابية فقال

(ذكر محارج الفروض والنسب الأربع)

أي هذا بيان ذكر أحكام محارج الفروض الخ فالأصاف للبيان كما تقدم غير مرة
 أي بيان المسائل المتعلقة بمحارج الفروض الستة المتقدمة أول السكاب والنسب

الأربع و بيانها والمخرج جمع مخرج والمخرج هو أقل عدد يصح منه الكسر والنسب جمع نسبة وهي إضافة الشيء إلى غيره (واعلم) ان علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة الموارث كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل مسألة فيم السدس فهي من ستة وكل منهم ان كسر على فريقين وبأيتهم سهمه بضرب عدد رؤس في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على الجزء الأول أعنى المسائل المتعلقة بقسمة الموارث أخذ يتكلم على الجزء الثانى أعنى المسائل المتعلقة بالحساب ثم شرع فى بيان المخرج والنسب بقوله

* (اذا عرفت قسط كل وارث * واحتجت للقسمة بعد الحادث) *
 * (فاعرف مخرج الفروض الموصلة * بضبطها لأصل كل مسألة) *
 * (فان كان أصل النصف فى الوراثه * والثالث والثمان من ثلثه) *
 * (أربعة للربع ستة هيبة * للسدس والثمان له الثمانية) *

أى اذا عرفت قسط أى نصيب كل وارث عن سبق من العصبية لأن مسائلهم عدد رؤسهم ان تحضوا كورا ولذا كرم مثل حظ الأنثيين ان كانوا كورا واناثا كما تقدم أو المعنى اذا عرفت قسط كل وارث من أبواب الفروض اجمالا كالسدس والربع أو الثالث والثلث مثلا ولم تعرف مقدار ما يخص كذا من عدد السهام واحتجت للقسمة لتعرف ما كان مجهولا من مقدار سهام كل فرض بعد حدوث الحادث وهو موت المورث وجهه لعدد السهام لكن يعكز على هذا المفهوم الثانى قوله بعد فاعرف مخرج الفروض لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل لانه اذا عرفت قسط كل وارث اجمالا كهذا السدس ولهذا النصف تعلم ضرورة ان السدس واحد من ستة وهكذا تعرف المخرج الذى هو العدد الذى يصح منه الكسر كالستة والثمانية وهو القدر قد عرفه اجمالا فيتعين حينئذ المعنى الأول وهو أنه اذا عرف نصيب كل وارث من العصبية واحتاج لقسمة المسائل الذى فيها أصحاب الفروض المجهولة عددهم امهم أصل المسئلة * وقوله فاعرف أى اعلم مخرج جمع مخرج وهو أقل عدد يصح منه الكسر كما سبق والفروض وهى السنة المتقدمة أول الكتاب وهى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الموصلة لقسمة المخرج بضبطها أى معرفة ضوابطها أى قواعدها الكلية لأصل كل مسألة من مسائل الفروض المجهولة عددهم امها والمخرج خمسة ذكرها بقوله * فان كان أى الاربعة من المخرج اثنان وهو مخرج النصف وهو أحد الاربعة الاصول التى لا تعمل من السبعة الاصول الآتى تمامها فيما بعد وسنأتى اشارة الناظم الى هذه الاصول الاربعة فمخرج النصف مع الباقي اثنان كزوج وعم للزوج النصف واحد

والباقي للحم واحد بنت وعم من اثنين للبنت النصف واحد والباقي للحم بنت ابن وعم
 كذلك أخت شقيقة وعم كذلك أخت لأب وعم كذلك وتسمى هذه المسائل حيث تثنى
 ناقصة لنقص فروضها من عدد ما ومثل النصف النصف فان كزوج وأخت شقيقة
 من اثنين للزوج النصف واحد وللأخت النصف واحد زوج وأخت لأب كذلك
 وتسمى هاتان المسئلتان عادلتان مساوات فروضهما العدد هما فان زادت سميت
 عائدة كما سيأتي وتسمى هاتان المسئلتان بالنصفيتين وباليتيمتين تشبيها لهما
 بالدرة اليتيمة التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط
 بالفرض الا هاتين المسئلتين وسيأتي أن النصفين متماثلان يكتفي بأحدهما
 * والاصل الثاني عا لا يعول الثلاثة وهي مخرج الثالث كام وعم فللام الثالث
 واحد والعم الباقي اثنان ومثله الثلثان كبنتين وعم وهي فيهما تسمى ناقصة كما
 سبق أو الثلث والثلثان كاختين لام وأختين شقيقتين أو لأب وهي عائدة كما سبق
 وهما أيضا متماثلان يكتفي بأحدهما * والاصل الثالث عا لا يعول الاربعة
 وهي مخرج الربع كزوجة وعم للزوجة الربع واحد والباقي للحم أو زوج وابن كذلك
 أو عم الربع نصف كزوج وبنت وعم للزوج الربع واحد وللبنات النصف اثنان
 والباقي للحم واحد أو زوجة وأخت شقيقة أو لأب وعم للزوجة الربع وللأخت
 النصف والباقي للحم أو عمه ثلث الباقي كزوجة وأبوين للزوجة الربع وللأم
 ثلث الباقي واحد والباقي لأب اثنان ووجه ذلك انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر
 مضاف للباقي أخذت مخرج المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان
 انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع
 وثلث الباقي فانك لو ألقيت من الاربعة واحدة واحد وهو بسط الربع وجدت
 الباقي منقسما على ثلاثة فنشأ أصل المسئلة أربعة وان لم تنقسم فاما أن يبين
 كنصف وثلث الباقي فانك لو ألقيت من الاثنين واحد او بسط النصف وجدت
 الباقي مدينا للثلاثة فتضرب في ثلاثة ستة وأما ان يوافق كسبع وربيع الباقي
 فانك لو أقيت من السبعة واحد او بسط السبع وجدت الباقي موافقا للاربعة
 بالنصف فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في سبعة باربعة عشر انتهى من
 الواو موضوعها * والاصل الرابع الثمانية وهي مخرج الثمن كزوجة وابن أو كان
 معه نصف كزوجة وبنت وعم المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات
 النصف أربعة والعم الباقي ثلاثة فهذه الاصول الاربعة وهي لا تعول وهي مخرج
 الفروض الخمسة المتقدمة وانما كانت المخرج أربعة والفروض خمسة لان مخرج
 الثلث والثلثان واحد * والاصل الخامس الستة وهي مخرج السدس وسيأتي أنها
 من الاصول الثلاثة التي تعول وذكرها لانه من جملة المخرج الخمسة * ثم ذكر

النسب الاربع بقوله

- * (واعرف حساب النسب المشروحا * لتعرف التأصيل والتعجيحا) *
- * (وهي هديت أربع من النسب * تماثل يعرفه كل العرب) *
- * (تداخل وهو اذا أفنى الاقل * بالخط أوفى العددين والمثل) *
- * (ثلاثة مع ستة أو تسعة * واثنان مع أربعة أو ستة) *
- * (توافق وهو اتفاق العددين * في أى كسر سالم في الطرفين) *
- * (كسمة مع تسعة في الثالث أو * في النصف مع أربعة كجروا) *
- * (تباين وهو اذا الفسر دفضل * من بعد خط كل أوفى بالاقل) *
- * (فهذه الخارج المقسرة * والنسب المشروحة المعتمدة) *
- * (ليس الى التعحيح والتأصيل * بغير حفظهن من سبيل) *

أى واعلم بيان النسب الاربع الآتية الحسابية وضافة حساب الى النسب من اضافة الصفة الى الموصوف والمشروحة لصفة الحساب وهو معرفة وحساب زكرة ولا يصح وصف الزكرة بالمعرفة عند الجمهور وأجاز الاخفش وصفها ان خصصت كما هنا واستدل له الاخفش بجعل الأوليان صفة لاخران في قوله تعالى فأخوان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان * وقوله لتعرف التأصيل والتعجيحا تعليل لمعرفة النسب * وقوله وهي هديت دعاء من الناظم لم يعلم هذه النسب ويتقنها بالهداية أى الدلالة على الحيز موصلة كانت أم لا كما تقدم لكن المراد بها ههنا الموصلة ودعائه بالهداية اليها والى غيرها للاعتناء بشأنها لانهم من مهمات هذا الفن للتوصل بعرفتها الى قسمة التراكات أربع من النسب وهي القمائل والتداخل والتوافق والتباين (النسبة الاولى) القمائل والقمائل تعامل من الجانبين أى عدد قمائل احدى غير أى المساوى له تكمة وخمسة وعشرة وعشرة * وقوله يعرفه كل العرب أى يعرف معنى التماثل بديهية كل من عرف لغة العرب فلا يحتاج الى طول شرح (النسبة الثانية) التداخل وهو جزء الشئ الذى اذا سلط عليه أفناء وهو معنى البسط وهو ان يكون أقلها جزأ من أكبرهما وعلوم ان الاصغر داخل فى الا كبردون العكس خرج بذلك الجزء المسمى ككلا ربعة بالنسبة للسته فهمامة توافقان لا متداخلان أو يقال المتداخلان هما العددان اللذان يفنى أصغرهما أكبرهما أى ولو فى أكثر من مرتين وعبارة المنهاج مع النهاية وان اختلفا وفنى الا أكثر بالاقل عنه داسقاطه من الا أكثر مرتين فأكثرت دخاله لدخول الاقل فى الا أكثر حيث مذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالا أكثر ويجعل أصل المسئلة كثلاثة مع ستة أو تسعة أو خمسة عشر فان الستة تعنى باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة ثلاث مرات ومثله فى التهمة قاله تعامل وان كان يقتضى التماثل

من الطرفين الا انه هنا ليس على باب كاتبة دم وقول الناظم وهو اذا افنى الاقل
الحضابط كاف لحد التداخل والاقل فاعل افنى وبالمط جار ومجروا متعلق به
واذ في العدين بمعنى أكثرهما مفعول لا فنى (النسبة الثالثة) التوافق وهو ان
يوافق العدد عددا آخر فهم ممتوافقان ويقال لهما مشرر كان أيضا والتوافق
يحصل ولو في جزء من الاجزاء ويقال أيضا المتوافقان هما اللذان لا يفنى أصغرهما
أكبرهما وانما يفنيهما عدد ثالث كاربعة وستة فان الاربع لا تفنى الستة
وفنى كلا منهما الاثنان ومثل له الناظم كسبعة مع تسعة في الموافقة بالثلاث وستة مع
اربعة في الموافقة بالنصف (والنسبة الرابعة) التباين وهو ان يباين العدد عددا
آخر فهم ممتباينان أي متخالفان وقد بينه الناظم بقوله نفع الله به وهو اذا الفرد
فنزل من بعد خط كل الخ وبيان ما تعرف به النسب المذكور من الطريق
أحسنه تسليط الاصغر على الاكبر وطرحه عنها في مرتين فأكثر فان لم يبق شيء كانا
متداخلين كثنين وأربعة أو ستة وان بقي شيء فان بقي غير واحد كانا متوافقين
كاربعة وستة وان بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخمسة
أو تسعة فان المدار في التباين على بقا واحد بعد طرح الاصغر من الاكبر وقد
ي طرح بعد ذلك ما بقي للاكبر من الاصغر كاربعة وستة فابل اذا طرحت الاربعة
من السبعة ثم طرحت باقى السبعة من الاربعة أى طرحت ثلاثة من الاربعة لا جل
طرح الثلاثة بقيمة لسبعة بقى واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق
معرفة التوافق وطريق معرفة التباين وأما التسمائل فواضح لا تحتاج معرفته
لطريق انتهى وقوله فهذه الخارج المقررة الخ الاشارة الى المذكورة المرسومة
في هذا الباب أو الاشارة الى الخارج والنسب التي في الذهب فيه الخ ملاف المشهور
المنقول عن السيد الشريف الجرجاني قدس سره الى سبعة أقوال لان الاشارة
اما أن تكون الى الالفاظ أو الى المعاني أو الى النقوش أو الى الالفاظ والمعاني
أو الى الالفاظ والنقوش أو الى المعاني والنقوش أو الى الثلاثة وهي غير جائزة
للمعاني لانها غير مستقلة لوقفها على الالفاظ فلا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء
مدلول فبطلت احتمالات أربع ولا للنقوش لانها لا تيسر لكل أحد ولا في كل
وقت فلا تصلح أن تكون مدلول ولا جزء مدلول ولا الالفاظ لانها عراض تنقضي
تنقضي بمجرد النطق بها فبطلت البقية وتعين الاحتمال المذكور والاشارة
لما في الذهب مطلقا تقدم الكلام أو تأخر أما عند تأخر الكلام عن الاشارة فالامر
بما هو وأما عند تقدم الكلام كما هنا على الاشارة فلان الالفاظ عراض تنقضي
بجبرد النطق بها وأصل وضع الاشارة الى المحسوسات فتكون في غيرها مجازا
بالاستعارة وهل الاستعارة في أسماء الاشارة تبعية أو أصلية الاربع أنها تبعية

أى هذا بيان ذكر تفاصيل المسائل وبيان وجه الاختصاص بالنسب الاربع وبيان
الاصول العائلة وشرع في بيانها بقوله

* (وان يكن تبایننا فالكل * فی الكل والحاصل فهو الاصل) *

أى شخص عوت عن محض العصبية من ذوى النسب ولم يكن فى العصبية ذوفرض
فمثلتهم عدد رؤسهم فان كانوا ذكوراً الستوت سهامهم ورؤسهم وان كانوا ذكوراً
واناثاً جعل رأس الذكور كاثنيين وقسمت التركة بينهم للذكور مثل حظ الانثيين وتقدم
الكلام عليهم فى باب العصبية (قوله) وان تجددت ففرض الخ أى وان كان فى المسئلة
صاحب فرض فأصلها من مخرج ذلك الفرض كالسدس أو زائد على ذلك الفرض
كان كان فى المسئلة سدسان كلوبين وابن فتماثلان وقد أشار الى ذلك الناظم مقدماً
الدهاء للناظم فى مخرج الفروض بكفاية سواء المر جمع والمآل والعاقبة بالوقاية له من
ذلك وهو عدم العقاب بعد الموت فى البرزخ والمحشر ودخول النار فنسأله سبحانه
وتعالى السلامة من ذلك كله حتى قال فاعن بواحد من المماثل واكتف به عن الآخر
فيكون المأخوذ جزء السهم كما سيأتى فى كلام الناظم بعد هذا الباب فاضربه فى أصل
المسئلة ان لم تعمل أوفى مبلغها بالعول ان عالت لانه جزء السهم واكتف بالاكتر
فى الممتد اخلين ويسميان بالمتناسبين وهو أكثر العددين عن الاصغر أى أدل
العددين فيكون الاكثر جزء السهم واضربه فى أصل المسئلة ان لم تعمل أوفى مبلغها
بالعول ان عالت لانه جزء السهم كما سيأتى وان توافى به بين اثنين
من أحد العددين فى العدد الآخر وذلك بان تصب ما فى العدد الأصغر فى العدد
فيكمل الآخر فى أصل المسئلة أوفى مبلغها بالعول ان عالت لانه جزء السهم
وان تبين أيضاً فاضرب الكل فى الكل فما حصل فهو جزء السهم فاضربه فى أصل

المسئلة ان لم تعلم أرفى مبلغها بالعول ان عالت فما حصلت في المتناسبات الاربعة
وهو أحد المتماثلين وا كبر المتماثلين وحاصل وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر
بالعول ان عالت وحاصل المتباينين جزء السهم من أصل المسئلة أو مبلغها بالعول ان
عالت ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم رحمه الله انه اذا قسم المصحح على الاصل
تماما أو عا لا خرج ما حصلت من المتناسبات لان الحاصل من ضرب أحد العددين في
الآخر اذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر * مثال ذلك زوج وست
شقيقات المسئلة من ستة لان فيها النصف والثلاثين وهما متباينان فتضرب ب مخرج
أحدهما في كامل الآخر اثنان في ثلاثة ستة للزوج النصف ثلاثة وللشقيقات الثلاثان
أربعة عالت الى سبعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتردها الى
وفقها وهو ثلاثة وتضرب الثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل واحد وعشرون
للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللشقيقات أربعة في ثلاثة اثني عشر لكل واحدة اثنان
فاذا قسمت هذا المصحح على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة فهي جزء السهم
والمطلوب القسمة ونصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الاصل أو المنتهي اليه
بالعول يسمى بهما وحاصل المضروبين يسمى جزءا فلذلك قيل جزء أي حظ الواحد
من الاصل أو المنتهي اليه ثم اذا قسمت المسئلة بين الورثة باحد الاوجه التي ذكرها
الفرضيون * منها أن تضرب حصص كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم فان كان
الفريق شخصا واحدا أخذ له وان كان جماعة فاقسمه على عددهم يخرج ما لكل
وارث عما حصلت منه المسئلة * ففي أم وثلاثة اخوة لام وعم المسئلة من ستة للام
السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان عليهن ويباينان الرأس
والباقي للعم فتضرب رأس المنكسر عليهن ثلاثة في أصل المسئلة ستة بثمانية عشر
للأم واحد في ثلاثة جزء السهم بثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد
اثنان ولعم ثلاثة في ثلاثة تسعة للعم لانه شخص واحد * ومنها ان تقسم جزء السهم
على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب من الاصل يخرج نصيب كل واحد
من ذلك الصنف ففي ثلاث بنات وأخوين لا يوين أولاب المسئلة من ثلاثة يخرج
الثلاثين فللبنات الثلاثان اثنان وهما لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وللأخوين
واحد لا ينقسم عليهما ويباين وبين الرأس بعضها مع بعض تباين فاضرب ثلاثة
رأس البنات في رأس الأخوين ستة وهي جزء السهم ثم تضرب بها في أصل
المسئلة وهو ثلاثة بثمانية عشر فاذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات
وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنان رذا خرجت الخارج وهو اثنان يخرج أربعة وهي
نصيب كل بنت واذا قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد
ثلاثة واذا ضربت الخارج في نصيب الأخوين من الاصل وهو واحد يبقى ثلاثة وهي

نصيب كل أخ * ثم ذكر الأصول السبعة مشيراً إلى تقدم الأربعة الأصول التي لا تعمل بقوله نفع الله به

- * (وواضح مهمهما عرفت ما ذكر * أن الأصول سبعة للختبر)
- * (فالخمس الخارج المشهوره * منها وتلك سابقا مذكورة)
- * (ولا اجتماع الربع مع سدس برى * أو ثلث أو ثلثين فائتي عشر)
- * (وأصولا عشرين تلوا أربعة * للثمن والثلثان أو سدس معه)
- * (والعول في الستة والاثني عشر * وضعها يدخل في بعض الصور)
- * (وهو بأن يزداد في السهام * كما إذا الفروض في ازدحام)
- * (زيادة تستلزم النقصانا * قدرا من النصيب في كنانا)
- * (فتبلغ الستة بالآحاد * عولا إلى العشر من الأعداد)
- * (وضعها تبلغ بالآحاد * للسبع بعدد فرد الأعداد)
- * (والعدد الأعلى بثمنه انضبط * عولا إلى سبع وعشرين فقط)
- * (فهذه مسائل التأصيل * واقنع بأجمالى عن التفصيل)

أى أن ما سبق من ذكر القسمة بين العصبية وبيان النسب الأربع ظاهراً وواضح ومهما عرفت ما ذكر من الفروض وخارجها فاعلم أن الأصول المتفق عليها سبعة فجواب الشرط محذوف وانما علق الناظم نفع الله به معرفة الأصول السبعة على معرفة ما تقدم من الفروض وخارجها لأنها متفرعة عنها ومبنية عليها يعرفها المختبر بها والمطلع عليها * منها أى السبعة الخارج الخمسة المتقدمة ذكرها وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة وهذه الأربعة تقدم بيانها أنها لا تعمل والخامس الستة ذكره هنالك وسيأتى هنا بيانها لأنه من الثلاثة التى قد تعمل والاثنا عشر والأربعة والعشرون فهذه هى السبعة الأصول المتفق عليها وأما المختلف فيها فمافهما ثمانية عشر كفى أم وجد وخمسة أخوة لأوين أو لأب المسئلة من ثمانية عشر أصلاً للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية * وستة وثلاثون كفى أم وزوجة وجد وسبعة أخوة أشقاء أو لأب المسئلة من ستة وثلاثين أصلاً للام السدس ستة وللزوجة الربع تسعة وللجد ثلث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الأربعة عشر الباقية وكونهما أصليين على الرابع لا يصححاً هو ما عليه المحققون لأن ثلث فرض مضموم لفرض آخر أو لفرضين يجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث الباقي صحيحاً ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والرابع وثالث الباقي صحيحاً ستة وثلاثون وقال بعضهم هما صحيحان لأن الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والستة وثالث الباقي لم يرد فيهما فهما صحيحان لا تأصيل فأصل الأولى من ستة يخرج السدس ولا ثلث صحيح

للباقي بعد سدس الأم تضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل
 الثمانية من اثني عشر مخرج السدس والربع ولا ثالث صحيح للباقي بعد سدس الأم
 وربع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين وقد علمت قسمتها * ثم هذه
 الأصول الثلاثة التي نعول وهي الستة والاثني عشر والأربعة والعشرون والعول
 لغة يقال لعان منها الارتعاع يقال حال الميزان أي ارتفع ومنها القيام بكفاية
 العيال يقال حال عياله إذا قام بكفائتهم ومنها الاشتداد يقال حال الأمر
 إذا اشتد ومنها الغلبة يقال حاله الشيء إذا غلبه ومنها الميل يقال حال الميزان إذا
 مال ومن هذا المعنى قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تميلوا ولا تجوزوا وعن
 إمامنا الشافعي رضي الله عنه أن لا تكثر عياله لكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه إليه زيد
 ابن أسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخطأ بعضهم بأن ذلك اغماهم ومعنى أعال
 لا معنى حال رباه تعالى أباح التسري في الآية بلا حصر وفيه تكثر العيال اه
 وهو الخطي في تخطئه لأن حال جاء بمعنى أعال أي أكثر عياله كما هو منقول عن
 السكسافي والأصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأ طائوس أن لا تعيلوا من أعال وهو
 فاضل قاله إمامنا رضي الله عنه ولأن التسري مظنة قلة الولد بحسب القصد
 الأصلي لأنه يقصد للتمتع والولد إذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه تكثر
 العيال كما قال وأصل طلاء زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصباء ففيه
 زيادة كما المنفصل وهو العدد ونقص كما المتصل وهو القدر * (واعلم) أنه لم يقع
 العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أقول
 من حكم به حين رفعت إليه مسألة زوج واختين فقال إن بدأت بالزوج أو بالاختين
 لم يبق للأخر حق فأنشروا علي فأشار عليه العباس بالعول وقيل علي وقيل زيد بن
 ثابت وأعلمهم تكلموا بذلك في مجلس واحد لاستشارة عمر أياهم واجتعت الصحابة
 على العول ثم أسامات عمر أظهر ابن عباس الخلاف فيه وقال إن الذي أحصى رمل
 الخ لم يجعل في المال نصها ونصفا وثلاثا هذا النصفان قد ذهبا بالمال فأين
 الثالث وفي مسألة زوج وام وأخت شقيقة أولاد فانها تعول بثلاثها كما سبقت
 وقال ما قدم الله وأخر وأما آخر الله ما عالت فريضة قط وروى عنه أنه قال
 من أنفق من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه من فرض إلى
 غير وفور روى عنه غير ذلك فقل له ما بالك لم تقل هذا العمر فقال
 كان رجلا مهابا فبهته فقال له عطا بن أبي رباح إن هذا لا يغني عني ولا عندك شيئا
 لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس فقال فإن ساؤا فلندع ابننا منا
 رابناهم ونساؤنا ونساؤهم وانفسنا وانفسهم ثم ثبتهم لفتجعل لعنة الله على
 الكاذبين ولذلك تسمى المباهلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفا في زمن عمر لكنه

كنتم ذلك كما يقتضيه التعبير بقوله ثم أظهروا ابن عباس الخلاف ويؤيده قوله
 كان رجلا مهيا بآفته قال السجكي وليس معناه انه خاف عدم انقياد عمر له للعالم
 القاطن بانقياده للحق واسكن الهيبة خوفا منشأ التعظيم فاعظمة عمر في صدر ابن
 عباس لم يبد ذلك له كما يعرض ذلك لطالب العلم لم تمنعه عظمة شيخه من ان يبدي
 احتمالات تختلف في صدره **ع** (واستشكل ذلك) بانه كيف بسكت عما يظهر له
 لأجل هذا مع ان غير الصحابة لا يظن به هذا فكيف بهم **ع** (وأجيب) بانه لما كانت
 المسئلة اجتهادية لم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير اليه ساغ له عدم اظهاره
 ما ظهر له واحتج مثبتوا القول بما طلاق آيات المواريث وبجديث الحق والفرائض
 بأهلها وبالقياس على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام
 (الأصل الأول) من الثلاثة الستة اما غير عائلة كجدة وعم أو مع النصف بكدة
 و بنت وعم أو مع الثالث كام وأخوين لام وعم أو مع سدس آخر بكدة وأخ لام وعم
 أو مع الثلثين كام و بنتين وعم أو مع نصف و ثلث كام وأخت شقيقة وأخوين لام
 أو مع نصف وسدس آخر كبنت و بنت ابن وأم وعم أو مع نصف وسدس وسدس ثالث
 كام وثلاثة أخوات متفرقات شقيقة وأخت لأب وأخت لام وكل من في هذه المسئلة
 أصحاب فروض مستوفية للمهام أو مع الثلثين وسدس آخر كام وأختين شقيقتين
 وأخت لام وهذه كالأولى مستوفية للفروض جميع هذه الصور أصاها من ستة
 لانها مخرج السدس وما عداها مما ذكر معه فخرجها داخل في الستة فيكتفي بها لان
 المتداخلين يكتفي بأكبرها وكذا اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم وعم
 للمباينة بين مخرجي النصف والثلث وحاصل الاثنين والثلاثة ما ذكره جميع هذه
 الصور غير عائلة بل هي في بعض الصور تسمى ناقصة كما تقدم وهي التي ذكر فيها
 أهم وفي بعضها عادلة وهي التي لم يذكر فيها العلم وقسمة ذلك ظاهرة **ع** ثم اعلم
 ان الستة قد تكون من فرضين أو أكثر كما ظهر لك في التمثيل وأما الاثنى عشر
 والأربعة والعشرون الآتيان فلا يكونان الا من فرضين وأكثر **ع** (الأصل
 الثاني) من الثلاثة الاثنا عشر غير عائلة اما مركب من الثلث والرابع كزوجة
 وأم وعم أو زوجة وأخوين لام وعم المستلزمان من اثني عشر من ضرب أحده المخرجين
 المتباينين في الآخر ثلاثة في أربعة باثني عشر للزوجة في الأولى الربع ثلاثة وللأم
 الثلث أربعة وللعم الباقي خمسة وفي الثاني للزوجة الربع ثلاثة وللأخوين للام
 الثلث أربعة من اثنين وللعم الباقي خمسة وكذا اذا اجتمع الربع مع الثلثين
 كزوجة وأختين شقيقتين وعم المخرجان متباينان كالتي قبلها ومع بضرب
 أحدهما في الآخر من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية
 والباقي واحد وللعم وكذا اذا اجتمع الربع مع السدس والربع والسدس بينهما

التوافق بضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كزوجة وبعدة وعهم من اثني عشر
أو الربع مع النصف والسادس كزوج و بنت و بنت ابن وعهم بين الربع والسادس
التوافق كالذي قبله القسم في هذه الصور ظاهر وهي فيها ناقصة ولا يكون في الاثنى
عشر صورة عادلة أصلاً وستأتي الصور العائلة (الأصل الثالث) الأربعة
والعشرون غير عائلة وهو إما رب من الثمن والسادس كزوجة وأم وابن وبين
المخرجين التوافق بضرب وفق أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين أو الثمن
والثلثين كزوجة و بنتين وابن ابن بين المخرجين المتباين أو النصف والسادس
كزوجة و بنت و بنت ابن وعهم أو الثلثان والسادس كزوجة و بنتين وأمهم في
المسئلة بين المخرجين التوافق من أربعة وعشرين والضرب والقسم ظاهر ولا
يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع
الوارث والوارث للثلث الأم أو العمد من الأخوة للام بشرط عدم الفرع الوارث
فشرط ارث الثمن تقيض شرط ارث الثلث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن
قول الجعبري في ذلك * وثالث وعشرون لا يحلان منزلاً * ولا يجتمع الثمن مع الربع
لأن الوارث للثمن الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجة بشرط عدم الفرع
الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير ممكن الا في مسألة الملفوف المنة سدم ذكرها
أول الكتاب وهي نادرة * قال ابن المصنف

والثمن في الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وعز واقع

(فائدة) كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله الا النصف والسادس
قد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب (نم اعلم) فان الأربعة
والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون عادلة أبداً بل قد تكون عائلة
وستأتي الصور التي تعول فتعول هذه الثلاثة اجتماعاً قبل اظهار ابن عباس رضي
الله عنهم الخلاف في ذلك كما تقدم فتعول الستة بالافراد والزواج الى العشرة وقد
أشار الى ذلك الناطم نفع الله به بقوله فتبلغ الستة بالآحاد الخ أي بالآحاد التي
يطلق على كل واحد ترقباً من الستة الى العشرة اذ هي جمع أحد كما في القاموس
وهو يطلق على كل فرد من الاعداد كالسابع فانه أحد والثامن كذلك هذا هو المعنى
الماغوي وأما بالنظر للصطلح الحسابي من ان الآحاد هي الاوتار فيكون المراد تبلغ
الستة بالآحاد أي والزواج ويكون حذفه لشهرته وعلمه في كلامه كما هو على حد
قوله تعالى سراً بيل تقيكم الحر رأى والبرد وعبر في هذا البيت بالآحاد والثاني
بالاوتار للثمن وهو ارتكاب فنين من اللفظ دفعا لسأمة تكرار اللفظ فتعول الستة
لسبعة كزوج وأختين شقيقة تين أولاب وهذه هي أول فريضة عالت في الاسلام كما
قيل وتقدم انها أول مسألة حدثت في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه *

والثمانية كسئلة المباحلة على وزن مفاعلة من البهل يقال به الله أى لعنه سميت
هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف
رايك فقال فان شأوا فلندع أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونسائهم وأنفسنا وأنفسهم
ثم نبهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين كما تقدم وهى زوج وأم وأخت شقيقة
أولاب وقيل أيضا انهم أول فريضة عالت فى الاسلام وقيل ان المباحلة لقب لكل
عائلة المسئلة من ستة من ضرب الخرجين المتباينين يخرج النصف ويخرج الثلث
للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت النصف ثلاثة عالت الى ثمانية
واتسعة كزوج وثلاث اخوات متفرقات شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأم المسئلة من
ستة لان فيها السدس وهو أكثر كسر للزوج النصف ثلاثة وللشقيقة النصف ثلاثة
وللام السدس واحد ولأخت الاب السدس واحد وللأخت للام السدس واحد عالت
الى تسعة وكأعراء وهى زوج واختمان لا يوين أولاب واختمان للام المسئلة من ستة من
ضرب أحد الخرجين المتباينين وهو الاثنان يخرج النصف والثلث يخرج الثلث
بالأم للزوج النصف ثلاثة وللشقيقتين أولاب اثنان أربعة وللأختين للام الثلث
اثنان عالت الى تسعة ونعت بالعراء لان الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية
فقهائهم الخ زفة الواله ثلث المال بالعدل فاشتهرت حتى صارت كالسكوكب الاخر وقيل
ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجحه فى الفصول
ومشى عليه فى الكفاية ولعشرة كالغروخ وهى زوج وأم واختمان شقيقتان
أولاب واختمان للام المسئلة من ستة لان فيها السدس للزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس واحد وللأختين للام الثلث اثنان وللشقيقتين أولاب اثنان أربعة
عالت الى عشرة وكنيت بأم الفروخ بالحاء المجمة لكثرة ما فرخت فى العدل قال
ابو عبد الله الوفى شيهو هارطير معة أفراخه وقال بعضهم ان الفروخ لقب لكل عائلة
الى عشرة وقال النعمولى انها تلقب بأم الفروخ بالحسين أيضا لكثرة الفروخ فيها
وتلقب أيضا بالشرحية لان شريحها وهو قاض بالبصرة تها رجل وسأله عن افاطاء
ثلاثة أحشار المال فمكن اذ اتى الفقيه من العلماء يقول له اذا ماتت الزوجة ولم
ترك ولدا ولولا ابن فسيخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح
نصفها ولا ثلثها فأتى الفقيه شريحا فسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فمكن شريح اذ اتى
الرجل قال اذا رأيتنى ذكرتى ككجاثرا وادار أيتك ذكرتى بل رجلا فاجرا قد
بان لي بخورك ائت تشيع الفاحشة وتكتم الفضيلة وفى رواية انك تشيع الشكوى
وتكتم العتوى اه من اللؤلؤة وكزوج وأم وأخوين للام وأخت شقيقة وأخت
الاب المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام
الثلث اثنان ولأخت الشقيقة أولاب النصف ثلاثة عالت الى عشرة وتعدل الاثنا

عشر بالاقراد الى سبعة عشر عند الجمهور وأما عند سيدنا معاذ رضي الله عنه فعول
 الى تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لأم فلا زوجة الربيع ثلاثة
 ولأم الثلث أربعة على مذهب معاذ فإنه لا يراد لأم من الثلث الى السادس بالاخوات
 الخالص والاختين الشقيقتين الثلثان ثمانية والاختين لأم الثلث أربعة فقد عالت
 المسئلة الى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور ذكره في الواوثة فتعول الاثني عشر ثلاث
 مرات على قواي الافراد لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر
 كزوجة وشقيقتين وأم المسئلة من اثني عشر من ضرب أحد المخرجين المتوافقين في
 كامل الآخر وهما الأربعة والستة ومخرج الثلث اندرج تحت الستة بالنصف فللزوجة
 الربيع ثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثمانية ولأم السادس اثنان فقد عالت الى ثلاثة
 عشر والى خمسة عشر كزوج وبنتين وأبوين اصلها كاتى قبلها الزوج الربيع ثلاثة
 وللبنتين الثلثان ثمانية والأبوين السادسان أربعة فقد عالت الى خمسة عشر والى
 سبعة عشر كملات زوجات وثلاث اخوات لأبوين أرلأب وزوجة وأربع اخوات
 لأم فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسئلة الى سبعة عشر اصلها كاتى قبلها الزوجات
 الربيع ثلاثة لكل واحدة واحدة والاخوات الثلثان ثمانية لكل واحدة واحدة
 وللجدتين السادس اثنان لكل واحدة واحدة والاخوات لأم الثلث أربعة لكل واحدة
 واحدة فقد عالت الى سبعة عشر واذا كانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل اثني
 ديناراً فلهذا لقب بام الفروج بالجيم وبأما الارامل وسميت بالأول لان جميع ورثتها
 أصحاب فروج وبالثاني لأنهن لم يكن من زوجات حين وقعت والارامل جمع أرمل
 وهي التي لا زوج لها وتسمى أيضاً بالسبعة عشرية لعمها الى سبعة عشر وبالدينارية
 الصغرى لأن التركة اذا كانت سبعة عشر ديناراً أخذت كل اثني ديناراً وستأتي
 بالدينارية الكبرى لسمكها غير مشهورة وهي أربع اخوات اشقاء وأولاد واختان لأم
 فاصلها من ثلاثة ونصف من ستة فقد خلف ست نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير
 أخذت كل اثني ديناراً في شرح الترتيب اه الواوثة ويلعز في السبعة عشرية فيقال
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول
 بعضهم ملغزافي ذلك نظاماً

قل لمن يقرأ العرائض واسأل * ان سألت الشيوخ والاحداثا
 مات ميت عن سبع عشرة اثني * من وجوه شتى فخرن الترانها
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأثاناً

وبجوابه

قد فهمنا الدوال فهمنا صحيحا * فعرقنا الموروث والميراثا
 حصن ثلثا ترانه اخوات * من أبيه ثمانية وراثا

ومن الأم أربع خرف ثلثا * ولزوجاته وكن ثلاثا
 ربع المال لا ينار عن نفسه * فيوزع ربعه أثلاثا
 وله جسدتان باصاح أيضا * حازتا السدس صامتا وأثلاثا
 فاستوى القوم في السهام بعول * كان في فرضهم وحازوا الترانما
 كل اثنين لهما من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
 لقبوها أم الارامل اذ كا * ن جميع الوراث فيها اثلاثا
 انتهى من الأصول عن شرح الترتيب * وتقول الاربعة والعشرون بالثمن الى سبعة
 وعشرين وقد أشار اليه الناظم نفع الله به بقوله والعديد الاعلا بثمانه انضبط الخ
 وكونه بعول الى سبعة وعشرين عند الجمهور وأما عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 وقد تقول الى احدى وثلاثين كزوجة وأم، أختين شقيقةتين وأختين لام وولد كافر
 فعنده أصلها أربع وعشرون وتقول الى واحد وثلاثين لحجبه الزوجة الى الثمن
 بالولد الكافر فللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين
 الثلثان ستة عشر وللأختين للام الثلث ثمانية فقد هالت عنده الى واحد وثلاثين
 كما في الأصول مثال عولها الى سبعة وعشرين بزوجة وابوان وبنتان المسئلة من أربعة
 وعشرين من ضرب احدى المخرجين المتواضعين وهما الثمن والسدس واندرج مخرج
 الثالث في مخرج السدس للزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية وللمنتهين
 الثلثان ستة عشر فقد هالت الى سبعة وعشرين وهذه المثيرة سميت بذلك لان سيدنا
 عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد
 لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرحى فسئل
 عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله صار ثلث المرأة تسعاً وهي في خطبة وتسمى أيضا
 بالحياء لانهم بخت بالعول فهذه هي الاصول السبعة المتعق عليها وقد أشار الناظم
 اليها بقوله فهذه مسائل التأصيل الخ والاحمال هو ما قابل التفصيل وهو عدم اصاح
 الشيء والتفصيل التبيين وهو اصاح الشيء وتبيينه بذلك كما في قوله * ولما انتهى
 الكلام على ذكر اصول المسائل شرح في ذكر تصحيح الانكسار فيها بقوله

(ذ كر تصحيح المسائل) *

أي هذا بيان د كرا أحكام تصحيح انكسار المسائل القرصية وبيان قسمتها وشرح في
 بيان ذلك بقوله

(اذا هرفت الاصل منها عادلا * أرباعا فلا قسم عليه الحاصل) *
 (وارجع الى التصحيح ان لم ينقسم * الا بكسر وهو بالحد علم) *
 (تخصيلنا اقل عدد يتعق * منه صحيحا قسط كل مستحق) *
 أي اذا علمت الاصل من المسئلة من مخرج من المخرج السابق بيانه له كون

ذلك الأصل ما دلل على أو ناقضا أو ما تلا وتقدم معنى العادلة وهي التي استوفى سهمها
 أنصيب القروض والناقصة هي التي فيها العصبية والعائلة هي التي زادت فيها
 القروض على أصلها * وقوله فأقسم عليها الخاص لا أي إن لم يكن فيها انكسار
 وانقسمت من دون كسر على الورثة وأرجع إلى التجميع إن كان هناك انكسار
 وهو بالحد علم الخ والتجميع تفصيل من الصحة وهو لغة ضد السقم ولما كان الفرض
 منه إزالة الكسر من الانصباء وكان الكسر في الانصباء بمنزلة السقم وكان الفرض
 بمنزلة الطبيب سميت إزالة الكسر من الانصباء تجميعا وفي الاصطلاح استخراج
 أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو شركة من
 غير كسر ثم قال

﴿فانظر ان الكسر على حزب الى * سهامه وللرؤس أولا﴾
 ﴿فان تجد بين سهامه وبين * رؤسه تبينا كاخوين﴾
 ﴿مع زوجة فاضرب رؤس المكسر * عليهم في أصلها كما ذكر﴾
 ﴿بعوله ان كان ثم ما بلغ * سمت به واقسم بحكمها فرغ﴾

أي فإذا أردت قسمة المسئلة فإن كان الكسر على حزب واحد ويعبر عنه بالفريق
 وتارة بالصنف وتارة بالحيز وتارة بالجنس وتارة بالرؤس وتارة بالمحفوظ وتارة بالنوع
 وتارة بالفرقة والمعنى واحد فقوله إلى سهامه متعلق بانظر وقوله ان الكسر ان
 شرطية وكسرت النون لانتقاء الساكنين وللوزن والكسر بالرفع اسم كان المحذوفة
 وعلى حزب متعلق بالكسر وفانظر جواب الشرط والسهام جمع سهم والسم والخط
 والنصيب ألفاظ مترادفة فانظر أولا إلى سهامه ورؤسه فان بين الحزب سهامه
 ضربت عدد الحزب في أصل المسئلة أو مبالغها بالعول إن عالت فما بلغ فله تصح وذلك
 معنى قوله فان تجد الخ ومثله زوجة وأخوين المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد
 وللأخوين الباقي ثلاثة منه كسرة عليهم ما بين الرؤس والسهام تبين فاضرب رؤس
 المكسر عليهم وهما الأخوان اثنين في أربعة بثمانية للزوجة واحد في اثنين باثنين
 وللأخوين ثلاثة في اثنين ستة لكل واحد ثلاثة ومن التباين بنت وهما أصلها
 اثنان للبنت واحد وللعمين واحد مباين للعمين فاضرب اثنين رأسي العمين في
 المسئلة اثنين بأربعة للبنت اثنان وللعمين اثنان لكل واحد واحد أم وثلاثة أعمام
 أصل المسئلة ثلاثة للأم واحد وللأعمام اثنان منه كسر ان عليهم وبينهم التباين
 فاضرب رؤسهم ثلاثة في ثلاثة بتسعة للأم ثلاثة وللأعمام ستة لكل واحد اثنان
 زوجة وهما أصلها أربعة وجزء سهمها اثنان للتباينة وتصح من ثمانية وهي واضحة
 بنت وأم وثلاثة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة للتباينة وتصح من ثمانية عشر
 للبنت ثلاثة في ثلاثة بتسعة والأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام

لكل واحد منهم اثنان هذا الانكسار على الحزب بلا عول أو مع العول كزوج وخمس
 شقيقات أصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها خمسة للباينة وتصح من خمسة وثلاثين
 للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين زوجة وخمسة
 بنين أصلها ثمانية وجزء سهمها خمسة وتصح من أربعين للباينة للزوج واحد في
 خمسة بخمسة وللبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين كل واحد سبعة زوج وأم وثلاثة
 بنين أصلها اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة للباينة بين السبعة السهام وبين الثلاثة
 البنين وتصح من ستة وثلاثين للزوج الأربع ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم السدس
 اثنان في ثلاثة بستة يبقى واحد وعشرون للبنين لكل واحد سبعة زوجة وأم وخمس
 شقيقات أصلها اثنا عشر وتعمل الى ثلاثة عشر وجزء سهمها خمسة للباينة وتصح من
 خمسة وستين للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللخمسة
 شقيقات ثمانية في خمسة بأربعة لكل واحد ثمانية زوجة وأم وابنان أصلها أربعة
 وعشرون وجزء سهمها اثنان للباينة بين السبعة عشر والابنين وتصح من ثمانية
 وأربعين للزوجة ثلاثة في اثنين بستة وللأم أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون
 لكل واحد سبعة عشر زوجة وأبوان وثلاث بنات أصلها أربعة وعشرون وتعمل
 الى سبعة وعشرين وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصح من احدى وعشرين للزوجة ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين وللبنات ستة عشر في ثلاثة
 بثمانية واربعين لكل واحد ستة عشر * أم وحدث وسبعة اخوة اشقاء أولاب
 أصلها ثمانية عشر على الأربع وجزء سهمها سبعة للباينة وتصح من مائة وستة
 وعشرين من ضرب سبعة رؤس الاخوة في ثمانية عشر المسئلة للام ثلاثة في سبعة
 بواحد وعشرين وللبنات خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة
 بسبعين لكل واحد عشرة زوجة وأم وحدث وثلاثة اخوة اشقاء أولاب أصلها
 ستة وثلاثون على الأربع وجزء سهمها ثلاثة للباينة وتصح من مائة وثمانية من
 ضرب المنكسر منى الاخوة أربعة عشر بعد ثلاث الباقي للجد في المسئلة ستة
 وثلاثين للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بثمانية عشر
 وللجد سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين يبقى اثنان واربعون لكل أخ أربعة
 عشر * ثم ذكر التوافق بين السهام والرؤس بقوله

يؤتى وفق الحزب للسهام * كالأم مع أربعة أعمام
 * فوفقى عدة الرؤس بضرب * في أصلها وذا الطريق أقرب *

أى وان وافق رؤس الحزب سهام فردة الى وفقة واجعله جزء السهم واضربه في
 أصل المسئلة ان لم تعمل أو في عولها ان عالت وذا الطريق أقرب أى اسهل وأحسن من
 ضرب الكل في الكل لأنه ربما أوقف في الخطا أو قيمه تطويل وعسر في حصول

المقصود من معرفة الانصباة ومثل الناطم للتوافق بقوله كلام مع أربعة أحماس
المسئلة من ثلاثة للام الثالث واحد والباقي ثمان غير منقسمة على أربعة أحسام وبين
السهام والرؤس توافق بالانصاف فوق السهام واحد ووفق الرؤس اثنان فاضرب
وفق رؤسهم اثنين في المسئلة ثلاثة تسعة ومنها تصح للام واحد في اثنين ياثنين
والأحماس اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد رأسه في المنكسر والمنكسر واحد وهو
نصاب كل واحد أم وستة أحسام أصلها من ثلاثة وحزب سهمها ثلاثة وفق رؤس
الأحماس كما أن وفق سهامهم واحد وثلاثة في المسئلة تسعة ومنها تصح وقسمها ثلاثة
زوجة وستة أحسام أصلها أربعة وحزب سهمها اثنان وتصح من ثمانية بنت وأم وستة
أحماس أصلها ستة وحزب سهمها ثلاثة وتصح من ثمانية عشر للثلاثة في ثلاثة
بتسعة وللأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أحسام لكل واحد منهم واحد
زوج وعشرون شقيقة أصلها ستة وتقول لستة وحزب سهمها خمسة لموافقة السهام
بالر بسع وتصح من خمسة وثلاثين للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات أربعة
في خمسة بعشرين كل واحدة رأسها في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو
نصيب كل واحدة وعلى هذا المثال تعمل فيما سياتي من زوجة وخمسة وثلاثون ابنًا أصلها
ثمانية وحزب سهمها خمسة للتوافق بين الرؤس والسهام بالاسباع وتصح من أربعين
للزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنين سبعة في خمسة بخمسة وثلاثين والقسم واضح
زوج وأم واحد وعشرون ابنًا أصلها ثمانية وحزب سهمها ثلاثة لموافقة بين الرؤس
والسهام بالاسباع فتضرب ثلاثة في المسئلة اثنا عشر ستة وثلاثين للزوج الر بسع
ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم السدس اثنان في ثلاثة بستة وللبنين الباقي سبعة في ثلاثة
باحد وعشرين لكل واحد وفق المنكسر واحد وهو نصيب كل واحد وعلى كل ذلك
فأخذ زوجة وأم وأربعون شقيقة المسئلة من اثني عشر وتقول إلى ثلاثة عشر وحزب
سهمها خمسة للموافقة بين سهام الحزب وهي ثمانية ورؤس الاخوات بالاعشار فوفق
السهام واحد ووفق الرؤس خمسة وخمسة مضروبة في ثلاثة عشر بخمسة وستين
للزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللأخوات ثمانية في
خمس باربعين كل واحدة رأسها في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو نصيب
كل واحدة زوجة وأم وأربعة وثلاثون ابنًا أصلها أربعة وعشرون وحزب سهمها
اثنان للموافقة بين السهام ورؤس الحزب بحزب من سبعة عشر جزأ فترد الأربعة
والثلاثين رؤس البنين إلى وفقها اثنين وتردهم احماس إلى وفقها واحد وتضرب الاثنين
في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح للزوجة الثمن
ثلاثة في اثنين بستة وللأم السدس أربعة في اثنين بثمانية وللبنين سبعة عشر في
اثنين بأربعة وثلاثين كل واحد رأسه في وفق المنكسر ووفق المنكسر واحد وهو

نصيب كل واحد زوجة وأبوان وأربعة وعشرون بنتاً أصلها أربعة وعشرون
 وتعمل السبعة وعشرين وجزءهمها ثلاثة للواقعة بالاثنتان فمن السهام اثنتان
 ونحو الرأس ثلاثة فتضرب الثلاثة في المسئلة بعولها سبعة وعشرين بأحدى اثنتان
 للزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين وللبنات ستة
 عشر في ثلاثة بشماة وأربعين كل واحدة مضروبة في وفق المنكسر ووفق المنكسر
 اثنتان وهو نصيب كل واحدة أم واحد وسبعون أخا شقاء أولاب أصلها ثمانية عشر
 على الأربع وجزءهمها سبعة للواقعة بين الرأس والسهام بالأعشار فعشر السهام
 واحد وعشر الرأس سبعة فتضرب السبعة في ثمانية عشر بمائة وستة وعشرين للام
 السدس ثلاثة في سبعة بأحدى وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة
 عشرة في سبعة بسبعين كل من الأخوة رأسه مضروب في وفق المنكسر واحد وهو
 نصيب كل واحد زوجة وأم واحد وستة أخوة شقاء أولاب أصلها ستة وثلاثون على
 الأربع على ما تقدم في الصورتين أنهما تأصل لا تصحح وجزءهمها ثلاثة لاب الزوجة
 فرضها الربع والام السدس ومخرج الربع أربعة والسدس ستة وثلاث الباقي للجد
 محرمه ثلاثة وهي لا تنقسم إلا من الستة والثلاثين للزوجة الربع تسعة وللأم
 السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة والباقي أربعة عشر من كسرة على ستة متوافقة
 هي ورؤسهم بالانصاف فنصف السهام سبعة ونصف الرأس ثلاثة فتضرب ثلاثة في
 ستة وثلاثين بمائة وثمانية للزوجة تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة
 بشماية عشر وللجد سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين والباقي اثنتان وأربعون لكل أخ
 سبعة وهي لا تحصل من ضرب ثلاثة في عشرة (تبيين) إذا تأملت هذه الأمثلة
 وجدت الانكسار على فريق واحد يتألف في كل أصل من الأصول التسعة من
 التي تقدمت وهي أصل اثنين وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية
 وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين وأنه في
 أصل اثنين لا يتألف فيه لموافقة بين السهام والرؤس لأن الباقي بعد النصف واحد
 والواحد يباين كل عدد وان النظر بين السهام والرؤس بالمباينة والموافقة لا المماثلة
 والمداخلة ووجه ذلك أن المماثلة بين الرؤس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة
 أن كدت الرؤس داخلة في السهام فكذلك ليس فيها انكسار وان كان بانهكس
 وهو أن السهام داخلة في الرؤس فنظروا باعتبار الموافقة لأن كل متداخلين
 متوافقان مع أن ضرب الوفاق أخصر من ضرب السكل مثال ذلك أم عشرة بنين فان
 الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة رؤس البنين والله أعلم
 ولما نهى الكلام على الانكسار على حزب واحد شرع بتكامل في الانكسار
 على أصكث من فريق فقال

* وان على أكثر من حزب تجدد * كسر إلى أربعة ولم يزد *
 * بكسدين مع ثلاثة بنى * أم وخمسة بنى عم ثنى *
 * فتقابل السهام بالرؤس من * كل فريق ذى انكسار واستين *
 * واحفظ رؤس كل فريق بايئت * مما عساه أو وقعتها ان وافقت *
 * وانظر لمخوفين منها بالنسب * وأهل كما قدمت تقطر بالارب *
 * فان يكن مماثل فالواحد * يكفيلك أو تدخل فالراشد *
 * واستغن ان توافقا بالخاصل * من ضرب وفق واحد في السكامل *
 * وان تباينا فبالخاصل من * ضرب الجميع في الجميع لافطن *
 * ثم انظر الثالث ان كان وما * حصته واصنع كما تقسدا *
 * وهو كذا ان كان ثم رابع * فاصنع به ما أنت قبيل صانع *
 * وبطاصل المذكور جزء السهم * فاضربه في الاصل وعدل القسم *
 * واعلم اذا صححت أى مسألة * ثم أردت القسمة المفصلة *
 * بان ما تضربه من العدد * في أصلها ولوالى العول استند *
 * أسماء جزء السهم أهل المعرفة * تؤخذ منه الحصص المختلفة *
 * فن له قسط من الاصل ضرب * في ذلك الجزء وما يحصل يصب *
 * وقد تناهى القول في الحساب * بتفسير اسهاب ولا اطناب *

أى وان كان الانكسار على أكثر من حزب كحزبين أو ثلاثة أو أربعة أحزاب ولا يزيد
 على ذلك والمراد بالحزب ما يشمل ما كان عدده اثنين فأكثر حتى يصح قوله بكسدين
 الخ (واعلم) ان انكسار السهام على الرؤس اما ان يكون على فريق أو على
 فريقين أو على ثلاثة اتفاقا بين الأتمة أو على أربعة عندنا كالخفية والحسابية
 لان الخفية يورثون أكثر من ثلاث حداث والحسابية يورثون ثلاث حداث أم
 الام وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها وأم أبي الأب وأمهاتها خلافا للام الكمية لانهم
 لا يورثون أكثر من جدتين أم الام وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يجتمع أربعة
 أصناف مئة دة الا في أصل الاثنى عشر وأربعة وعشرين ونصيب الجسدتين من
 كل منهما منقسم عليها ولا يتجاوز الانكسار في العرائض ذلك عند الجميع لانه
 اذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف
 واحترزوا بالعرائض عن الوصايا فانه يتجاوز الكسر فيها أربعة وكذلك في المناهضات
 فكلامهم فيما عدا المناهضة والمرضيين في الانكسار نظران النظر الأول
 بين كل فريق وسهامه وقدمه الناظم أولا في الانكسار على فريق واحد فاما ان
 يباين فريقين سهامه أو يوافقها أو يباينها فريقين ويوافق الآخر فهذه ثلاثة أحوال
 فاحفظ المباني بتمامه ووفقى الموافق والنظر الثاني بين الممتنعين بالنسب وقد

أشار الناطق اليه بقوله وان على أكثر الخ فقابل بين سهام كل فريق وورثته
فاحفظ المبين من كل فريق ووفق الموافق وانظر بين المحفوظين أي من الفريقين
بأحد النسب الأربع المتقدمة وهي التوافق والتباين والتماثل والتداخل
فقد أخذ التماثلين وأكبر المتداخلين وافعل كما تقدم فإذا فهمت ماذا كرفاعلم
ان الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة وذلك لان كل فريق منها اما ان
تباينه سهامه واما ان توافقه واما ان توافق فريقه سهامه وتباين فريقه سهامه
فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمتباين في تلك الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينها
بالنسب الأربع فلا يخلو ان من واحدة منها واربعه في ثلاثة باثني عشر وان نظرت
باعتبار العول وعدمه كانت الصور اربعة وعشرين وان نظرت باعتبار الاصول
زادت الصور على اربعة وعشرين فتبلغ ستا وتسعين بضرب عدد الاصول
الثمانية في الصور الاثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجري
في جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه وان كان العول لا يجري في الكل
وضربت الثمانية في الاربعه والعشرين بلغت الصور مائة واثنين ونسعين لكن
الصور حينئذ يكون بعضها عقليا لما علمت من ان العول لا يجري في الجميع
والصور الواقعية مائة واثنان وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعه
والعشرين تضرب في اربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجري
فيها يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والاربعه والثمانية والثمانية عشر والستة
والثلاثون تضرب في اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجري فيها
يحصل ستون فإذا ضمت لما تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة ثم ان
الانكسار على فريقين لا يتأتى في أصل اثنين ولذا عدت الاصول هنا ثمانية لان
هذا الأصل لا يقوم الا من النصف كزوج وأخت شقيقة وأب أو من النصف
وما بقي كبنات وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد يصح على الواحد
ولا يقع الانكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك نصف وما بقي
وكان مستحق ما بقي متعددا كما في مسألة بنت وعمين وبأني فيما عداه من الاصول
الثمانية اذا تكررت ذلك فله مثل الانكسار على فريقين باثني عشر متسلا في ثلاثة
اخوة لام وثلاثة اعمام المسئلة من ثلاثة للاخوة لأم الثالث واحد وهو لا ينقسم على
الثلاثة ويباينها والاعمام الباقي وهو اثنان لا ينقسمان على ثلاثة ويباينها
وبين الثلاثة اخوة لام وبين الثلاثة اعمام تماثل فيكتفي بأحدهما وهو ثلاثة فهو
جزء السهم فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها صح للاخوة
للأم واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللعمام اثنان في ثلاثة بستة
لكل واحد اثنان وفي زوجتين وثمانية اعمام أصلها اربعة لازوجتين الربع

واحد وهو لا ينقسم على الزوجتين ويما بينهما وثمانية أعمام الباقى وهو ثلاثة
 لا تنقسم على الثمانية وتما بينهما وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد
 الأعمام تدخل فيكفى بأكبرهما وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب في أصل
 المسئلة وهو أربع مائة باثنين وثلاثين ومنها تصح فلزوجتين واحد في ثمانية بثمانية
 لكل واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين لكل
 واحد ثلاثة واحد وهو الذين المثلان * وفي أربع جدات وستة أعمام أصلها ستة
 وجزء سهمها اثنا عشر للموافقة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال المباينة بين كل
 فريق وسهامه وتصح من اثنين وسبعين فللأربع جدات واحد في اثني عشر
 باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللسبعة أعمام خمسة في اثني عشر بثمانين لكل واحد
 عشرة وفي أربع زوجات وخمس بنين أصلها ثمانية وجزء سهمها عشرون للمباينة
 بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه وتصح من مائة
 وستين وتسمى الصماء لانها كالجزء الأصم أى الشديد لعموم التباين فيها وكذا
 كل مسئلة مما التباين بين كل فريق وسهامه وبين الفرق بعضهم بعضا وفي أم
 وأربعة أخوة لأم وثمان شقيقات أصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها اثنان
 للمماثلة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من
 أربعة عشر ولو كانت الأخوة للام في ثمانية أيضا كانت مثلا للام داخل لان بين
 الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين سهم واحد بالنصف فترد الثمانية الى نصفها
 أربعة مع كون الثمان شقيقات لربعها اثنين وبين الأربعة والاثنين
 تدخل في حال الموافقة بين السهام رؤس وجزء سهمها أربعة عدد
 وفق الأخوة للام وتصح من ثمانية وعشرين من ضرب أربعة عدد وفق الأخوة للام
 في سبعة المسئلة بعول للام واحد في أربعة بأربعة وللثمانية أخوة للام اثنان في
 أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثمان الشقيقات أربعة في أربعة بستة عشر
 لكل واحدة منهم اثنان ولو كانت الشقيقات أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية
 مع الأم كانت مثلا للموافقة في الموافقة لانه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها
 توافق بالربيع فترد الأربعة والعشرون الى ربعها ستة والأخوة للام ترد الى نصفها
 أربعة وبين الستة والاربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
 باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة وعشرين
 ومنها تصح للام واحد في اثني عشر باثني عشر وللثمانية أخوة للام اثنان في اثني
 عشر بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين شقيقة أربعة
 في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحد منهم اثنان وفي زوج وأربعة أخوة لأم
 واثنى عشرة شقيقة أصلها ستة وتعمل لتسعة وجزء سهمها ستة للمباينة بين الرؤس

بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه وتصح من أربع وثمانين
من ضرب ستة في تسعة للزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللأربعة أخوة لأم اثنان
في ستة باثني عشر لكل واحد ثلاثة وللأثنى عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة
وعشرين لكل واحد اثنان * وفي زوجة وأربع جدات وعمين المسئلة من اثني
عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأربع جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان
عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فتدالار ربع لاثنتين ولعمين الباقي وهو سبعة
وهي غير منقسمة عليهما ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين العمين تماثل فيمكن في
باثني عشر فجزء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة وعشرين
للزوجة الربع ثلاثة في اثني ستة وللجدات اثنان في اثني بأربعة لكل واحدة
واحد ولعمين سبعة في اثني بأربعة عشر لكل واحد سبعة فهذه أمثال المماثلة
في موافقة أحد الصنفين سهامه ومباينة الآخر سهامه * وفي أربع زوجات واثنين
وثلاث بنات وأبوين أصلها أربعة وعشرون وعول السبعة وعشرين وجزء سهمها
أربعة للجدات داخلية في مباينة أحد الصنفين نصيبه وموافقة النصف الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية وقسمة ذلك واضحة * وفي جد وجليتين لا تدل واحدة منهما
به وستة أخوة أشقاء أولاب أصلها ثمانية عشر جزء سهمها ستة للمباينة بين الرؤس
بعضها مع بعض مع مباينة أحد الصنفين وهو الجداتان نصيبه وموافقة الآخر وهو
الأخوة نصيبه بالنصف وتصح من مائة وثمانية للجدتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر
لكل واحدة تسعة وللجد خمسة في ستة بثلاثين وللستة أخوة عشرة في ستة بستين
لكل واحد عشرة * وفي أربع زوجات واثنى عشر أخا شقيقا أولاب مع جد وأم أصلها
ستة وثلاثون للأربع زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الأربع زوجات
وتباينها وللأم السدس ستة وللجدات الباقي سبعة وللأثنى عشر أخا أربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فتدالار اثنا عشر لثلاثة عشر بنات الأربع
عدد الزوجات وبين الستة عدد وفق الأخوة توافق بالنصف في ضرب نصف أحدها
في كامل الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة
بأربع مائة واثنين وثلاثين ومنها تصح للزوجات تسعة في اثني عشر بثمانية كل
واحدة تضربها في المنكسر تسعة تسعة في وفق من خالف وهم الأخوة ثلاثة بجمعة
وعشرين وهو نصيب كل واحد وللأم السدس ستة في اثني عشر باثنين وسبعين
وللجدات الباقي سبعة في اثني عشر بأربعة وثمانين وللأخوة أربعة عشر في اثني
عشر بثمانية وستين كل واحد من الأخوة تضربه في وفق المنكسر وهو سبعة
بسبعة في وفق من خالف وهي الزوجات اثني عشر بأربعة عشر وهو نصيب كل واحد
فقد استوفيت الأقسام الاثني عشر بالأمثلة مفرقة في جميع أصول المسائل بعول

ويعبر عن قول ما عدا أصل اثنين وانتهت أمثلة الانكسار على فريقين وستأتي أمثلة
الانكسار على ثلاثة فرق وعلى أربعة عند من يتأق عند من الأربعة ما عدا المسألة
هو العلم أنه إذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق أو أربعة فذلك نظر ان كما تقدم في الانكسار
على فريقين أو لهما ان تنظر بين كل فريق ومهامه فاما أن يتباين أو اما أن يتوافق
فان يتباين فإيق ذلك الفريق بمهامه ثابتة وان توافقا فذلك الفريق الى وفقه
واثبت وفقه مكانه ثم تنظر بين الفريق الثاني ومهامه كذلك واثبت ذلك
الفريق أو وفقه ثم تنظر بين الثالث ومهامه كذلك ثم بين الرابع ومهامه كذلك فهذا
هو النظر الأول والنظر الثاني بين المشتبات بعضها مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحد هما فهو جزء السهم وان تداخلت كلها فأكثرهما جزء السهم وان
تباينت كلها فسطحها جزء السهم أي ما حصل من ضرب بعضها في بعض وان توافقت
أو اختلفت فأوجه منها طريق السكوفيين وهي ان تنظر بين المشتبين منها بطريق
النسب الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فانظر بينه وبين
الثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فانظر بينه وبين الرابع
ان كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فالحاصل فهو جزء السهم فأضربه في
أصل المسألة أو مبالغها بالعول ان عالت فالحاصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسألة
فاذا أردت قسمة الصحيح فأضرب حصص كل فريق من أصل المسألة في جزء السهم
واقسم الحاصل على ذلك الفريق ان كان متعددًا يحصل ما لو أحده من الصحيح
وان كان الفريق شخصًا فالحاصل من ضرب حصصه في جزء السهم هو ما له من الصحيح
* اذا تقرر ذلك فليعمل أمثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتأق ذلك الا في
الأصول الثلاثة التي تقول وفي أصل ستة وثلاثين ففي خمسة جدات وخمسة
اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة وجزءهمها خمسة للتماثل بين الرؤس بعضها مع
بعض في حال المباينة بين الرؤس والسهام وتصح من ثلاثين من ضرب خمسة في
ستة أصل المسألة فلجدات واحد في خمسة بخمسة لكل واحدة واحد وللأخوة
للام اثنين في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعمام ثلاثة في خمسة بخمسة
عشر لكل واحد ثلاثة ولو كانت الأعمام عشرة لكان جزءهمها عشرة للداخل
بين الرؤس بعضها مع بعض اذا الخمسة داخل في العشرة فتضرب في أصل المسألة
وهو ستة يحصل ستون فلجدات واحد في عشرة بعشرة لكل واحدة اثنان
وللأخوة للام اثنين في عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللأعمام ثلاثة في
عشرة بثلاثين لكل واحد ثلاثة * وفي جدتين وثلاثة أخوة لام وخمسة أعمام
المسألة من ستة للجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما وللثلاثة
أخوة لام الثالث اثنان لا ينقسمان عليهما ويباينان عددهم وللخمسة أعمام

الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وبين عدد الجدتين وعدد الثلاثة
 اخوة لام تباين فيضرب احد هما في الآخر بسبعة وبين الستة وعدد الخمسة اعمام
 تباين فيضرب احد هما في الآخر بثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في اصل المسئلة
 وهو ستة بمائة وعشائين ومنها تصح وهي الصماء لشدة عموم التباين فيها وقسمتها
 واخمس مائة وفي جسدتين وثمانية اخوة لام وعشرون شقيقة اصلها ستة وتقول
 لسبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون لمباينة وفق الشقيقات وهو تسعة مائة وفق الاخوة
 للام وهو اربعة الداخل فيه عدد الجدتين وتصح من مائتين واثنين وخمسين
 للجدتين واحد في ستة وثلاثين بسبعة وثلاثين لكل واحدة ثمانية عشر وللثمانية
 الاخوة للام اثنان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحدة تسعة وللثمان
 عشرة شقيقة اربعة في ستة وثلاثين بمائة واربعة واربعين لكل واحدة ثمانية
 * وفي اربع زوجات واثنى عشرة جسد وستة وثلاثين شقيقة المسئلة من اثني عشر
 للزوجات اربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم وتباين عددهن وللجدات السادس
 اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفهن
 ستة وللشقيقات الثلثان ثمانية لكل الذي بقي سبعة فتعمل بواحد لكل الثلثين
 فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع فترد الشقيقات لربعهن
 تسعة وبين عدد الزوجات الاربع وعدد وفق الجدات وهو ستة توافق بالنصف
 فيضرب نصف احد هما في كامل الآخر باثني عشر وبينها وبين عدد وفق الشقيقات
 وهو تسعة توافق بالثالث فيضرب ثلث احد هما في كامل الآخر بستة وثلاثين وهي
 جزء السهم فتضرب في المسئلة بهيئة وهي ثلاثة عشر بأربعة مائة وثمانية وستين
 ومنها تصح وتنقسم على سنين مائة م * وفي اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين
 جسد وعم للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع وتباينها وللعشرين
 بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين
 بنتا لربعها وهو خمسة وللاربعين جسد السادس اربعة وهي لا تنقسم على الاربعين
 وتوافقها بالربع فترد الاربعين الى ربعها عشرة والباقي وهو واحد للام وبين
 عدد الاربع زوجات وفق البنات وهو خمسة تباين فيضرب احد هما في الآخر
 بعشرين وبينها وبين وفق الجدات وهو عشرة تداخل فيكتفي بالأكر وهو العشر ون
 فهي جزء السهم فتضرب في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون بأربعة مائة وثمانين
 ومنها تصح فللاربع زوجات ثلاثة في عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين
 بنتا ستة عشر في عشرين بثلاثمائة وعشرين لكل واحدة ستة عشر وللاربعين
 جسد اربعة في عشرين بشائين لكل واحدة اثنان وللأم واحد في عشرين بعشرين
 * (واعلم) ان ذكر الاربعين جدها غاها ويجب الامكان العقباني فقط لان ذلك

لا يتصور في الخارج بل بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات ثلاث
 واثنتان وواحدة غير وارثة قالوا رثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وغير
 الورثة أم أبي الأم وإنما تذكر الزيادة على ذلك للمتمرين وفي زوجتين وأربع
 جدات وجد أبي أبي أبي أب في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجدات
 وعشرة أخوة لأب أصلها ستة وثلاثون لأن فيها ربعا وسدسا وثلاث الباقي وقد علمت
 أنه إذا وجد فيها ما ذكر كانت من ستة وثلاثين أصلا لا تصححها على الرابع فللزوجة
 الأربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما أول الأربع جدات السدس
 ستة وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتد الجدات لنصفها وهما اثنتان
 وللجدات الباقي وهو سبعة وللعشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم
 على عشرة وتوافق بالنصف فتد العشرة لنصفها خمسة فيبين عدد الزوجتين ووفق
 الجدات وهما اثنتان تماثل فيكتفي بأحدهما وهما اثنتان وبينهما وبين وفق الأخوة
 وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل
 المسئلة وهو ستة وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها تصحح للزوجتين تسعة في عشرة
 بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون وللأربع جدات ستة في عشرة بتسعين لكل
 واحدة خمسة عشر وللجدتين سبعة في عشرة بتسعين وللعشرة أخوة أربعة عشر
 في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقس على ذلك نظائره من
 مسائل الانكسار على ثلاثة فرق ومن الانكسار على أربع فرق ولا يتأتى ذلك إلا
 في أصل اثنا عشر وصعفا فلا يتأتى ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
 وثمانية عشر لأنه لا يتأتى الانكسار فيها على ثلاث فرق فلا يتأتى فيها الانكسار على
 أربع فرق بالاولى ولا يتأتى في أصل ستة ولا في أصل ستة وثلاثين لأنه في أصل ستة
 متى اجتمع فيه أكثر من ثلاث فرق فلا بد أن يكون هناك ذو النصف ولا يكون
 الا واحدا وفي أصل ستة وثلاثين انما يتعدد فيه الزوجات والجدات والأخوات
 والأخوة وأما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم ففي زوجتين وأربع جدات
 وثمان أخوات لام وستة عشر شقيقة أصلها اثنا عشر للزوجتين الأربع ثلاثة وهو
 لا ينقسم عليهما ويباينهما وللاربع جدات السدس اثنتان وهما لا ينقسمان عليهن
 ويوافقهن بالنصف فتد الأربع جدات إلى نصفها وهما اثنتان وللثمان أخوات لام
 الثلث أربعة وهو لا ينقسم عليهن ويوافقهن بالربع فتد الثمان أخوات إلى ربعها
 وهما اثنتان وست عشرة شقيقة الثلاثان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فيعال
 بخمسة لتكمل الثمانية فتصير حصته ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
 بالثمن فتد الست عشرة إلى ثمنها وهما اثنتان وبين المثبتات التماثل فيكتفي بأحدهما
 وهما اثنتان فجزء السهم فادخر بينهما في المسئلة بعوطها وهي سبعة عشر حصل

أربعة وثلاثون ومنها تصح للزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة وللأربع
 جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللممان اخوات لام أربعة في
 اثنين ثمانية لكل واحدة واحد ولست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة لكل
 واحدة واحد وفي مسألة الامتحان وهي أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات
 وتسعة أمهات أصلها أربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع
 زوجات وتباينها وللخمس جدات السدس أربعة وهي لا تنقسم على الخمس الجدات
 وتباينها وللسبع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع بنات
 وتباينها وللتسعة أمهات الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم وبين عدد
 الزوجات الأربع وعدد الجدات الخمس التباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
 ويباينها ويباين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة
 وأربعين ويباينها بين التسعة أمهات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائتين
 وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثلاثين ألفا
 ومائتين وأربعين لأن ألفا في أربعة وعشرون باربعة وعشرين ألفا ولان مائتين في
 أربعة وعشرين باربعة آلاف وثمانمائة ولان الستين في أربعة وعشرين بالف
 وأربعمائة وأربعين فيحتاج لثلاث ضربات وجملة ذلك ثلاثون ألفا ومائتان
 وأربعون ومنها تصح فإذا أردت القسمة فالما ان تضرب حصة كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم وأما ان تعطى كل فريق من المصحح بمثل نسبتاه من أصل
 المسئلة كالسدس والثلاث مثلا وهكذا وهو أسهل فللأربع زوجات الثمن ثلاثة
 آلاف وسبعمائة وثمانون لكل واحدة من تسعمائة وخمسة وأربعون وللخمس
 جدات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمانية وللسبع بنات
 الثلثان عشرون ألفا ومائة وستون لكل واحدة ألفان وثمانمائة وثمانون وللتسعة
 أمهات الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحدة مائة وأربعون وسهيت هذه
 المسئلة بمسئلة الامتحان لانه يمكن بها الطلبة فيقال شخص مات وخلف أربعة
 فرق من الورثة كل فريق أقل من عشرة ومع ذلك صحت أكثر من ثلاثين ألما صورتها
 وتسمى أيضا صما لانه عمها التباين اذ كل فريق باين سهامه وبين المثبتات التباين
 وقس على ما ذكر من المثالين نظائرهما انتهى المتيسر من أمثلة الانكسار
 والتصحیح في الاحياز الاربعة التي ذكرها الناظم ومعرفة مبلغ كل من علم الحساب
 الذي أشار اليه بقوله وقد تنهاه القول في الحساب أي حساب المرائض
 وهو تأصيل المسائل وتصحيحها لا علم الحساب المشهور الذي هو علم أصول يتوصل بها
 الى استخراج الجوهولات العددية وهو يشمل حساب المرائض وغيرهما مع انه لا بد
 من معرفته لمن يريد اتقان علم القرائض كما قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني

بما يشترطه على منظومة الرحمة وقوله بغير اسهاب ولا اطناب الاسهاب
 كذا في الكلام والاطالة فيه وأصله الابعاد من السهب وهو الارض المستوية
 البعيدة والاطناب هو تأدية المعنى المقصود بفوق عبارة المتعارف وليس المراد
 بالاطناب هنا الايضاح المشهور عند البيانين بل المراد به تأدية المعنى المراد
 بالاختصار والله أعلم ولما انتهى الكلام على تأصيل المسائل وتهجيها بالنسبة
 لميت واحد شرع يتكلم في تأصيل المسائل وتهجيها بالنسبة لميتين فاكثروا وهو
 المسمى بالمناسخة فقال

خذ كطريقة المناسخة

أي هذا بيان ذكرا أحكام تشتمل على طريقة المناسخة أي بيان العمل فيها
 كما يعلم من كلام الناظم وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه الا ماهر
 في الفسراض والحساب كما أشار اليه الناظم في آخر الباب والمناسخة بفتح السين
 على الاشهر مصدر ناهض ويصح كسر السين على خلاف الاشهر فتسكون اسم
 فاعمل وعلى كل فالفاعلة فيها ليست على بابها لان الاولى بمعنى المنسوخة فقط
 والثانية بمعنى ناسخة فقط والمفاعلة تقتضي الفعل من الجانبين كالمضاربة ولك
 ان تجعلها على بابها باعتبار اخذها من النسخ بمعنى النقل لانك عند قسمة الجامعة
 تنقل الكلام من الاولى للثانية ومن الثانية للاولى ولا تنقل من له شيء من الاولى
 اخذته مضروبا في جميع الثانية أو روفةها ومن له شيء من الثانية اخذته مضروبا
 في سهام مورثة أو روفةها وبعضهم جعلها شبه مفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر
 من واحد لان المتوسطة بين الاولى والاخيرة ناسخة للاولى ومنسوخة بالثالثة
 وهو كذا في مورث لم يميت من ورثة الاول الا واحد يكون اطلاقها حينئذ طردا للباب لانه
 يرد في ناسخة متوسطة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لا مفاعلة حقيقة
 لانها ليست مفاعلة لان الاولى منسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا
 كان السهم من الجانبين كذا في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام والمناسخة مأخوذة من
 النسخ بمعنى الازالة لان الجامعة تزيد حكم المستثنين قبلها أو هي بمعنى التغير
 لانهم تغير حكمها أيضا أو هي بمعنى النقل لان النظر انتقل من المسئلة الاولى
 للثانية فالمناسبة موجودة على كل من المعاني الثلاثة أو مأخوذة من نسخت الشمس
 الظل أي ازالته على الاول أو من نسخت الريح آثارا لا بارأي غيرهما على الثاني
 أو نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلها كما قال نقل المعنى لكن
 باللفظ آخر قيل له سلخ وان افسد المعنى واللفظ افسادا كما قيل له مسخ بالمعنى ولذلك
 قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلخ والمسخ ان النسخ نقل اللفظ والمعنى
 نقلها لا يحيا وان السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ افساد اللفظ والمعنى افسادا

كلامه في الواو وأوفي الأوجه الثلاثة اللغوية المذكورة للتوزيع وشرها
رفع حكم شرعي باثبات آخر ومثله في الأصول برفع وجوب استقبال بيت المقدس
بوجوب استقبال الكعبة سواء كان النسخ إلى بدل وبه قال الإمام الشافعي رضي
الله عنه وبعض الأئمة أولا ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط أن يكون إلى بدل ومثله
ذلك بآية يأيا الذين آمنوا إذا نجاكم الرسول فقهوا وبإين يدي فنجواكم صدقة فانه
نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع الأولون كونه لا إلى بدل
بل إلى بدل وهو حوال المناجاة بدين تقديم صدقة وهذا الكلام وإن لم يخصنا هنا
لكي ذكرناه لانعام القائدة وهذا اصطلاح الأصوليين وفي اصطلاح الفرضيين
أن يعوت من ورثة الميت الأول واحد أو أكثر قبل قسمة التركة وهذا التعريف
لا يناسب المعنى اللغوي المتقدم ففي كلامهم تساهل وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة
الأول فينقل المال من ورثة الأول إلى غيرهم إذا تقر بذلك فتارة يعوت من ورثة
الميت الأول ميت فقط وتارة يعوت أكثر وفي الحالاتين تارة يمكن الاختصار وتارة
لا يمكن فهذه أربعة أحوال وقد شرع الناظم في بيان ذلك بقوله

من مات ثم بعده امرؤ هلك * من وارثه قبل في قسم مات ترك
فإن يكن ارث الأخير منحصرا * في وارث الأول طرا واعتبر
بطلق التعصيب أرثهم فقط * فاقسم على الرأس والميت سقط
عنكم ميت عن خمسة بنينا * مات فتى منهم عن الباقينا

أي إذا مات شخص ثم مات قبل قسمة تركته واحد من ورثته وورث الباقيون
أو بعضهم من الثاني ففي المسئلة ميتان الميت الأول والثاني أحد ورثته وهذا هو
القسم الأول فإن كان ميراث الثاني منحصرا في ورثة الميت الأول وكان ارث الباقيين
من الثاني كما أنهم من الأول جعل كل كان الثاني من ورثة الأول لم يكن وقسم الباقي
بين الباقيين كما مثل له الناظم نفع الله بقوله كبت عن خمسة بنينا الخ وهذا أكثر
فيما إذا كان الورثة عصبية فمثلتهم في المثال المذكور عدد رؤسهم من خمسة منهم
لكل واحد منهم ثم مات أحد الخمسة عن الباقيين وهم أربعة قبل القسمة فتجعل
المسئلة الأولى والثانية من أربعة ولا حاجة إلى قسمها أولا من خمسة ثم قسمها ثانيا
من أربعة بل تجعل المسئلة ابتداء من أربعة وكان الميت الثاني لم يكن كما أفهمه
كلام الناظم إلا أنه كان الأولى أن يقدم في هذا القسم ما قدمه في المنهاج والمنهج
بأن يمثل أولا بالاخوة بان يقول

كبت عن خمسة من اخوة * مات فتى منهم قبل القسمة

والمراد من الاخوة في هذا البيت اشقاء أولاد لا لام وذلك لاتحاد ارثهم من الأول
والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف ما مثل له فانه في الأول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة

ومثل الاخوة الخالص من غير الام والبنين الخالص اذا مات مثلاً من ستة اخوة
واخوات أو ستة بنين وبنات مات أحدهم عن الباقين وهذا القسم مما يتأق فيه
الاختصار والاختصار يكثر وجوده في المناهج والمناهج الخالص بالنسبة الى
الاختصار نوهان أحدهما ما يمكن اختصاره في ابتداء العمل فلا يحتاج فيه الى تصحيح
غير مسألة الميت الأول كما تقدم والقسم الثاني ما لا يمكن فيه الاختصار في الابتداء
وأن يقع في انشاء العمل أو بعد انتهائه وشرطه ان كان الاختصار في ابتداء العمل
ان تنحصر ورثة كل ميت بعد الأول في ورثة من مات قبله وان يرث كل واحد من كل
ميت نصيباً مثل نصيب الذي ورثه من غيره دون تفاوت في الانصبة وهذا ويقع في
الأول بطلاق العسوبة كما سبق وفي الأول بطلاق الفرض اذا كان أصل مسألة
الميت الأول ماثلاً فمن يريد معرفة الاختصار في ابتداء العمل ينظر ان وجد شرطه
بان كان ارثهم من كل ميت بلا تفاوت في مطلق التعصيب بان يرث كل وارث من
كل ميت بطلاق التعصيب كما اذا مات شخص عن خمسة بنين وخمس بنات ثم مات
منهم ابن ثم ابن ثم ابن ثم بنت وهكذا حتى مات ثلاثة بنين واربع بنات وكل واحد
ليس يرثه الا من بقي وبقى ابنان وبنات يفرض من مات بعد الميت الأول كالعديم
ويقسم مال الأول على من بقي من الورثة كأنه مات عنهم فقط من أول الامر ولم يخلف
غيرهم ففي المثال الذي ذكر ان البنين الثلاثة والبنات الاربع كانهم لم يكونوا وان
الميت الأول مات ولم يخلف سوى ابنتين وبنات واقسم ماله بينهم لذلك مثل حظ
الانثيين فتصح من خمسة للبنات سهم ولكل ابن سهمان ومن الاختصار مجرد ولا قال
شيخ الاسلام في شرحه على الكفاية واذا كان في المسئلة ميتان فقط فاكتب ورثة
الأول في سطرها ثم كل وارث تحت آخر ثم افصل بينهم بخطوط عمدة عرضاً ثم
مد خطين موازيين للخطوط أحدهما فوق الوارث الاعلى وثانيهما تحت الاسفل ثم
ثلاث خطوط قائمة متوازية أحدهما متصل باطراف الخطوط الممتدة عرضاً والآخران
مقطعان كما يجب ان يصير كل وارث في سطح مربع وقد ادهم مربع واقسم هذين
الصنفين من المربعات القائمة جدواين وكذا كل صنف من المربعات يوازيها يسمى
جدولاً ثم ارسم المصحح فوق الجدول الثاني منه ما وارثهم حصته كل ارث منه في
المربع من الجدول الثاني ثم اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين
أولهما الورثة وثانيهما المصصهم من المصحح واكتب بازا الميت الثاني في المربع
الاول من المربعين الموازيين له من جدوليه مات أو علامة لذلك كيم ثم لورثته خمسة
أحوال لانهم اما كل من بقي من ورثة الأول أو بعضهم أو غيرهم فقط أو غيرهم
مع كلهم أو بعضهم ففي الحالين الأولين اكتب ورثة الثاني في أول جدوليه كما في
ورثة الأول وفي الثالث مد تحت جدوليه من المربعات الموارية لمربعات بعدد

أولئك الورثة واحسب في كل مربع منها ذلك الوارث ولا ينفى العمل من ذلك في الخالين والباقيين ثم صحح مسألة الثاني وارسم معها فوق الجدول الثاني من من جدوليه واكتب حصة كل من ورثته في المربع الذي تقدمه كما في ورثة الأول ثم ارسم للمسئلة الجامعة جدولاً خامساً متصلاً بجدول الثاني وهكذا أبدأ بعمل لكل ميتين خمسة جداول اثنين للأول واثنين لثاني والخامس مشترك فان محتما من صحيح الأولي فارسم عدد الأولي فوق الخامس ليقابل عند الامتحان وما يخرج من قسمة حصة الثاني من الأولي على مسئلته فهو جزؤه منها فاضرب فيه حصة كل وارث منها واثبت الخارج وحده ان لم يرث من الأولي أو مع حصته منها ان ورث منها في المربع الذي تقدمه من جدول الجامعة وان محتما من عدد ثالث فارسم فوق الخامس وارسم كل عدد فوق ثاني جدولي كل ميت قوساً وارسم على القوس الأولي صحيح الثانية أو وقفه وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولي أو وقفه وعلى الثانية حصة الميت الثاني من الأولي أو وقفه ثم اضرب كل حصة من جدولي الحصص في المرسوم على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل لكل من الجامعة في المربع الموارى من الجدول الخامس المربع صاحبها ثم اجمع الحصص المثبتة في الخامس وقابل بحجمها المرسوم فوقها فان ساواها صح العمل والا فلا وقد علمت ان حصة الثاني من الأولي اما أن تصح على مسئلته أو تبانيتها أو وقفها وعلى كل منها لا يخفى حال من الأحوال الخمسة السابقة فتكون الأحوال خمسة عشر ولها امثلة بعد ذلك فليذكر بعضها المتبعة على الباقي من كان المتألم من ذكرها كلها فلو حلف زوجة ومزوجة بنين وثلاث بنات منها فزوجته عنهم فضعها هكذا

زوجة	٩	مات		
ابن	٤	ابن	٢	٢
ابن	٤	ابن	٢	٢
ابن	٤	ابن	٢	٢
ابن	٤	ابن	٢	٢
بنت	٧	بنت	٨	١
بنت	٧	بنت	٨	١
بنت	٧	بنت	٨	١

الأول من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثها بقية ورثة الأول ومثلها من تسعة والتسعة منقسمة عليهم اقتصر المثلثان من مخرج الأولى وجزءهم من الثانية واحد فخر بيت فيه حصص كل منها أصبحت الخارج إلى ماله من الأولى فصار حصص كل واحد ستة عشر وكل بنت ثمانية عشر فرمته في الجدول الخامس فكان ما رأيت ثم الحصص الستة متوافقة بالثمان فترجم إلى ثمن المايات في فتحة من تسعة لكل ابن انسان ولكل بنت واحد كما رأيت في الجدول السادس ولولا الاختصار لم تنقح ولو كانت بحالها إلا أن الأولاد من أمه ماتت قبل أبيهم ثم مات بعد أحد البنين من ثلاثة بنين وبنت فاعمل كما يرى يكن هكذا

٧٢	٧	٧٢	زوجة
٩		٩	ابن
		١٢	ابن
١٤		١٢	ابن
١٤	٢	١٤	ابن
٧	٤	٧	بنت
٧	٤	٧	بنت
٧	٢	٧	بنت

ولم يرث الابن أحد من الأولى ومثلته من سبعة والأربعة عشر منقسمة عليهم وجزء سهمها اثنان فاضرب فيه حظ كل وارث بما يكن لكل ابن أربعة ولكل بنت اثنان وأنصب الباقيين من الأولى باقية بحالها ولو كان البنون في الأولى من الزوجة والبنات من أخرى ماتت قبل الأب ثم ماتت إحدى البنات عن زوج والباقيين فقد تركت زوجا وشقيقتين لسقوط ولد الأب فاعمل كما يرى يكن هكذا

٩		٩	زوجة
١٤		١٢	ابن
١٤		١٤	ابن
١٤		١٢	ابن
		٧	بنت
٩	٤	٧	بنت
٩	٤	٧	بنت
٣	٣		زوج

وبعض ورثة البنت لم يرث من الأولى وهو الزوج وبعضهم بعض بقية ورثة الأول
وهما الشقيقتان ومثلتهما من سبعة بالعول وماتت عن سبعة وهي منقسمة عليها
فيهمان من مخرج الأولى أيضا جزء سهم الثانية واحد فأضرب فيه حصته كل من
بها فلزوج ثلاثة ولكل من الشقيقتين اثنين يضمنان إلى ما معهما من الأولى يصير
مع كل منهما تسعة ومع الزوجة من الأولى تسعة وكل ابن منها أربعة عشر فأنبت هذه
الحصص في الجدول الخامس يكن ما رأيت * ولو كانت الأولى بها لها إلا أن من مات
هو البنت وترك الباقي فمجموع بقية ورثة الأول ومثلتهما من ثمانية وأربعين
تباين حصتها من الأولى فيهمان من ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسين وأعمل
في وضعها كما يمكن هكذا

٧				٤٨	
٣٤٤٦	٤٨		٧٢	زوجة	
٤٨٨	٨	٢١	٩	ابن	
٧٤٢	١٠	أخ شقيق	١٤	ابن	
٧٤٢	١٠	أخ شقيق	١٤	ابن	
٧٤٤	١٠	أخ شقيق	١٤	ابن	
		ماتت	٧	بنت	
٣٧١	٥	شقيقة	٧	بنت	
٣٧١	٥	شقيقة	٧	بنت	

قد رسمت جميع الثانية على قوس الاولى وماللت من الاولى على قوس الثانية
وضربت للزوجة حصتها من الاولى فيما على قوسها وحصتها من الثانية فيما
على قوسها وجمعت الحاصلين وكانت العمل فكان ما رأيت * وان كان في المسئلة
أكثر من ميتين فاعمل لكل رائد جد وابن كما للثاني أولهما الورثة وثانيهما الحصة
وترسم مسموعة مسئلة قوة على ما رسمت رسم الجماعة بجد ولا أخير أو لا
بخفي تعاصيل الاعمال عامر فسلو ترك بنتا وأختا ثم ماتت الأخت عن بنتين وعم
ثم الأم عن زوجة وابن أخ فاعمل مسئلة الميتين الأولين ثم الثالث بما عرفت وارسم
له جد وابن متصليين بالعم من أولها الورثة وثانيهما الحصة منهم من مسموعة وترسم
مسموعة فوقه وجد ولا ثامنا للجماعة ثم حصته تبين مسئلة فتصح الثلاث من
أربعة وعشرين للبنات الأربعة اثنا عشر والبنات ثمانية وزوجة الأم واحد ولا ابن أخيه
ثلاثة بهذه الصورة

٣	١	٤	٥	٤	٤
٥	٣	٦	٤	٤	٤
١		٥		١	١
مات					
بنت	١	١		٤	٤
بنت	١	١		٤	٤
هم	١	١	مان		
			زوجة	١	١
			ابن أخ	٣	٣

واعلم * انه لا ينبغي رسم المحبوب الا اذا كان له نكحة كان يكون حاضرا الغيرة
حجب نقصان فلا بأس ما ثبته كان ~~كان في المسئلة~~ وان كان من لا فان
الاخوين ادالم يكتما قد يدل عن كونهم احاطة بين الام والابن كالثالثة جماعة
من صنف كمتين يتفاوت ارثهم آخر فينبغي تميزهم رسمهم اهل خارج الجدول
انتهى * وقوله طرأ بضم الطاء الملهة أى كاتبة كجسم طرأ شرح به الامالى * ثم أشار
الناظم الى انه لا يشرط في اختصار المسئلة من هذا القسم ان تتم بعض المسئلة في
العصوبة بقوله

ان تجدد في وارئ الأول ذا * فرض وبعه ولم يرث فهو كذا

* وان يكن خـ لانه فصيح * مسألة السابق هو توارث حـ
 * ثم اذا صححت تلك الأولـ * صحيح لذات الميتين مسألة
 * واعرف من الأولى سهام حصته * وانظر اليها والى مسألة
 * فلا على المسئلة السهام * تقسم قبل الأولى اكتمى القسام
 * كالزوج مع اختين لأم والده * ماتت عن الأخرى وبنت واحدة

أى ومثل ما سبقه القسم الأول من لزوم اختصار المناهضة اذا كان ورثة الميت
 الأول والثاني عصبه اذا وحدث في ورثة الميت الأول صاحب فرض ولم يرث من الميت
 الثاني فإن المسئلة تختص كذلك ويجعل كان الميت الثاني لم يكن خـ لا والماتوه
 عبارة المتهاج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه وذلك ليس
 بشرط كالماتت امرأة عن زوج وابنة من غير ثم مات أحد الابنين قبل القسمة
 فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبه فهما دون الزوج وهو ذو فرض في الأولى
 وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج
 والباقي لابن المسئلة من أربعة للزوج الربع واحد والباقي ثلاثة لابن وتصح من
 ثمانية والثانية من أربعة أيضا فتجعل الأولى والثانية من أربعة ابتداء للزوج
 الربع واحد والباقي ثلاثة لابن ولا حاجة الى التصحيح من ثمانية ويجعل كان الابن
 الثاني لم يكن وهكذا في ميتين فافترق قبل القسمة كان ماتت عن زوج وأبنت عن
 زوجة وعن اثني عشر ولدا فيهم ذكر واحد فمهم ابن واحد عشر بنتا كلهم من غير
 الزوجة ثم مات منهم عشر بنات واحدة بعد واحدة ولم يبق من ورثته سوى ابن وبنت
 والزوجة وكل بنت يرث من بقى من اخوتها فقط فبطريق الاختصار تجعل الميت
 الأول كانه مات عن الزوجة والابن والبنت فاقسم تركته عليهم واحد عمل البنات
 العشر الميتات كاعدم فالمرأة الثمن ولابن والبنت الباقي فاصابها ثمانية وضع
 من أربعة وعشرين الزوجة ثلاثة ولابن أربعة عشر وللبنت سبعة وهذا بشرط ان
 يكون الاولاد كلهم من زوجة ميتة أو من أمة أو كل واحدة من زوجة ميتة أو أمة حتى
 لا يرث منه أحد بالفرض أو يكونوا كلهم اخوة لاب فلا يجب بعضهم بعضا فلو كان
 بعضهم أشقاء وبعضهم لاب لحبهم الاشقاء ولا يمكن اختصارها ابتداء أو كذا لو كانوا
 كلهم من المرأة أو من أموات محتملات فلا يثنأى اختصارها ابتداء الا اذا كانوا
 كلهم من امرأة وماتت المرأة بعدهم أو بعد بعضهم ويرث من بقى بها من أولادها
 فقط ففهم تجعل مع من مات من أولادها كاعدم كما اذا كن الاولاد كلهم في المنزل
 المذكور وهو الزوجة واحدة عشر ولأم من الزوجة المذكورة ومات بعد موت
 بناتها أو بينهن أو قبلهن تجعل هي وهن كاعدم كما ان الأول مات عن ابن وبنت
 فتصح مسئلته كلهم من ثلاثة ولو ساءت بطريق البسط أصحت من عدد كثير بطول

ذكرها ثم تختصرها بعد الى ثلاثة فتركة ابتداء راحة من التعب ومثل ما سبق
 في اختصار المناسخة أيضا ذات عدد أصحاب القروض في الاولى والثانية وشرطه
 ان من حازر الميت الثاني هم الوارثون في المسئلة الاولى وهم ذو فرض في المسئلة
 لم يخطئ في المسئلة اسماء قروضهم بشرط ان تكون مسئلة الميت الاول حائلة
 بقدر نصيب الميت الثاني أو بأكثر من نصيبه وتكون مسئلة الميت الثاني غير
 حائلة في المسئلة الاولى وحائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه من حول الاولى فإذا
 وجد الشرط فافرض الميت الثاني مهملًا كالعدم واقسم تركه الميت الاول على
 الباقيين على قدر قروضهم منه كأنه مات عنهم فقط مثل ما مضى * مثال المسئلة الاولى
 ماتت امرأة عن زوج وأخت لاب وأخت شقيقة فتزوج الزوج المذكور بالاخت
 للاب وماتت عنه وعن أختها الأبيها وهي شقيقة الميتة الاولى فافرض الاخت
 للاب كأنها لم تكن وكان الاولى ماتت عن أخت شقيقة وزوج فاقسم مالها بينهما
 نصفين فتصح من اثنين لان مسئلتهما من ستة وتعمل الى سبعة لسكل من الزوج
 والشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم يقسم بين الزوج والاخت نصفين فنصيب الميتة
 الثانية هو قدر ما عالت به الاولى * ومثال المسئلة الثانية ماتت عن زوج وحنة
 وهي أم أب وأخت شقيقة وأخت لاب أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللحنة السدس سهم ولشقيقة ثلاثة والاخت للاب سهم فتعمل الى ثمانية ثم
 تزوج الزوج بالاخت للاب وماتت عنه وعن جدتها وأختها الأبيها وهي شقيقة
 الاولى فمسئلتهما من ستة وتعمل الى سبعة فاجعل الاخت للاب كالعدم وكان
 الاولى ماتت عن جدتها وزوج وشقيقة فاقسم مالها بينهم على سبعة كأنها ماتت
 فقط * القسم الثاني في اختصار المناسخة وهو الاختصار في آخر العمل بعد تصحيح
 المناسخة ان ترى الاشتراك قد وجد في الانصبا كماها فارد كل نصيب الى الجزء الذي
 وقع به الاشتراك والى أدق الاجزاء ورد مسئلة المناسخة الى ذلك الجزء فذلك الجزء
 تصح منه مسئلة المناسخة فاقسمه على الورثة كلهم مفصلة بحسب سهامهم مثاله زوجة
 وابن وبنت كلاهما من الزوجة ماتت هذه عن أمها وأختها وزوجة الميت الاول
 وابنه فالاولى تصح من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة وعشرون ميتهم من الاولى
 سبعة تباينها فاضرب الثلاثة في الاولى تصح المناسخة من اثنين وسبعين للزوجة
 بالزوجة والامومة ستة عشر وللابن بالنبوة والاخوة ستة وخمسون وهما متوافقان
 بالثمن فرد نصيب كل منهم ما الى ثمنه فيرجع نصيبها الى اثنين ونصيبه الى سبعة
 ورد المسئلة الى ثمنها تسعة واقسم التسعة على الزوجة والابن سهمان لها وسبعة له
 * مثال آخر ماتت عن زوجة وثلاث بنات منها وهم هو أبوا الزوجة ثم ماتت الزوجة
 عن أبيها وبناتها الثلاثة فالاولى من اثنين وسبعين والثانية أصلها من ثلاثة

بالاختصار وتصح من تسعة وسهام الزوجية تسعة منقسمة عام فاجعل للاب
والكل بنت من المسئلة بن ثمانية عشر فالانصباء الاربعه متماثلة ومشتتركة بنصف
النسب فترجع اليه وتصح من أربعة لهم سهم والكل بنت سهم وقوله وان يكن
خلافه فصح الخ أي وان مات من ورثة الميت الاول واحد قبل قسمة تركه الميت
الاول ولم يكن اختصار مسئلة على سنن ما سبق من القسمين فصح مسئلة
الميت الاول وافعل به ما سبق في باب تصحيح المسائل بحيث يخرج ما يخص كل
واحد منها صحيحا واقسم مسئلة على ورثته فاذا عرفت سهام الميت الثاني من
مسئلة الاول فاجعل للميت الثاني مسئلة أخرى وصحبها بحيث يخرج ما لكل من
الورثة فيها صحيحا على حكم ما سبق فاذا عرفت ما صحت عنده الثانية وسهام الميت
الثاني من المسئلة الاولى فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلته فلا يخلو من
ثلاثة أحوال لانه اما ان تقسم سهام الميت الثاني على مسئلته كما مثله الناظم كان
ماتت امرأة عن زوج وأختين للام كشقيقتين أو لاب ماتت إحدى الأختين
قبل القسمة عن الأخرى وعن بنت وأصل الاولى من ستة اضرب أحدا لآخر حين وهما
النصف والثالث في الآخر للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ماتت
بواحد الى سبعة وأصل الثانية من اثنين يخرج النصف ونصف الأخت الميتة من
الاولى اثنان منقسمة على مسئلتها البنت النصف واحد فرضا والباقي واحد
للأخت عصبية لان الأخت مع البنت عصبية ومن الانقسام مات الميت عن أم
وابنين مات أحد الابنين قبل قسمة التركة عن ابنتين وبنت أصل المسئلة الاولى
من ستة فللام السدس واحد يقي خمسة لا تقسم على الابنتين وتباينهما فتضرب
اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فللام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة
وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة على خمسة منقسمة فتصح المناصفة كلها
من اثني عشر من غير رب للام اثنان وللأبن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني
الميت الثاني اثنان ولبنته واحد وهذا المثال الذي مثله الفرضيون في انقسام سهام
الميت الثاني على مسئلته لا يصح الا اذا قام بالام مانع من الميراث في المسئلة الثانية
كالقتل ونحوه لانها في الاولى أم وفي الثانية جدة لها السدس فلا تصح مثالا
للاقسام بل للتباين الآتي ذكره وهذا مثال انقسام سهام الميت على مسئلته
المراد بقول الناظم نفع الله به فان على المسئلة السهام تقسم الخ ثم بين ما اذا لم تقسم
سهام الميت على مسئلته بقوله

- * (وحيث لم تقسم فوق المسئلة * يضرب مهمما رافقت في الأوله) *
- * (وان يكن ثم تباين في * احدهما الاخرى جميعا فاعرف) *
- * (واحسب وما حصلت فهي الجامعة * وليس في القسم بها منازعة) *

* (كلا بوبن صحبا زوجا هلك * عن ستة بنين حازوا مائرك) *
 * (أومات فيها الزوج عن أولاد أخ * ثلاثة وزوجة عنها انسلخ) *
 * (فسن له شيء من الأولى ثبت * يأخذه بالضرب فيما ضربت) *
 * (واضرب نصيب الشخص من ثانيته * في وفق أو كل سهام ميتته) *
 أى وإذا لم تنقسم سهام الميت على مسئلته فتنتظر بعد تصحيح كل من المسئلةين أو أكثر على حكم ما سبق فلا تخلوا ما أن توافق سهام الميت الثاني مسئلته أو تباينها فإن وافقتها ضرب وفق المسئلة الثانية في جميع الأولى فما حصل بعد الضرب فهو الجامع للمسئلةين يقسم عليهم ما وقده مثل الناطم للتوافق بقوله كلا بوبن صحبا زوجا الخ أى كان ماتت في الأولى امرأة عن زوج وأبوين فمسئلتهم من ستة من ضرب بخارج ثلث الباقي ثلاثة في مخرج النصف اثنين للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان وهي إحدى العراوين المتقدمة أول الكتاب ثم مات الزوج في الثانية عن ستة بنين مسئلتهم من ستة عدد رؤسهم وبين مسئلتهم وسهامهم ورثهم توافق في الثلاث فثلث سهام ميتهم واحد وثلث مسئلتهم اثنان فتضرب وفق المسئلة الثانية وهو اثنان في الأولى وهو ستة باثني عشر ومنها تصح الجامعة ثم قل من له شيء من المسئلة الأولى أخذه مضروبا في وفق الثانية فن ذلك لازم في الأولى ثلث الباقي واحد في اثنين وفق المسئلة الثانية باثنين وهو سدس في الحقيقة كما سبق ومن ذلك الأب في الأولى الباقي اثنان في اثنين باربعة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام الميت الثاني من الأولى فن ذلك للبنين الستة ستة في واحد وفق سهام الميت الثاني ستة لكل واحد منهم سهم * ومن ذلك جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت لام عن أخت لام هي الشقيقة في الأولى وأم أم هي إحدى الجدتين وعن شقيقة ميتة فالمسئلة الأولى من ستة لأن فيها السدس وهو أكبر كسر للجدتين السدس واحد منكسر عليهم ما وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة وللأخت الأب السدس تسكمله الثلثين واحد وللأخت لام السدس واحد فتضرب رؤس المنكسر عليهم ما وهما الجدتان اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح الأولى من ذلك للجدتين واحد في اثنين باثنين لكل واحدة واحد ومن ذلك للأخت الشقيقة ثلاثة في اثنين بستة ومن ذلك للأخت الأب واحد في اثنين باثنين وللأخت لام واحد في اثنين باثنين والمسئلة الثانية من ستة أيضا وسهام ميتها من الأولى اثنان توافق مسئلته بالنصف فنصف السهام واحد ونصف المسئلة ثلاثة فتضرب وفق مسئلته ثلاثة في جميع الأولى وهو اثنان عشر بستة وثلاثين ومنها تصح المسئلتان ثم قل من له شيء من المسئلة الأولى أخذه مضروبا في وفق الثانية فن ذلك للجدتين في الأولى السدس اثنان في وفق المسئلة الثانية ثلاثة بستة لكل واحدة

ثلاثة ولاحدى الجدتين من الثانية واحد في وفق سهام الميت الثاني واحد بواحد
والأخت الشقيقة في الأولى ستة في وفق الثانية ثلاثة بشمانية عشر ولها من الثانية
السدس واحد في وفق سهام الميت الثاني واحد بواحد والأخت للأب في الأولى
السدس اثنان في وفق الثانية ثلاثة ستة وللشقيقتين في الثانية اثنان أربعة
في وفق سهام الميت. الثاني واحد بأربعة لكل واحدة اثنان ومجموع ذلك ستة
وثلاثون وهو الذي صحت منه الجامعة * ومنها بعض صور المسئلة المأمونية وهي
رجل مات وخلف أبوين وبنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البننتين عن في
المسئلة الأولى وهم الأبوان واحد البنتين لكن صار للأب في الثانية جد أو صارت
الأم جدة وحدى البننتين أخا فصارت الورثة في الثانية جد أو جدة وأختا فالأولى
من ستة مخرج السدس الذي للأبوين لانه لا أكثر لكل من الأبوين سهم ولكل
من البننتين سهمان لأن لهما الثلثين والثانية من ستة أيضا للجدة سهم وللجد
والأخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم وتباين فجعل رأس الجد والأخت
ثلاثة ونضربه في المسئلة بشمانية عشر ومنها تصح للجد واحد في ثلاثة بثلاثة وللجد
والأخت الخمسة في ثلاثة بخمسة عشر للجد عشرة وللأخت خمسة فالبنت من الأولى
اثنان وبين الاثنين والثمانية عشر موافقة بالنصف فأضرب نصف الثمانية عشر
تسعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح المناسبة في له شيء من
الأولى أخذ مضر وباني تسعة وهي وفق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذ مضر وباني
في واحد وهو وفق سهام الميتة ثانيا فاللام من الأولى واحد في تسعة بتسعة ولها من
الثانية بكونها جدة ثلاثة في واحد بثلاثة واجمعها لها يجتمع لها اثني عشر وللأب من
الأولى واحد في تسعة بتسعة وله من الثانية بكونه جدا عشرة في واحد بعشرة فيجمع
له تسعة عشر والبنت مختلفة من الأولى اثنان في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية
بمقتضى كونها أختا خمسة في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلثة وعشرون فإذا جمعت
اثناس عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين اجتمع أربعة وخمسون وهي ما صحت منه
المسئلة فالعمل صحيح * فلو كان الميت الأول الذي خلف أبوين وابنتين أنثى كان
الجد في الثانية أباً أم فلا يرث وكان في الثانية يرث بيت المال أو الرذ أو رثناهما
فببيان ذلك أن تقول للجد التي هي أم أم السدس والأخت ان كانت لأبوين
النصف وان كانت لام السدس وما بقي لبيت المال ان كانت ستة ما راجع والأخت
بالرذ ان لم يكن منتظما فيرد عليهم بحسب انصباهم فإذا كان الباقي لبيت المال
كانت المسئلة الثانية من ستة كالأولى والميت من الأولى سهمان فإذا عرضت
على مسألتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتصرب نصف المسئلة
الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الأولى ستة بشمانية عشر فاللام من الأولى سهم في ثلاثة

بثلاثة ولها بكونها واحدة من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللاب
 من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لأنه من ذوي الارحام كما علمت
 وللبنت من الأولى سهمان في ثلاثة بسنة ولها بوصف كونها أختا في الثانية
 ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لبنت المال
 وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في واحد بواحد ومن الأولى ثلاثة في اثنين
 ستة فيجتمع لها سبعة والباقي أربعة لبنت المال واذا رد الباقي عليهما كانت
 المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان الباقي بعد فرضيهما
 يرد عليهما بحسب نصيبيهما وهو أربعة فتجعل المسئلة من أربعة ومهام الميمنة من
 الأولى اثنان فاذا عرصتهم اعلی مسئلتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة بالنصف
 فاضرب ورق الثانية وهو اثنان في الأولى وهي ستة يحصل اثنى عشر فللام واحد
 من الأولى في اثنين باثنين ولها بكونها واحدة في الثانية واحد أيضا في واحد فيجتمع
 لها ثلاثة وللبنت من الأولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها أختا
 شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها سبعة وللاب من الأولى واحد في اثنين
 باثنين ولا شيء له من الثانية وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين
 لان الباقي بعد فرض الجدة والأخت لام يرد عليهما بحسب فرضهما وهما اثنان
 فتجعل المسئلة من اثنين وسهام الميمنة من الأولى اثنان فاذا عرصتهم اعلی مسئلتها
 وجدت بينهما منقسمة بنقص ما صحت منه الأولى بلا ضرب وللاب من الأولى واحد
 ولا شيء له من الثانية وللام الأولى واحد أيضا ولها من الثانية بوصف كونها واحدة
 كذلك فيجتمع لها اثنان وللبنت من الأولى اثنان ولها من الثانية بكونها أختا
 لام واحد فيجتمع لها ثلاثة وهذا على الخلاف المشهور في ذلك بين الأئمة في توريث
 بيت المال والرد كما سبق واحتمل كون الأخت في الثانية أختا شقيقة أو لام فاختلاف
 الحال باعتبار ذكورة الميت الأول وأنوته فلذلك لم يسأل أمير المؤمنين المأمون
 عنها القاضي يحيى بن اكرم رضى الله عنه بقوله هلك هالك وخلف أبوين وابنتين
 فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البننتين عن الباقيين فقال يا أمير المؤمنين بيت الميت
 الأول رجل أو امرأة فعرف المأمون فطنته فقال له اذا عرفت التمهيد عرفت
 الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما أراد ان يولي قضاء البصرة
 أحضره فاستخبره لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله
 كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سألني
 فان المصدا على لا خافي وكانوا يتحنون العمال والقضاة والامراء بالفراقض فقال
 ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البننتين عن الباقيين وقيل
 عنهم وعن زوج فاجاب بما سبق فولاه فلما قضى الى البصرة قاضيا استخبره مشايخها

واستصغروه وامتنوه فقالوا كم سن القاضى فقال سن عتاب من أسيدته بفتح الهمزة
 وكسر السين حين ولأه النبي صلى الله عليه وسلم مكة وكان سنه اذاك احدى وعشرين
 سنة وأجابهم بذلك اشارة الى انه وقع تولية مثله في السن منه صلى الله عليه وسلم فلما
 أجابهم بذلك اسكتهم فذلك سميت بالمأمونية فيمنعني ان سئل عنها ان يفحص عن
 الميت الاول كما فحص عنه يحيى بن أكرم لاختلاف الحكم كما أسلفناه (قوله) وان
 يكن ثم تبين الخ أى بان يثبت سهام الميت الثانى مسئلة فاضرب بجميع المسئلة
 الثانية فى الاولى فما بلغ صحت منه المسئلة ثلثان ثم قل من له شئ من الاولى أخذه
 مضر وباقى جميع المسئلة الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضر وباقى سهام الثانى
 من الاولى ومنه لذلك النماذج بقوله أومات فيها الزوج عن أولاد أخ الخ أى أومات
 فيها الزوج المذكور فى مثال التوافق وقال فى هذا المثال وزوجة عنها تسليخ مع ان
 الميت عن هذا الزوج هى الزوجة وصورة فيها اذا كان له زوجتان ماتت الاولى عنه
 وعن أبوين والثانية مات عنها وعن أولاد الأخ فلا تسلك فى كلام النماذج دفع الله
 به فالأولى ماتت فيها الزوجة عن زوج وأبوين فمسئلتهم من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان والثانية مات هذا الزوج عن زوجة
 أخرى وثلاثة أولاد أخ لأبوين أولاد فمسئلتهم من أربعة للزوجة الربع واحد
 والباقي ثلاثة منقسمة عليهم وتصيب ميتهم من الاولى ثلاثة فبين مسئلتهم وسهام
 ميتهم تبين فاضرب مسئلتهم فى جميع الاولى أربعة فى ستة بأربعة وعشرين ومنها
 نهم المسئلان ثم من ذلك للام فى الاولى واحد فى الثانية أربعة بأربعة وللأب فى
 الاولى اثنان فى الثانية أربعة بثمانية وللزوجة فى الثانية الربع واحد فى سهام
 الميت ثلاثة بثلاثة ولأولاد الأخ فى الثانية ثلاثة فى ثلاثة بتسعة لكل واحد ثلاثة
 ومجموع ذلك أربعة وعشرون فقد انقسمت المسئلة ثلثان عما صحت منه الجامعة وهو
 الاربعة والعشرون ومنه مات الميت عن أم وابنتين ثم مات أحد الابنتين عن ابنتين
 قبل القسمة فالاولى من ستة للام السدس واحد وللابنتين الباقي خمسة منقسمة
 عليهم فاضرب رأسهم فى المسئلة اثنتين فى ستة باثني عشر ومنها تصح للام واحد فى
 اثنتين باثنتين وللابنتين خمسة فى اثنتين بعشرة لكل واحد خمسة والمسئلة الثانية من
 اثنتين لكل واحد واحد واسقط العلامة الشنورى الام فى المسئلة الثانية مع ان
 وارثه يحتمل انهم توفوا فى الثانية دون الاولى لما منع كتمانها الابن واسقط الاخ
 لسقوطه بالابن فمسئلة الميت الثانى من اثنتين وسهام ميتة خمسة وخمسة على اثنتين
 لا تنقسم عليهم ما وتباينهما فاضرب الاثنين فى الاثنى عشر فتصح المناسبة من أربعة
 وعشرين فاذا أردت القسمة فاللام من الاثنى عشر وهى الاولى اثنان فى جميع
 الثانية وهى اثنان بأربعة فهى لهما وللأب المتخلف فى الاولى خمسة فى جميع الثانية

عشرة فلهي له وله كل ابن من ابني الثاني من مسئلته وهي اثنان واحد في جميع سها
 مورثه وهي خمسة واحد في خمسة بخمسة وهي نصيب كل واحد منهم فاذا جعلت اربعة
 حصص الام وعشرة حصص الابن المتخلف وعشرة حصص الابن كان الجميع اربعة
 وعشرين وهو ما جعلت منه المناسخة والعمل صحيح ثم ذكر الناظم نعم الله به حكم
 ما اذا مات في المناسخة أكثر من ميتين وهو القسم الثاني بقوله

﴿واهل كذا في ثالث تجعل له﴾ جامعة المسئلةين اوله

﴿وحيث كان رابع فهكذا﴾ وفي المناسخات يكفي الفردان

﴿فاستفرغ ذهن لديم افهسي من﴾ مستصعبات الفن الالعطن

أى ومثل ما تقدم من التفصيل في المناسخة تفعل فيما اذا مات ثالث أو رابع أو أكثر
 قبل القسمة سواء كان من يرث من الاولين أو من أحدهما وان الباقي من ورثة
 الاولين هم ورثة هذا الثالث لا غيرهم أو غيرهم مع جميع من يرث في الاولين أو مع
 بعضهم أو منفردين ليس يز يدعهم أحدهم ورثة الاولين ففي هذه الاقسام اهل
 لليت الثالث أو الرابع أو أكثر مسئلة على حدة كما عرفت بعد ان تعمل المسئلة
 الجامعة لمسئلة الاولين واعتبر ما صحت منه كانه المسئلة الاولى وما صح منه مسئلة
 الثالث أو الرابع وهكذا كانه المسئلة الثانية واعرف حظه من الذي اعتبرته كانه
 الاول واقسمه على جميع مسئلته فان انقسم فقد صحت المسئلة الاخيرة ما صحت
 منه التي قبلها وان باينه أو وافقه فاضرب صحته أو ورفقه فيما صح منه ما قبله فما
 بلغ فنه تصح المسائل ثم تقول من له شيء مما صح منه المسائل الاول يضرب له في
 جزه سهم وهو المسئلة الاخيرة عند التباين أو ورفقه عند التوافق ومن له شيء
 من الاخيرة يضرب له في نصيب مورثه من جميع المسائل الاول في المبينة وفي ورفقه
 في المرافقة واعتبر المسائل وان كثرت كمسئلتي دائما حتى تجعل لليت الاخيرة
 مسئلة وليست مع الموتي قبله مسئلة جامعة لهم وخذ نصيب الاخيرة من المسئلة
 ثم قبله واقسمه على مسئلته فان انقسم فالتى أخذت منها نصيبه هي
 الاخيرة وان لم ينقسم فاضرب الاخيرة أو ورفقه في التى أخذت منها نصيبه
 كالمسئلة الجامعة الكبرى مثاله خلف زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنات كلهم
 من الزوجة ولم تر كته حتى مات ابن عم في المسئلة ثم ماتت بنت عم بقى في
 المسئلة فالاولى من ثنية للزوج الثمن واحد والباقي سبعة للبنين والبنات سبعة
 على تسعة لا تنقسم بين الرؤس والسهام التباين فاضرب عدد رؤس المنكسر
 عليهم في المسئلة تسعة في ثمانية باثنين وسبعين للزوجة الثمن واحد في تسعة بتسعة
 للبنين والبنات سبعة في تسعة بثلاثة وستين لكل واحدة من البنات قدر
 المنكسر عليهم سبعة ولذا كضعفه ومسئلة الابن من ستة للام التى هي الزوجة

في الاولى السدس واحد والاخوين والثلاث الاخوات الباقي خمسة منكسرة
 على سبعة وبين الرأس والسهام التباين فاضرب عدد الرأس سبعة في ستة باثنين
 وأربعين للام السدس واحد في سبعة بسبعة والاخوة والاخوات خمسة في سبعة
 بخمسة وثلاثين لكل واحدة من الاخوات قدر المنكسر عليهم خمسة وهو نصيب
 كل واحدة ولذا كرضه عشرة ونصيب ميتهم أربعة عشر يوافق ما صحت منه مسئلة
 بنصف الجميع فنصف سبع سهامه واحد ونصف سبع ما صحت منه المسئلة ثلاثة
 وثلاثة في الاولى اثنين وسبعين بمائتين وستة عشر ومنه تعبان فن له شي من
 الاولى أخذه ضر وباقى وفق الثانية ومن له شي من الثانية أخذه ضر وباقى
 وفق سهام الميت الثاني من ذلك الزوجية من الاولى تسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين
 ولها من الثانية بالامومة سبعة في واحد بسبعة فلها أربعة وثلاثون واسكل ابن من
 الاولى أربعة عشر من الاولى في ثلاثة باثنين وأربعين ومن الثانية بالاخوة عشرة
 في واحد بعشرة فلكل واحد من الذكور اثنين وخمسون واسكل بنت من الاولى
 سبعة في ثلاثة باحدى وعشرين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة فلها من مائة
 وعشرون وقد ماتت احدها عن نصيبها ذلك وعن أم وأخوين وأختين أشقاء فماتت
 من ستة للام السدس واحد والاخوين والاخوات الباقي خمسة منكسرة على ستة
 وستة في ستة بسبعة وثلاثين وبين نصيبها الستة والعشرين ومصحح مسئلتها الستة
 والثلاثين موافقة بالنصف فنصف نصيبها ثلاثة عشر ونصف مسئلتها ثمانية عشر
 فاضرب نصف مسئلتها ثمانية عشر فيما صحت الاوليان وهو مائتان وستة عشر
 فتصح الثلاث من ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وعشرين للام من الاوليين أربعة
 وثلاثون في ثمانية عشر بثمانمائة واثنى عشر ولها من الثالثة ستة في ثلاثة عشر
 بشمانيه وسبعين ومجموعهم مائة وتسعون واسكل ابن من الاوليين اثنان
 وخمسون في الثمانية عشر بتسعمائة وستة وثلاثين ومن الثالثة عشر في الثلاثة
 عشر بمائة وثلاثين ومجموعهم ألف وستة وستون واسكل بنت من الاوليين ستة
 وعشرون في الثمانية عشر بأربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة خمسة في الثلاثة
 عشر بخمسة وستين ومجموعهم ائسمائة وثلاثة وثلاثون ولو كانت المئسمائة
 بحالها الا ان البنت تركت مع من في المسئلة زوجا فماتت من ثمانية عشر وهي
 توافق نصيبها من الاوليين وهو ستة وعشرون بالنصف أيضا فاضرب نصفها تسعة
 في المسئلة والستة عشر تصح الثلاث من ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين للام
 من الاوليين أربعة وثلاثون في التسعة بشمانيه وستة وستين ومن الثالثة في ثلاثة في
 ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ومجموعهم مائة وثلاثة وخمسة وأربعون واسكل أخ من
 الاوليين اثنان وخمسون في تسعة بأربع مائة وثمانية وستين ومن الثالثة سهمان

في ثلاثة عشر ستة وعشرين ومجوعهما أربع مائة وأربعة وتسعون ولكل أخت من
 الأولتين ستة وعشرون في تسعة عاشرين وأربعة وثلاثين ومن الثانية سهم في ثلاثة
 عشر بثلاثة عشر ومجوعهما مائتان وسبعة وأربعون وللزوج من الثالثة خاصة تسعة
 في ثلاثة عشر بمائة وسبعة عشر * ولو كانت المئاة مائة بمائة إلا أن البنت التي
 ماتت أخيراً خلفت مع زوجها وأما وأخوتها البنين وثلاث بنات فيرثهم مع أولادها
 أمها وزوجها وتسقط أخوتها فمستلها من اثني عشر وهي توافق الستة والعشرين
 بالنصف أيضاً فاضرب الستة في المائتين والستة عشر تصح الثلاث المسائل من
 ألف ومائتين وستة وتسعين للام من الأولتين أربعة وثلاثون في ستة عاشرين
 وأربعة ومن الثالثة اثنان في ثلاثة عشر وستة وعشرين فلهما مائتان وثلاثون ولكل
 أخ من الأولتين اثنان وخمسون في ستة بثلاثمائة واثني عشر ولا شيء له من الثالثة
 ولكل أخت من الأولتين ستة وعشرون في ستة عاشرة وستة وخمسين ولا شيء لها
 أيضاً من الثالثة وللزوج من الثالثة فقط ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولكل
 ابن من الثالثة سهمان في الثلاثة عشر بستة وعشرين ولكل بنت في الثالثة سهم
 واحد في الثلاثة عشر بثلاثة عشر ولو كانت المئاة مائة بمائة إلا أن البنت لم تترك
 زوجاً تركت ثلاثة عشر ابناً وثلاث عشرة بنتاً وكانت أمها قاتلة لها فلا يرثها من ورثة
 الأولين أحد ومستلها من تسعة وثلاثين وهي توافق الستة والعشرين بجزء من
 ثلاثة عشر فوفق مستلها ثلاثة اضربه في المائتين والستة عشر تصح المسائل الثلاث
 من ستمائة وثمانية وأربعين للام من الأوليين فقط أربعة وثلاثون في ثلاثة عاشرة
 واثنين ولكل أخ من الأولين اثنان وخمسون في ثلاثة عاشرة وستة وخمسين ولكل
 بنت ستة وعشرون في ثلاثة عاشرة وسبعين ولكل ابن في الثالثة سهمان في وفق
 الستة والعشرين وهو اثنان بأربعة ولكل بنت سهم في اثنين باثنين وتعام تفصيل
 ذلك يعلم عما سبق فتأمل ذلك وقس عليه وعما مثل به شيخ الاسلام رحمه الله في شرح
 الكفاية في الأربعة الاموات زوجة وأبوان وبنتان ثم مات الأب عن الباقي وأخ
 لابوين ثم ماتت الأم عن الباقي وأم وعم ثم أحدي البنات عن زوج ومن بقي فالمسألة
 الأولى من أربعة وعشرين وتؤول لسبعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين
 السدسان ثمانية لكل واحد أربعة والبنات الثلثان ستة عشر لكل بنت ثمانية مات
 الأب عن زوجة وبنتي ابن وأخ فمستلها من أربعة وعشرين توافق حفظها من الأولى وهو
 أربعة فتضرب وفق الثانية وهو ستة في المسألة الأولى بعولها وهي سبعة وعشرون
 يحصل مائة واثنان وستون وهي الجامعة التي منها المسألة اثنان ومن له شيء من الأولى
 ضرب في وفق المسألة ستة ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وبافي وفق مهام مورثه
 وللزوج من الأولى ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللأم من الأولى أربعة في ستة بأربعة

وعشرين ولها من الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها سبعة وعشرون ولكل بنت
ثمانية في ستة بثمانية وأربعين ولها في الثانية ثمانية في واحد بثمانية فيجتمع لها
سبعة وخمسون وللأخ في الثانية خمسة في واحد بخمسة ثم ماتت الأم التي هي زوجة في
الثانية عن أم وبنقي ابن وهم قسم ثلثها من ستة توافق نصيبها وهو سبعة وعشرون
بالثلاث فتضرب وفق مسئلتها الثالثة وهو اثنان في جامعة الأولين وهي مائة واثنان
وستون يحصل ثلاثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها الثلاث
مسائل فمن له شيء من الأولين ضرب في اثنين وفق المسئلة الثالثة أو من الثالثة في
تسعة وفق سهام مورثه وهي الأم فللزوجة من الأولين ثمانية عشر في اثنين بستة
وثلاثين ولكل بنت من الأولين ستة وخمسون في اثنين بمائة واثنان وعشرون ولها من
الثالثة اثنان في تسعة بثمانية عشر فيجتمع لكل بنت مائة وثلاثون وللأخ من
الأوليين خمسة في اثنين بعشرة ولأم الميثة الثالثة واحد في تسعة بتسعة واحد واحد
في تسعة بتسعة ثم ماتت إحدى البنات اللتين هما بنتي ابن في الثانية والثالثة عن
زوج وأم التي هي زوجة الميت الأول وأخت شقيقة وهي بنت الميت الأول فمستلها
من ستة وتعمل ثمانية توافق نصيبها وهو مائة وثلاثون بالنصف فنصف سهامها خمسة
وستون ونصف الثمانية أربعة فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة
وتسعون وهي الجامعة التي تصح منها الأربع مسائل فمن له شيء من الثلاث الأول
ضرب في وفق الرابعة أربعة ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في وفق سهام مورثه
خمس وستين فللزوجة الأولى التي هي أم في الرابعة من الثلاث الأول ستة وثلاثون
في أربعة بمائة وأربعة وأربعين ومن الرابعة اثنان في خمسة وستين بمائة وثلاثين
فيجتمع لها مائتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من الثلاث مسائل مائة
وثلاثون في أربعة بخمسة مائة وعشرين ولها من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة
وخمسة وتسعين فيجتمع لها سبعة مائة وخمسة عشر وللأخ في المسائل الثلاث عشرة
في أربعة بأربعين ولأم الميثة الثالثة من المسائل الثلاث تسعة في أربعة بستة وثلاثين
ولها من الثلاث المسائل تسعة في أربعة بستة وثلاثين ولزوج الميثة الرابعة من
الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين انتهى كلام شيخ الإسلام مع
زيادة إيضاح **وواعلم** انك لو عملت في المناجحة كل مسئلة على حدة بما يجت
لا تعلق لواحدة بأخرى أصح ولكن يطول ويقوت القصد من قسمة المسائل على
حساب واحد والله أعلم وفي هذا الانموذج كفاية في هذا الباب الصعب المتال في
هذا الفن وقد أشار الناظم الى الاعتناء بقوله فاستفرغ الذهن الخ ولما انتهى
الكلام على الأثر المحقق وما يتبعه من تهيج المسائل وتأصيلها والنسب بين السهام

والورثة في بين الرؤس شرع في الارث بالتقديرو الاحتياط وهو أنواع فبسد أمنها
بالحنثي فقال

بذكر ميراث الحنثي

أي هذا بيان ذكر أي مذ كور أحكام ميراث بمعنى الارث والمراد من الحنثي هنا
المشكل ولذا وقع الخلاف في ميراثه فقده حكمي الغزالي رحمه الله قولا بأن الحنثي
لا ميراث له وبناء العقباني في شرح الواني على أنه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله
تعالى أعلم قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الحنثي
لكن نقل ابن حزم الإجماع على خلافه والحق أنه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب
الحنوثة على ما قيل تساوي الأبوين في الانزال لأنه قبل سبق الماه من أحدهما
بقتضى موافقته له في الذكورة والانوثة وعلى هذا فتساويهما في الانزال بقتضى كونه
حنثي **فقائدته** وقع السؤال عن الحالة التي يدخل عليها الجنة **فاجيب** بأنه يرجع
لنوعه في الواقع ان قلنا أنه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا أنه خلق ثالث فهو
مفوض للمشيئة وأما الحشر فيكون على حاله وفي حاشية الخرشى عن بعضهم أنه يدخل
الجنة على أنه ذكر لكن لا يحنثي ان الامر يتوقف في إفاده المحقق الامير أي ان القائل
بدخوله على حاله المذكورة يحتاج الى الدليل من الشارع والافهم موقوف على
المشيئة والحنثي مأخوذ من الاختناث وهو التثني والتكسر وألفه لتأنيث لفظه وان
كان معناه سذكرا باعتبار كونه شخصا أو هو مأخوذ من قولهم خنت الطعام
إذا تشبه أمره فلم يخاض طعمه الى حاله وهو آدمي له آلتا الرجل والمرأة أوله ثقبه
لاتشبهه واحدة منهما والمشكل مأخوذ من أشكل الأمر شكولا وأشكل الأمر
التبس والحنثي مادام مشكلا لا يكون أبيا ولا أما ولا جادا ولا جدة ولا زوجا
ولا زوجة والكلام فيه في مقامين **أحدهما** فيما يتضح به وما لا يتضح ومحل كتب
العقود لأنه إما أن يكن له ثقبه فإما أن يتضح بالانوثة بعد البلوغ بحبل أو حيض
فإن لم يحبل ولم يحض فإن اختبر عياله للنساء فذكر أو عياله للرجال فأنثى أو عياله
لهما فإن غلب أحدهما فالحكم له وإن استويا فهو باق على أشكاله ومن له الآلتان
المتقدمتان فالأمنى بذكره أو بالأنثى منه فقط فهو ذكر وإن حاض أو حبل أو أمنى
أو بال من فرج النساء فأنثى وإن بال منهن ما فإن سبقا من أحدهما فالحكم له والافقي
ميسله للنساء أو للرجال أو لهما ما سبق في ذي الثقبه ولا يتضح بالذكورة بنبات اللحية
ولا يتضح بالانوثة بنهود النديين وتزول اللبن ولا دخل بعد الاضلاع في الانضاح
والامام احمد يحكم بذكورة من نبتت لحيته وكذا الامام مالك رين يد عليه بأنه يحكم
بانوثة من نبت ثديه فإن نبتت لحيته وثدياه معا فهو مشكك لم تظهر فيه علامة
أخرى تقوى احدي العلامتين ويريد على ذلك ابو حنيفة بأنه يحكم بالانوثة بظهور اللبن

ويحكم بالانقاع بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الجنب الايسر ثمانية عشر ضلعا
 كلابن حكم بانوثته وان كانت سبعة عشر حكم بكورته لما اشتهر من ان حواء
 خلقت من ضلع آدم الايسر لكن قال اهل التشريح باستواء الرجل والمرأة فيهما
 ومن استدل بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضي الله عنه فانه رفع له رجل تزوج
 بابنة عمه وكانت خنثى فوكت على جارية فأجبتها فأمر غلامه فقبض بعد اضلاع الخنثى
 فإذا هو رجل فزياه برى الرجال ولعل بعد اضلاعه لعدم الجزم بان الرجل منه والافهور
 أقوى وجبله يقتضي القطع بالانوثه ويقدم على الكل حتى لو حكم بكورته باجباله
 لامرأة ثم جبل هو أبطلنا الحكم الأول وحكنا بانوثته ولذلك قيد قولهم اذا حكم
 بقتضى علامة ثم طرأ خلافه لم ينقل الحكم بما اذا لم تكن الثانية أقوى كالبول
 فانه العلامة القديعة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وسئل صلى الله عليه وسلم
 عنه فقال يورث بفتح الواو وتشديد الراء من حيث يبول وهذا من قبيل الافتراء
 فلا ينافي قولهم أول من قضى فيه في الاسلام على بن أبي طالب واما أول من حكم فيه
 في الجاهلية فعامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة كان يفرع له في
 كل مهموم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى انظر فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم
 معشر العرب فبات ليلته ساهرا وكان له جارية ترضع غنمه يقال لها سخميلة فلما
 رأته قلقة قالت يا عمراك في ليلتك هذه فقال لها وحيك وبلك دعي أعمامك ليس من
 شأنك ليس هذا رعي الغنم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين
 يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام هؤلاء عندي أسرع في غنمك فقال
 لم تشكك على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني لعل ان عندي مخربا وكررت
 عليه الكلام فاخبرها فقالت اتبع القضاء المبال أقعده فان بال من حيث يبول
 الذكر فدكر وان بال من حيث تبول الانثى فأثنى فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي
 أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث ان الحكمة قد يجري بها الله تعالى على لسان
 من لا تظن عنده ويحجبها عن هو مستعد لها وفيه إشارة الى ان القاضي أو المقتضى
 يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاء هذا الزمان ومفتوه فان هذا جاهلي
 توقف في حادثة سئل عنها أربعين يوما على ما قبل * حكى ان بعض العلماء سئل في
 درسه عن مسألة فقال لا أدري فقال له السائل ان هذا ليس مكان الجهال
 فقال المكان للذي يعلم أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له
 انتهى * والثاني من المقام في ارثه وارث من معه وقد ذكره الناطم بقوله
 (ان استوى في الحالتين الخنثى * حجباً وارثاً كرا أو أنثى)
 (كعتق أو ككاتب أم فأقسم * واعط كلامه من أسهم)
 أي ان لم يختلف حال الخنثى وكان ميراثه على السواء في حالة الذكورة والانوثه

وفي حالة الخطب حرمانا أو نقصانا كما مثل الناطم كعتق وأخ لام فإن الخنثى والذي
 معه لا يعمل بالأضر بل يعطى نصيبه كاملا كما مثل الناطم المعتق كأن مات رجل
 عن زوجة ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة
 للمعتق الخنثى نصيبا بالولاة يستحقه على فرض ذكوره أو أنثيته * زوجة وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى كذلك المسئلة من أربعة للزوجة الربع واحد
 وللأخت النصف اثنان والباقي واحد للخنثى * زوجة وبنت ومعتق خنثى
 المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنت النصف أربعة والمعتق الخنثى
 الباقي ثلاثة * ومثله زوج وبنت ومعتق خنثى المسئلة من أربعة للزوج الربع
 واحد وللبنت النصف اثنان والمعتق الخنثى الباقي واحد * ومثله زوج وأخ
 شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخ لام
 الخنثى السدس واحد وللأخ الشقيق أولاب الباقي اثنان * زوج وأخت
 شقيقة أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت
 الشقيقة أولاب النصف ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس واحد وتناول المسئلة
 إلى سبعة زوجة وأخ شقيق أولاب وأخ لام خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة
 الربع ثلاثة وللأخ لام الخنثى السدس اثنان وللأخ الشقيق أولاب الباقي
 سبعة * زوجة وأخت شقيقة أولاب وأخوين لام خنثيين المسئلة من اثني عشر
 للزوجة الربع ثلاثة وللأخت الشقيقة أولاب النصف ستة وللأخوين لام
 الخنثيين الثلث أربعة حالت إلى ثلاثة عشر * زوجة وشقيقتان أولاب وأخ
 لام خنثى المسئلة من اثني عشر كالتى قبلها للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين
 أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام الخنثى السدس اثنان طائلة كالاولى إلى ثلاثة
 عشر * وفي ما ذكر من الأمثلة تستوى في الخنثى حالة الذكورة والأنوثة في الارث
 وكذلك في الخطب فيجب المعتق الخنثى من يحجب غيره من المعتقين وهم عصبية
 النسب المتقدم ذكرهم في باب التعصيب أصحاب فروض مستغرة كزوج وأخت
 شقيقة أولاب ومعتق خنثى المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأخت الشقيقة
 أولاب النصف ثلاثة ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق الفروض للتركة * زوجة
 وشقيقتان أولاب وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع
 ثلاثة وللشقيقتين أولاب الثلثان ثمانية وللأخ لام السدس اثنان ولا شيء للمعتق
 الخنثى لاستغراق الفروض شقيقتان وأخوان لام ومعتق خنثى المسئلة من
 ثلاثة للشقيقتين الثلثان اثنان وللأخوين لام الثلث واحد ولا شيء للمعتق
 شقيقتان وأم وأخ لام ومعتق خنثى المسئلة من ستة للشقيقتين الثلثان أربعة
 وللأم السدس واحد وللأخ السدس واحد ولا شيء للمعتق الخنثى لاستغراق

الفروض وهكذا * ويجب الأخ للام الخنثى من يحجب غيره وهم أربعة الاب
والجسد والولد وولد الابن كما سبق في الجب والمراد بالجب هنا جيب الحرمان * ثم
ذكر حكم اختلاف ميراثه بقوله

* (وعند الاختلاف فاعمل بالأضر * في حق كل واقف ما للشرع أمر) *
* (صححه وافرضه أنثى مسئلة * وصحح الأخرى بفرض الضدله) *
* (وانظر الى مسئلته بالنسب * واسلك كما قدمت سبل من حسب) *
* (تحصل على أقل حد ينقسم * كلناهما عليه فانبع ما رسم) *
* (واعط ~~حكما~~ كلا الأضر وهو ما * بكل تقديره قدر ما) *
* (ويوقف الباقي الى اصطلاح * من مستحقيه أو انضاح) *

أى ما تقدم من الحكم عند استواء نصيبين في حالة الذكورة والانوثة وأما إذا
اختلف ميراثه في الحالتين فاعمل بالية في حق غيره وهو الأضر في الجهتين
جهة الورثة وجهته واقتف ما ذكره الفرضيون في ذلك وهو ان تصح له مسئلتين
مسئلة ذكورة ومسئلة أنوثة ثم تنظر في المسئلتين وما بينهما من النسب الرابع
من التماثل والتداخل والتوافق والتباين وتعمل فيها على سنن ما سبق في المناسخة
من ضرب الوفاق أو الكل وتصح له مسئلة جامعة للحالتين ثم تقسم بعد ذلك على أقل
عدد تنقسم منه المسئلة وتعطى كلا من الخنثى وغيره أقل نصيبه وهو الأضر في
حقه ما توقف الباقي الى الانضاح أو الاصطلاح * (واعلم) * وفقى الله وإياك
ان للخنثى خمسة أحوال * أحدها يرث بتقديرى الذكورة والانوثة على السواء كما
تقدم وكابوين وبنات وولد ابن خنثى مسئلتهم من ستة فللابوين السدسان اثنان
ولبنات النصف ثلاثة وولد الابن الخنثى السهم الباقي سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لانه
ان كان ذكرا فله ما بقى بعد الفروض وهو ثلثاهم واحد وان كان أنثى فلهما السدس
تسكيلة الثلثين وهو ثلثاهم واحد * ثانيها بتقدير الذكورة أكثر وهذا وما بعده مما
نحن بصدد كنهه ولابد من خنثى مسئلة الذكورة من اثنين لان فيها نصف ما بقى
ومسئلة الانوثة من ستة لان فيها سدس بنت الابن تسكيلة الثلثين وبين المسئلتين
تداخل فيكتفى بالكبر فللبنت النصف ثلاثة وولد الابن الخنثى واحد ويوقف
الباقي وهو اثنان فان انضح بالذكورة أخذها وان انضح بالانوثة فهم ما للعاصب
ان كان والاردا عليهم بحسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا
* ثالثها عكس الثاني كزوج وأم وولد اب خنثى مسئلة الذكورة من ستة بالأصول
لزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الانوثة
من ثمانية بالأصول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسئلتين
توافق بالنصف فيضرب نصف احدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون

وهي الجامعة فإذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فلزوج ثلاثة من مسألة الذ كورة في أربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فتعطي التسعة فقط وللأم اثنان من مسألة الذ كورة في أربعة بشمائية ولها اثنان من مسألة الانوثة في ثلاثة بستة فتعطي الستة فقط ولولدا اب الخنثى واحد من مسألة الذ كورة في أربعة بأربعة وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة بتسعة فيعطي الأربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية إلى الاتصاح أو الصلح فإن اتضح بالانوثة أخذها أو بالذ كورة رد ثلاثة للزوج واثنان للأم * رابعها بتقدير الذ كورة فقط كولد أخ خنثى لأنه بتقدير الذ كورة يرث أسكنه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث لانها من ذوات الأرحام * خامسها عكس الرابع كزوج وشقيقة ولولدا اب خنثى مسألة الذ كورة من اثنان ومسألة الانوثة من سبعة بالعول ويثم ما بين تضرب احدهما في الأخرى يحصل أربعة عشر وهي الجامعة فإذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة وإذا قسمتها على السبعة يخرج جزء السهم اثنان فلزوج في مسألة الذ كورة واحد في سبعة بسبعة وله في مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطي الستة فقط ويوقف له واحد وهكذا يقال في الشقيقة ولولدا اب الخنثى في مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين ولا شيء له في مسألة الذ كورة فلا يعطي في الحال شيئا وتوقف الاثنان فإن اتضح بالانوثة أخذها أو بالذ كورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة والله أعلم (تنبيه) في المشكل متضمن في سبعة أنواع من الورثة الولد وولده والاخ وولده والعم وولده والمولى اذ لو كان غيرهم لم يكن مشكلا وهذه السبعة متحصرة في أربع جهات اختصارا وهي البنوة والاخوة والعمومة والولاء * ومن أمثلة الحال الثاني من أحوال الخنثى السابقة وهو ما اذا كان ارثه بتقدير الذ كورة أكثر منه بتقدير الانوثة كابن خنثى مع ابن واضح مسألة الذ كورة من اثنين ومسألة الانوثة من ثلاثة وبينهما تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة للثنتين فتقسم على كل من المسثلتين فما خرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسألة الذ كورة خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذ كورة وإذا قسمت على مسألة الانوثة خرج لكل سهم اثنان فهو ما جزء سهم مسألة الانوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من المسثلتين في جزء سهمهما فتعلم نصيبه بتقدير الذ كورة والانوثة فتعطيها أقل النصيبين فلما واضح من مسألة الذ كورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الانوثة اثنان في اثنين بأربعة فيعطي ثلاثة لانها أقل النصيبين والخنثى من مسألة الذ كورة واحد في ثلاثة بثلاثة ومن مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطي اثنين لانهما أقل النصيبين فيصير الموقوف واحد فان تبين ذ كورة الخنثى أخذها وان تبين انوثة

أخذ الواضح فتعامل الخنثى بالاضر وهو الاقل وهو نصيب الاثني والاضرف في حق الواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى الثلث والواضح النصف كما علمت ويوقف السادس * ومن أمثلة الحال الثالث من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه بتقدير الانوثة أكثر منه بتقدير الذكورة زوج وأم وخنثى شقيق ومثله الذكورة من ستة بالاعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد ومثله الانوثة من ثمانية بالاعول فيعادل اثنان لا كمال النصف للشقيقة وبين المستثنين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجامعة للمستثنين فإذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذكورة خرج لكل سهم أربعة فهي جزء سهم مسألة الذكورة وإذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانوثة خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الانوثة فالزوج من مسألة الذكورة ثلاثة في أربعة باثني عشر وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة لأنها أقل النصيبين وللأم من مسألة الذكورة اثنان في أربعة بثمانية ولها من مسألة الانوثة اثنان في ثلاثة بستة فتعطى ستة لأنها أقل النصيبين وللخنثى من مسألة الذكورة واحد في أربعة باربعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة لأنها أقل النصيبين ويوقف الخمسة الباقية فإن اتضح الخنثى بالانوثة أخذها وإن اتضح بالذكورة ردها للزوج ثلاثة تكمى بالنصفه ورد اثنان للأم تكمى للاثمها فالاضرف في حق الخنثى ذكورة لأن نصيبه على تقدير الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة تسعة وفي حق الزوج والأم أنوثته لأن نصيب الزوج على تقدير الذكورة اثنان عشر وعلى تقدير الانوثة تسعة كما علمت * ومن أمثلة الحال الرابع من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه بتقدير الذكورة فقط دون الانوثة ~~مكول~~ عم خنثى مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكورة فيعامل كل بالاضرف فالاضرف في حق ولد الأم الخنثى أنوثته لأن بنت الأم لا شيء لها بل هي من ذوى الارحام والاضر في حق المعتق ذكورة لأن المعتق متأخر عن ابن الأم * ومن أمثلة الحال الخامس من أحوال الخنثى السابقة وهو ما إذا كان ارثه بتقدير الانوثة فقط دون الذكورة كزوج وأم وولدي أم وخنثى لأب وهو على العكس مما قبله لأن الاضر هنا في حق الخنثى ذكورة وفي حق غيره أنوثته ومثله الذكورة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السادس واحد ولولدي الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لأب على تقدير الذكورة لأنه فاصب وقد استغرقت المروض التركة ومثله الانوثة من تسعة لأنه يعادل للخنثى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المستثنين توافق بالثلث فإذا ضربت وفق أحدهما في كامل الأخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة

للمسئلتين فإذا قسمتهما على الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج جزء السهم ثلاثة
 وإذا قسمتهما على التسعة التي هي مسألة الأنوثة خرج جزء السهم اثنان فالزوج
 ثلاثة من مسألة الذ كورة في ثلاثة بتسعة وله من مسألة الأنوثة ثلاثة في اثنين بستة
 فيعطى ستة لانها أقل النصيبين وللام واحد من مسألة الذ كورة في ثلاثة
 بثلاثة ولها واحد من مسألة الأنوثة في اثنين باثنين فتعطى الاثنين لانهم ما أقل
 النصيبين ولولدي الام من مسألة الذ كورة اثنان في ثلاثة بستة ولها من مسألة الأنوثة
 اثنان في اثنين باربعة فيعطيان الاربعة وللخنثى من مسألة الأنوثة ثلاثة في اثنين
 بستة ولا شيء له من مسألة الذ كورة فتوقف هذه الستة فان اتصع الخنثى بالأنوثة
 أخذها وان اتضع بالذ كورة رد للزوج ثلاثة وللام واحد ولولديها اثنان فلا يعطى
 شيئاً في الحال لاحتمال ذ كورته فيسقط لاستغراق الفروض والاضر في حق
 الزوج والام ولولدي الام أنوثته لعلها اذ ذاك لتسعة وإذا طاملت كلام من الخنثى
 ومن معه بالاضر فيوقف المشكوك فيه الى الاتصاح أو الصلح بنسأوا رفاضل ولا بد
 لبراءة الزمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضاً ويغفر الجهل هنا للضرورة
 لان شرط الهبة العلم بالموهوب وصح هنا التعذر العلم بقدر الموهوب مادام على اشكاله
 فلم يمتواهبوا لم تقدم القسمه شيئاً لانه لم يحصل بينهم ما يقتضي الملك وهذا كله اذا
 ورث بتقدير الذ كورة والأنوثة متفاضلاً أو باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة لذلك
 والله أعلم وماسلف هو المعتمد من مذهبنا معاشرة الشافعية * ومذهب الحنيفة انه
 يعامل الخنثى وحده بالاضر فان كان الاضر لا شيء فلا يعطى شيئاً ولا يوقف شيء كما
 في ولدهم خنثى ومعتق فالاضر في حق الخنثى لا شيء لاحتماله الأنوثة ولا يوقف
 المال بل يعطى للمعتق واذا تبين كون الخنثى ذ كر انقض ذلك الحكم * ومذهب
 المالكية له نصف نصيب ذ كرواني بان تجتمع * كما سيأتي وذلك ان ورث
 بهما متفاضلاً كما في ولد خنثى وابن واضح وسيأتي بيان العمل في ذلك وان ورث
 باحدهما فقط فله نصف نصيبه كما في ولدهم خنثى وان ورث بهما متساوياً فالامر
 واضح وهو انه يأخذ على كلا الحالتين * ومذهب الحنابلة ان لم يرج اتصاحه
 فسكالمالكية من أن له نصف مجموع نصيبه وان رجي اتصاحه فسكالشافعية من انه
 يعامل كل من الورثة والخنثى بالاضر * وتنبه في حساب مسائل الحنابلة أما على
 مذهبنا فتصح المسئلة بتقدير ذ كورته فقط وبتقدير أنوثته فقط ثم تنظر بين
 المسئلتين بالنسب الاربع التي هي التوافق والتباين والداخل والتماثل وتحصل
 أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين على تقدير الذ كورة والأنوثة بان
 تضرب احدهما في الأخرى ان كانا متباينين أو تضرب وفق احدهما في الأخرى
 ان كانا متوافقين أو تكتفي بالأكثر ان كانا متداخلين أو تكتفي باحدهما ان كانا

متماثلين فما كان فهو الجامعة للثلاثين فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة
 بالطريق المذكور وهذا اذا كان الخنثى واحدا فان تعدد فاجعل له مسائل بعدد
 احوالهم ثم انظر بينهن بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها كما
 سيأتي فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة بحسب تلك
 الاحوال وانظر اقل الانصباة لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان
 او الصلح واما على مذهب الخنثية فتصحح المسألة على تقدير الاضرار في حق الخنثى
 وحده واعطه الاضرار كما في ولد خنثى وابن واضح فتصحح المسألة على تقدير الاثوة
 لانها الاضرار في حق الخنثى وحده واعطه الثلث واحدا واعط الابن الواضح الثلثين
 ولا وقف على مذهبهم فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا كما في ولد عم خنثى فانه
 لا يرث بتقدير الاثوة واما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية
 العمل فعلى مذهب أهل الاحوال وهم الذين يقولون بضرب الجامعة في حالتي
 الخنثى أو احوال الخنثى بان تصحح المسألة بتقدير كورته فقط وتصححها ايضا بتقدير
 اثوته فقط ثم تنظر بين المسائلين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل
 من المسائلين فما كان فهو الجامعة في مذهبنا ثم تصححها في عدد حالي الخنثى وهما
 حال الذكورة وحال الاثوة أو احوال الخنثى فان كانوا اثنين فاحوالهما أربعة وهي
 ذكورتهم واثوتهم ما ورد كورته أكبرهما واثوته أصغرهما ومسألة العكس ففي ولد
 خنثيين وأخ مسألة تذكيرهما من اثنين ولا شيء للاخ ومسألة تأنيثهما من ثلاثة
 يخرج الثلثين والباقي للاخ ومسألة ذكورة الاكبر واثوته الاصغر من ثلاثة وبالعكس
 من ثلاثة عدد الرؤس فبين المسائل الثلاث التماثل فيمكن في ما حدها بينهما وبين
 مسألة تذكيرهما تبين فتضرب ثلاثة في اثنين بستم ثم تضرب الستة في عدد الاحوال
 الاربعة باربعة وعشرين ثم تقسمها على كل تقدير من الاحوال الاربعة فما اجتمع
 لكل اخذ ربعه فادفعه فادفعها باعتبار كورتهم ما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار
 اثوتهم ما حصل لكل ثمانية وباعتبار ذكورة الاكبر واثوته الاصغر حصل للاكبر
 ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى
 ربعها وهو أحد عشر يبقى من الاربعة والعشرين اثنا للاخ وفي ابن واضح وولد
 خنثى بتقدير الذكورة من اثنين بتقدير الاثوة من ثلاثة والجامعة لهما ستة للامانة
 بين المسائلين فتضرب احدهما في الاخرى بستم وهي الجامعة فتصحيح عندها
 فيعطى المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم والحكم ظاهر عما سبق وعنده
 المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالتي الخنثى فتصح من اثني عشر فادفعوا
 على مسألة الذكورة خرج جزء السهم ستة وادفعوا على مسألة الاثوة خرج جزء
 السهم أربعة فاضرب ما لكل وارث من كل من المسائلين في جزء سهمها واجمع

ما حصل له من هذه منتهى من نسبة الواحد الى احوال الخنثى بتقدير الذكور ستة
 وبتقدير الانثى اربعة وبمجموع الحصتين عشرة ونصفها خمسة فهي له والواضح بتقدير
 ذكور الخنثى ستة وبتقدير انثى ثمانية وبمجموع الحصتين اربعة عشر ونصفها سبعة
 فهي له قال ابن خروف حيث كان نصيب الذكر المحقق على عملهم هذا سبعة فنصيب
 الانثى ثلاثة ونصف فنصفها الذي يستحقه الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة
 حينئذ من اثني عشر ورابع لا اثني عشر فقط فقد غنوه في ربع قال ومذهب أهل
 الحساب انهم يجمعون مسألة التذكير بعد تضعيفها ومسألة التانيث بلا تضعيف
 فمسألة التذكير ههنا من اثنين فيضعتونها اربعة ومسألة التانيث ثلاثة ويجمعون
 ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة للذكور منها اربعة لأسبابها وللخنثى ثلاثة
 لأسبابها قال وهذا اعتبار صحيح لا غبن فيه على أحدهما وورد ذلك القرافي بان المراد
 نصف نصيب نفسه على أنه ذكر ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لا نصف نصيب
 الذكر والأنثى المقابيلين له حتى يرد البحث والظاهر ان البحث بحاله كما يظهر عما قالوه
 في مسألة الزوج وأما وجدوا خنثى مشكل مسألة الانثى من ستة لان فيها السدس
 للجد للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس واحد وعلى تقدير انثى
 الخنثى لها النصف ثلاثة وهي الا كدرية واذا انكسر على الجد والاخت نصيبهما
 وهو اربعة لان الجد يقاسها فتضرب عدد المنكسر عليهما وهو ثلاثة بعد جعل
 رأس الجد باثنين في المسألة بعولها وقد هالت الى تسعة وثلاثة في تسعة بسبعة
 وعشرين ومسألة الذكور من ستة وبينهما التوافق في الثالث فثلث السبعة
 والعشرين تسعة وثلث الستة اثنان واثنان في سبعة وعشرين باربعة وخمسين
 فيعطى الزوج ثمانية عشر والام اثني عشر والجد تسعة ولا يعطى الخنثى شيأ ويوقف
 الباقي وهو خمسة عشر الى البان ههنا مذهبنا وعند المالكية ان تضرب هاتين
 التذكير والتانيث في اربعة وخمسة وهو مبلغ ما صحت منه المسئلتان عندنا تبلغ ملئة
 وثمانية ثم تضرب سهام كل من الزوج والام من مسألة الذكور وهي الستة في أصل
 المسئلتين وهو جزء السهم عندهم وهو ثمانية عشر واثنان عشر لان مسألة الذكور
 ستة والانثى تسعة هائلة كما عرفت مضروبين في الحالتين اثنين في ستة باثني عشر
 واثنين في تسعة بنماية فتضرب للزوج النصف ثلاثة من ستة مسألة الذكور في
 ثمانية عشر باربعة وخمسين وثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين يبلغ مجموع المضروب
 في الاصلين تسعين تعطينه نصف ذلك خمسة وأربعين وللأم اثنان من مسألة
 الذكور في ثمانية عشر بستة وثلاثين واثنان في اثني عشر باربعة وعشرين يكون
 المجموع تسعين تعطينه نصف ذلك ثلاثين وللجد من مسألة الذكور تسعة ومن
 مسألة الانثى ستة عشر يكون المجموع خمسة وعشرين مضروبين في اثنين في حالتين

الذ كورة والاثوثة تبلغ خمسين تعطيها من ذلك خمسة وعشرين يكون مجموع ما لكل
مائة يبقى ثمانية للخنثى فذلك مائة وثمانية وأما عند الحنفية فالخنثى الثلث
والواضح الثلثان لأن الخنثى هو الذي يعمل بالانصر عندهم بخلاف غيره لئلا يكن ان
تبيين خلاف ذلك نقض الحكم كما مر فلا تغفل وقص على ذلك والله ولي التوفيق
وتقدم ان المشكل الواحد بعينه له احتمالان ذ كورته وأثوثة * ولما كان ثلاث
احتمالات هي ذ كران أو اثنيان أو ذ كرواثنى ولثلاثة أربع احتمالات ثلاثهم
ذ كوراواثان أو ذ كراواثنيان أو ذ كران واثنى وللاربعة خمس احتمالات ذ كورا
واثان أو ذ كران واثنين أو ذ كروثلاثان أو ثلاثه ذ كوراواثنى وللخمس ستة
احتمالات وهكذا تزيد على عدد المشككين واحدا أبدا يحصل عدد الاحتمالات
الممكنة فلو ترك زوجة وولدين خنثين مشككين وأخا لابوين أو لاب فسأله
ذ كورتهم ما من ستة عشر وذ كورة أحدهما من أربعة وعشرين ولا شيء لآخر فيهما
وأثوتهما أيضا من أربعة وعشرين لآخر منها خمسة والجامعة ثمانية وأربعون للزوجة
منها ستة في الاحوال الثلاثة فلتأخذها ولكل خنثى بمقدير ذ كورتهم أحده
وعشرون وبمقدير أثوتهما ذ كورة أخيه أربعة عشر ولذا كرضعها ولا شيء لآخر
فيهما وبمقدير أثوتهما لكل منهما ستة عشر ولآخر عشرة فيعطى كل خنثى أربعة
عشر لأنها الأقل والموقوف بينهما وبين الآخر أربعة عشر ان ظهر أحدهما ذ كرافه
له أو ظهر إذ كرين فهو بينهما لكل منهما سبعة أو ظهر ان اثنين فلكل منهما من
الموقوف بينهما وللآخر عشرة وان خلف زوجة وثلاثة أولاد مشككين وأخا أصبا
فسأله ذ كورتهم من ثمانية ان كسر فيهما سبعة على ثلاثة وبينهما التباين وثلاثة في
ثمانية بأربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل ابن سبعة ولا شيء لآخر ومسألة
أثوتهما من أربعة وعشرين من ضرب مخرج الثلث ثلاثة في ثمانية للزوجة الثمن
ثلاثة وللبنات الثلثان ستة عشر منه كسرة على ثلاثة وبينهما التباين فاضرب ثلاثة
في أربعة وعشرين باثنين وسبعين للزوجة الثمن ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللبنات ستة
عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل بنت ستة عشر يبقى خمسة لآخر العاصب وهذا
كاه على تقدير الذ كورة والاثوثة ومسألة ذ كورة أحدهم من ثمانية للزوجة الثمن
واحد وللأبن والبنتين سبعة منه كسرة على أربعة وبينهما التباين وأربعة في ثمانية
باثنين وثلاثة للزوجة الثمن واحد في أربعة بأربعة وللأبن والبنتين سبعة في أربعة
بثمانية وعشرين لكل بنت سبعة وللأبن أربعة عشر ولا شيء لآخر ومسألة أثوثة
أحدهم مع ذ كورة الابن من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنتين والبنات الباقي
سبعة منه كسرة على خمسة وبينهما التباين خمسة في عاشر بأربعة للزوجة واحد
في خمسة بخمسة وللأبن والبنات سبعة في خمسة بخمسة وللأبن والبنات المنكسر

سبعة ونسكتل ابن ضعف أربعة عشر ولا شيء للاخ فالمسائل الاربع الرابعة صحت من
 أربعين وهي مسألة أنوثة أحدهم وذ كورة الباقي والتي قبلها من اثنين وثلاثين
 وهي عكس الرابعة وهي ذ كورة أحدهم وأنوثة الباقي والتي قبلها من اثنين وسبعين
 وهي مسألة أنوثة تسهم والتي قبلها من أربعة وعشرين وهي مسألة ذ كورتهم وبين
 الاربعين والاثنين والثلاثين والاثنين والسبعين والاربعين والعشرين توافق
 بالاعشار فثمان الاربع خمسة وثمان الاثنين والثلاثين أربعة وثمان الاثنين والسبعين
 تسعة وثمان الاربع عشرة والعشرين ثلاثة وبين الخمسة وفق الاربعين والاربع عشرة وفق
 الاثنين والثلاثين التباين وبينهما وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين والثلاثة
 وفق الاربع عشرة والعشرين التباين كذلك وبين التسعة وفق الاثنين والسبعين
 والثلاثة وفق الاربع عشرة والعشرين التوافق بالاعشار فثلث التسعة ثلاثة وفق
 الثلاثة واحد فاضرب وفق الاربعين خمسة في أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين
 واضرب العشرين في وفق وفق الاثنين والسبعين وهو ثلاثة وستين واضرب الستين
 في كامل الاخيرة وهي أربعة وعشرون يحصل ألف وأربعمائة وأربعمائة وهي
 الجامعة وهي أقل عدد ينقسم منه المسائل الاربع وجزء سهم الاولى وهي مسألة
 الذ كورة وهي الاربع عشرة والعشرون ستمون لأنك اذا ضربت الستين في الاولى وهي
 الاربع عشرة والعشرون حصل المبلغ المذكور وجزء سهم الثانية مسألة الانوثة وهي
 الاثنان والسبعون عشرون لأنك اذا ضربت العشرين في وفق وفق الاثنين
 والسبعين ثلاثة وستين المضروبة في الاولى وجزء سهم الثالثة مسألة ذ كورة أحدهم
 وأنوثة الباقي وهي الاثنان والثلاثون خمسة وأربعمائة لأنك اذا ضربت خمسة في
 أربعة وفق الاثنين والثلاثين بعشرين المضروبة في ثلاثة وفق الاثنين والسبعين
 بستين المضروبة في الاولى وهي الاربع عشرة والعشرون والخمسة المذكور هي وفق
 الرابعة وهي الاربعون كما تقدم ثم تقسم على الاصل المتيقن فنصيب الزوجة مائة
 وثمانون لا يختلف رأفـل نصيب كل خنتى مائتان واثنان وخمسون بحسب المسألة الذين
 يعطون من الألف والاربع مائة والاربعين تسعمائة بتقسيم المئاة على السبعين
 وستة وثلاثين ببقى خمس مائة وأربعة بين الاخ والخنانا ولولم يكن معهم الزوجة
 فمسائلهم ثلاثة عدد رؤسهم ان فرض ذ كورتهم أو تسعة مسألة أنوثة لان أصلها من
 ثلاثة للخنانا اثنان اثنان من كورة على ثلاثة فتضرب رؤسهم ثلاثة في المسألة وهي
 ثلاثة بتسعة لهم المتيقن الاثنان ستة والباقي موقوف لهم أو للاخ أو أربعة
 مسألة ذ كورة أحدهم وأنوثة الباقي لذ كراتان ولهما اثنان ولا شيء للاخ على هذا
 التقدير أو خمسة على تقدير أنوثة أحدهم وذ كورة الباقي للاخ واحد ولذ كرتين
 أربعة ولا شيء للاخ على هذا التقدير فمسائلهم خمسة وأربعة وتسعة وثلاثة والخمسة

والاربعة رؤسهم وسهامهم متماثلة وبين التسعة مسألتهم ورؤسهم ثلاثة التوافق
 بالاثلاث فوفق التسعة ثلاثة والثلاثة واحد فتضرب خمسة في أربعة بعشرين
 وعشرين في وفق التسعة ثلاثة بستين وستين في جميع الاولى ثلاثة يحصل مائة
 وثمانون وهي الجامعة للاخ منها بتقدير مسألة الاثنية ستمون ولا شيء له في غيرها
 ولكل خنثى اما ستمون على تقدير مسألة المذكورة اربعون للذ كرو خمسة وأربعون
 للانثى على تقدير كورة أحدهم وأثنية الباقي واثنان وسبعون للذ كرو ستة وثلاثون
 للانثى على تقدير أثنية أحدهم وذ كورة الباقي وأما أربعون لكل واحد والاخ
 ستمون وهي مسألة الاثنية الاولى والاضر الستة والثلاثون وهي مسألة أثنية أحدهم
 وذ كورة الباقي فيعطى كل واحد من الختان ستة وثلاثين ويبقى اثنان وسبعون فان
 ظهرت ذ كورتهم فهو لهم بالسوية أو أثنية واحد وذ كورة الآخرين فهو لهم بالسوية
 ومع الانثى حقها أو بالعكس فتزاد كل انثى تسعة ويراد الذ كرو خمسة أو أثنية الكل
 فتزاد كل انثى أربعة والاخ ستمون وإذا تمحض الوارث خنثا تاما فكان من صنف
 واحد واختلف مقدار أرثهم من الميت بالذ كورة والاثنية كالأولاد والأولاد الابن فان
 شئت فافعل ما سبق من عمل مسائل الاحوال وتخصيل الجامعة ولكن الاخير ان
 تضعف عدددهم وتطرح من الحاصل واحدا وتنسب الواحد الى الباقي فما كان فهو
 مقدار أقل انصيبائه وهو الجزء الذي يأخذ من المال حالة الاشكال فخرج منه هو
 المسألة بهذه الحالة فاعط كل خنثى سهما من المخرج والباقي منه موقوف مثاله ضعف
 ثلاثة أولاد خنثا تاما فكان ليس معهم وارث غيرهم فضعف عدددهم ستة اطرس منه
 واحدا يفضل منه خمسة انسب اليه الواحد يكون خمسا فهو وما يخص كل مشكل من حالة
 اشكالهم فاعط كلامهم خمس المال وهو سهمهم من خمسة وان كانوا أربعة فاعط
 كلامهم سهما من سبعة وهكذا والله أعلم * ولما انتهى الكلام على ذكر ميراث
 الخنثى شرع في ذكر ميراث المفقود والجل فقال

﴿ ذكر احكام ارث المفقود والجل ﴾

أى هذا بيان ذ كراى مذ كور احكام ارث المفقود وهو من طالت غيبته وانقطع
 خبره وارث الجل تخبر بذلك بقوله

﴿ الحكم في المفقود مثل الخنثى ﴾ * ان مكان عن يستحق الارثاء
 ﴿ فمن بتقدير حياة من فقد ﴾ * وموته له نصيب متحدد
 ﴿ يعطاه أو يختلف فبالاقل ﴾ * ودع من الحجب لديه محتتمل
 ﴿ ويصحح المسائل ان ترد ﴾ ضبط الحساب ومن المأخى استمد
 ﴿ ويوقف الباقي أو المال الى ﴾ ان يظهر الحال بحكم أو جلا
 ﴿ والصالح ان لم يك للمفقود ﴾ في المال حق ليس بالسرود

النصف واحد والباقي واحد للاخ والاختين منكسر على أربعة يجعل الذكر
بائنين وأربعة في اثنين المسألة ثمانية للزوج أربعة وللأختين. ولكل أخت
واحد وبين ما مضى هذه المسألتان تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل ستة
وخمسون وهي الجامعة فإذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم
ثمانية وإذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء
من إحدى المسألتين أخذ مضر وبقي جزء منها ويعامل بالأضر فلا زوج من
مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة
بثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأضر ولكل من الاختين
من مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنين في ثمانية
بستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة له بالأضر ويوقف الباقي وهو ثمانية
عشر إلى البيان فإن ظهر ميتا فالباقي للاختين ومع الزوج حقه وإن ظهر حيا كان
للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر ومسألة أخ لأب مفقود وأخ شقيق رجس
حاضر إن كان الأخ للأب حيا فالمسألة من ثلاثة للجد الثالث واحد وللشقيق
الثلاثين لأنهم مسائل المعادة لأن الشقيق يعد على الجد الأخ للأب لينقص الجد
من المقامعة ثم يأخذ ما للاخ للأب كما سبق في المعادة ومسألة الموت من اثنين
للجد واحد وللشقيق واحد وبين المسألتين تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل
ستة وهي الجامعة فإذا قسمتها على ثلاثة وهي مسألة الحياة خرج جزء السهم اثنين
وإذا قسمتها على اثنين وهما مسألة الموت خرج جزء السهم ثلاثة في له شيء من إحدى
المسألتين أخذ مضر وبقي جزء منها ويعامل كل بالأضر فلا جد من مسألة الحياة
واحد في اثنين باثنين وله من مسألة الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين
معاملة له بالأضر وللشقيق من مسألة الحياة اثنين في اثنين بأربعة وله من مسألة
الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر ويوقف سهم إلى البيان
ويجوز الصلح فيه قبل ظهور الحال لأنه لاحق للمفقود فيه وعن لا يختلف حاله بموت
المفقود ولا بحياته كجدة أو لأخ لام مع أخ شقيق مفقود فسدس الجدة لا يختلف بموت
الشقيق ولا بحياته فتعطاء وكذا الأخ للام ويوقف الباقي بين الشقيق وبين المال
إن ظهر الشقيق حيا أخذ أو ميتا فهو لبيت المال إن انتظم والا فإيرد الباقي على الجدة
أو الأخ وفي أم وأخوين لأب أحدهما مفقود فبقتة قدر موته للام الثلث وللأخ
الحاضر الباقي وبقتة قدر حياته للام السدس وللأخ الحاضر نصف الباقي فالأضر
في حقها حياته وتصح من اثني عشر للام منها سهمان وللأخ الحاضر خمسة وتوقف
خمسته بينهم إن ظهر المفقود حيا أخذها وإن ظهر ميتا أعطى للام سهمان تكمل
الثلث وللأخ الحاضر ثلاثة تكمل الباقي بعد الثلث وإن خلف أما وابنتين

أحدهما مائة ولا بد للام السادس على التقديرين وللابن الحاضر الباقي بتقدير موت
المفقود ونصف الباقي بتقدير حياته ويوقف النصف الآخر فتصح أيضا من
اثنى عشر للام هـ مان وللابن الحاضر خمسة والموقوف بينهم وبين المفقود خمسة إن
ظهر حيا أخذها أو ميتا أخذها الابن الحاضر ولا شيء منه للام * ولو خلفهما
حاضر أو ابنة مائة ودا الأضر في حق الأم حياة الابن لانه يسقط فلا يعطى الأم
شيأ ويوقف المال كله بينهما إن ظهر الابن حيا أخذها أو ميتا أخذها الأم وإذا خلف
ابنتين وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فللبنتين الثلثان سواء كان ابن الابن
حيا أو ميتا فتعطيانهما في المال والأضر في حق بنت الابن موت ابن الابن فتسقط
وإن كان حيا عصمها في الثلث الباقي فيوقف الثلث بينهما وبين بنت المال فتصح
من تسعة للبنتين ستة ولا تعطى بنت الابن شيأ حتى يبين حاله انتهى باختصار
وتفصيل ذلك لا يخفى والله أعلم * هذا إذا كان المفقود وارثا فإن كان المفقود موروثا
وهو الذي تقدمت إليه الإشارة في الشرح وفي كلام الناطم بحكمه أن يوقف ماله
جميعه إلى ثبوت موته ببيعة أو حكم القاضي بعونه اجتهادا كما سبق عن الخبر وغيره
ويرثه من كان موجودا حين الحكم بلامانع لأن مات قبل ولو بالخطأ ولا من زال
عنه المانع بعده ولو بالخطأ أيضا وهذا حيث حكم بالوفاة الآن فإن حكم فيه في زمن
مضى فالعبرة بمن كان موجودا في ذلك الزمن بسلامة ولو مات قبل صدور الحكم
والمشهور والمعتمد عندنا معامير الشافعية لا تقدر تلك المدة بسبعين سنة بل المدة على
مضى مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش اليها مثله وقيل إن هذا هو المشهور عن مالك
وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى وقيل تقدر بسبعين سنة نقله الوقي عن ابن عبد الحكم
وهذا هو الأرجح المعتمد عند المالكية وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في
مفقود غير القتال فإن كان القتال بين المسلمين حكم بعونه بمجرد انفصال الصفين
حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد للمدة المذكورة بل المدة بنظر
القاضي وكذلك المفقود في زمن الوفاة وإن كان القتال بين المشركين والمسلمين
فإنه ينتظر سنة بعدة لاحتمال أمره وحمل الاحتياج للحكم بعونه حيث لم يمض له مائة
وعشرون سنة فإن مضى ذلك لم يحتج لحكمها كما بل يورث ماله من غير حكم أفاده
العلامة الأمير المالكي * وحكى ابن الحاجب من المالكية فيه ثلاثة أقوال آخر
ثمانين وتسعين ومائة * وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقدر بتسعين سنة
بتقديم المئنة على السن وفي رواية عنه أيضا مائة وعشرين سنة وما قيل به من
المدة من ولادته لا من فقده * ووفق الإمام أحمد رحمه الله بين من يرجي رجوعه بان
كان الغالب على سفره السلامة كما إذا سافر لتجارة أو زهة فيوقف ماله وينتظر به
تمام تسعين من ولادته وإذا كان لا يرجي رجوعه بان كان الغالب على سفره

الهلاك كما اذا كان في سفينة فانسكسرت أوقانلوا عدوا ولم يعلم من هلك من نجاة وخرج
من بين أهله ففقد فاذا مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته بعد ما الله أعلم * ولما
أنهى الكلام على المفقود شرع في ذكر حكم ميراث الحمل فقال

* (وحكم ذات الحمل حكم المشكل * وبالحساب قسط كل ينجلي) *

* (فأعمل على اليقين والأقل * ويوقف الباقي لوضع الحمل) *

أي وحكم حمل صاحبة الحمل مع من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم
والمراد بالحمل الذي يرث أو يحجب غيره ولو ببعض التقادير فيعامل الوارث بالأضر
من وجوده وعدمه وإن كورته وانوثته وانفراده وتعددته ويوقف المشكوك فيه إلى
الوضع للعمل كالحياة المستقرة أو بيان الحال فلواتفصل حياة غير مستقرة
لم يرث فإن كان نصيبه لا يختلف مع هذه الأحوال المذكورة كالزوجة مع الفرع
الوارث فإن لها الثمن قدر الحمل ذكر أو أنثى منفرداً أو متهمة إذا عمل على اليقين
أي ابن أو أعمد على اليقين على تعين عمل معنى ابن أو أعمد المتعدي بعلى أو نيابة
على عن الباء أي العمل باليقين في هلك في القسمة بين الورثة الموجودين إن لم
يصبروا وطلبوا أو طلب بعضهم القسمة قبل الوضع على اليقين وهو الأقل فمن يختلف
نصيبه وهو متهمة أعطى الأقل وإن كان غير متهمة فلا يعطى شيئاً على هذا لا يعطى
أخو الحمل شيئاً لأنه لا ضبط لعدد الحمل عندنا على الأصح لما حكى عن الإمام
الشافعي رحمه الله أنه قال جالست شيخاً لا ستمفيد منه فإذا بجمعة كهول قد أقبلوا
وقبلوا رأسه ودخلوا الخيام ثم بجمعة شباب فدخلوا كذلك ثم جمعة دونهم ثم جمعة أحداث
فسألتهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم في بطن وأمه واحدة فيجبون كل
يوم يسلمون على وزير ووزنها وخمسة أخرى في المهمل ويقال إن امرأة ولدت اثنا
عشر في بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها
الأحاددا ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحبت صيحة أهـرت
حيطان القصر فقبل لها أليس لك في هؤلاء الاحد عشر كفاية فقالت ما صحت
أنا وإنما صاحبت أحشائي التي ربوا فيها * وقال الماوردي رحمه الله أخبرني رجل
ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين إن امرأة من اليمن وضعت حملاً
كالسكر فظن أن لا ولد فيه فالتقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حتى
وتحرك وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعاً وكان خافقاً سوا إلا أنه
قال كان في أعضائهم قصر وصار عني رجل منهم قصر عني فمكنت أعير باليمن بانه
صرعك سبع رجل هو حكى القاضي حسين إن واحداً من سلاطين بغداد وكانت
امرأته لا تلد إلا اثناً فحملت مرة فقال لها إن ولدت أنثى لاقتلنك ففرغت وتضرعت
إلى الله تعالى فولدت أربعة بنين ذكر كل منهم قد را أصبح فكبروا وكبروا فرساناً مع

أبيهم في سوق بغداد وقيل يقدر بأربعة وعامل بقية الورثة بالأضر بتقديرهم
 ذكورا أو إناثا وهو قول أبي حنيفة وأشهب رحمه الله ورجحه بعض المالكية
 * ومن العلماء من يقدره بأثنين يعامل بقية الورثة بالأضر بتقدير الذكور فيهما أو في
 أحدهما أو الاثنين وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم كعمد والواوئي * ومن العلماء
 من يقدره واحدا لأنه الغالب ويعامل الورثة بالأضر من تقدير ذكوره أو أنثاه
 وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كقيل
 من الورثة * ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتبر عندنا وقال القفال رحمه الله
 توقف القسمة إلى الوضع مطلقا وهو الأرجح من مذهب المالكية * ثم اعلم أنه إذا
 وضعت الحمل ميتا أو الموقوف للوجودين لو كان الحمل لم يكن ولو كان انفصاله ميتا
 بجناية على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لأجله فيعود بقية
 الورثة وكان كالأب بالنسبة لذلك أيضا * مسألة خلف أمه حاملا وأنثى قبلها
 يعطى الأخ شيئا مادامت حاملا بالأجماع وبعد ظهور الحال فإن ظهر الحمل ذكرا
 واحدا أو أكثر فلا شيء للأخ وكذا إن ظهر ذكرا أو أنثى فأكثر وإن ظهر أنثى واحدة
 فلها النصف وله الباقي وإن ظهر أنثى فأكثر فلها ما أولهن الثلثان وله الباقي هذا
 كله إن ظهر حيا حياة مستقرة والأب المال كله للأخ * مسألة خلف ابنا وزوجة
 وحاملا فلا قسمة عند المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة
 ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي
 ويوقف ثلثها لأنهم يقدرونه بأثنين والأضر كونهما ذكرا أو أنثى
 الابن نصف الباقي لأنهم يقدرونه واحدا أو الأضر كونه ذكرا أو أنثى كقيل
 لاحتمال أن تضع أكثر * مسألة خلف زوجة حاملا وأبوين أصل هذه المسئلة من
 أربعة أن قدر أن لا حمل أو نزل ميتا أو حيا حياة غير مستقرة وهي إحدى الغراوين
 للام فيها ثلث الباقي ومن أربعة وعشرين أن قدر أن الحمل ذكرا أو أنثى فقط لأن
 فيها السدس والثمن ومن سبعة وعشرين أن قدر أن الحمل أنثى وهي المنبرية
 والأولى داخلية في الثانية لأنها كسدسها وبين الثانية والثالثة توافق بالثلث
 فإذا ضربت وفق أحدهما في الأخرى يحصل ما ثلثان وستة عشر وهي الجامعة فإذا
 قسمتها على الأربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة وإذا قسمتها على السبعة
 والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة
 وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة بسبعة وعشرين فتعطى أربعة
 وعشرين ولكل من الأبوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية بأثنين وثلاثين
 ولكل منهما أربعة من أربعة وعشرين في تسعة بستة وثلاثين فيعطى منها اثنين
 وثلاثين يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فإن ظهر الحمل أنثى أخذناها وإن ظهر

أنثى فقط أخذت مائة وثمانية وورد للزوجة ثلاثة ليكمل لها سبعة وعشرون وورد للام
 أربعة ليكمل لها ست وثلاثون وورد للأب ما بقى وان ظهر ذكرا وورد للزوجة وللأم
 ما سبق وورد للأب أربعة تكمل السدس غير عائل وما بقى للذكر ومذهب الحنابلة
 كذلك لأنهم يقدرونه اثنين والأضر كونهما اثنين ومذهب الحنفية تعطي الزوجة
 الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين لأنهم يقدرونه واحدا والأضر في حق الأب كونه
 ذكرا وللأم السدس أربعة والأب السدس كذلك أربعة يوقف ثلاثة عشر الى الوصع
 فان بان الحمل أنثيين فنصيب الزوجة والأبوين معهم وان بان ذكرا أو أكثر
 أو ذكورا واناثا أعطيت الزوجة والأبوين نصيبهم غير عائل من أربعة وعشرين وعند
 المالكية لا قسمة الى الوصع لانه الأربع عندهم * مسألة خلف اماها مالا واما
 فالأضر في حق الأم كون حملها عددا فلها السدس لحجبها بالعدد من الثلث الى
 السدس والأضر في حق الأب عدم تعدده لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد
 سدس الأم وهو خمسة أسداس وهو الأضر ولو قدر عدم تعدده وهو الأضر لكان له
 الثلثان فقط وهو أربعة أسداس فتعطي الأم سدسا معاملة لها بالأضر من تقدير
 تعدده والأب ثلثين معاملة له بالأضر من تقدير عدم تعدده ويوقف سدس بين الأم
 والأب ولا شيء للعمل منه لحجبه بالأب فان تبين واحد أخذته الأم لان لها الثلث
 كاملا مع الواحد من الاخوة وان تبين اثنين فأكثر مطلقة ذكورا واناثا أو ذكورا
 واناثا فهو للأب تعصيا وتقدم ان الاخوة يحجبون الأم من الثلث الى السدس ولو
 كانوا محجوبين * وعند الحنابلة يقدر اثنين فتعطي الأم الأضر وهو السدس
 ويأخذ الأب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كفيلا الى الوصع كما سبق * وعند
 الحنفية لها الثلث لأنهم يقدرون الحمل واحدا وللأب الثلثان ويؤخذ منها كفيلا
 لاحتمال ان تلد عددا من الاخوة فلها السدس وللأب الباقي * وعند المالكية
 لا قسمة الى الوصع وان لم يكن وارث غير الحمل وقف جميع الميراث الى انفصاله كما
 اذا ترك أمته حاملا منه أو زوجة أبيه الميت أو زوجة أخيه أو زوجة معتقه حاملا ولم
 يترك وارثا غير الحمل وقف المال كله ولا يدفع لبيت المال شيء * (ورع) * ادامات
 رجل وخلف ابنا وزوجة حبل ووقف ماله حتى وضعت بنتا وابنا فوجداهما ميتين بعد
 ان استهل أحدهما صار خا ولم يعلم المستهل بعينه فيختلف نصيب الزوجة والابن
 باختلاف المستهل فيعطي كل واحد منهما أقل النصيب ويوقف الباقي حتى تقوم
 بيعة بتعيين المستهل أو يصطفا * فان أردت طريق حساب المسئلة لتعرف نصيب كل
 منهما على كل من التقديرين وتعرف الأقل فافرض ان كلام الابن والبنت هو
 المستهل وحده واعمل لكل مستهل منهما مسئلة على طريقة المناخنة لانه باستهلاله
 ورث من أبيه وجموته ترثه أمه وأخوه فان بدأت بالابن أولا ففرضته هو المستهل فقد

مات الأب عن زوجة وابنتين فسميتهن من ستة عشر الثمن للزوجة سهمان وللستين
سبعة كالأب الحى ومسألتهم من ثلاثة لأمه الثالث ولا أخيه الباقي وسهامه السبعة
تساين الثلاثة فاضرب ثلاثة في المسألة الأولى تصح من ثمانية وأربعين للزوجة
منها من قبل زوجها ستة واسكل ابن أحد وعشرون فنصيب المستهل أحد وعشرون
وينتقل من نصيبه إلى أمه ثلثه سبعة يحصل لها ثلثة عشر وإلى أخيه الباقي
أربعة عشر يحصل له خمسة وثلاثون * وإن فرضت المستهل هو البنت فأحصل لها
مسألة كالابن فمسألة البنت الأول من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللابن أربعة
عشر وللبنت المستهلة سبعة تنتقل إلى أمها وأخيهما الثلاثة الباقي لأخيهما
ومسألتهم من ثلاثة تساين السبعة فاضرب الثلاثة في الأولى تصح مناسبتهم من اثنين
وسبعين للزوجة من قبل الأب تسعة ومن قبل البنت سبعة يجتمع لها ستة عشر
للابن من قبل الأب اثنان وأربعون ومن قبل أخيه أربعة عشر يحصل له ستة
وخمسون ثم ترجع بالاختصار إلى تسعة لأن نصيب الأم يوافق نصيب الأخ بالثمن
فرد المسألة إلى ثمانية تسعة وكل نصيب إلى غنمه فيرجع نصيبها إلى غنمهم ونصيبه
إلى غنمه سبعة ومجموعهم تسعة فاطلب أقل عدد ينقسم على التسعة وعلى الثمانية
والاربعةين تجد مائة وأربعة وأربعين فاقسمه على مسألة منها يخرج جزء سهمها
اضرب فيه نصيب الزوجة والابن منها واعط كل منهما ما أقل النصيبين يحصل
للأم اثنان وثلاثون ويحصل للأخ مائة وخمسة ويوقف بينهما سبعة فإن ثبت أن
المستهل هو الذكر أخذ الابن السبعة أو الأثنى أخذت الزوجة انتهى باختصار
والله أعلم * ولما انتهى الكلام على المسائل المتعلقة بالحل شرع في ميراث
الغرق والمدمى وغيرهم لأن في بعض مسائله توقفاً إلى البيان أو الصلح فيما إذا علم
عين السابق ثم نسي كما سيأتي فبينها وبين ما سبق مناسبة فقال

يؤذ كرم من مات مدم أو غرق أو نحوه

أى هذا بيان ذكر أحكام أرثهم ونحوه كالحرق والقتل في معركة القتال وقد تقدم
أن شروط الارث أربعة * أحدها ويختص بالقضاء العلم بالجبهة المقتضية للارث
كالإقامة والنكاح والولاية وبالدرجة التي اجتمع الموروث والوارث كالبنت
والأخوة ولو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه
تفصيلاً لا خلافاً للعلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثاً * الشرط
الثاني تحقيق موت الموروث كما إذا شوهد ميتاً أو الحاقه بالأموات حكماً وذلك في
المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهاداً كما تقدم في باب المفقود أو الحاقه بالأموات
تقديرافيقه * وإنه كان حياً ثم مات وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه
توجب الغرة ادلا بوث عنه غيره كما تقدم في باب الحمل * الشرط الثالث تحقيق حياة

الوارث بعد موت الموروث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديرا كعمل انفصل
 حياة مستقرة لو قت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقة * الشرط الرابع
 تحقق وجود الوارث عند موت الموروث ولا يغني عنه الثالث إذ يصدق بمن حدث من
 الورثة بعد موت المورث إذا تقرر ذلك فيستخرج من الشرطين الأخيرين ما ذكر في هذا
 الباب من الأحكام لعدم وجود الشرطين المذكورين فيه * وقد بين ذلك بقوله
 * (وان يت أولو توارث معا * أو معهم خطب فبادوا أجمعاً) *
 * (كالهدم والحريق أو في معركة * وجهل السابق منهم هلكت) *
 * (فلا تورث هالكاً عن هلك * واجعل لباقي وارثه ما ترك) *
 * (بذا قضيت بينهم الشرية * فاقسموه هذا آخر الذريعة) *

أي وإن يت أصحاب توارث أي من يرث بعضهم بعضاً والمفاعلة في توارث هنا على
 غير بابها إذ لا يشترط أن يرث كل منهما الآخر بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان
 يرث بعضهم من بعض دون العكس كالعتق والعتيق بأن ما توامعا أو نزل بهم خطب
 أي أمر عظيم وفي القاموس الخطب الشان والأمر صغراً وعظم فبادوا هلكوا
 جميعاً أو بادوا ذهبوا وانقطع خبرهم وفي القاموس باد الشيء يبس يواد أو يبادا
 ويبيودا وييسدودة ذهب وانقطع كان ما توأ بالهرق أو بالوباء كطاهون وريح وغير
 ذلك أو ماتوا بالهدم يسكون الدال الفعل من هدمت البنيان هدماً سقطته وبفتح
 الدال اسم للبناء المهدم وقال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح المهدم
 بالهمز بك ما تهدم من جوانب البرقة سقط فيها والهدم بكسر الهاء وسكون الدال
 الثوب البالي أو بالغرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقاً
 بفتحها فهو غرق كفعل وفارق وغرقه في الماء بتشديد الراء المعتوجة غمس فيه فهو
 مغرق وغريق فقوله والغريق عبر بالصفة المشبهة أي أوميت منتصف بانه غريق
 وصف للسكر المفسدة لعموم الأفراد أي ماتوا جميعاً بالغرق حتى صار كل فرد منهم
 بوصف بانه غريق أو بالمعركة في قتال مباح أولاً أي وإن مات متوارثان فأكثر
 بانهم أمشي عليهم أو غرقهم أو حرقهم أو في معركة قتال أو في امر أو في ضربة وجهل
 موت السابق منهم أن بأن لم تعلم حينه أي أن أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم
 حينه وكذا أن لم يعلم سبق ولا معية أو علم أنهم ماتوا معاً فلا تورث هالكاً أي
 فلا تورث ميتاً منهم من آخر أجمعاً فيما إذا علم موتهم معاً وأما إذا لم يعلم أماتهما
 أو مرتباً فعند زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة
 رحمهم الله تعالى فلا تورث وذكر أن علياً رضي الله تعالى عنه ورث بعضهم من بعض
 من تلامذته أو الهدم دون طريقها أي من قديم أمواليهم دون جديدها والمراد بالتلاذ
 ماله الذي بيده والطريف ما ورثه من الآخر وانما لم يرث من الطريف لانه لو ورث منه

لأدى إلى أن الشخص يرث من نفسه قلوباً وزوجان وترك كل منهم ما بذله فقط
 وخلف كل منهم أربعين ديناراً الورث الزوج من زوجته ربع الأربعين وهو عشرة
 وورثت منه ثمن الأربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي
 ورثها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون
 لابن الزوجة خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون وبه أي بتوريث
 بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها هنا نقص في العبارة فليتنامل
 ولا يخفى أنه لما كان في توريث أحدهما من الآخر دون العكس تحكم ورث كل منهم
 من الآخر لكن يلزم عليه التناقض إذ مقتضى كونه وارثاً أنه متأخر ومقتضى كونه
 موروثاً أنه متقدم وبما قاله الإمام علي رضي الله تعالى عنه قال أحمد رحمه الله تعالى
 وهذا عند المناظرة ما لم يقع التداخي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولا بينة
 أو تعارضت بينتهما خلف كل على إبطال دعوى صاحبه وحينئذ لا توارث بينهم ما
 فيكون الحكم إذاً كالمذهب الأول وهو مذهب زيد ويجري الخلاف المذكور فيها
 إذا علم سبق ولم يعلم عين السابق ^{في فروع} سئل بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معا
 عند الزوال لم يكن أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاخوة أولا لعدم
 تيقن سبق موت أحدهما على الآخر ويرث أحدهما الآخر من غير عكس فاجاب
 بأن المشرق يرث المشرق لأن الشمس تزول أبداً بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها
 وجميع حرركاتها فالشرقي مات قبل المغربي جزماً لقول السائل ماتا عند الزوال في
 المشرق والمغرب فميرته المغربي ثم يرث المغربي ورثته وعليه يتسأل اخوان ماتا معا
 عند الزوال ويرث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرحه الكبير على
 الفصول وإذا علم موت ^{١١} اثنين بالشرق ونحوه بعد الآخر مع ما لم ينس فالامر
 واضح أن المتأخر يرث المتقدم إجماعاً وإن علم موتهم ما سرتب أو علم عين السابق ثم نسي
 وقف الأمر إلى التذكر أو الصلح وبها تين الحالات تمت أحوال الفرق الخمسة أحوال
 والثالث أن يعلم السابق دون عين السابق والرابع المجهلة والخامس الشك بالسابق
 كما سبق والله أعلم بهذا ما قرره الفرضيون في حكم الفرق ونحوهم وقد أشار الناظم
 إلى ذلك بقوله يذهب بينهم الشريعة وهي لغة الطريقة مأخوذة من شرعة الماء
 أي طريق الماء والساقية المدة لجريانه فيها واصطلاحاً هي ما قرره الله تعالى لهباده
 من الأحكام على لسان نبيه (قوله) فافهم وهذا آخر الذريعة أي هذا آخر
 المقصود من هذه الأرجوزة المسماة بالذريعة فافهم ما احتوت عليه من جل هذا الفن
 أي علمه واعرفه بقلبك وفي القاموس فهم كفرح فهم أو يحرك علم وهرف بقلبه
 وإنما أمر الناظم ففهم الله به في أرجوزته بالفهم لأن العلم لا يتوصل إليه إلا بالفهم
 الصحيح وامعان النظر وكثرة المطالعة لكتب العلوم والمعارف والاخذ من أربابها مع

المداومة وعدم التكاسل في الطلب والرحلة لأجل الاخذ عن الشيوخ مع الادب
 معهم والسؤال لهم فيما أشكل عليهم من ذلك فان المطلب نفيس فأصرف عليه نفيس
 القهم ففضل العلم مشهور وقد تقدم شيء مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح
 خطبة هذه المنظومة * وما ورد في فضاهم قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم
 على العابد كفضل علي أدناكم إن الله وملائكته وأهل السموات والأرضين حتى
 النملة في بحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي
 قال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي امامة والغريب هو المروي عن طريق
 واحد * والذريعة هي الوسيلة الموصلة إلى غيرها وفي القاموس ذريعة كسفنينة
 الوسيلة وتذرع بذريعة توسل بوسيلة وهذا المعنى بحسب الأصل قيل العلية وأما الآن
 فقد جعل علماء العلم المعنى لأحراره وهو ذريعة الفاضل إلى تعلم الفرائض
 وهو علم شخصي على الالفاظ الذهبية المخصوصة الشخصية الدالة على المعاني وان
 كانت في ذهن المصنف وذهن زيد وعمر وبكر وخالد وهكذا فان تعدد الشيء
 بتعدد المحال تدقيق فلسفي لا تعتبره أرباب العربية وهذا على التحقيق من ان
 أسماء الكتب وتراجم الابواب من قبيل علم الشخص وان الموضوع له هو الالفاظ
 الشخصية كإسماء العلوم كالفقه والتفسير والحديث ونحوها من قبيل الاعلام
 الشخصية لان الموضوع له القواعد المعينة ذهناً فالمعاني المستحضرة في ذهن المصنف
 هي بعينها المستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انها واحدة تعدد محلها وما قيل في أسماء
 الكتب والتراجم من انها من قبيل علم الجنس نظراً لتعدد ما بها تعدد المحال وأسماء
 العلوم من قبيل علم الشخص مع حصول التعدد في الجميع فكان على القائل أن
 يجعل السك من قبيل علم الجنس فالفرق بين أسماء العلوم وأسماء الكتب تحكم
 وكان مراد الناظم بتسمية هذه الأجزاء بهذا الاسم المطابق لأسمائها انها موصولة
 موصولة إلى غيرها من المبسوطات ككفاية الحفاظ لابن الهيثم وغيرها بل هي مشتملة
 على مهمات ألفن فجزى الله الناظم عن المسلمين أفضل الجزاء فونه عنايتهم بركات
 أسلافه الطاهرين آمين * (فائدة) ينبغي اجتنب تسمية الكتب المصنفة بما
 يضاهي القرآن والوسى كقول بعضهم كتاب الامرات والمعاريج أو مفاتيح الغيب
 والآيات البينات لانها من احمة للنبي صلى الله عليه وسلم في الاسماء والمعاريج
 ومشاركة الحق سبحانه وتعالى في علم الغيب نقله بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الوهاب الشعراني رضي الله عنه لا كل الراجح الجواز

(و) ولختتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على بابين الاول في مقدمة

القيراط والثاني في مقدمة الترات

(الباب الاول في معرفة المصطلح عليه في القيراط والحسبة والذائق) وفيها

اصطلاحات مصر وما وافقها من البلاد كالشام واصطلاح العراق وما وافقها قال القيراط
 يستعمله المصريون في العقار والفدان والارديب وهو ان يجعلوا كل شيء من ذلك
 أربعة وعشرين جزءا يسمون كل جزء من ذلك قيراطا قال القيراط عند المصريين ثلث
 ثمن الشيء وثلث ثمن الشيء هو واحد من أربعة وعشرين وعند العراقيين نصف
 عشرة لكن النسبة على اصطلاح العراقيين لا تجيء الا اذا جعلنا القيراط عشرين
 لان نصف عشر العشرين واحد والحبة على الاصطلاحين ثلث القيراط
 لانك اذا ضربت مجموع القيراط المصري وهو ثلاث حبات في أربعة وعشرين
 مخرج القيراط كان الحاصل مخرج الحبة الاولى وهو اثنان وسبعون والدائق نصف
 الحبة وسدس القيراط وهو يكسر النون وفتحها ويستعمل أهل العراق الرزة
 وهي بالراء المهملة ثم الزاي المجهمة وهي نصف الدائق وربيع الحبة ومخرج القيراط
 أربعة وعشرون لانهم يسمون الشيء الواحد أربعة وعشرين جزءا كما قدمناه
 فالواحد من أربعة وعشرين ثلث ثمن ومخرج الحبة اثنان وسبعون لانهم اثلث القيراط
 وهي أي الحبة ثمن تسع الشيء لان تسع الاثني والسبعين ثمانية وثمانية
 واحد والحبة في الأصل اسم للشعيرة المتوسطة التي قطع من طرفها مادي وطال
 ولم تقشر ومخرج الدائق ضعف مخرج الحبة وهو مائة وأربعة وأربعون هذا اصطلاح
 مصر وما وافقها وأهل الشام يستعملون الرزة أيضا ومخرجها مائتان وثمانية
 وثمانون ومخرج القيراط عند أهل العراق ومن وافقهم عشرين لانه نصف عشر
 الشيء كما قدمناه فافترق الاصطلاحان في القيراط ولم يفرقا في الحبة في كونها ثلث
 القيراط عند العراقيين أيضا فيكون مخرجها عند أهل العراق ستون من ضرب
 ثلاثة في عشرين والرزة وهي ربع الحبة ونصف سدس القيراط مخرجها عندهم
 مائتان وأربعون ولما كان ذلك قد يحتاج اليه في قسمة التركات كما اذا كان فيها
 اراض كخص نراجية وأقدنة جمع فدان أو دور ونحو ذلك احتجج هذا الى بيان
 ذكره اما الدنانير والدرهم ونحوهما فلا يحتاج فيها الى ذلك ولم يختلف أهل مصر
 في الأراضى وقد اختلف في الدراهم والدنانير فعند أهل الشام الدرهم خمسة عشر
 قيراطا ومخرج الحبة خمسة وأربعون وعند أهل مصر ستة عشر قيراطا ومخرج الحبة
 ثمانية وأربعون وكذا حكمه المأوردى وفي الروضة ان للدائق ثمان حبات وخمسا
 حبة وكل ذلك لا معول عليه في الفرائض والمعامل على اصطلاح مصر والعراق في
 القيراط في غير الدرهم والدنانير (فروع في معرفة قيراط المسئلة وتحويل سهام الورثة
 الى القراريط ونحوها) واذا أردت معرفة قيراط المسئلة وتحويل سهام الورثة الى اعم
 القيراط لتعرف مقادير حظوظهم من التركة قراريط فطريقة ان تقسم ما صحت
 منه المسئلة على مقام القيراط وهو عندنا أربعة وعشرون مخرج قيراط المسئلة فاقسم

على قيراط المسئلة سهام كل وارث منها يخرج مقدار ما يخص من قرار بطل التركة فهذا
تحويل سهامه الى اسم القيراط * مثاله كافي الفصول جدران وثلاثة اخوة لام وخسة
أهم أصلها ستة ونصف من مائة وثمانين لكل جدة خمسة عشر ولكل أخ عشرة و
لكل عم ثمانية عشر والتركة عقار ونحوه والخارج من قسمة المسئلة على مخرج
القيراط سبعة ونصف هو قيراط المسئلة اقسام عليه سهام كل جدة يخرج لها قيراطان
وسهام كل أخ يخرج له قيراطان وثلاثة قيراط وان شئت قلت قيراطان وحبشان واقسم
عليه سهام كل عم يخرج له قيراطان وخمس قيراط هكذا وان شئت فقول سهام الورثة
لاسم القيراط بطريق ثمانية وهو ان تسمى كل نصيب من صحيح المسئلة من الصحيح أى
تسمى كل وارث من المسئلة لو حفظه وخذله بقدر ذلك الاسم من مقام القيراط وهو
الاربعة والعشرون يحصل نصيبه من قرار بطل التركة في المثال السابق نسبة سهام
كل جدة الى المسئلة وهي المائة والثمانون نصف سدس ولها نصف سدس المقام
وذلك قيراطان فهما حصتها من العقار ونسبة سهام كل أخ تسع المقام فله تسع قيراطان
وثلاثان فهو نصيبه وسهام كل عم عشر المقام قيراطان وخمس قيراط واذا تم العمل
وأردت امتحان صحة فزن ذلك بأن تجمع انصباة الورثة من القراريط وكسورها
فإن طابق مجموعها مقام القيراط بأن كان مجموعها أربعة وعشرين قيراطا فالعمل
صحيح وان لم يطابق فهو غلط فأعد العمل * ولت طريقة سهلة في التسمية وهي انك
إذا أردت معرفة مقدار نصيب كل وارث من التركة من غير تحويله الى اسم القيراط
قسم واحد كل فريق من عدد فرقته واعرف اسمه وأضف اليه اسم نصيب ذلك
الفريق من مبالغ أصل المسئلة ان لم يكن أصلها عائلا واسمه من غاية أصلها بالاعول
ان كان عائلا يحصل نصيب واحد ذلك الفريق من التركة وتخص أنت ما حصل
من الاضافة ان احتاج الى تخصيص ففي سبع اخوة لام وعشر شقيقات أصلها من
ثلاثة ولا عول فيها فلا أخوة للام الثلث وللشقيقات الثلثان ونصف من مائة وخسة
لكل أخ من أم خمسة أهم ولكل شقيقة سبعة مهم واحد من عدد الاخوة يكن سبعة
أضف الى السبع اسم نصيبهم من أصل المسئلة وهو ثلث يحصل ثلث سبع هو حظ
كل أخ من التركة ومهم واحد من عدد الاخوات يكن عشر أضف الى العشر
اسم نصيبهن من الأصل وهو ثلثان يحصل ثلثا عشر هو حظ كل أخت من التركة
ولكنه محتاج الى تخصيص وتخصيصه ثلث خمس لانه مرادفه في المعنى وان خالفه في
اللفظ ولو كانت الفريضة بحالها ولكن زيد فيها أم فرض لها السدس وبه تعول
الى سبعة للام مهم وللأخوة مهمان وللأخوات أربعة واسم نصيب الام وهو مهم
من السبعة التي هي غاية أصل المسئلة بالاعول سبع واسم مهمى الاخوة سبعان
واسم سهام الاخوات أربعة أسباع واسم الواحد من عدد الاخوة سبع أضف

اليه اسم نصيبهم من الأصل وهو سبعان فليكن أخ سبعاً سبع التركة واسم نصيب
الواحدة من عدد الأخوات عشر أضف اليه اسم نصيبهم من الأصل يحصل
لكل أخت أربعة أسباع عشر وتلخيصه خمساً سبع لأن أربعة أسباع عشر
يرادفه أربعة أسباع سبع وظاهره خمساً سبع وإذا لم يكن الفريق متعدداً
بأن كان شخصاً واحداً فربما يحفظه كلام في هذا المثال فهذا الطريق مطرد
فيه فتسمى نصيبه من الأصل أو من غايته بالعول إن حال فهو نصيبه من التركة
والحاصل بهذا الطريق هو بعينه الحاصل من نسبة كل وارث من صحيح المسئلة
اليه

باب الثاني في قسمة التركة

والقسمة لغة التمييز واسطلاحاً تمييز الأوصياء وبعضها عن بعض والتركة مصدر وهي
لغة اسم لما يتركب واسطلاحاً هي المتركة من نقد أو عقار أو غيرها والتركة كانت
جميع تركة بمعنى متركة وهي الثمرة المقتودة بالذات من علم الفرائض لأن الفرض
منه معرفة كيفية القسمة وما تقدم من بيان الفروض وأحكامها والتأصيل
والصحيح وتكون ذلك فوسيلة لها وهي مبنية على الأربعة أعداد المناسبة
مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها الثاني كنسبة ثالثها الرابعها كل أربعة
والثمانية والخمسة والعشرة فنسبة الأربعة لثمانية كنسبة الخمسة لعشرة فالأول
نصف الثاني والثالث نصف الرابع وهي أصل في استخراج الجوهوليات وبيان
ذلك أن من خواص تلك الأعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين
في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يخرج الجوهول وإن جهل
أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على
المعلوم فإنه يخرج الجوهول * ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت شقيقة
أولاً لا يتحقق الزوج ثلاثة من صحيح المسئلة ثمانية وهما مملومان ونصيبهم من
التركة مجهول ونفيس التركة أربعة وعشرون ديناراً ونخرج القيراط الذي هو
أربعة وعشرون معلوم فالطرفان معلومان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة
الزوج وهي الطرف الأول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع
المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهو الوسط المجهول
وعلى هذا أبداً فقس * وحاصل الأعداد المناسبة المذكورة أن نصيب الوارث
ما صحت منه المسئلة عدد أول وما صحت منه المسئلة عدد ثان وماله من التركة
عدد ثالث والتركة أخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان وأحد
الوسطين معلوم والآخر مجهول إذا تقر ما ذكر فتارة تكون التركة مما لا يمكن
قسمة كالعقارات والمراد من عدم إمكانها أي بأحد أنواع القسمة بهذه الأفرار

بالعدد أو الوزن أو الكيل أو الذرع لكونها غير مستوية الأجزاء. وأما إذا كانت
مستوية الأجزاء كالأرض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع وكالعقار
الحيوان فيقسم على هذه الكيفية وبقدر نسبة ماله من الصحيح المسئلة إلى الصحيح
المسئلة تكون حصته من ذلك الموروث كنسبة ماله من التركة إلى التركة ثم تارة
يعبر المفتي عنها بالقراريط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة فهو مخير * ففي المثال
المدكور يقول في نصيب الزوج مثلاً بالقراريط تسعة قراريط وبالكسور يقول ربع
الأربعة والعشرين وثمنها والأولى مراعاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما ما كان
يقول مثلاً للام السدس أربعة قراريط لكان أولى وتارة تكون التركة مما يمكن
قسمته بالكيفية المذكورة بالأفراز ونحوه كالنقد أو ما يقدر بالوزن أو الكيل
أو العدد أو قيمة ما لا يحكم قسمته وإراد قسمتها بالقراريط المذكورة قيمة مخرج
القيراط كما تقدم وهو أربعة وعشرون تركة مقدارها أربعة وعشرون ديناراً
مثلاً * فإن كانت التركة مماثلة للصحيح فالأمر واضح لا يحتاج لعمل * كزوجة
وبنت وأبوين أصل مثلهم من أربعة وعشرين لأن فيها ثلثا وسدسا وتصح منها
فلازوجة الثمن الأثني والبنات النصف اثنا عشر وللأم السدس أربعة والأب
خمس فرضاً وتصحبا التركة عيدين أو ثوب مثلاً أو أربعة وعشرون ديناراً فتصح
المسئلة من أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنات اثنا عشر وللأم أربعة
والأب خمس ومخرج القيراط أو التركة مساوكل منها للصحيح فلازوجة ثلاثة قراريط
من العبد أو ثلاثة دنابر وللبنات اثنا عشر قيراطاً من العبد أو اثنا عشر ديناراً
وللأم أربعة قراريط من العبد أو أربعة دنابر وللأب خمس قراريط من العبد
أو خمسة دنابر * وإن كانت التركة غير مساوية للصحيح المسئلة ففي قسمة التركة
خمس أوجه بل أكثر * الوجه الأول وهو المشهور أن تضرب نصيب كل وارث من
الصحيح في التركة أو يخرج القيراط وتقسم الحاصل على الصحيح يخرج ما لذلك
الوارث ففي المباهلة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب لو كانت التركة
عقاراً أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وتقول ثمانية ومنها الصحيح كما
تقدم فأضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط أو عدد الدنانير يحصل
اثنتان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلازوج تسعة قراريط في العقار
أو تسعة دنابر والأخت كذلك وأضرب للام اثنين في الأربعة والعشرين واقسم
الحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج تسعة قراريط في العقار أو ستة
دنابر * والثاني وهو أصل الأوجه وهو أن تقسم التركة في ما لا يمكن
قسمته أيضاً أن تنسب كل حصته من الصحيح إليه وتأخذ من التركة أو من مخرج
القيراط بتلك النسبة ففي المثال المذكور أنسب للزوج حصته وهي ثلاثة إلى الثمانية

صحيح المسئلة يكن ربعا وثمانية ربع الأربعة والعشرين وثمان اود ذلك تسعة قراريط
 اود ثمانية وان شئت قلت ربع التركة وثمانها ولا تحت كذلك وانسب للام اثنين
 الى الثمانية تسكن ربعا فلها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قراريط وان
 شئت قلت لها ربع التركة * اقتصر العلامة الشنشوري في شرحه على الرحبية
 على هذين الوجهين بعد ان ذكر ان لها خمسة أوجه فأكثر والثالث ان تقسم التركة
 على سهام المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي أم وزوجة
 وعم وترك مائة دينار المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة ولعم
 خمسة اقسم المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج لكل سهم من اثني عشر من
 المائة ثمانية وثلاث لانك تنظر اقل عدد تنقسم منه المائة على الاثنى عشر وأقله
 ثمانية لانك اذا ضربت ثمانية في اثني عشر يحصل ستة وتسعون يبقى أربعة باثني
 عشر ثالث اضرب الثمانية في الثالث في ثلاثة الزوجة يحصل لها من المائة خمسة
 وعشرون واضرب الثمانية في الثالث أيضا في أربعة الأم بثلاثة وثلاثين وثلاث
 وهو نصيبها من المائة واضرب الثمانية في الثالث في خمسة العم بواحد وأربعين وثلاثين
 وهو نصيبه من المائة فجمع وع الجيع مائة دينار * والرابع ان تقسم ما صحت منه
 المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من الصحيح على الخارج من تلك القسمة
 ففي المثال المذكور اقسم الاثنى عشر على المائة بان تقسمها اليها يخرج عشر وخمس
 عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج بالنسبة سهام الزوجة الثلاثة وسهام
 الأم الأربعة وسهام العم الخمسة عما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل
 ما ذكر وكيفية قسمة الثلاثة على العشر وخمس العشر بان تبسط الثلاثة أخماس
 أعشار بان تجعل كل واحد من الثلاثة خمسين جزءا كل جزء منها خمس عشر لان
 يخرج العشر وخمس العشر خمسون من ضرب عشرة في خمسة فتكون الثلاثة الصحيح
 مائة وخمسين خمس عشر من ضرب ثلاثة في خمسين ثم تجزئ العشر خمسة أخماس
 وتضم اليها خمس العشر فليجمع ستة أخماس أعشار والغرض من ذلك تجنيس
 المقسوم والمقسوم عليه أي جعلها من جنس واحد حتى يمكن قسمة الأول على الثاني
 ويهبر عن التجنيس بالبسط أيضا ثم تقسم المائة والخمسين التي رجع اليها المقسوم
 عليه بخارج خمسة وعشرون فان كان المقسوم على سهام الأم الأربعة فأبسطها
 مائتين من جنس خمس العشر الذي هو الكسر الأدق واقسم المائتين على ستة
 بخارج ثلاثة وثلاثون وثلاث * وان كان المقسوم على سهام العم الخمسة فأبسطها أيضا
 أخماس أعشار يكن مائتين وخمسين خمس عشر اقسمها على الستة يخرج واحد
 وأربعون وثلاثان لان الخارج من قسمة المائتين والستة والأربعين على الستة واحد
 وأربعون والخارج من قسمة الأربعة الباقية على الستة ثلاثان فالجمله ما ذكر واذا

جمعت الحواصل الثلاثة الخمسة والعشرين والثلاثة والثلاثين والثلاث والاحد
 والاربعين والثلاثين حصل مائة وهو عين التركة فالعمل صحيح والخامس ان تقسم
 ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة
 يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت صحيح المسئلة على نصيبه في المثال المذكور
 اقسام الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسام المائة على الاربعة
 يحصل لها خمسة وعشرون واقسم الاثني عشر على سهام الام وهي الاربعة يخرج
 ثلاثة اقسام عليهم المائة يحصل لها ثلاثة وثلاثون وثلاث اقسام الاثني عشر على سهام
 الام وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسام المائة عليهم يحصل له احدى واربعون
 فقسمة المائة على الاربعة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على سهام الزوجة
 الثلاثة وقسمتها على الثلاثة الخارجة من الاثني عشر المقسومة على سهام الام
 الاربعة ظاهر وقسمة المائة على الاثني وخمسين بان تبسط المائة اقسامها يحصل
 خمسة مائة وتبسط الاثني والخمسين اقسامها يحصل اثني عشر خمسا لان الاثني عشرة
 اقسام يضم الى الخمسين فالمجموع ماذ كر فاقسم الخمسة مائة على الاثني عشر يحصل
 احدى واربعون وثلاثان لان الحاصل من قسمة الاربعة مائة والاثنين والتسعين
 على الاثني عشر احدى واربعون اذا الاثني عشر في اربعين باربعه اثنه وثمانين
 والاثنى عشر في واحد باثني عشر تضم الى الاربعة اثنه وثمانين يحصل ماذ كر
 يبقى ثمانية والحاصل من قسمتها على الاثني عشر ثلثان فضمها الى الاحد والاربعين
 فالمجموع احدى واربعون وثلاثان ايضا * ثم لما انتهى الكلام المقصود من هذه
 الارجوزة وطلب من الراغب في ذلك ان يفهم المعاني كما سبق اخذ في الاعتذار
 عن التقصير وطلب الصفيح واصلاح الخلل من الناظر * فقال نعم الله به
 * فاصفيح واصليح ما بها من الغلط * فقد اتى من ذا الذي ماساه فقط *
 أي فاذا فهمت ايها الناظر الى هذه الارجوزة والواقف عليها ما تضمنته من المعاني
 والتمس من تلك الصفيح عن القصور والتقصير الذي هو شأن الانسان واطلب منك
 اصلاح ما رأيت بهما من الغلط أي مخالفا لوجه الصواب فان الكمال لله تعالى
 والعصمة فلا نبياؤه عليهم الصلاة والسلام * وقوله فقد اتى من ذا الذي ماساه فقط * أي
 فقد جاء في المثل السائر

من ذا الذي ماساه فقط * ومن له الحسنى فقط

رجاء أيضا

ومن ذا الذي ترضى سجايه كلها * كفى المره نبلا ان تعدد معانيه

وهذا المثل الذي ذكره الناظم من أبيات لابي القاسم الحريري في مقاماته * وقوله

سامح أخاك اذا خلط * منسه الاصابة بالغلط

وتجاف عني تعنيته * ان زاح يما أوقسط
واحفظ صنيعك عنده * شكر الصنعة أم غمط
وأطعمه ان عاصي وهن * ان عزوادن اذا شطط
واقن الوفاء ولو أخل * بما اشترطت وما اشترط
واعلم بانك ان طلبت مهذباً رمت الشطط
من ذا الذي البيت

حكى ان بعضهم كان ينشد البيت المذكور ويكرره فسمعها تفاعول لم يره يقول
محمد الهادي الذي * عليه جبريل هبط

ثم قال الناظم وقع الله به

﴿وعذر من لم يبلغ العشرين * يقبل عند الناس أجمعينا﴾
أي ان قبول الأمر لدى الأكرام معهود لكنه من لم يبلغ العشرين سنة مقبول حتى
عند العامة فهو أولى بالقبول لدى الخاصة لان الحد ذاته مظنة الخاطار قصور الفهم
والادراك * وقد سبق الى هذا المعنى كبير من المؤلفين منهم ناظم السلم المنورق
حيث قال

ولبنى احدى وعشرين سنة * مدبرة مقبولة مستحسنة
(وقد رأيت) على النسخة المنقولة منها ان الناظم فرغ من هذه الاربعة وخمسة
وعشرين من شهر شوال من ١٢٨٠ سنة ثمانين ومائتين والفرغ وكان ميلاده
كما رأيت في شجرة انساب السادة العلوية لسبب في جمادى الآخرة من ١٢٦٥ سنة
اثنين وستين ومائتين والفرغ * فعليه يكون عمر الناظم حال فراشه من ثمانين وعشرين
سنة وأربعة أشهر وسبعة عشر يوماً * ولذا قال السيد العلامة المرشد علي بن محمد بن
الحسين الحلي العلوي نفع الله به في انشاء ما كتبه كما رأيت بخطه في تلك النسخة
فدحان من مكة على صغر سنه ما تقدم به على اذ يكافئه * وذلك فصل الله
بؤتيه من يشاء بختي سعة فضله ونفوذ أمره * ولعمري لقد أعرب هذه النظم عن
مقاصد دفنه بعبارة رائعة * وبرز من محددات علمه مقصورات بالثناء الحسن على
كاشف انامها ناطقه * فرحم الله امرأ عرف الحق فاستسلم بحبله * وعلم ان الفضل
لا يجر كاملاً الا من أهله * كيف لا والعصر المحمدي يتيمه عقلمن انتسب اليهم
ناظم هذه الكتاب * والشرف العلوي مخزونه في الذهاب والاياب * الخ ما أطال به
نفع الله به * ثم قال الناظم

﴿وختمها بجمد بارئ النسم * وبالسؤال منه حسن المختتم﴾

أي وختم هذه الاربعة وخمسة كافتها بجمد بارئ النسم والبارئ هو الخالق تعالى
وفي القاموس برأ الخلق كجعل خلقهم * والنسم جمع نسمة بحركة بمعنى الانسان

* وقوله وبالسؤال الخ معطوف على الحمد والفخير في قوله منه ما ندعى على الباري تعالى
والاعنى ان ختام هذه الأرجوزة حمد الباري تعالى على جميع نعمه التي منها اكمال
هذه المنظومة والسؤال منه عز وجل حسن الخاتمة عند الموت اذ هو المطلب
الاعظم والقصد الوحيد الذي من حظى به فقد أدرك السعادة الابدية * ونال كل
أمل وأمنيه * وفي هذا البيت من محسنات البديع براعة الختام * وهي أن يذكر في
آخر الكلام ما يدل السامع على انتهائه ويحسن الوقوف عليه وفي قوله حسن الختم
قورية بذكر ذلك النوع البديعي أيضا * ثم عطف النظم على حمد الله تعالى وسؤاله
حسن الخاتمة الصلاة والسلام على النبي وآله وأصحابه وعترته صلى الله عليه
وعليهم فقل

* وبالصلاة والسلام الدائم * على الاغر المنتقى من هاشم *

* والآل والاصحاب والاتباع * والعتره الكريمة المساعي *

جميع النظم نفع الله به بين الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في أول الكتاب كما
سبق في آخره كما ترى رجاء لقبول ما بينهما فن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله
وسلم مقبولة والله عز وجل أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما * وقد سبق
معنى الصلاة والسلام في شرح الخطبة فلا نزاع في إعادته * والآخر الكرم الافعال
الوافيهما والشريف والابيض من كل شيء كما في القاموس * والمنتقى بمعنى المختار
ومن هاشم أي من بني هاشم الذين هم خير الخلق فهو صلى الله عليه وآله وسلم
الخير من الخيام من الخيام من رانته بن الحسن رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اطلقني كما تمني بنى اسرائيل واصداني من بني
كنانة قريشا واصداني من قريش بنى هاشم واصد طعاني من بني هاشم اخرجهم سلم
والترمذي * وقوله والآل والاصحاب والاتباع تقدم الكلام عليهم في شرح
الخطبة فلا عود ولا اعادة * وقوله والعتره الكريمة المساعي عتره الرجل نسله ورهطه
وعشيرته الادنون وآل في الله والذهي وعطف العتره على الآل مع انهم داخلون في
همومهم كما صنع في الخطبة لئلا يكتفى بذكرهم ويترك ما يريد الاعتناء والحرص على
على الصلاة عليهم وهو من عطف الخاص على العام * وقوله الكريمة المساعي
معلم ان الكرم ضد الاثم * وساعي العتره رضوان الله عليهم عن الوهم في منزل
بعيد عنهم والله الطيبون الاعراق * والمتحاور بكمال الاخلاق (وهذا آخر)
ما يسهو الله من الشرح على هذه الأرجوزة لوجيزة النظام وموقف جواد القلم
مستعان النقل عن العلماء الاعلام واجبا ان يحصل به لامة النفع العميم وان
يكون من العمل الخالص لوجه الله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين

محمد بن قاضي قرأت فضله عم سائر البرية وشكر الله جعل ذرائع الوصول اليه
 ناهض آداب الشريعة المحمدية وصلاة رسلا على سيدنا محمد أفضل من شيد
 قواعد الدين على أمتين أساس القائل وما ينطق عن الهوى تعلموا الفرائض وعلموها
 الناس وعلى آله الميامين وأصحابه أصحاب اليمين **﴿وَأَمَّا بَعْدُ﴾** فقد تم بمعونة
 مفيض الاحسان طبع مشروح الفرائض على منظومة ذريعة الناهض
 على وجهه بديع الاتقان وهو كتبه كتاب جليل باهر وبجهرته وفق الامواج بفن
 الفرائض زاهر لم يدع من علم الموازيت شاذة ولا فاذة الا نص عليها ولم يترك
 مستغيد حل مشكلة أو غريب مشكلة من هذا الفن الا أشار اليها فله درهم وافيهما
 من امامين جليلين وهما من فاضلين وقد تسابقت جياذ اليراع في اتقان
 تجميعه على حسب الامكان واستغفرت همة الجهد ما تبلغ اليه طاقة
 الانسان وكان ذلك بالمطبعة العثمانية ذات الأدوات
 السكاملة والآلات الهمية التي مركزها في مصر حارة الفراشة
 بباب الشعريه تعلق مديرها ومنشئها المتوكل على ربه
 الخالق الفاضل الشيخ عثمان عبدالرازق وفاح
 مسئلت خاتمه ولا ح بدر مقامه في أواخر رمضان
 المعظم من عام ألف وثلاثمائة وثلاث من
 هجرة النبي الاعظم صلى الله عليه
 وعلى آله وكل تابع وسائر
 أحزابه ما هبت نسائم
 الوصال على أرباب
 الاحوال
 آمين
 تم

من نظم أحمد مفتاح بلغه الله سبيل النجاح
 هات حدث من الكرام الثقات * وأطوذا كراطلا وكاس السقا
 واروهم فضل العلوم وشنف * مسمي بالأجل بين الرواة
 وتخصير علم الفرائض منها * وأجله مدحافي بدبيع الصفات
 فهو كسيرها وزهر باها * ومصير الارزاق بعد المات
 وهو نصف العلوم والنصف منها * سائر المعلومات طول الحياة
 فاصرف العزم فحوه وتبين * فضله من كلام خير الهداة
 وامنط الجهد للوصول عليه * وانتم غايته قبل الفوات
 واتق الكتب فيه واسر مجدا * من ضياه الأفيكار في مشكاة
 وأحسن من فائض الفرات قرانا * وارونقع الصدى بآلاء الحياة
 واقتطف من غصونه اللدن معنى * واجن منها روائع اللفظات
 فهو سر غريحيق ان نفقه لديه * بنفيس النفوس والمهجات
 صاعقه الحبر ذو الكمال على * قائم الحلم بين أهل الأناة
 قد أبانت آياته مرمي * جاءنا من هداية بالبينات
 هذبت صنعته أيادي أبي بكر بدبيع الحلاج جميل السمات
 توأمت نسبة كرمي نحر * معدن الفضل مركز النعمات
 يارعي الله منهما كل وقت * أسدى همه وطودى ثبات
 لنرى منهما مغامر فضل * طى برد الهمدى ونشر هبات
 أرقيق الطبع الذي قلده * لهما راحة الزمان الموائى
 به بشرح قلده ثم أرخ * جل معنى وراق طبع الفرات

٢٢ ٧١٧٠ ٧١٣ ٨١٢ ٧١٢

سنة ١٣٠٢

٠٠

فهرست کتاب الفرات الفاضل على حدايق ذريعة الناهض
الى تعلم أحكام الفرائض

صفحة	
٥٢	خطبة الكتاب
٥٣	الكلام على البسملة
٥٨	شرح خطبة المني
٣٣	المقدمة فيما يتعلق بترك الميت من الحقوق
٣٨	ذكر حد الارث وأسبابه وموانعه
٥٩	ذكر عدد الوارثين من الرجال والنساء
٦٢	ذكر الفروض الستة ومن يرث بها
٧٨	ذكر أحكام العصبان وترتيب ميراثهم
٨٦	الكلام على مسائل الرد على ذوي الفروض
٨٩	الكلام على ميراث ذوي الارحام
٩٨	ذكر المسئلة المنعكة
١٠٢	ذكر مسائل الحجب
١١٠	ذكر أحكام ميراث الجد مع الاخوة
١٢٢	ذكر المسئلة الا كدرية
١٤٦	ذكر مخارج الفروض والنسب الاربع
١٣١	ذكر تفاصيل المسائل
١٢٩	ذكر تصحيح المسائل
١٥٢	ذكر طريقة المناصفة
١٧٠	ذكر ميراث الخنثى
١٥٥	ذكر أحكام ارث المنقود
١٨٨	ذكر من مات يدم أو غرق أو شوه
١٩١	خاتمة تفتل على بابين الباب الاول في قسم القبراط الخ
١٩٤	الباب الثاني في قسم التركة
١٩٩	الكلام على براعة الختام

